المعارضة التونسية:

نشأتها وتطورها

البريد الالكتروني: E-mail : unecriv@net.sy
aru@net.sy
موقع اتحاد الكتّاب العرب على شبكة الإنترنت
http://www.awu-dam.org

❑❑

توفيق المديني

المعارضة التونسية:
نشأتها وتطورها

- دراســـة -

من منشورات اتحاد الكتاب العرب
دمشق - 2001

توطئـــــــة

يتناول هذا الكتاب أزمة المعارضات التونسية على اختلاف مشاربها الفكرية والإيديولوجية و السياسية بجوانبها المختلفة. ففي تو نس أزمتان : أزمة السلطة وأزمة المعارضة: فلا يمكن الحديث عن أزمة السلطة من دون الحديث عن أزمة المعارضة، ذلك أن العلاقة بين السلطة والمعارضة تعبر في سيرورة التطور التاريخي عن مستوى الحياة السياسية، وعن خصائص المجال السياسي للمجتمع التونسي، ومن ثم عن درجة تقدمه وارتقائه .

ولهذه الأزمة أبعادها السياسية و الاجتماعية و الإيديولوجية، وكثيراً ما يقترن الحديث عن مسائل المعارضة التونسية عن أزمتها كدلالة على لحظة انكسارها السياسي والتاريخي، حيث أنها تعيش الآن زمناً سياسياً راكداً وميتاً، هو زمن أزمتها السياسية والإيديولوجية، والثقافية العميقة، بعد أن سقطت معظم سلطاتها المرجعية المعرفية والإيديولوجية، وأصيبت بالإفلاس التاريخي، وبحالة من السلفية، بحثاً عن سند من الشرعية. وبالمعنى الأكثر مباشرة والأكثر التصاقاً بالواقع، عجزت أحزاب المعارضة التونسية، على اختلاف منابعها الفكرية و السياسية، عن القراءة العقلانية والتاريخية الجديدة، العلمية والتجديدية، للمسائل المعنية والتحديات الداخلية والخارجية، وأخصها تحدي الإسلام الأصولي، الذي يعتبر أقوى التحديات المطروحة على الفكر العربي المعاصر، التي تطرحها مرحلة التطور، التي يمثلها الواقع السياسي والتاريخي التونسي .

ولما كان حجم المأساة التونسية لا ينعكس على سطح الاستبداد الذي تمارسه الدولةالتو نسية فقط، بقدر ما ينعكس أيضاً على سطح العجز والارتباك الذي تعانيه قوى المعارضة التونسية، فقد ركزت في هذا الكتاب على دراسة

برامج أحزاب المعارضة، والتدقيق في وثائقها ونشراتها ونشاطها الفكري – الثقافي و السياسي، واكتشفت عجزاً فاحشاً في معظم الحالات. وتقتضي النظرة الموضوعية منا، أن لا نرى جانباً واحداً من أزمة المعارضة الناجم عن القصور الذاتي للأحزاب والقوى السياسية، لجهة عدم قدرتها على اكتشاف طريق إنجاز أهداف الشعب، واكتشاف البرنامج اللازم في مرحلة معينة، والأسلوب اللازم لتحقيق هذا البرنامج، بل إن أزمة المعارضة في جانب آخر هي نتيجة ومحصلة لما مارسته الدولة التونسية خلال فترة حكمها الطويلة، خصوصاً منذ بداية عقد التسعينات، حين أقصت السياسة عن المجتمع، الأمر الذي قاد إلى أن يصبح المواطن العادي مشغولاً باللهاث وراء لقمة العيش بعيداً عن السياسة وهمومها .

إن ظروف الأزمة وإسقاطاتها على صعيد أحزاب المعارضة التونسية وكذلك ظروف الحياة الديمقراطية المعاصرة، وموجباتها، والحاجات المتبادلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، تتطلب بناء مجتمع مدني ومتحرر في الوقت عينه من هيمنة الدولة عليه في كافة المجالات، ذلك أن الديمقراطية لا تتحقق إلا شريطة استقلال المجتمع المدني عن الدولة. وهذا يتطلب التفكير بروح نقدية بحقائقه وحاجاته، من أجل بلورة فكر سياسي ديمقراطي يقدم أجوبة لتجاوز التحديات المطروحة على نطاق المجتمع ككل .

إن مفتاح بناء معارضة عقلانية هو توسيع مفهوم النقد والنقد الذاتي. فالنقد والنقد الذاتي يعني أولاً، النقد للواقع ببعديه الزماني والمكاني، ونقد الآخر، لأن الوعي بالآخر هو شرط للوعي مفهوماً فهماً جدلياً صحيحاً، أي وعي الذات بدلالة الآخر، بما في ذلك الخصم والعدو. أليس الخصم والعدو جزء من هويتي الشخصية، أو الحزبية، معنى هذا أن إلغاء الآخر، إلغاء تاما، أو قتله، أو تصفيته، هو أيضاً قتل الذات، وهنا تصبح السياسة عملية تنافي وتعادم .

النقد الذاتي يعني نقد الذات، أي نقد الحزب المعارض أفكاراً، ومفاهيماً، وبرنامجاً، وبنية تنظيمية، واختياراً إيديولوجياً وسياسياً وأداةً. وهذا هو النقد الذاتي مفهوماً فهماً صحيحاً. وهكذا يبدو لنا أن النقد والنقد الذاتي هو تعبير عن علاقة جدلية بين الذات والموضوع، مع الاعتبار أن الموضوع هو أيضاً ذات، أي أن لـــه منطق، مثلما الذات الواعية هي أيضاً موضوع .

إن استخدام النقد والنقد الذاتي بفاعلية مشروطة باستمرار هذه العملية،

وتواصلها، ذلك أن الواقع متغير بحكم نوابضه، وبنية أحزاب المعارضة متغيرة، ودون استمرار عملية النقد والنقد الذاتي، تتخلف الأحزاب عن الواقع، أو يتقدم الواقع على أحزاب المعارضة، ولا فرق هنا من حيث النتائج .

إن المواطنين التونسيين يعانون من غياب الديمقراطية مثلهم في ذلك مثل كل المواطنين العرب. وبينما انعقدت الآمال على تحقيق المزيد من الديمقراطية بانقشاع غيوم الاستبداد البورقيبي والتبعية ومجيء سلطة السابع من نوفمبر، فإن الأحداث السياسية أثبتت أن كل التطورات التي حدثت في تونس طيلة عقد التسعينات لم تسهم في حل إشكالات الديمقراطية، بل زادتها تعقيداً الدولة التونسية اقائمة. ونستطيع أن نقول اليوم بأن القمع سائد في كل مكان من تونس، وأن القضاء موجود، ولكنه عاجز أو متواطئ مع قوى القمع، وأنه حين يحاول ممارسة دوره يصطدم بأجهزة القمع العاتية. وإذا كان القمع يسود بدرجة كبيرة، والقضاء قد فقد استقلاله، وفي معظم الأحيان نزاهته، والمؤسسات الدستورية قد تحولت إلى « صورة هزيلة مكشوفة » والرأي العام قد « غُيِّبَ » والمنظمات والنقابات والأحزاب قد حُوِلتْ إلى « أتباع » فإن هذا كله لم يرض الدولة، فراحت تفترس ما تبقى من حريات شكلية. من هنا فإن كل القوى المعارضة الوطنية و الديمقراطية و الإسلامية مدعوة إلى اعتبار معركة الحريات الديمقراطية معركتها، ومطالبة بالاتحاد على محاربة القمع وتعبئة الجماهير الشعبية لمواجهة كل أشكال الطغيـــان.

غير أن خوض معركة الديمقراطية يتطلب وجود قوى سياسية واجتماعية تستطيع تعديل موازين القوى القائمة، وتفرض على السلطة تقديم التنازلات المطلوبة. ومن دون ولادة هذا الطرف ستبقى المبادرة في يد السلطة حتى لو تحرك الشارع كما بدأ يحدث الآن. أما من يراهن على الجماهير فإن تجربة الاجتماع السياسي الوطني بعد الاستقلال تثبت أن الشارع التونسي لا يمثل حلقة أساسية في قلب موازين القوى، وأنه في المرات القليلة التي نزلت فيها الحشود الشعبية محتجة في الشوارع سرعان ما رجعت إلى بيوتها بأقل المكاسب وأكبر الأضرار. فالشارع في بلادنا لا يملك تقاليد الاحتجاج المدني والسياسي – وهو في حال الشارع العربي عموماً – ما يمكنه من أن يذهب نحو الأقصى في فرض مطالبه، إمّا لضعف الوعي أو لغياب التأطير أو لمنزع إصلاحي عميق مترسب في الثقافة السياسية في بلادنا، وهو ما يطرح على النخبة الوطنية والقوى الحية مراجعة حقيقية وعميقة لمنطلقات رؤيتها وبرامج عملها الميدانية،

على حد قول أحمد المناعي ونور الدين ختروش، في مقالتهما عن تونس التي نشرت بجريدة الحياة تحت عنوان:« نهاية الحقوقي وبداية السياسي ».

وتشهد المعارضة التونسية اليوم هزيمة تاريخية عادلة، وتمثل التحليلات النقدية النظرية والسياسية حول هذه الهزيمة التامة والشاملة، شرطاً لازماً لتجاوزها، مثلما التفكير في مستلزمات تغيير الواقع التونسي جذرياً شرطاً لازماً لكل تفكير في الهزيمة .

■ ■

القســـم الأوَّل

المعارضــة القوميــة

الفصل الأول:

الحركة اليوسفية في تونس

شكلت اتفاقيات الحكم الذاتي، التي تم توقيعها في تونس في 3 حزيران 1955، والتي مُنحت تونس بموجبها استقلالاً داخلياً، منعرجاً سياسياً وتاريخياً كبيراً في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، التي كان يقودها الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة. وعاشت تونس فترة مخاض عسيرة بين 3 حزيران 1955 و 20 آذار/مارس 1956، تاريخ استقلال تونس، حيث تفجرت كل التناقضات الأيديولوجية و السياسية والشخصية، التي كانت الحركة الوطنية قد طمستها خلال مرحلة تأطيرها وتجنيدها لكل القوى الحية من أجل خوض معركة التحرر الوطني، والظفر بالاستقلال.

وهكذا، تفجر الصراع بين جناح الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد، الذي كان من أشد المدافعين عن التسوية السياسية مع الاستعمار الفرنسي، وبين جناح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب، الذي كان من أشد المعارضين لهذه التسوية. ومنذ حينئذ ولدت الحركة اليوسفية، التي كان صالح بن يوسف أحد عناصرها ومكوناتها، ولكنها كانت تضم تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنية وأخرى ثورية، تؤمن بالكفاح المسلح، وقطاعات شعبية عريضة، متناقضة مع نهج الحبيب بورقيبة المساوم مع الاستعمار الفرنسي. فالحركة اليوسفية هي أحد تعبيرات الأزمة الحادة التي دخلت فيها الحركة الوطنية التونسية، والتي أدت إلـــى اكبر انشقاق شهده حزب الدستور الجديد، وكشفت بأن هذا التنظيم ليس حزباً سياسياً له برنامج واضح وعقيدة ثابتة لا تتزحزح، بقدر ما هو « حركة وطنية » التفت

حولها تيارات مختلفة وأحياناً متباينة[1].

1 - مكونات الحركة اليوسفية :

تعود جذور الحركة اليوسفية إلـــى بدايات هذا القرن حين تشكل الحزب الحر الدستوري سنة 1920، على يد الزعيم عبد العزيز الثعالبي، الذي كان من أركان الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي، والإصلاح الفكري الديني في تونس، وكان متشبثاً بالتراث العربي الإسلامي، كمصدر للتشريع، ومؤمناً بأن العرب أمة واحدة لا بد أن تتوحد. فقد كتب على سبيل المثال في مجلة الشهاب التي كانت تصدر في الجزائر في عدد يوليو سنة 1939 تحت عنوان « الوحدة العربية في طريق التحقيق » بقوله : « الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل قسماً كبيراً من رقعة آسيا الغربية وشطراً من أفريقيا يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغربا غربا إلـــى المحيط الأطلنطي، ويضم في هذا الشطر نصف القارة الأفريقية ».

وقد وقف الحزب الحر الدستوري القديم إلـــى جانب صالح بن يوسف الذي أصبح يرى فيه معبراً عن تطلعات وأفكار الحزب الدستوري القديم، ومدافعاً عن توجهاته، والزعيم الكبير صاحب الرصيد النضالي القادر على أن يضاهي بورقيبة، والوقوف بندية في وجهه. كما وقفت جامعة الزيتونة المدافعة عن الهوية العربية الإسلامية لتونس إلـــى جانب صالح بن يوسف، نظراً لعداوتها التقليدية لبورقيبة بسبب علمانيته وميوله الغربية السافرة.

وانضم كبار الفلاحين الذين مكنهم صالح بن يوسف من العبور إلـــى « الاتحاد العام للفلاحة التونسية » إلـــى الحركة اليوسفية، بهدف حماية مصالحهم أمام خطر النزعة العمالية الاشتراكية، التي كان يمثلها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحالف مع الرئيس بورقيبة خلال فترة الانشقاق داخل الحركة الوطنية.

وأنضم أيضا قسم من جيش التحرير (الفلاقة) الذين لهم ميول عروبية مشرقية إلـــى الحركة اليوسفية، بهدف استعادة مكانتهم في معركة التحرير الوطني، واستعادة سلاحهم الذي جردهم منه بورقيبة، ليحصد وحده ثمرة

[1] - المنجي وارده – جذور الحركة اليوسفية – المجلة التاريخية المغاربية – العدد 71 – 72 مؤسسة التميمي – زغوان، تونس، ايار/ مايو ص (482).

كفاحهم ويحصد تضحياتهم وما بذلوا من دمائهم وأرواحهم[2].

كما أن البرجوازية التقليدية التونسية – التي بدأت آنذاك تتضح معالمها الطبقية و الأيديولوجية، وهي تحاول أن تكون وطنية وأكثر راديكالية من فئات الطبقة الوسطى المهزوزة ذات الطابع الإقليمي، وجدت ضالتها في الحركة اليوسفية، لأن هذه الأخيرة كانت تطالب « بتحرير المغرب العربي تحريراً كاملاً، وفي سبيل توحيد سوق المغرب العربي».

وفيما جرَّت الحركة اليوسفية وراءها في تونس القوى التقليدية المتداعية، المتعلقة بالماضي والمتخوفة من المستقبل، والمدافعة عن الهوية العربية الإسلامية للبلاد، كان جناح بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد المتشبع بالثقافة الفرنسية، والمدافع عن مشروع المستعمر التمديني، والذي ينادي بسياسية المراحل – وبمبدأ خذ وطالب – الذي يندرج ضمن ما يسميه بفلسفة « التهديد والترغيب » قد استقطب فئات الطبقة الوسطى المدنية والريفية، وكذلك العمال والأجراء والموظفين المنضوين تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أحمد بن صالح، الذي تقدم ببرنامج اقتصادي واجتماعي ذي طابع إصلاحي أهم ركائزه تأميم الشركات الاستعمارية الفرنسية وبعث قطاع تعاضدي خاصة في الفلاحة مع سن قوانين اجتماعية عصرية، والاعتماد على تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على أساس تخطيط يحدد أهداف ووسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كان الاتحاد العام التونسي للشغل يمثل رأياً مستقلاً عن رأي الحزب الدستوري الجديد، هو رأي تيار الطبقة الوسطى الإصلاحي والعمال. وكان الاتحاد يدافع عن فكرة استقلاليته كقوة تنظيمية عن هذا الحزب وسياسته الاحتوائية، حيث كانت تمثل مركزية مسار بن صالح في أفقه السياسي، الذي يحده سقف بناء مجتمع على غرار الديمقراطيات الاسكندنافية. وفي خضم الأزمة الحادة التي عرفتها الحركة الوطنية اليوسفية بسبب اتفاقيات الحكم الذاتي، تحالف الاتحاد العام التونسي للشغل مع جناح الحبيب بورقيبة.

---

(2) – المرجع السابق عينه (ص 483).

2 - البعد القومي للحركة اليوسفية

يعود البعد القومي العربي للحركة اليوسفية إلـــى المؤتمر الذي عقد في القاهرة عام 1947، وضم كافة حركات التحرر الوطني في المغرب العربي وتونس. وقد أنبثق عن هذا المؤتمر لجنة سميت « لجنة تحرير المغرب العربي في 5 كانون ثاني 1948، أسندت رئاستها إلـــى الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وأمانتها العامة للحبيب بورقيبة، وينص ميثاق اللجنة على المبادئ التالية :

1 – « المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.
2 – المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية، على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.
3 – الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة تونس والجزائر ومراكش.
4 – لا غاية يسعى لها قبل الاستقلال.
5 – لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.
6 – لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.
7 – للأحزاب الأعضاء في " لجنة تحرير المغرب العربي " أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية على شرط أن تضطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أول بأول.
8 – حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.

وافق على هذا الميثاق محمد بن عبد الكريم الخطابي ورؤساء الأحزاب الوطنية المغربية التالية :

- عن تونس – الحزب الدستوري الجديد – الحبيب بورقيبة، الحبيب تامر، الحزب الدستوري القديم – محي الدين القليبي.
- عن الجزائر – حزب الشعب الجزائري : الشاذلي المكي – الصديق السعدي.

- عن المغرب – حزب الإستقلال – علال الفاسي، أحمد بن مليح. حزب الشورى والاستقلال : محمد العربي العلمي، الناصر الكتابي، حزب الإصلاح الوطني، عبد الخالق الطريس، محمد أحمد بن عبود. حزب الوحدة المغربية. محمد اليمني الناصري[3].

وقد دبت الخلافات بين أعضاء مكتب المغرب العربي، وخاصة بين قيادة الحبيب بورقيبة التي وافقت منذ البدء على الارتباط بالأنظمة الرجعية العربية، وبالإمبريالية الأميركية، لأنها رأت أن المعادلات الدولية أساساً هي التي تأتي بحل للمسألة الوطنية التونسية، وبين قيادة كل من الدكتور الحبيب ثامر، ويوسف الرويسي عضو الديوان السياسي للحزب الجديد ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق، والأمير عبد الكريم الخطابي، بسبب الموقف من الكفاح المسلح.

ومن العوامل التي أسهمت إسهاماً فعلياً في تعميق البعد القومي للحركة اليوسفية، وبالتالي في إخراج المسألة الوطنية التونسية من حيزها القطري الضيق إلـــى بعدها العربي، اندلاع ثورة 23 يوليو في مصر عام 1952 بزعامة عبد الناصر، التي شكلت نقطة انعطاف كبيرة في صعود الحركة القومية العربية إلـــى واجهة الأحداث، من خلال تحقيق الاستقلال والجلاء، وتحرير الفلاحين من قيود الملاكين العقاريين الكبار وظلمهم، وتوسيع القطاع العام، وتأميم الرأسمال الأجنبي، والقضاء على البرجوازية الطفيلية، ورفع عبد الناصر شعاره المجلجل « ارفع رأسك يا أخي فقد ولى عهد الاستبداد » الذي تردى صداه في كل الوطن العربي، ومن خلال مقاومة الهيمنة الإمبريالية، عبر مقاومة الأحلاف العسكرية، والدعوى إلـــى الحياد الإيجابي، حيث شكل انعقاد مؤتمر باندونغ بإندونيسيا في نيسان 1955، حدثا سياسياً هائلاً في كل العالم، حين شاركت فيه كل من الهند والصين ومصر ويوغسلافيا، وحين جسد ذلك المؤتمر خطا سياسياً واضحاً يدعو إلـــى مقاومة الاستعمار، ومساندة حركات التحرر الوطني في العالم، وخاصة في شمال أفريقيا، وبانتهاج الحياد إزاء الصراع السياسي والأيديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية.

[3] – *محمد بن عبود و د. جاك كاني : مؤتمر المغرب العربي سنة 1947 وبداية نشاط المغرب العربي في القاهرة : عملية ابن عبد الكريم (ص 7 – 30) المجلة التاريخية المغربية عدد 25 – 26، حزيران 1982، تونس (ص2).*

وكان الزعيم صالح بن يوسف قد حضر مؤتمر باندونغ، وهذا ما عزز حضوره السياسي كزعيم وطني، وعزز أيضا علاقاته مع عبد الناصر، وزعماء العالم الثالث آنذاك.

وفضلا عن ذلك، كان لهزيمة الإمبريالية الفرنسية في معركة " ديان بيان فو " في فيتنام في 7 أيار 1954، واندلاع الثورة المسلحة في الجزائر في أول نوفمبر من العام ذاته، الأثر البالغ في تجذير الحركة اليوسفية من ناحية، وفي إجراء الدولة الفرنسية تعديلات على سياستها الاستعمارية القديمة لجعلها مقبولة أكثر من ناحية أخرى.

فعندما أصبح صالح بن يوسف زعيما لحركة المعارضة للاتفاقيات عام 1955، تلقى الدعم القوي من جانب قيادات الحزب الدستوري ذات الاتجاه القومي المعروف، وخاصة من يوسف الرويسي الذي كان يعتبر مشاركة بن يوسف في حكومة المفاوضات على أساس غير الاستقلال خيانة للالتزامات الوطنية والقومية [4]. كما اصطف مندوب الحزب الدستوري في القاهرة إبراهيم طوبال، إلــى جانب صالح بن يوسف، حيث أصبح الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي.

وكانت لجنة تحرير المغرب العربي قد عقدت اجتماعاً بالقاهرة بتاريخ 14 أكتوبر 1955، واتخذت فيها القرارات التالية :

أولاً – فصل الديوان السياسي للحزب ورئيسه الحبيب بورقيبة من عضوية اللجنة.

ثانياً – اعتبار أن السلطات التي للديوان السياسي قد انتقلت إلــى يد الأمين العام صالح بن يوسف، نظراً لأنه هو الذي بقي محافظاً على المبادئ الاستقلالية التي انضم الحزب على أساسها إلــى لجنة تحرير المغرب العربي.

ثالثاً – يبقى ممثل السيد صالح بن يوسف (إبراهيم طوبال) هو الممثل الرسمي للحزب الدستوري في لجنة تحرير المغرب العربي إلــى أن يتمكن جمهور الحزب من البت في مصير الديوان السياسي الحالي وتعيين المسؤولين الجدد في سياسة الحزب وذلك في جو

---

[4] – منجي وارده – مرجع سابق (ص 513).

بعيد عن الإرهاب الفرنسي وضغط الديوان السياسي الحالي.

هذه القرارات هدفها حماية الحركة الاستقلالية بالمغرب العربي من التوجه الاستعماري الذي بدأ يتسرب إلـــى بعض القادة، وهي تؤمن بأنه لا خلاص لتونس إلا بالعودة إلـــى كفاحها المستمر في سبيل تحقيق الاستقلال الصحيح متضامنة في ذلك مع شقيقتيها مراكش والجزائر [5].

وهكذا، تبلور خط الحركة اليوسفية، باعتباره تياراً وطنياً وعروبياً يقوده الزعيم صالح بن يوسف، الذي استطاع أن يشق الحزب الحر الدستوري التونسي إلـــى قسمين : الديوان السياسي بزعامة الحبيب بورقيبة، والأمانة العامة بزعامة صالح بن يوسف. وتلقت الحركة اليوسفية دعماً قوياً من جبهة التحرير الوطني الجزائرية بإمضاء محمد خيضر، ومن حزب الاستقلال المغربي بإمضاء علال الفاسي.

3 - طريقتان لحل المسألة الوطنية في تونس :

انفجر الصراع بين جناحي الحزب الحر الدستوري الجديد في عام 1955، بسبب اتفاقيات 3 حزيران من العام ذاته – يقول أحد أساتذة التاريخ الفرنسيين التقدميين في تحليل الأحداث التي أعقبت التوقيع على اتفاقية « الاستقلال الداخلي » لتونس عام 1955، والتي قاومها الشعب التونسي بكل فئاته وفصائله : « وطلب بورقيبة مساندة القوات الفرنسية له من أجل قمع سريع وبدون رحمة فقبلت الحكومة (الحكومة الانتقالية) فوراً، وتحصلت القيادة العسكرية على الإمكانيات التي حرمت منها من قبل كي تقضي على عصابات « الفلاقة » (رجال حرب العصابات في تونس إبان الاحتلال الفرنسي) المتمركزة بالجبال التونسية وشنت الجيوش التونسية والفرنسية التي يدعمها الطيران بقيادة الجنرال « غيوبون » حملة ربيع سريعة. فتم سحق الانتفاضة في ستة أسابيع بينما أسدلت الصحافة الصمت على الحوادث.

لقد أدرك بورقيبة أن التسوية السياسية مع الاستعمار الفرنسي هي مفتاح الحل للمسألة الوطنية التونسية، لذلك ضحى بالمقاومة المسلحة وعمل على تجريدها من السلاح، لأنه يعلم أن استمرار المقاومة المسلحة ضد الاستعمار

---

[5] - بلاغ – 17 نوفمبر 1955 عدد 136 (ص 1).

الفرنسي، يعني أن مركز الثقل السياسي سيميل بكل تأكيد لمصلحة الحركة اليوسفية التي تقود هذا الكفاح المسلح، والمتحالفة عضوياً مع الثورة الجزائرية.

وعلى الرغم من أن صالح بن يوسف حاول أن يحسم الصراع مع بورقيبة على أرضية سياسية، من خلال انعقاد مؤتمر تاريخي للحزب ليحسم الشعب الخلاف حول الاتفاقات، إلا أن بورقيبة بتحالفه مع الاستعمار الفرنسي ولجوئه إلـــى القوة لحسم الخلاف مع خصمه، جعل بن يوسف يحتاج إلـــى أسلوب المواجهة العسكرية أمام بورقيبة الذي هزمته شعارات العروبة والإسلام المتجذرة في أعماق نفوس الشعب التونسي. آنذاك استقطبت الحركة اليوسفية قيادات حركة المقاومة المسلحة في تونس، ومن بينها الطاهر الأسود باعتباره القائد العام لجيش التحرير التونسي، ومجموعات فدائية تتألف من عناصر تونسية وجزائرية مشتركة ومن أبرزها مجموعات رضا بن عمار بالعاصمة، عبد اللطيف زهير بالساحل التونسي، مصباح النيفر بالجنوب الشرقي، عبد الرحمن جابا الله في الجنوب الغربي، الطيب زلاق بالشمال الغربي. أما عن تقدير أعدادهم فيتراوح ما بين 600 و 1500 رجل.

وأمام هذه التعبئة للمقاومة المسلحة من جانب الحركة اليوسفية، والتحام هذه الأخيرة بالثورة المسلحة الجزائرية، وتحالفها مع حركة القومية العربية الصاعدة في المشرق العربي، عمل بورقيبة رئيس « الديوان السياسي » للحزب الدستوري الجديد على بعث « لجان اليقظة » وهي ميليشيات حزبية تتألف من مجموعات مسلحة يقودها رجال مثل محجوب بن علي، وحسين بوزيان، وساسي لسود، وحسن الصيادي، وعمر شاشية، وغيرهم، حيث كان يكمن دورها في تصفية الحركة اليوسفية , وقد تحالفت هذه اللجان مع القوات النظامية التونسية والجيش الفرنسي للقيام بهذه المهمة. فقد أقلع سلاح الجو الفرنسي من تونس بين 27 كانون ثاني و 2 شباط 1956 62 مرة في مهام استطلاعية أو لحماية القوافل العسكرية [6]. وقد أدى التدخل المكثف للطيران الفرنسي إلـــى إحداث مذبحة في منطقتي مدنين ومطماطة، بعد انضمام قبائل الجنوب إلـــى الحركة اليوسفية، حيث كان الشعور بالحضور العسكري الفرنسي حاداً. وقد أسفر هذا التدخل عن أكثر من 400 قتيل بين كانون ثاني

*Le Petit matin 19 Fevrier 1965^* - [6]

وحزيران 1956 [7]. وقامت الشرطة من جهتها باعتقال 2372 من اليوسفيين حسب المصادر الرسمية. هذا البطش أدى إلـى استسلام تدريجي لأهم القبائل في الجنوب، تلاها استسلام المجموعات المسلحة. وأبرزها استسلام الطاهر الأسود في 3 تموز 1956. وقد بلغ عدد المقاومين الذين استسلموا للسلطات التونسية 600 رجل بين شباط وتموز 1956.

ونظراً إلـى ما كان للحركة اليوسفية من حضور شعبي مسلح في الجنوب التونسي ومن خطر ماحق كان يهدد الاستعمار الفرنسي على صعيد تونس والجزائر معاً، بسبب التحالف والتمازج بين رجال المقاومة المسلحة على طول الشريط الحدودي للبلدين، وتخوف بورقيبة من امتداد الثورة الجزائرية إلـى تونس، لجأت فرنسا إلـى الدخول في « لعبة الاستقلال ». وهو ما أفصح عنه الآن سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية آنذاك، حين صرح أمام البرلمان الفرنسي في حزيران 1956 قائلاً : « لقد وقعت فرنسا اتفاقية 20 مارس (آذار) 1956 (وثيقة استقلال تونس) كي توقف الثورة التي تنخر تونس، وكي تقطع محاولات الالتحام مع حركة الثورة في الجزائر، وتمنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية وكي تساند أخيراً حزب بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المد القومي العربي تجاه أفريقيا الشمالية » [8].

وفيما كان بورقيبة يرى حل المسألة الوطنية التونسية في باريس عن طريق الارتماء في أحضان الغرب، ويرسم مستقبل تونس ضمن الدائرة الغربية المتوسطية، كان صالح بن يوسف يرى أن حل المسألة الوطنية التونسية يكمن في تعزيز التلاحم الكفاحي مع الثورة الجزائرية المسلحة من أجل تحرير كل المغرب العربي، وفي توطيد العلاقة مع القاهرة، حيث أصبح فيها عبد الناصر في تلك الفترة العدو اللدود للاستعمار عامة والفرنسي بوجه خاص، بسبب دعمه المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، وفي رسم مستقبل تونس ضمن دائرة الانتماء للهوية العربية الإسلامية.

---

(7) - *إحصائية من خلال صحيفة " لوبتي ماتن " قام بها مصطفى بن عامر، نشرها في دراسة بعنوان : « سيرة صالح ابن يوسف – قراءة نقدية (تعريب محمد معالي) صدرت بمجلة أطروحات عدد 15 .1989*

(8) - *الطيب الرياحي – مقدمة لفهم الصراع الفوقي – مقال منشور في مجلة وعي الضرورة – العدد الأول مايو – حزيران 1978 – صدرت في بيروت – (ص 117).*

وهكذا، فرضت فرنسا تسوية سياسية غير عادلة لحل المسألة الوطنية التونسية، لأن الحكومة الفرنسية تعتبر الحبيب بورقيبة جزءاً منها، ووجوده على رأس السلطة ضرورياً، ولأنه ينتمي إلـــى القيادات العربية الاستسلامية، التي تخدم الأهداف الغربية. ولما كان الحبيب بورقيبة لا يُمثل إرادة الشعب التونسي، ولا يدافع عن قضيته، ولا يحترم إرادته، فقد أعلن، أنه يتبرأ من « الجامعة العربية »، مضيفاً بقوله « إني لست منها ولا هي مني وإني لا أبالي لا بنداءاتها ولا بشتائمها. على انه يوجد تضامن تاريخي يرتكز على ذكريات تاريخية » [(9)]. وقد استنكر يوسف الرويسي بشدة « كيف يعلن الحبيب بورقيبة متحدياً شعور الشعب، أن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية. وأن مصالح تونس ترتبط بالغرب وبفرنسا خاصة، وأن مرسيليا أقرب إلـــى تونس من دمشق أو القاهرة » [(10)].

لقد نزلت الإمبريالية الفرنسية بكل ثقلها في المغرب العربي، لتعديل ميزان القوى لمصلحة بورقيبة، ولتحسم معركة حل المسألة الوطنية التونسية على أرضية الخط الذي يبقي تونس تدور في فلك الاستعمار الجديد. ولم تستطع الحركة اليوسفية المدعومة عربياً أن تصمد كثيراً في هذه المعركة غير المتكافئة. وكانت من نتيجة هذه المعركة بين التيار التغريبي الذي يقوده بورقيبة، والتيار الوطني العروبي الذي يقوده صالح بن يوسف، أن أدار نظام بورقيبة الجديد بظهره إلـــى المشرق العربي، وعمق قطيعته مع الأمة العربية، وبلغ به الأمر حد قطع العلاقات مع "الجمهورية العربية المتحدة " بسبب لجوء صالح بن يوسف إلـــى القاهرة وتدبيره من هناك محاولات لاغتيال الحبيب بورقيبة [(11)]. وقد أصبح النظام التونسي يعيش عزلة رهيبة، خاصة بعد وصول الجزائر إلـــى الاستقلال، مما دفع بورقيبة إلى افتعال معركة بنزرت في تموز عام 1961، التي وجد فيها بورقيبة فرصة يغتنمها لإخماد نضالات الجماهير،.. للتخلص من العناصر اليوسفية المتحالفة مع جبهة التحرير الوطني

[(9)] - حوار بورقيبة لصحيفة Le Combat – نقلته الصباح 14 أيلول سبتمبر 1955.

[(10)] - نداء يوسف الرويسي إلـــى الشعب التونسي، البلاغ 12 نوفمبر 1955، عدد 131 (ص 1).

[(11)] - أنظر « الكتاب الأبيض » في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، أصدرته كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية في ديسمبر 1956.

في الجزائر، حيث أصبح تطور النضال المسلح هناك يهدده، ويهدد الإمبريالية الفرنسية. وفي هذه المعركة أمتنع بورقيبة عن تسليم السلاح لغير أعضاء الحزب الحر الدستوري مما دفع بأبناء الشعب العزل إلـى أن يستقبلوا بصدورهم قنابل الطائرات الفرنسية وسقط منهم 1500 شهيداً.

ولكن معركة بنزرت التي تكبد فيها الشعب التونسي خسائر جسيمة على كافة المستويات، أرادها نظام بورقيبة أن تكون مدخلاً لكسر الطوق العربي المتضامن مع الحركة اليوسفية، ولاستبعاد تهمة التعاون مع الاستعمار الفرنسي، كما أرادها أيضا أن تكون نافذة ليطرد منها القوات الفرنسية، ويفتح بعد ذلك الباب أمام القوات الأميركية، حيث تم إبرام اتفاقيات سرية، منحت الولايات المتحدة الأميركية بمقتضاها قاعدتين عسكريتين : الأولى في الجنوب، و الثانية في الشمال. كما تم إيجار ميناء حلق الوادي للأسطول السادس الأميركي.

4 - أي مصير لاقته الحركة اليوسفية ؟

لقد انهزمت الحركة اليوسفية في المواجهة السياسية والعسكرية مع النظام البورقيبي الوليد، المدعوم من الإمبريالية الفرنسية. وعلى الرغم مما أصاب فرنسا من إنهاك، بسبب تنامي المقاومة المسلحة في تونس، وتجذر الثورة الجزائرية، فإن الإمبريالية الأميركية كانت وما زالت في عنفوانها. وإذا كان ضعف فرنسا وطموح الإمبريالية الأميركية في احتلال موقع فرنسا، قد حمل هذه الأخيرة على التفاوض مع بورقيبة من أجل تسوية سياسية للمسألة الوطنية والسماح باستقلال قطري جزئي لتونس، فإن عملية الاستقلال كما طرحتها الحركة اليوسفية، والتي تعني تشديد النضال المسلح ضد الجيوش الفرنسية على التراب التونسي، وإجلاء القواعد الفرنسية من تونس، ومواصلة الكفاح المسلح إلـى جانب الثورة الجزائرية، وتوحيد كامل المغرب العربي تحت راية العروبة، لم تكن مسموحة آنذاك، ولا هي مقبولة من الغرب. فقد كان ضرورياً للإمبريالية الفرنسية أن يبقى المغرب العربي هامشياً تابعاً، وإن بصيغ جديدة من خلال التعامل مع النخب الحاكمة الجديدة، التي أنشأت علاقة قوية مع المراكز الإمبريالية الغربية.

وكانت الحركة اليوسفية تمثل تياراً قومياً في أهدافه – يرتكز على شعار العروبة و الإسلام كمرجعية ثنائية منغرسة في وجدان المجتمع – لكنه شبه

عصري وتقليدي في واقعه، وتلفيقي في منهجه، يكفي أن نشير هنا إلـــى طبيعة القوى التي اصطفت إلـــى جانب الحركة اليوسفية، وهي القوى التقليدية المتشبعة بالفكر الإصلاحي السلفي، الفكر المصفح إزاء ما يشكل جوهر العصر أو جوهر الحضارة الغربية.

فالحركة اليوسفية لم تستطع أن تبلور فكرها الإيديولوجي المستقل والقائم بذاته، كما هو الحال بالنسبة للحركات القومية في المشرق العربي، لأنها حركة ارتبطت بردود الفعل الوطنية بسبب اتفاقيات 3 حزيران 1955. ولهذا ظلت أسيرة الفكر التلفيقي الذي تمزق، وفقد توازنه بين ثقل التراث العربي الإسلامي وصدمة الغرب وفكره المهيمن. كما أن التقارب الإيديولوجي بين صالح بن يوسف وعبد الناصر، والناتج كونهما قد عاشا بداية مرحلة المد القومي العربي الجماهيري، إبان أحداث الجمهورية العربية المتحدة، لم يمنع الأول من الاحتفاظ بمسافة إيديولوجية بارزة تجاه القومية العربية العلمانية المشرقية.

لذلك كانت الحركة اليوسفية عاجزة عن بلورة مشروع فكري ثقافي يسهم في تأسيس خط قومي حديث، وبالتالي في التحول إلـــى قوة سياسية منظمة وفاعلة قادرة أن تؤثر في مستقبل تونس السياسي، وظلت الحركة اليوسفية تعبيراً عن الإحباطات، والخيبات، وهي في نهاية الأمر حركة رفض أكثر منها حركة بناء، والالتقاء كان أساساً حول رفض هيمنة بورقيبة وما كان يمثله من مشاريع لتونس المستقلة.. فالعجز عن تقديم بديل، كان نابعاً أساساً من طبيعة هذه الحركة المحافظة، القادرة أكثر على المقاومة السلبية، مثل محافظة الفلاحين على الأرض، ومحافظة الزتيونيين على هوية البلاد، ومحافظة الباي على العرش كرمز للسيادة التونسية. فهي حركة تلتفت إلـــى الماضي أكثر مما تنظر إلـــى المستقبل، ولكن الذي يفسر فشلها خاصة، ليست طبيعتها التي كانت تتلاءم أكثر في طبيعة المجتمع، وإنما عوامل خارجية كانت حاسمة في تحديد مصير جميع المعارك التي شهدتها تونس في تلك الفترة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والحضارية [12].

ومع هزيمة المعارضة اليوسفية، دخلت تونس مرحلة جديدة اتسمت بهيمنة نظام الحزب الواحد، والفكر الواحد، والرأي الواحد. فألغى نظام بورقيبة

---

[12] - *المنجي وارده – مرجع سابق (ص 562).*

المظاهر الديمقراطية، التي حاول أن يتظاهر بها في البداية، ومنع تواجد الأحزاب، وقمع حرية الصحافة، وأغلق صحف المعارضة، والتجأ إلـــى استخدام الإغراءات، والى اعتماد أساليب الإرهاب والمطاردة والتصفية الجسدية، التي كان الزعيم صالح بن يوسف أول ضحاياها، حيث تم اغتياله على يد المحترف البشير زرق العيون، وذلك في مدينة فرانكفورت بألمانيا الغربية عام1962.

وبعد تصفية الحركة اليوسفية، ارتمى النظام البورقيبي في أحضان الإمبريالية الغربية، التي مكنته من كسب المعركة مع المعارضة العروبية، ورفع شعار معاداة القومية العربية، والتضامن مع العالم الغربي. وإذا كانت الحركة القومية التقليدية قد صفيت رسمياً من خلال تصفية جناح صالح بن يوسف في الحزب الدستوري عام 1958، فإن التيار القومي التقليدي في المغرب الأقصى قد ضرب أيضاً، حيث كان يمثله الجناح التقدمي في حزب الاستقلال الإنضمامي، والذي انفصل فيما بعد بقيادة الزعيم المهدي بن بركة ليكون « اتحاد القوى الشعبية ». وانتهت آخر مواقع هذا التيار القومي التقليدي عندما ضرب « أحمد بن بلا » ممثل جناح المغرب العربي في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وذلك في حزيران 1965.

وبعد أن قام النظام البورقيبي بتصفية صالح بن يوسف اغتيالاً في ألمانيا الغربية، حدثت في تونس في نهاية عام 1962 محاولة انقلابية ذات طبيعة برجوازية صغيرة وطنية غير ملتحمة بالجماهير، شارك فيها عدد من العسكريين والمدنيين المنتمين إلـــى المعارضة اليوسفية. فكانت فرصة جديدة للنظام البورقيبي الذي أراد أن يبرهن من خلال استغلالها على « قوته وجديته». وكان حصاد هذه المحاولة إعدام أغلب العناصر المشاركة فيها. وكان من بين المشاركين في الانقلاب وحكم عليه بالإعدام غيابياً الشيخ المسطاري بن سعيد، الذي توفي في دمشق في تموز 1997.

وفي بداية السبعينات شكلت العناصر المتبقية من تيار المعارضة اليوسفية حركة سياسية جديدة حملت اسم « الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس ». ويقول أحد قادة (الجبهة) – عمارة ضو بن نايل : « لقد بدأ نشاطنا منذ عام 1970، وكان أول نشاط علني في العام 1972، حيث أعلن اسم التنظيم في بيروت عبر مجلة « بيروت المساء ». وقد حملنا وقتها اسم الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس، وقد توافق هذا الإعلان مع نشر ميثاق الجبهة في المجلة

ذاتها [13].

لقد عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع النظامين الليبي والجزائري، حيث كانت تتمتع بوجود سياسي شبه علني وشبه سري في ليبيا والجزائر. وعندما أعلن في تونس عن إجراء انتخابات رئاسية عام 1974، قدمت الجبهة القومية مرشحاً باسمها هو الشيخ المسطاري بن سعيد (أحد رموز انقلاب عام 1962، والمحكوم عليه بالإعدام غيابياً، ويقيم في المنفى متنقلاً بين طرابلس والجزائر) ليكون منافساً للرئيس الحبيب بورقيبة، الذي كان الحزب الاشتراكي الدستوري قد أتخذ قراراً بتجديد رئاسته وانتخابه رئيساً للبلاد مدى الحياة.

وكان الشيخ المسطاري بن سعيد قد قدم طلب ترشيحه إلـــى الانتخابات الرئاسية بوساطة السفارة التونسية في الجزائر. وفي مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة السفير اللبنانية أعلن المسطاري عن برنامجه الانتخابي المتمثل في نقطتين :

1- إسقاط النظام البورقيبي وخياراته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

2- إقامة مجتمع ديمقراطي قومي في تونس .

وطالب مرشح (الجبهة) السلطات التونسية، باحترام النصوص القانونية لدستور البلاد، وإفساح المجال لكل الشعب التونسي للمشاركة في الانتخابات الرئاسية بحيث تشمل التوانسة المقيمين في الخارج، والبالغ عددهم (800) ألف شخص، كما طالب بتأليف لجنة محايدة لمراقبة الانتخابات من قبل جامعة الدول العربية [14].

وصعق الرئيس الحبيب بورقيبة آنذاك من سماع مرشح تونسي محكوم عليه بالإعدام ينافسه في تلك الانتخابات الرئاسية، فما كان رده إلا أن صعد الهجوم على (الجبهة)، ورفض قبول ترشيح المسطاري بن سعيد إلـــى الانتخابات الرئاسية. وقد ساق بورقيبة اتهامات للجبهة القومية لتحرير تونس،

[13] - مجلة النشرة – قبرص – العدد (17) تاريخ 1984/3/23. أنظر المقابلة مع عمارة ضو بن نايل (ص 19 - 21).

[14] - السفير اللبنانية تاريخ 1974/7/2 حوار مع الشيخ المسطاري بن سعيد.

تتمثل في تبعيتها لليبيا، وفي سعيها إلـــى (الوحدة مع ليبيا) [15].

في غضون ذلك شنت الأجهزة القمعية التونسية حملة اعتقالات واسعة في صفوف أعضاء (الجبهة) في البلاد. وقد تم تقديم (33) معتقلاً للمحاكمة بتهمة [16] :

1 – تفجير السفارة الأميركية ودار البيعة اليهودية، ومقر الحزب الحاكم.

2 – محاولة الاعتداء على رئيس الدولة الحبيب بورقيبة.

3 – الانتماء إلـــى تنظيم غير مرخص له.

وصدرت الأحكام بحق المتهمين التي راوحت ما بين عام إلـــى ستة عشر عاماً سجناً، وكان من بين المحكومين أحمد مصباح ضو المرغني أحد قياديي الجبهة، والذي قاد عملية قفصة العسكرية عام 1980.

بعد تلك المحاكمة، عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع ليبيا، حيث تركز نشاطها في الجماهيرية الليبية، التي كانت تشكل قاعدة خلفية لها تحمي نفسها من هجمة النظام التونسي عليها، خصوصاً أن العلاقات بين ليبيا والنظام التونسي آنذاك كانت دائماً متوترة، بسبب إعلان القذافي محاربته للرجعية العربية. كما كانت للجبهة علاقات مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية باستثناء حركة فتح، التي كان ممثلها في تونس (الحَكم بلعاوي) مرتبطاً بأجهزة المخابرات التونسية، وكان يتعاون معها ضد فصائل الحركة الوطنية التونسية المعارضة، فضلاً عن أن فتح ذاتها لها علاقات جيدة مع النظام التونسي. واستقطبت (الجبهة) العديد من العناصر التونسية التي انخرطت مبكراً في صفوف التنظيمات الفلسطينية، وكذلك العمال العاملين في ليبيا، وشكلت منهم « لجانا ثورية »، وقامت بتدريبهم عسكرياً في معسكرات الجبهة الشعبية القيادة العامة (أحمد جبريل)، قبل أن تستأنف نشاطها العسكري، حيث نظمت، وقادت عملية «انتفاضة عسكرية » في مدينة قفصة في 27 كانون الثاني/يناير 1980، عبر رحلة طويلة انطلقت من بيروت إلى روما والى طرابلس، ثم من طرابلس إلى روما والى الجزائر.

وقد لعبت أجهزة الاستخبارات الليبية، وجهاز الأمن العسكري الجزائري

(15) – *المرجع السابق عينه.*

(16) – *مجلة النشرة – قبرص – مرجع سابق.*

بقيادة قاصدي مرباح دوراً رئيسياً في الترتيب والإعداد اللوجيستيكي لهذه العملية، التي كان من أبرز قادتها التونسيين أحمد المرغني، وعز الدين الشريف، اللذين قادا الهجوم العسكري على قفصة. ويقول صافي السعيد في كتابه الجديد « بورقيبة رحيل آخر البايات.. »، حول هذا الموضوع، ما يلي :
« بدءاً من عام 1975 راودت الجزائريين والليبيين أفكار كثيرة للإطاحة بنويرة رئيس الحكومة الأسبق ونظام بورقيبة. كانت كل دولة تحاول جذبه إليها، لكن نويرة لم يكن ليضعف لا باتجاه الشرق ولا باتجاه الغرب. ساءت علاقات ليبيا مع مصر بسبب « كامب ديفيد » فلم تقف تونس إلى جانبها، وساءت علاقات الجزائر مع المغرب بسبب الصحراء الغربية فراوحت تونس مكانها بل مالت نحو المغرب. كان الاتفاق الضمني، وهو أن بومدين والقذافي حاصلاً باتجاه تونس في حده الأدنى، وهو أن النظام قد تآكل وصراعاته الداخلية قد تضعف موقفيهما، ولكنهما لم يكونا يملكان خطة مشتركة للإطاحة به ولا اتفاقا مشتركاً على إقامة نوع من الوفاق على أرض تونس. في تلك اللحظة لاحت فكرة في رؤوس البعض في العاصمتين الليبية والجزائرية مفادها أن نظام بورقيبة على شفير الحفرة ولا يحتاج إلا إلى ركلة صغيرة لكي يقع في تلك الحفرة. لم يكونا يملكان رجالاً داخل الجيش التونسي، كما كانا حذرين من تهمة التدخل واستفزاز الغرب، وخاصة أميركا التي كانت تبحث عن مدخل للتمدد تجاه ليبيا والجزائر. وفي ذلك الوقت بالضبط بدأ سيناريو ما سوف يعرف بعملية قفصة يتضح للرجال المكلفين في كل من ليبيا والجزائر لمعالجة ملف تونس كان بومدين قد وضع فجأة تحت طائلة ذلك المرض الذي سيأخذه من الحياة، حين سافر رئيس مخابراته العسكري قاصدي مرباح إلى طرابلس ليضع مع رجال القذافي اللمسات الأخيرة للهجوم الذي سيستهدف مدينة قفصة الجنوبية في كانون الثاني 1980. كانت العملية ستنطلق في صيف 1979، ولكنها تأجلت بسبب مرض بومدين، فوقعت في عهد الشاذلي بن جديد الذي لم يكن يعلم بها.. وكما أوضح القذافي فيما بعد لإحدى الصحف الأجنبية فإن مرباح هو الذي أعد الخطة مع بومدين وجاء إلى البيت ليطلب المساعدة والمشاركة [17].

---

[17] – *الصافي سعيد « بورقيبة » سيرة شبه محرمة – دار رياض الريس للكتب والنشر – بيروت – الطبعة الأولى – تشرين الثاني/نوفمبر 2000 (ص355).*

ورغم ما أحدثته عملية قفصة العسكرية من صدمة عنيفة هزت أركان السلطة في تونس بخياراتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، إذ عجلت برحيل رئيس الحكومة الهادي نويرة من السلطة، ومجيء محمد المزالي إلى رئاسة الحكومة في نيسان/أبريل عام 1980، إلا أن الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس خسرت المعركة عسكرياً، وبالتالي سياسياً في عملية المواجهة مع النظام.

كانت الخطة تقف عند حدود أحداث صدمة لنظام بورقيبة في إحدى مدنه المهمة التي عرفت تقليدياً بالتمرد، ولكن الذين اختيروا لتنفيذها من التونسيين، كانوا يعتقدون بأنهم ذاهبون لإعلان بدء الثورة المسلحة، لقد فات أولئك الشباب الغاضب والمندفع أن لا ليبيا ولا الجزائر تريد ثورة مسلحة على حدودها، وكما اعتقدوا أن الإمدادات ستأتيهم حين يتمكنون من السيطرة على مدينة قفصة، فقد توهموا أيضاً أنهم كانوا يقومون بعمل شعبي سيسانده « كل الشعب » حالما يعلن عن نفسه.

وبما أن الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس تمثل تياراً قومياً تقليدياً، هو امتداد طبيعي وموضوعي، فكري وسياسي للحركة اليوسفية، فإنها عجزت سياسياً وتاريخياً عن أن تشكل "بديلاً ثورياً حقيقياً "، " لتحرير تونس "، ولا نقيضاً للنظام التونسي. وبما أن الأصل (أي الحركة اليوسفية) قد أنهزم، فلا بد للامتداد الطبيعي الذي تفرع عنه (أي الجبهة القومية لتحرير تونس) من أن ينهزم أيضاً ولو بعد فترة من الزمن.

■ ■

الفصل الثاني :

حركة البعث في تونس

لعب الطلاب الذين قدموا من بلدان المغرب العربي، ودرسوا في جامعات دمشق وبغداد منذ الأربعينات والخمسينات، دوراً رئيسياً في نقل أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي إلـــى كل من تونس وليبيا، ولاحقاً إلـــى الجزائر. وكانت أول مبادرة للتبشير بفكر البعث بصورة علانية، تمثلت في السلسلة الشهيرة التي أصدرها محمد أبو القاسم كرو عام 1955، الذي كان عضواً في حزب البعث في بغداد، وكان من الناشطين في الأوساط الجامعية. وتضمن العدد الأول لهذه السلسلة نداء إلـــى العمل، كتب فيه أبو القاسم عن حزب البعث، دستوره، وأفكاره، ودعوته الوحدوية .

وبعد استقلال تونس في العام 1956، استمرت الإرساليات الطلابية تتوافد إلـــى المشرق العربي. وكان قسم هائل من هؤلاء الطلاب قد تبنى فكر حزب البعث، وبدأ في تشكيل النوى التنظيمية الأولى ضمن إطار الجامعة، والثانويات، والأساتذة. وكانت استراتيجية قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي قبل العام 1966، تقوم على دفع الطلاب البعثيين العائدين إلـــى تونس إلـــى الانخراط في صفوف الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، والعمل من خلال هياكله .

غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن تحظى بإجماع البعثيين حولها. فبينما انخرط عدد من البعثيين في صفوف الحزب الحاكم (نذكر على سبيل المثال : المرحوم عمر السحيمي الذي اغتيل في بيروت عام 1968، والميداني بن صالح رئيس اتحاد الكتاب التونسيين)، هناك البعض الأخر من البعثيين لم يمتثل لأوامر القيادة في المشرق العربي، من بينهم : مسعود الشابي، محمد صالح الهرماسي، عبد الرزاق الكيلاني، علي شلفوح، والمرحوم الطاهر عبد

الله، وبلقاسم الشابي وغيرهم.

وعندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلـــى السلطة في دمشق عام 1963، بدأت التنظيمات البعثية السرية تتشكل في تونس. وتركز الوجود التنظيمي لحركة البعث في مدن تونس، وقفصة وصفاقس، وبعض المناطق في الجنوب. واستمر البعثيون يعملون في إطار التنظيم السري الواحد، إلـــى أن قامت حركة 23 شباط في سورية عام 1966. آنذاك انقسم البعثيون التونسيون إلـــى قسمين : قسم يؤيد تلك الحركة، ومن أبرزهم محمد صالح الهرماسي، وعبد الرزاق الكيلاني، الطاهر عبد الله، علي شلفوح. وقسم آخر وقف مع القيادة التاريخية لحزب البعث بزعامة ميشال عفلق، ومن بينهم مسعود الشابي، وعلي النجار، ومحمد صالح الحـــراث .

ونذكر في هذا الصدد، أن أغلبية البعثيين التونسيين قد انحازت إلـــى خط القيادة التاريخية، فيما انحازت العناصر البعثية النشطة لحركة 23 شباط، باعتبارها الأكثر جذرية والأقرب إلـــى أقصى اليسار الماوي. وظل نشاط البعثيين سرياً حتى ربيع 1968، عندما حصلت أول تظاهرات طلابية في الجامعة التونسية، حينئذ شنت السلطات التونسية حملة من القمع على العناصر القومية واليسارية النشطة في الجامعة، وأصدرت كتاباً أبيض بعنوان « الفتنة البعثية – الماوية في الجامعة » .

في غضون ذلك، تعرض العشرات من البعثيين للمحاكمة من قبل محكمة أمن الدولة، ومن أبرز هؤلاء عبد الرزاق الكيلاني، وبلقاسم الشابي، وأحمد نجيب الشابي، وعمار الشابي وغيرهم. وبعد هذه المحاكمة أصبح البعث معروفاً في تونس، وأصبحت السلطة التونسية متخوفة من العناصر البعثية المتغلغلة في صفوف الحزب الحاكم، حتى أنها أنشأت جهازاً خاصاً في أمن الدولة لتتبع نشاط البعثيين .

وفيما كان النظام التونسي يشدد الخناق على القوميين واليساريين، الذين أصبحوا يشكلون ثقلاً قوياً في الجامعة، وفي النقابات العمالية، بدأ بالمقابل يسمح للإسلاميين بالنشاط العلني، لمحاصرة المد القومي – اليساري في تونس. وكانت فترة 1968 – 1972، أخصب فترة لنشاط البعثيين في تونس .

ومع بداية السبعينات، تراجع المد القومي عموماً، وقاد هذا كله لا إلى هزيمة المشاريع الوحدوية فحسب، بل إلـــى تراجع القضية القومية في النظرية

والممارسة، فمن ناحية المشاريع الوحدوية، باتت الجماهير والقوى الوطنية العربية، لا تؤمّل منها كثيراً.

فقد فشلت كل المشاريع الوحدوية منذ عام 1962، وحتى الآن. ومن ناحية النظرية، نما منذ أوائل الستينات تياران متناقضان، ولكنهما يطرحان نفسيهما، ومن موقعين مختلفين، على انهما غير قوميين، وهما : الاتجاه الماركسي – اللينيني، والاتجاه الإسلامي. كما أن حزب البعث انقسم، وأن القطرين اللذين يحكمهما تصارعا بدلاً من أن يتحدا، وقسما القوى الوطنية و الديمقراطية العربية، بدلاً من أن يوحداها. وبالمقابل، إن القوى الإمبريالية، وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية، قررت أن ترمي بثقلها ضد القضية القومية، بعد التجربة الناصرية ووحدة 1958 .

في هذه الأجواء، انقسم البعثيون التونسيون إلـــى تنظيمين، واحد مرتبط بمركز بغداد، والآخر بمركز دمشق. ومع ذلك جرت محاولات لتوحيد البعثيين التونسيين في إطار تنظيم واحد خلال عقد السبعينات. وكان المهندسان لعملية التوحيد هذه، محمد صالح الهرماسي والميداني بن صالح. غير أن انقسام حزب البعث العربي الاشتراكي إلـــى فرعين حاكمين في سوريا والعراق، لعب دوراً سلبياً في ذلك، إضافة إلـــى أن ظروف العمل السري خلقت جواً متوتراً داخل صفوف البعثيين، ومرضاً زعاماتياً .

ونظراً لسخاء النظام العراقي، وإنشائه العديد من المؤسسات التعليمية في تونس، منها كلية الآداب بمنوبة، وطبعه الكتب المدرسية والخرائط الجغرافية، فضلاً عن الالتقاء الموضوعي بينه وبين النظام التونسي في بعض القضايا السياسية ــ فقد غض هذا الأخير النظر عن نشاط البعثيين التونسيين الموالين للعراق .

والحال هذه، أسس البعثيون في تونس حركة البعث بزعامة فوزي السنوسي في بداية الثمانينات (والذي توفي بسكتة قلبية في ظروف غامضة في نهاية الثمانينات). ومن أبرز قيادات حركة البعث الدكتور عفيف البوني، الذي كان كاتبا عاماً للشبيبة المدرسية في صفاقس، ودرس في جامعة بغداد، وتزوج بعراقية، وأصبح قيادياً بعثياً. غير أنه مع مجيء سلطة السابع من نوفمبر، انتقل عفيف البوني إلـــى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، حماية لوضعه ومصالحه الشخصية، بعد أن اتهمه رفاقه باختلاس أموال التنظيم التي تلقاها من

النظام العراقي .

وبالمقابل ظل نشاط البعثيين التونسيين الموالين لسوريا مقتصراً على جمعيات المجتمع المدني، والنقابات، والتبشير للأهداف القومية العامة، من دون البروز بشكل المدافع عن السياسة السورية. ومن أبرز القيادات البعثية التونسية الدكتور محمد صالح الهرماسي، الذي حضر معظم المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، منذ عام 1966 ولغاية المؤتمر الثالث عشر الذي انعقد في صائفة 1980 بدمشق، وانتخب على أثره عضواً في القيادة القومية، ومشرفاً على مكتب المغرب العربي.

وعلى الرغم من أن البعثيين استقطبوا أعداداً هائلة من الطلاب والأساتذة، والمعلمين، إلا أنهم فشلوا في بناء تنظيم متماسك في القطر التونسي. ويمكن أن نحصي النقاط التي عرقلت مسيرة البعث في تونس على النحو التالي :

1 – لقد ظلت فكرة البعث محصورة في إطار نخبة ضئيلة من المثقفين، بالرغم من أن المجال كان مفتوحاً لتطويرها، ونشرها في الأوساط الشعبية، نظراً لما هو كامن في نفوس ووجدان الشعب التونسي من مفاهيم ومضامين قومية وحدوية. كما أن احتدام الصراعات داخل حزب البعث الحاكم في كل من سوريا والعراق، وبين أطراف التحالف الوطني الواسع، احتداماً فرض معارك ضارية أضعف الحركة القومية الديمقراطية كلها، وخدمت أعدائها المختلفين .

2 – التأثير السلبي والمدمر الناجم عن انقسام حزب البعث إلى فرعين حاكمين في سوريا والعراق، حيث انقلب كل فرع على نفسه، في ظل تراجع الحركة القومية، على صعيد المواجهة مع الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني وعلى صعيد الدعوة والعمل للتغيير السياسي والاجتماعي. وتمثلت هذه التراجعات أساساً في التالي :

1 – تراجع العمل الرسمي والشعبي من أجل الوحدة العربية، وتفتت المد الشعبي الذي أخذ يتصاعد من أوائل الخمسينات. واكب ذلك انفصام وحدة 1958، وفشل المشاريع الأخرى، وحدوث انشقاقات وتصدعات في الحركة القومية .

2 – تراجع المواجهة مع الإمبريالية عامة و الأميركية خاصة، وبروز اتجاهات مساومة ومهادنة .

3 – تراجع المواجهة مع العدو الصهيوني، بتبني شعارات التسوية، تحت أسماء مختلفة، منها قرارات قمة فاس. وفي إطار هذا التراجع تم توقيع اتفاقية كمب ديفيد، والاتفاقيات الاستسلامية اللاحقة .

4 – إن شعار التحرير الذي كان شعار الأغلبية الساحقة من القوى الوطنية، تراجع كثيراً أمام دعوات التسوية والتعقل والواقعية خلال العقدين الماضيين. أما الأنظمة القومية، التي كانت مع التحرير فعلا، أصبحت تتبنى شعار التسوية علنا ورسمياً .

5 – سيادة المفاهيم الإصلاحية والمساومة، وتراجع مفاهيم النضال والمواجهة، مما أفقد الحركة القومية إندفاعاتها، وأسهم في تحولها إلـــى قوى هامشية. ولم تستطع القوى القومية والوطنية و الديمقراطية في هذه الأجواء، أن تحقق وحدتها، وأن تبني قواها الضاربة على الصعيد القومي، وعلى الصعيد القطري في معظم الحالات، وأن تعبئ جماهيرها وتنظمها لخوض المعارك المصيرية.

6 – إن البعث في تونس لم يخلق نخبة مثقفة متخرجة من الجامعات الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة للحزب الحاكم. ويذكر في هذا الصدد أن العراق أرسل العشرات من البعثيين التونسيين لمتابعة تعليمهم في الجامعات الفرنسية، من أجل تهيئتهم لكي يتسلموا مناصب حساسة في أجهزة الدولة لنشر فكر البعث، عقب عودتهم إلـــى تونس .

ولقد كانت لكل ذلك أسبابه، ومن ذلك ما يتعلق بطبيعة قيادات حركة البعث في تونس وبرنامجها وبنيتها، التي كانت تساعد على ضعف الحركة وإنقاسمها، وتصارع أحزابها المختلفة. وزاد القمع الذي مارسته الدولة البوليسية خلال عقد التسعينات في إخماد حركة البعث نهائياً في تونس، حيث لم نعد نسمع عن نشاط البعثيين أي شيء يذكر، خصوصاً بعد الإسقاطات المدمرة التي تركتها حرب الخليج الثانية في نفوس الشعب التونسي .

■ ■

الفصل الثالث :
حركة التجمع القومي العربي

تعود جذور المعارضة العروبية – القومية في تونس إلـــى مرحلة الصراع المرير الذي كان يشق الحركة الوطنية التونسية خلال فترة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. وكانت اتفاقيات 3 حزيران 1955 التي منحت تونس بموجبها حكماً ذاتياً، قد شكلت منعرجاً سياسياً وتاريخياً حاسماً في تاريخ تونس الحديث، حيث تفجرت التناقضات المكبوتة، سواء الشخصية منها أو الاجتماعية أو الإيديولوجية أو الثقافية داخل الحركة الوطنية التونسية، حول المستقبل السياسي والنمط الاقتصادي والاجتماعي والانتماء الثقافي والحضاري لتونس المستقلة .

وفيما كانت الحركة اليوسفية بزعامة صالح بن يوسف تمثل المعارضة العروبية التي تدافع عن الهوية العربية الإسلامية المهددة بالذوبان والتلاشي من قبل الاستعمار، وتنادي باستقلال كامل لتونس لا غبار عليه ولا تحده شروط أو معاهدات تمس بالسيادة الوطنية، وتطالب الشعب التونسي أن يعاضد الشعبين الشقيقين في الجزائر والمغرب في نطاق نضالهما من أجل التخلص النهائي من نير الاستعمار الفرنسي، وتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير، وتريد أن تتجه تونس نحو المشرق العربي حيث ترى أن مستقبلها يكمن في نطاق الوحدة العربية الإسلامية، كان بورقيبة يمثل مصالح الطبقة الوسطى المدنية المتأثرة بالفكر البرجوازي الغربي، والمتشعبة بالتعليم الأوروبي والثقافة الغربية، التي تحالفت مع الاستعمار الفرنسي وكبار الملاكين العقاريين، وعقدت تسوية سياسية حول الاستقلال في كنف التعاون مع فرنسا، واعتبرتا مستقبل تونس يكمن في النمط الغربي للتنمية .

وهكذا عاشت تونس في عقد السبعينات صراعات عنيفة بين السلطة ممثلة

بالحزب الاشتراكي الدستوري و إيديولوجيته (القومية التونسية) ذات الطابع القطري، وبين الاتجاه القومي العربي، وذلك في إطار الصراعات السياسية العنيفة التي شهدتها البلاد خلال عقدي الخمسينات والستينات. وكان أحد وجوه هذه الصراعات الهجمات المتبادلة بين النظام وحزبه وقوى المعارضة القومية – العربية، التي تبلورت في ثلاث اتجاهات تنظيمية هي : الناصريون، والبعثيون، والقوميون العرب، والذين استمدوا جميعاً قوتهم المتصاعدة في تونس من فترة الصعود التي شهدها المشرق العربي، ووصل بعض هذه القوى إلـــى السلطة وبخاصة في مصر وسوريا والعراق[1].

لقد ناصبت السلطة التونسية العداء للقضية القومية، ولحركة الوحدة العربية، نظراً لتناقضهما بعمق مع خيارات السلطة التونسية وحزبها في مجال العلاقات العربية والدولية، التي يحكمها نهج التبعية في فلك الاستعمار الجديد – الإمبريالية الأميركية – وبسبب من خضوعها لنفوذه وسيطرته إلـــى حد كبير، باعتبار أن هذه السلطة التونسية لم تسلك سلوك الوصاية على المجتمع المدني والشعب فقط، عن طريق تطبيق مشروعها « التحديثي » أو بالأحرى « رسالة المستعمر التمدينية »، وإنما عزلت كذلك الجماهير العربية التونسية عن محيطها العربي، حتى تعيق عملية التفاعل والتكامل على الصعيد القومي. فكانت موافقة بورقيبة على مشروع أيزنهاور لسد الفراغ في الشرق الأوسط، أي لمحاربة الحركة الوطنية العربية والشيوعية. وهو في ذلك، كان متفقاً مع نظام الملك حسين في الأردن، وفيصل ونوري السعيد في العراق، بحجة مكافحة الشيوعية والوقوف في وجه الحركة القومية العربية، والدفاع عن « العالم الحر ». وهذه سياسة ثابتة نابعة من الإيديولوجية البورقيبية، عندما يقول بورقيبة في أحد خطبه « لا.. لقد كانت تونس نموذجاً كاستعمار خاص له مظاهر إيجابية لا يستهان بها ».

الخطاب السياسي لبورقيبة ينكر وجود وطن عربي كما ينفي وجود هوية عربية. وهذا الخطاب يقف على الضد من الخطاب الناصري والبعثي، الذي يرى في وجود عدد من البلدان العربية التي تتكلم نفس اللغة وتدين بنفس الدين، وتعيش في نفس الغطاء الجغرافي وتحس أنها موحدة بروابط تاريخية وقريبة

[1] – *فايز سارة – الأحزاب والحركات السياسية في تونس – من دون ذكر دار النشر–الطبعة الأولى1986 (ص 239) .*

من بعضها بفعل نفس الحضارة، هي عوامل تؤهلها أن تتجمع في أمة عربية واحدة، وأن تكون وطناً واحداً، من حقه السياسي والتاريخي أن يحقق وحدته في إطار دولة واحدة. وبينما يؤكد الخطاب القومي بشقيه البعثي والناصري أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها، يؤكد الخطاب البورقيبي بدوره أن هذه الوحدة ليست معطى مباشراً، وينفي بورقيبة وبشكل مباشر وجود جذور تاريخية للوحدة العربية، ويعتبرها أسطورة لا ركائز لها في التاريخ .

على نقيض ما هو سائد في المشرق العربي، حيث تعتبر الإيديولوجية القومية أن الارتباط بالوجود الوطني « القطري » يناقض منطقها الخاص، بوصفها تمزقاً، وتقطعاً في التضامن، شعوبية على حد تعبير القوميين، فإن الوعي القومي العربي في منطقة المغرب الغربي يتمفصل في الوعي الوطني الخاص « أي القطري بالمعنى القومي ». وهذا عائد إلـــى طبيعة حركة التحرر الوطني المغاربية، وسيرورة تطورها نحو تحقيق الاستقلال السياسي، وإلى دور النخبة السياسية والمثقفة التي قادت هذه الحركة، ولعبت دوراً حاسماً في عملية بناء الدولة الوطنية ذات الطابع القطري المتناقضة مع طبيعة الدولة القومية .

وجاءت التطورات الدراماتيكية في التاريخ العربي، منذ إنشاء دولة الكيان الصهيوني، واغتصاب ارض فلسطين، والإخفاقات العربية لجهة عجز الحركات القومية العربية – بتلاوينها المختلفة الناصرية والبعثية والقوميين العرب – عن بناء دولة الوحدة التي طال انتظارها، ليعزز أطروحة النخبة السياسية الحاكمة في تونس القائلة بضرورة تمتين وتقوية بناء الدولة القطرية، وبمعاداة فكرة الوحدة العربية، خصوصاً أن هذا الفكر الوحدوي الذي حملته الحركات القومية آنفة الذكر، كان ولا يزال يحصر تحقيق الوحدة العربية عن طريق القضاء على الدولة القطرية .

وهكذا، فإن الفكر القومي العربي الذي يقيم تعارضاً بين قيام الوحدة العربية ووجود الدولة القطرية، يحصر المسألة في المؤسسة السياسية على حد قول الدكتور علي أومليل، الذي يقول: إن الفكر الوحودي سواء أكان مغاربياً أم عربياً، يحصر الأمر في المؤسسة السياسية مما أدى به إلـــى التعلق بمجموعة من الإنتظارات :

- انتظار دولة ثورية، وحدوية، على رأسها قائد تجود به الأقدار، يقوم

بتحقيق هذه الوحدة، ويكون غاريبالدي أو بسمارك العرب .

- وكذلك انتظار ثورة الجماهير التي تستطيع الإطاحة بالحكومات الإقليمية العائقة للوحدة.

أن تفشل الدول الإقليمية في الاستمرار أمام الضغط الخارجي الصهيوني والتوسع الإمبريالي، فيطاح في الوقت نفسه بهذه الأنظمة ويقضي على الصهيونية والإمبريالية معاً[2] .

وظل الخطاب البورقيبي يعتبر الوحدة العربية في صيغتها المشرقية الحماسية فكرة عاطفية ومربكة وديماغوجية، لذا كان يدعو إلـــى التدرج عبر المراحل فيما يتعلق بالوحدة، بناء الدولة الوطنية أولاً، وتحقيق نوع من التعاون الثنائي الذي يقود إلـــى تشكيل بنية فضفاضة وفوق « وطنية » أو كنفدرالية، قبل ولوج مرحلة « الاندماج » بين بلدين أو أكثر .

وانطلاقاً من اعتقادها في استحالة إقامة الوحدة العربية الاندماجية، وتأكيدها ضرورة إنجاز الجزئية والتدرجية، هاجمت الدولة البورقيبية الحركات القومية بعنف، لأنها تتناقض بعمق مع خياراتها وحزبها الحاكم. والحال هذه تعرضت التنظيمات القومية في تونس إلـــى اشد أنواع القمع خلال فترة الستينات والسبعينات، الأمر الذي قاد هذه الاتجاهات القومية إلـــى الانكفاء، حيث غادر خيرة المناضلين القوميين صفوف التنظيمات القومية العربية إلـــى التنظيمات الأخرى وخاصة الماركسية ومنظمات اليسار الجديد، وغدت الأحزاب والمنظمات القومية بقايا لهياكل تنظيمية وسياسية عاجزة أن تؤلف قوة تأثير في البلاد. ولقد بلغ عسف موقف السلطة التونسية أقصى مداه من المعارضة السياسية باتجاهيها الأساسيين القومي والماركسي من خلال حكم التيار المتصلب في الحزب الاشتراكي الدستوري بزعامة رئيس الحكومة الهادي نويرة، ومدير الحزب محمد الصباح ووزير الدفاع عبد الله فرحات .

وجاءت التطورات السياسية التي شهدتها الساحة التونسية، الانتفاضة العمالية التي فجرها الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أمينه العام الحبيب

---

(2) – علي أومليل – النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي – بحث منشور في كتاب « وحدة المغرب العربي » مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الأولى كانون الثاني/يناير 1987 – (ص 51) .

عاشور في 26 يناير (كانون الثاني) 1978، والتي أدت إلـــى مصرع أكثر من 500 شخص، وبروز الحركة الإسلامية الأصولية بقوة على صعيد المشهد السياسي التونسي، ومجيء أحداث قفصة العسكرية التي هزت أركان وهيبة الدولة البورقيبية، في بداية العام 1980، لتشكل منعرجاً سياسياً جديداً في تونس. فقد أعقبت هذه التطورات مجيء حكومة مزالي في نيسان 1980، التي رفعت شعارات الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في البلاد، والتي جاء مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري الحادي عشر في نيسان 1981 ليثبت اتجاهاتها الرئيسية، ويفتح الأبواب لظهور معارضة سياسية علنية في البلاد في ظل شروط صيغت في كلمتي الحبيب بورقيبة ومحمد مزالي أمام مؤتمر الحزب الحاكم .

ولا شك أن أحزاب المعارضة التونسية رحبت بسياسة التفتح و الديمقراطية التي انتهجتها حكومة مزالي، باعتبار أن البلاد بصدد دخول مرحلة الإصلاحات السياسية و الاجتماعية وحل أزمة التمثيل العمالي .

1 - ميلاد حركة التجمع القومي العربي

وفي أجواء الفراغ السياسي للقوى القومية المنظمة بسبب القمع الذي سلط عليها، وتشرذم أقسام كبيرة منها، بادر عدد من ممثلي الاتجاه القومي التونسيين بزعامة البشير الصيد للإعلان عن التجمع القومي العربي في أيار – مايو 1981، وذلك بعد حصيلة نحو عام من العمل في هذا الاتجاه، وفي ندوة عقدها البشير الصيد، وأعلن تأليف التجمع باعتباره تنظيماً سياسياً قومياً يستند على مبادئ الإسلام والوطنية والقومية العربية [3] .

وفيما قبلت المعارضة التونسية الشروط المجحفة التي وضعها النظام، والنضال من أجل الديمقراطية على أرضية برنامج السلطة التونسية، التي ربطت قضية الاعتراف بأي من التنظيمات المعارضة وأحزابها بصورة رسمية، بشرط الحصول على 5 في المئة من الأصوات في الإنتخابات النيابية التي جرت في خريف عام 1981، رفض التجمع القومي العربي الدخول في تلك الإنتخابات البرلمانية، وقال البشير الصيد بصدد شرط الحصول على 5 في المئة : « إننا نكسب وجودنا من تحركنا في الساحة السياسية، وحركتنا ترفض

[3] - *أنظر صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ 1981/10/31 .*

منطق الخمسة في المئة، وأي نسبة أخرى، لإيمانها بأن حق التجمع السياسي مستمد من الدستور، ومن الممارسة السياسية الواقعية ». وأضاف قائلاً « إننا إذا كنا قد قدمنا طلباً إلـــى السلطة، فلأننا موضوعيون، نقبل الحوار، ونؤمن بالديمقراطية وسوف نستمر في نشر مبادئنا، حتى ولو لم نحصل على التأشيرة».[4]

ولقد ظهرت شكلية الديمقراطية التي أقرها النظام في الإنتخابات التشريعية المبكرة في خريف العام 1981 بكل وضوح، عندما لجأت أجهزة الدولة إلـــى عملية التزوير لتلك الإنتخابات. وفي ذلك الإنتخاب العام، تجلت بما لا يدع مجالاً للشك، حقيقة المساواة السياسية الحقوقية الشكلية، والمبتورة جداً، بين جميع الناخبين فضلاً عن التضييقات الشديدة التي فرضها حزب السلطة على باقي أحزاب المعارضة السياسية، التي شاركت في تلك الإنتخابات، وهي الحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها محمد بلحاج عمر. فمشاركة المعارضة في تلك الإنتخابات لم تلغ عدم المساواة بينها وبين النظام في الواقع، إذ فازت الجبهة الوطنية، التي كانت قد تآلفت قبيل الإنتخابات بين حزب النظام – الحزب الاشتراكي الدستوري و الإتحاد العام التونسي للشغل، وأسفرت عن حصول التحالف الدستوري » على 136 مقعداً، وهي مجموع مقاعد البرلمان، وسقوط كل مرشحي أحزاب المعارضة .

وفي معرض تقويمه لتلك الإنتخابات قال البشير الصيد : « كان امتناعنا عن الإنتخابات، لإعتقادنا أن الظروف الموضوعية والأمنية، وكل العوامل الإيجابية التي ينبغي توفرها، ليست موجودة بالدرجة المطلوبة » وأضاف « إن الضمانات المطلوبة كنا قد وضعناها في بيان حركة التجمع الذي نشرناه في الصحافة التونسية، وأن نتائج الإنتخابات، جاءت لتؤكد صحة موقفنا المعارض، وبخاصة ممارسات السلطة، والترتيبات التي رافقت العملية الإنتخابية [5] .

2 - نشاط حركة التجمع القومي العربي :

خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، حدد التجمع القومي العربي

---

[4] – *مجلة النهار العربي والدولي العدد (238) تاريخ 1981/11/27 من مقابلة مع البشير الصيد .*
[5] – *المرجع السابق عينه .*

نشاطه في ثلاثة أبعاد، بهدف تحقيق مزيد من الاستقطاب التنظيمي، وإثبات وجوده على الساحتين المحلية والعربية .

أولا - على الصعيد ا لتنظيمي :

عمل التجمع على توسيع وجوده التنظيمي في الأوساط القومية، وبادر باتجاه تجميع وإشراك كل الذين يتبنون الفكر القومي في داخل المجتمع، وهذا ما عبر عنه البشير الصيد في دعوته « القوميين العرب »التوانسة إلـــى « أن ينتظموا، فلا قومية بلا تنظيم، ولا قومي بلا انتماء تنظيمي، أما مجرد الحديث عن القومية كظاهرة ثقل، وكجدل بياني بلاغي، فهذا لا معنى له إطلاقاً.. إذ لا بد لكل فكرة من عمل سياسي تجعلها تنخرط في التاريخ. لابد لذلك من عمل سياسي تاريخي » (6) .

وبشكل موازٍ لنشاطه التنظيمي باتجاه توسيع دائرة الاستقطاب، قام التجمع بنشاط سياسي، باعتبار ذلك تأكيداً لحقه في الوجود العلني كحزب من المعارضة معترف به، وبحقه في إصدار صحيفة « النداء العربي »، وذلك في إطار ما أعلنته حكومة محمد مزالي حول موضوعة التفتح الديمقراطي والتعددية السياسية. .. علماً أن حكومة مزالي كانت ترفض منح تأشيرة لتشكيل أحزاب سياسية على أساس قومي أو إسلامي في تونس .

ثانياً - على الصعيد السياسي:

مارس التجمع القومي العربي حقه في انتقاد حكومة محمد مزالي في مجال تعاملها مع قوى المعارضة التونسية، وخاصة مع حركة التجمع القومي العربي، وأمينها العام البشير الصيد، إضافة لتنديد التجمع بسياسات السلطة التونسية ومواقفها على الصعيدين السياسي و الاقتصادي وما يترتب على هذه السياسات من انعكاسات على الصعيد الاجتماعي في البلاد. وعلى الرغم من حرص البشير الصيد على إقامة حوار مع النظام، باعتبار حركة التجمع القومي العربي حركة وطنية وقومية معارضة، تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، إلا أن استجابة النظام كانت دون المستوى المطلوب. ويقول البشير الصيد في هذا الصدد : « وقعت فعلاً مقابلات بيني وبين مسؤولين في الحكومة، منهم وزراء الداخلية والعدل والخارجية، وبعض المسؤولين الآخرين، وبينا لهم وجهة نظر

(6) - *مجلة النشرة – قبرص – العدد (11) تاريخ 1984/2/6 – مقابلة مع البشير الصيد (ص 22).*

حركتنا من القضايا التونسية والخارجية.. وقلنا للمسؤولين أنه لا مفر لتونس من تحقيق المسيرة الديمقراطية، وضمان ممارسة الحريات العامة لكل التيارات دون استثناء، وهذه هي الطريق الكفيلة بضمان مناعة تونس، والتي تجنبها كل التوترات والأزمات » [7] .

ثالثاً - على الصعيد العربي :

واكبت حركة التجمع القومي العربي أهم التطورات على الساحة العربية، وخاصة منها الغزو الصهيوني للبنان، وتوقيع اتفاق 17 أيار. وفي كل هذه التطورات أدانت حركة التجمع القومي العربي بشدة الاعتداءات الصهيونية على الشعبين الفلسطيني واللبناني، وتمركز القوات المتعددة الجنسيات الأميركية والفرنسية والإيطالية التي جاءت لتزكي العدوان الصهيوني الغاشم، وأيدت بإطلاقية المقاومة الباسلة المتشكلة من القوى الوطنية الإسلامية اللبنانية والقوى الفلسطينية الرافضة لنهج التسوية الاستسلامية والمدعومة بقوة من قبل سوريا، التي بادرت إلـــى مقاومة الغزو الصهيوني، عبر تدشينها سلسلة من العلميات الاستشهادية أجبرت "إسرائيل" على الانسحاب باتجاه الشريط الحدودي لجنوب لبنان، وعلى انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من لبنان، وعلى إلغاء اتفاق 17 أيار لعام 1983. وانسجاماً مع نهجه القومي التقى الأمين العام لحركة التجمع القومي العربي مع الزعيم الليبي معمر القذافي عقب زيارته لتونس في عام 1982، وأجرى معه أحاديث حول قضايا العمل القومي، كما اتخذت الحركة مواقف مؤيدة لكل من الجماهيرية وسورية ضد التهديدات والاستفزازات الأميركية على المياه الإقليمية الليبية وضد الاعتداءات الأميركية على لبنان والقوات السورية هناك[8].

وأمام هذا النشاط السياسي العربي المكثف لجهة تعزيز حركة التجمع القومي العربي علاقاتها العربية وخاصة مع الأنظمة القومية، قامت الأجهزة التونسية بمطاردة رموز الحركة وكادراتها ومنعتهم من مغادرة البلاد، ولم يستثن الأمين العام للحركة من ذلك إذ تمت مصادرة جواز سفره لمنعه من مغادرة البلاد لحضور مؤتمرات عربية، أو عقد لقاءات مع قادة أحزاب عربية

[7] - *مجلة الموقف العربي 1983/7/4 من مقابلة مع البشير الصيد .*

[8] - *المرجع السابق .*

في الخارج، أو زيارة بعض البلدان العربية ذات الاتجاه القومي [9].

3-مواقف حركة التجمع القومي العربي من القضايا الوطنية و القومية

لما كانت حركة التجمع القو مي العربي تعتبر من احزاب المعارضة الراديكالية في تونس،فانهمن الطبيعي جدا ان تكو ن مو اقفها متميزة ازاء حركة الصراع السياسي، التي تجري في تو نس، وعلى الصعيد العربي،بهدف بلورة خطها السياسي بما ينسجم و منهجها الفكري،و في سبيل بناء حركة وطنية- قو مية عربية اصيلة في تو نس. و لقد تمثلت مو اقف الحركة فيما يلي:

أولا- شهدت تونس في نهاية عام 1983 وبداية عام 1984 أحداثاً دامية أجمع المحللون على تسميتها « بثورة الخبز » التي شملت معظم المدن التونسية، الأمر الذي جعل النظام التونسي يستعين بالجيش للمرة الثالثة خلال فترة 5 سنوات، لينزل إلـــى الشوارع بهدف تسليط نظام القمع ضد الشعب، وفرض حالة الطوارئ في البلاد، بغية تركيع حركة الجماهير الشعبية، وإعادة ترتيب أوضاع النظام الداخلية، بعد أن شهدت أجهزته القمعية البوليسية تصدعاً حقيقياً كنتاج لتنافس وصراع الأجنحة في صلب النظام .

ضمن سياق هذه الأحداث الدامية، أصدرت حركة التجمع القومي العربي بياناً سياسياً أدانت فيه بشدة الممارسات القمعية لأجهزة النظام، حيث جاء في البيان ما يلي : [10]

« أولاً، إذ ندين بشدة مغالطات النظام الحاكم الدامية إلـــى محاولة تفسير الأحداث الأخيرة بأنها أعمال شغب ونهب وتخريب وحرق وعنف صدرت من جماعات متعصبة، وصعاليك وقطاع طرق ولصوص وبطالين .

وإذ نندد بحل وسائل الإعلام والصحافة التونسية الموالية للحكومة التي تلهث خلافاً لواقع البلاد، مروجة لبعض التجاوزات، التي هي من طبيعة كل غليان شعبي على أنها ظاهرة مستقلة. وبمعزل عن محيطها الأصلي، وباعثها

---

(9) - *مجلة النشرة – قبرص – العدد (11) تاريخ 1984/2/6، أنظر أيضاً مجلة الموقف العربي 1983/7/4 مرجع سابق.*

(10) - *مجلة النشرة – قبرص – العدد (13) تاريخ 1984/2/20 – مقتطفات من البيان (ص 11).*

وأهدافها الأساسية لصرف الأنظار عن التوجه الحقيقي ولتهيئة الشروط بخلق ضحية أو ضحايا – كبش فداء – لتتنصل الحكومة من المسؤولية .

فحركتنا تعتبر أن الحوادث الواقعة أخيراً، في مسبباتها وتوجهاتها العامة، تحركات شعبية قام بها المضطهدون أبناء تونس المحرومون من العدل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، والذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة. وهي انتفاضة شعبية عارمة، جاءت تعبيراً عن إرادة الشعب وطموحاته المشروعة، ورداً على ما يتهدده من كبت وحرمان واستغلال .

ثانياً – وأن حركة التجمع القومي العربي، إذ تطعن في لجنة التحقيق وتطلب حلها، فإنها تؤكد على ذلك لانحراف الحكومة بتفسير الأحداث وتوجيه التحقيق إلـــى غير وجهته الصحيحة، كما هو واضح من تركيب اللجنة المؤلفة من أربعة ممثلين للسلطة، وتجريدها من صلاحيات وطنية باختصار مهامها على النظر في تناقضات داخل النظام الحاكم لتصفية حسابات بين عناصره، لتبدو الأمور وكأن بعضاً من رد فعلها على الجماهير بالشارع، وموقفها إلـــى حد ما، كان أقل ضراوة وعنتا مما تطلبه بعض الجهات .

وخلص بيان حركة التجمع القومي العربي إلـــى المطالبة [11] :

1. إيقاف حملة الاعتقالات التي ما زالت أجهزة السلطة تشنها ضد المواطنين التوانسة، في مختلف أنحاء البلاد .
2. الإعلان رسمياً عن عدد القتلى والجرحى والموقوفين .
3. إطلاق سراح كل الموقوفين في الأحداث الأخيرة دون قيد أو شرط .
4. تمكين المحامين من زيارة الموقوفين والسماح لعائلاتهم بالاتصال بهم، وتأمين احتياجاتهم الإنسانية.
5. قيام القضاء التونسي بتحمل مسؤوليته باعتباره سلطة مستقلة، بتوفير الضمانات الأساسية بموجب القانون، وممارسة صلاحياته في التحقيق بالأحداث .
6. رفع الحصار عن الجامعات والمعاهد، بما يعني عودة الطلبة إلـــى متابعة دراستهم في أجواء طبيعية .

---

(11) – *المرجع السابق عينه .*

7. تحديد الجهات التي أذنت باستعمال السلاح ضد الشعب، وتقديمها إلـــى المحاكمة لهذا السبب.

بعد صدور هذا البيان، قررت السلطات التونسية ملاحقة الأستاذ البشير الصيد أمين عام حركة التجمع القومي العربي قضائياً، بعد أن وجهت له التهم التالية :

أولاً – النيل من كرامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة .

ثانياً – التنويه بجرائم الحرق والنهب والقتل والسرقة .

ثالثاً – نشر الأخبار الزائفة « قصد سوء نية، والتي من شأنها تعكير صفو الأمن العام، وترويج مناشير بهذا الاتجاه .

وفي بداية شباط 1984، مثل البشير الصيد أمام قاضي التحقيق مرافقاً بتظاهرة واسعة من رجال القانون التوانسة حيث حضر 90 محامياً للدفاع عن الصيد، كما حضر 150 محامياً آخر للاستماع لتفاصيل التحقيق، حيث نفى الصيد الاتهامات المنسوبة إليه، وأكد أن ما صدر عن الحركة وعنه (لا يشكل ما من شأنه أن يسبب المحاكمة) وأن ذلك يمثل (وجهة نظر سياسية، وتحليلاً للأوضاع الوطنية العامة، في إطار حركة التجمع القومي العربي.. وهي حركة وطنية قومية متواجدة على الساحة بصفة شرعية، ويحق لها أن تنشط، وتساهم في الحياة السياسية للبلاد، وأن « الانتقادات الواردة في البيانات، ما هي إلا مواقف الحركة، التي سلمت إلـــى وسائل الإعلام » وذلك يومي العاشر والسابع عشر من كانون الثاني 1984، ونشرت في مجلة الوحدة)[12] .

لقد كان دفاع البشير الصيد سياسياً بصدد التهم الموجهة إليه، ومع ذلك فإن المحكمة الابتدائية في تونس أصدرت حكماً عليه بالسجن لمدة عامين، ولم تأخذ المحكمة بعين الاعتبار من أن ما جاء في البيانين اللذين أصدرتهما حركة التجمع كانا تعبيراً عن رؤية سياسية معارضة، ولم يتضمنا أي مس أو تهجم على أحد، ومن أن التهم المنسوبة إليه تهمة النيل من كرامة رئيس الجمهورية، في حين لم يرد فيهما مطلقاً ذكر رئيس الجمهورية لا باسمه الشخصي، ولا بصفته رئيساً، وان البيانين لم يخرجا من إطار حقوق التعبير والتفكير والتنظيم

(12) – *المرجع السابق .*

وفق ما هو معمول به طبيعياً ودستورياً [13] .

وبعد استئناف قرار المحكمة، استمرت القضية مرفوعة في محكمة الاستئناف التي نظرت فيها عدة مرات طيلة سنتي 1984 و 1985. وكانت السلطات التونسية تهدف من هذه المحاكمة لجم حركة التجمع القومي العربي من توجيه الانتقادات العلنية للنظام، وتركيعها مثلها في ذلك مثل باقي أطراف المعارضة الإصلاحية الأخرى المعترف بها رسمياً .

غير أن حركة التجمع القومي العربي استمرت في نهجها السياسي النقدي تجاه السلطة، واستمرت أيضاً في المطالبة بضرورة منحها التأشيرة كحزب سياسي معترف به قانونياً، لكي تمارس نشاطها السياسي العلني، معتبرة أن هذه الشرعية لا يجوز أن تكون منة من النظام. فحركة التجمع تعتبر أن شرعيتها مستمدة من « النضال والشعب والوطن، وليست شرعيتنا في حاجة لتزكية من النظام. شرعية متواجدة على الساحة، ولا يستطيع أحد أن يلغي دورها، أو يسكت صوتها، والتأشيرة لو حصلت بالنسبة لنا، ما هي إلا مجرد « إعراب من النظام الحاكم عن عدم التعرض لحركتنا بالمطاردة والحصار، وبالتالي علامة لقبول الحوار في شؤون البلاد مع حركة وطنية ليس إلا » [14] .

وترافق مع مطالبة حركة التجمع القومي العربي بمنحها الشرعية القانونية لإصدار صحيفتها (النداء العربي)، ولممارسة نشاطها السياسي، عقد المؤتمر العام الذي قدمت فيه ثلاثة مشاريع وثائق، وهي على النحو الآتي :

1– ميثاق الحركة. 2– الهيكلية التنظيمية. 3– البرنامج السياسي المرحلي.

وقد أوضح البشير الصيد الأمين العام للحركة في ندوة صحافية عقدها في تونس في تشرين الثاني 1984، بمشاركة عدد من رموز الحركة وأعضائها، وعدد من الصحافيين : « أن الحركة قررت إدخال تغيير على أسلوب عملها، يتمثل في توسيع استشاراتها الداخلية »[15].

ونددت حركة التجمع القومي العربي بسياسة القمع التي مارستها السلطات

[13] – مجلة الموقف التونسية العدد (2) تاريخ 1984/5/19 (ص 3) .
[14] – مجلة النشرة – قبرص – العدد (13) تاريخ 1984/2/20 – مقابلة مع البشير الصيد (ص12).
[15] – مجلة الموقف التونسية العدد (27) تاريخ 1984/11/19 (ص 11) .

التونسية إزاء معالجة ذيول « ثورة الخبز »، وطالبت برفع حالة الطوارئ في البلاد، كما نددت بالمحاكمات التي جرت ضد معتقلي « ثورة الخبز »، حيث وقعت الحركة على بيان مع أحزاب المعارضة التونسية في حزيران 1984، جاء فيه : « أن عمليات التعذيب قد مورست على المعتقلين لإجبارهم على الإدلاء باعترافات تنسجم مع التهم الموجهة لهم، وتحملهم مسؤولية الأحداث، وإصدار أحكام قاسية بحقهم. وخلص البيان الذي وقعته ستة أحزاب سياسية معارضة إلـــى المطالبة بما يلي :

«1 – أولاً : نستنكر هذه المحاكمات، ونطالب بإيقافها، وبإلغاء الأحكام الصادرة، وخاصة الأحكام بالإعدام .

2 – ثانياً : دعوة كل القوى الديمقراطية والهيئات الإنسانية والمهنية إلـــى تكثيف الجهود من أجل إبطال هذه المحاكمات. [16]

<u>ثانياً –</u> طالبت حركة التجمع القومي العربي بتعميم الحريات السياسية في تونس، وتعميقها، وضمت صوتها إلـــى أصوات أحزاب المعارضة التونسية في الإفراج عن كل المساجين السياسيين، وخاصة منهم سجناء حركة الاتجاه الإسلامي المحكومين في قضية الانتماء للحركة عام 1981، ومن بينهم زعيم حركة الاتجاه الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي. واعتبرت حركة التجمع القومي العربي خوض معركة انتزاع الحريات الديمقراطية من المعارك الرئيسية التي يتوجب على كل الديمقراطيين الاتحاد من أجل الظفر بها .

<u>ثالثاً –</u> تؤيد حركة التجمع القومي العربي التعددية السياسية في تونس (بوصفها حقاً لكل تيار وطني، حقاً في الوجود، وحقاً في النشاط. والتعددية في نظر الحركة، تظل بدون معنى ما دامت مبنية على عملية انتقاء يقوم بها النظام، حيث يعترف ببعض الحركات، وينكر أخرى حسب ما تقتضيه مصالحه. ولأن الديمقراطية كل لا يتجزأ، ينبغي أن يتمتع بها الجميع، وليست هبة أو هدية تمنح للبعض ويحرم منها البعض الآخر.. إن مجرد القيام بعملية الاصطفاء والاختيار يفقد التعددية معناها تماماً

[16] - *مجلة الحرية 1984/6/14* .

وتصبح مجرد مناورة شكلية تهدف إلـى تعزيز النظام الحاكم [17] ويقول الأمين العام للحركة في هذا الصدد : نؤمن بتواجد ونشاط كل حركات المعارضة الوطنية. .. وندعوها دائماً لتأليف جبهة شعبية حول المحاور الوطنية محل الاتفاق بينها، ونعمل باستمرار لإقامة علاقات سليمة ،بيننا وبينها جميعاً، ونحترم كل تيار وطني، ونرى من حقه، ولو خالفنا في الرؤية، أن يتمكن من التعبير والتواجد والمساهمة في الحياة الوطنية » [18] .

رابعاً – ولما أصبحت الحركة النقابية العمالية تجذب إليها قطاعات واسعة من الشعب، باعتبار الاتحاد التونسي للشغل أداة نضالية جماهيرية، ظهر ذلك من خلال الدور الريادي الذي اضطلع به في قيادته للحركات الإضرابية الجماهيرية، التي عمت تونس خلال عقدي السبعينات والثمانينات، كتعبير عن مدى التزام الاتحاد العام التونسي للشغل بمصالح جمهور الشغيلة الكادحة، وعن مدى ضمان استقلاليته من هيمنة الحزب الاشتراكي الدستوري، فإن حركة التجمع القومي العربي تؤيد وحدة المنظمة النقابية واستقلاليتها. ويقول الأمين العام البشير الصيد في هذا الصدد : « إن فكرة استقلال اتحاد الشغل جاءت رد فعل على محاولة الهيمنة التي حاول البعض مراراً فرضها على الاتحاد، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً. إن حركتنا تجعل نفسها على ذمة الجماهير والعمال، أي إننا نوظف حركتنا لخدمة الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة الشغيلة والقوى الكادحة. إذ القاعدة الصحيحة، إن الحركة السياسية توظف نفسها لخدمة الشعب، لا أن توظف العمال أو الشعب لخدمتها. وهناك حركات سياسية في تونس، تريد العكس. فهي تحاول أن توظف الاتحاد والعمال لخدمتها، وهذا موقف معكوس لم يعد ينطلي على أحد، والعمال أصبحوا على درجة من الوعي، التي تجعلهم في مستوى الدفاع عن حقوقهم.. بالنسبة لحضورنا داخل المنظمة النقابية، فإننا نعتبر كل من له حس ووعي بانتمائه العربي هو

[17] – مجلة النشرة – قبرص – العدد (11) تاريخ 1984/2/6 (ص 23) .
[18] – مجلة النشرة – قبرص – العدد (13) تاريخ 1984/2/20 (ص 12) .

في الحقيقة منتم موضوعياً لحركتنا » [19] .

خامساً – وحول الموقف من سلطة السابع من نوفمبر، طرحت في مقابلة أجريتها مع الأمين العام لحركة التجمع القومي العربي الأستاذ البشير الصيد في دمشق، في 4 نيسان 1988 ،السؤال التالي : « تجمع معظم القوى السياسية التونسية على أن تونس بصدد الدخول في مرحلة جديدة تتسم بالديمقراطية، وأن تاريخ 7 نوفمبر، يشكل نقطة تفصل بين العهد البورقيبي البائد والعهد الجديد، وأن تونس مقبلة على مرحلة من التعددية السياسية، وقد دخلت في مرحلة الجمهورية الثانية. فكيف تقيمون الوضع السياسي الراهن، سواء على صعيد تحقيق الديمقراطية أم على صعيد التعددية السياسية والسماح لنشاط القوى السياسية التي تنتهج نهجاً مغايراً على الصعيد السياسي وطنياً وقومياً؟.

فأجاب قائلاً : « القوميون العرب في تونس، هم أول من اصطدموا مع النظام السابق، وأول من تعرضوا للقمع، لأن النظام البورقيبي قمع كل الشعب التونسي، ومنع كل وسائل التعبير، وتفرد بتسيير الحياة الوطنية بمفرده، وبشكل تسلطي على كل القوى السياسية. إن القوميين العرب اصطدموا مع النظام من أجل الديمقراطية وسيادة الشعب. ومن المعروف أن الحركة القومية في تونس قد قدمت تضحيات جساماً، ابتدأت من مرحلة مقاومة الاستعمار الفرنسي، فهناك نقاط مضيئة في الحركة القومية، اليوسفية، عملية قفصة، باعتبارها عملية ضد الظلم والاستبداد. النظام السابق لم يقم معنا حواراً كقوميين، لأننا لم نلمس منه أية جدية إطلاقاً. ولما طلبنا محاورته، قمعنا بشدة وحاصرنا، وشردنا. فلما جاء العهد الجديد بداية من 7 نوفمبر، أعلن رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي، أن هناك عهداً جديداً تقوم سياسته على الديمقراطية، ونبذ الحقد والعنف، وأن هناك تعددية سياسية بالنسبة لكل القوى السياسية، وقد أعلنا موقفنا، وقلنا إذا كان هذا النظام الجديد ديمقراطياً، فنحن نتحاور معه، بصفتنا وطنيين تونسيين، ونأمل الآن أن يفي بوعده. إن القوميين العرب في تونس ينتهجون النهج الديمقراطي، باعتبار أن الديمقراطية هي الحل الأسلم والحل الصحيح

(19) – مجلة الموقف العربي – تاريخ 1983/7/4 .

بين كل التونسيين، فهم يتجذرون داخل القطر التونسي، وبالتالي عندما يتنافسون مع القوى الأخرى بالطريقة الديمقراطية، ليس لهم ما يخشونه. غير أنني أطلب من هذا النظام الجديد بكل موضوعية، أن يكون التغيير الذي يعلن عنه حقيقة جذرية، ونحن نعلم أن التركة التي تركها العهد السابق، من الصعب حلها في مرحلة وجيزة، أربعة أشهر. فنحن نعذر النظام الجديد، غير أننا نطلب منه، أن يحاور القوميين الآن في تونس.

إلـــى حد الآن اقتصرا لحوار على الأحزاب المعترف بها في العهد السابق. ومازال لنا أمل، أن يحاور النظام القوميين باعتبارهم طرفاً وطنياً، يمكنهم من صوت إعلامي [20].

<u>**سادساً –**</u> على الصعيد القومي :

الحركة القومية العربية في تونس عاشت في بيئة قطرية تونسية حكمتها مسيرة نظام تغريبي معاد لفكرة العروبة، بسبب تبعيته للغرب من ناحية، وتبنيه فكراً سياسياً معادياً للفكر القومي من ناحية أخرى. فالدستور التونسي يقول عام 1959 : إن تونس تنتمي إلـــى الأسرة العربية، متجنبا استخدام مفهوم (الأمة العربية). وإذا كان الحبيب بورقيبة يقول... لتونس دور ضمن الحظيرة العربية من ضمن ارتباطاتها بالبحر المتوسط (خطاب 1965) فإنه عندما ساءت علاقته بمصر يؤكد الشخصية المستقلة لتونس التي تكونت منذ أكثر من ألف سنة على حد تعبيره. وفي مؤتمر الحزب عام 1981، يذهب التقرير السياسي إلـــى الحديث عن المحافظة على البعد المتوسطي لتونس بالإضافة إلـــى الأواصر الحضارية و الثقافية مع العالم العربي .

وعلى نقيض هذا الموقف للنظام البورقيبي، فإن حركة التجمع القومي العربي في تونس، تتبنى منهج العروبة الذي هو ضد التغريب والتجزئة والاستعمار، المعادين للإسلام، وهي مع الوحدة وتحرير الأراضي والإرادة والثروات وبناء الدولة الموحدة القومية تحقيقاً للذات الحضارية. .. ومن هذا المنطلق، فإن حركة التجمع القومي العربي

---

[20] – *مجلة فتح – تاريخ 4 نيسان 1988 (من مقابلة للكاتب مع البشير الصيد) .*

تؤكد على علاقتها المصيرية مع الاتجاهات القومية العربية داخل تونس وخارجها، لأنه (من الحقائق أن الأطروحات القومية، تربط بين كافة القوميين، فهم شركاء في المبادئ، ويجمع بينهم قاسم مشترك يتمثل في النظرية القومية) حسب قول الأمين العام البشير الصيد، الذي يضيف قائلاً أيضاً « وانطلاقا من هذه المعطيات، وخلافاً لما تروجه الأطراف المضادة من دعايات مغرضة، فلا يمكن أن يتهم بعضهم بأنه تابع للبعض الآخر.. ومن يتحدث عن التبعية فهو مغرض أو غير فاهم. فعلاقة القومي بالقومي، هي علاقة إيمان بمبدأ، واشتراك في مصير. فلا احتوائية، ولا تبعية أو متبوعية وخلافات حركتنا بالتيارات القومية، وبإخواننا القوميين أينما كانوا تندرج في نطاق المبادئ و الإيديولوجية القومية المشتركة .

إن ما تريد أن تكرسه الأنظمة الإقليمية والقوى المناهضة بين الناس وفي أذهان الرأي العام الوطني والخارجي القومي هو استيراد وتصدير الفكر القومي من قطر عربي إلـــى قطر عربي آخر، بالرغم من المبادئ والمقومات الذاتية والإطار الحضاري، والنظرية، والبنية الاجتماعية، وكل العوامل هي واحدة في كل قطر عربي، ولا حاجة لهذا القطر، أن يستوردها وهي الزاد المشترك بين كل الأقطار وكافة القوميين [21] .

سابعاً – تتخذ حركة التجمع القومي العربي موقفاً متشدداً إزاء الصراع العربي – الصهيوني، إذ ما زالت الحركة ترفع شعارات ثلاثة : لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض. وفي مقابلة أجريتها مع الأمين العام البشير الصيد نشرت في مجلة فتح بتاريخ 4 نيسان 1988، أكد هذا الأخير موقفه من مخططات التسوية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بقوله : « بالنسبة لنا كقوميين عرب في تونس، والتجمع القومي العربي، حددنا مواقف راسخة على صعيد القضية الفلسطينية، فنحن نعتبر من يساوم من الأنظمة العربية على القضية الفلسطينية، وعلى أي شبر من فلسطين وعلى أي شبر من الأرض العربية هو نظام خائن، وهذا ينطلق من اعتبارنا أن الصراع بين الأمة العربية و العدو

[21] – *مجلة الموقف العربي – تاريخ 1983/7/4 .*

الصهيوني، هو صراع من أجل الوجود، لا صراع من أجل الحدود. ولهذا فإن المنهج الصحيح لتحرير فلسطين يظل الالتزام بخط الكفاح المسلح وممارسته. وعندما نتكلم عن ضرورة الكفاح المسلح، فإن هذا يتطلب تسخير كل الإمكانيات العربية، البشرية، الاقتصادية و السياسية والعسكرية، من أجل قومية المعركة. ونحن نركز على دعم الأخوة الفلسطينيين الثوريين الحقيقيين، الذين يؤمنون بهذا الخط ويدافعون عنه، ونحن نعتبر وإياهم، في خندق واحد، وكل من خالف هذا الخط فطريقه مسدود .

وعلينا كأمة عربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، رفع شار لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بالعدو الصهيوني. ومعنى هذا أن حرية القرار المستقل بالنسبة للثورة الفلسطينية، يتطلب التوقف عنده، ويتطلب الفهم، إن كان بمعنى عزل العرب عن الأخوة الفلسطينيين، وهذا مرفوض لأنه يعني تمييع القضية الفلسطينية. فتصفية القضية الفلسطينية من المحرمات، ولهذا لا نفرق بين الفلسطينيين العرب وبين العرب غير الفلسطينيين، لأن قضيتنا واحدة ولا يمكن أن تتجزأ، وعليه فنحن لا نفرق بين أي بلدة أو قرية، أو أية مدينة في فلسطين أو أية مدينة وقرية في أي قطر عربي آخر، وهذا هو المنطق الصحيح.

ونعتبر أن الخطأ الذي وقع فيه العديد من الأخوة الفلسطينيين والعرب عموماً، هو أنهم لم يتبعوا أسلوباً كفاحياً من خلال قومية المعركة، بحيث أن الأخوة الفلسطينيين لا يستطيعون بمفردهم أن يحرروا فلسطين. ونحن نعتبر أن الانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة، هي رد على كل المشاريع الاستسلامية، وعلى المشاريع التفاوضية، وعلى كل المشاريع الداعية إلـــى الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، ورد على الولايات المتحدة الأميركية، ورد على العدو الصهيوني، ورد على الرجعية العربية [22] .

■ ■

[22] – مجلة فتح – مرجع سابق (من مقابلة للكاتب مع البشير الصيد) .

الفصل الرابــع :
حركة التحرير الشعبية العربية – تونس

يعتبر التيار القومي الديمقراطي في تونس متميزاً بأطروحاته الفكرية والسياسية بالنظر إلى التيارين القوميين الآخرين : الناصري والبعثي. فهو ملتزم بالمنهج الماركسي غير التقليدي، أي بالديالكتيك، ويحارب النسخ والدوغمائية والتقليد، حين يؤكد أن المسألة القومية وإمكاناتها الثورية قائمة في قلب الأمة العربية الخاضعة للسيطرة الإمبريالية، والمجزأة حسب مخطط التقسيم الكولونيالي إلى كيانات قطرية. والحال هذه فإن ماركسيته قومية وعقلانية بقدر ما هي كونية، حين يعتبر المسألة القومية قوامها وهدفها ومحتواها الأساسي والتاريخي والسياسي، تحقيق الوحدة السياسية للأمة العربية، وبناء الدولة القومية الديمقراطية.

والمسألة القومية في منظور التيار القومي الديمقراطي تقوم على أساس مقولات الحداثة، والعقلانية، والعلمانية، والديمقراطية، وهي مسألة مجتمعية سياسية وأيديولوجية، وثقافية واقتصادية متطورة ومميزة في سيرورة تاريخية معينة من التطور داخل أمة معينة، بإمكانها أن تفرز حركة قومية تاريخية تتسم بأبعاد كونية وديمقراطية لرفع سديم من البشر إلى كتلة متجانسة متلاحمة، مندمجة، تستحق اسم أمة، ويمكن أن تتخذ قراراً تاريخياً نحو تحقيق وحدتها ونهضتها التاريخية .

وكانت العناصر التونسية المتبنية للفكر القومي الديمقراطي منغرسة في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية خلال عقد السبعينات، وظلت تتحاور فكرياً وثقافياً مع التيار القومي الديمقراطي داخل حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح – بزعامة الأستاذ ناجي علوش، الرئيس السابق لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، والمسؤول السابق عن منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في الكويت عام 1958 .

ولما كان ناجي علوش زعيم التيار القومي الديمقراطي داخل فتح، يعتبر أن قيادات المقاومة الفلسطينية الرسمية، وبعض الفصائل الملتحقة بها أخذت منذ 1970، تتكيف مع الواقع العربي الاستسلامي، وتزداد ارتباطاً بسياسة الاستسلام العربية، لتصبح عنوان هذه السياسة الاستسلامية وطليعة الدفاع عنها، فقد تحالف موضوعياً مع صبري البنا (أبو نضال) في عام 1977، رئيس حركة فتح – المجلس الثوري – التي كانت قد انشقت عن حركة فتح – اللجنة المركزية – عام 1974، واتخذت من بغداد مركزاً لها. وقام هذا التحالف على أرضية سياسية، أولاً، وهي محاربة خط التسوية الاستسلامي، الذي أصبح السياسية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسب قرارات مجالسها الوطنية، وممارسة لجنتها التنفيذية، وعلى أرضية فكرية ثانياً، تتمثل في مناقشة مشروع الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية، الذي جاء في كتابات منها كتاب فؤاد عمرو – اسم حركي – « موضوعات الثورة العربية » وكتابات ناجي علوش المتعددة، وجريدة الانطلاقة التي بدأت في الصدور عام 1978، إضافة لكتابات أخرى .

غير أن هذا التحالف بين ناجي علوش وأبو نضال، الذي كان سيؤدي إلـى ولادة تنظيم جديد، لم يدم طويلاً، إذ تفجرت الخلافات داخل فتح – المجلس الثوري – بسبب التصادم بين عقليتين : عقلية ديمقراطية تريد بناء تنظيم قومي ديمقراطي شعبي يقودها ناجي علوش، وعقلية دموية غير ديمقراطية تقوم على انتهاج خط « العمليات الخاصة »، ومحاربة أي مسعى لبناء تنظيم ديمقراطي، يقودها صبري البنا. فانقسمت حركة فتح – المجلس الثوري –، بخروج مجموعة من المنظمات والأعضاء بقيادة ناجي علوش في شهر آذار (مارس) 1979. وما لبثت هذه المجموعة التي تضم العديد من المناضلين العرب، أن أعلنت عن تأسيس « حركة التحرير الشعبية العربية في بغداد، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1979. وفي ذلك الحين أعلنت الحركة، عن نقاطها البرنامجية، وهو برنامج قومي ديمقراطي شعبي عربي، وعن أهدافها المرتبطة بالنضال العربي العام، أي إنها لم تتوجه إلـى الفلسطينيين فقط، بل تتوجه إلـى العرب جميعاً، إلـى كل المناضلين العرب، والى الجماهير العربية .

1 - بداية تشكل الحركة وبرنامج المهمات في تونس .

لما كانت حركة التحرير الشعبية العربية تنظيماً يضم أعضاء من أقطار عربية مختلفة، وهذا يتجسد في القاعدة كما يتجسد في المراتب القيادية، فقد دأبت على بناء تنظيم في تونس يعمل على استقطاب خيرة المناضلين الثوريين المؤمنين بالخط السياسي للحركة. وكانت النواة القيادية الأولى التي تصدت لبناء هذا التنظيم تتكون من ثلاثة كوادر سياسية لها تجربة نضالية في حركة المقاومة الفلسطينية، وهم توفيق المديني، ومحسن العياري، وعمر الماجري .

وفيما كان توفيق المديني يقيم في باريس، أوكلت مهمة الإشراف على العمل التنظيمي إلـــى عمر الماجري، الذي عاد نهائياً إلـــى تونس في خريف عام 1979، بعد أن كان يعمل في المكتبة العربية في باريس، التي كان يديرها الشهيد محمود صالح، الذي اغتيل في 4 كانون ثاني 1977.

واقتصرت مهمة هذه النواة في البداية على الاتصال بالكوادر التونسية التي انخرطت في صفوف الثورة الفلسطينية، خلال فترة السبعينات، بهدف فتح حوار فكري وسياسي معها، من أجل توسيع دائرة الاستقطاب لتنظيم حركة التحرير الشعبية في تونس. ولعبت جريدة الانطلاقة التي كانت تصدر من بيروت، ويعاد طباعتها في باريس دوراً مركزياً في التبشير بهذا التنظيم الجديد، وبأفكاره القومية الديمقراطية. وكانت الانطلاقة توزع في فرنسا بحدود 1000 نسخة، وترسل إلـــى عناوين وشخصيات مهمة، وأحزاب سياسية، وصحف، في بلدان المغرب العربي الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) بواسطة البريد العادي. ويقول قيادي في التنظيم، بأن حركة التحرير الشعبية العربية بدأت جملة نشاطات في مختلف الأقطار العربية، بهدف تعزيز وجود الحركة فيها، ومن بين هذه البلدان كانت تونس « وأنه بالرغم من أننا كنا نعاني من متابعات أجهزة النظام، ومن ملاحقاتها لرموزنا وقادتنا، وعلى الرغم من أوضاعنا السرية، فقد كان علينا أن نعمل على تطوير هذه الأوضاع وتعزيزها، وتطوير البنية التنظيمية للحركة في تونس، لتتناسب مع مجمل التطورات الحاصلة في البلاد، وبخاصة أن الأحداث التي شهدتها تونس عام 1980 (أحداث مدينة قفصة)، قد دللت على أن هناك أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عاصفة، الأمر الذي بات يتطلب طرح مهام محددة بعضها جديد على الساحة التونسية، وذلك بهدف تطوير وعي الجماهير وتحويله إلـــى وعي منظم فاعل لإجراء تبديل حقيقي في بنية وتركيبة النظام البورقيبي، وليس إجراء تعديلات غير

جوهرية، وغير أساسية ذات طبيعة إصلاحية. إن المطلوب هو إعادة صياغة لموقف الحركة الجماهيرية و السياسية، وإعادة بنائها وتركيبها وفقاً لأسس جديدة [1] .

وعلى نقيض بقية قوى المعارضة التونسية التي قبلت الشروط المجحفة التي وضعها النظام عقب مجيء حكومة محمد مزالي عام 1980، والنضال من أجل الديمقراطية على أرضية برنامج السلطة، فإن حركة التحرير الشعبية العربية رفضت تلك الشروط باعتبارها لا تلبي مطالبها، ولا تعكس حقيقة الموازين السياسية في البلاد، في ضوء الوضع الذي يعيشه النظام وحزبه الحاكم. وانسجاماً مع هذا الموقف، فإن الحركة لم تتقدم بطلب الترخيص إلـى حزب سياسي علني في البلاد، أو بطلب للحصول على ترخيص لإصدار صحيفة ناطقة باسمها، كما فعلت التنظيمات المعارضة، مثل حركة الوحدة الشعبية، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وامتنعت الحركة عن المشاركة في النشاطات العلنية التي حدثت في البلاد، وخاصة الانتخابات التشريعية المزورة التي أجراها النظام في أواخر عام 1981، واستطاع فيها من خلال عملية التزوير، أن يستولي على مقاعد البرلمان التونسي كلها عبر تحالف حزبه مع الاتحاد العام التونسي للشغل في إطار ما سمي بـ (الجبهة الوطنية) واستمرت الحركة في ممارسة نشاطها السري في الشارع التونسي [2] .

استمرت حركة التحرير الشعبية العربية في نشاطها السري داخل تونس، إلـى أن جاء احتلال لبنان في الخامس من حزيران سنة 1982، ليفرض وقائع جديدة، تؤكد طبيعة المخططات الصهيونية، وطبيعة التحول التي تطرحها. ولقد كشف مخطط الغزو الصهيوني طبيعة برامج المواجهة العربية، وطبيعة برنامج المقاومة الفلسطينية.

وإذا كانت الأنظمة العربية قد تخلت تماماً عن كل مواجهة، فإن المقاومة اكتفت بقتال، يعزز وضع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت قد انتهت إلـى الانسحاب والتشتت والخروج في ظل الأعلام الأميركية، والموافقة على وجود القوة المتعددة الجنسيات، ذات القيادة الأميركية .

---

[1] – *مقابلة خاصة مع أحد قيادي حركة التحرير الشعبية العربية أجريت معه في دمشق في بداية عام 1985 .*

[2] – *المرجع السابق عينه .*

وكشفت الأنظمة العربية الأشد رجعية عن مشاركتها في التخطيط لاستثمار المعركة في فرض حل سياسي، يصفي القضية الفلسطينية، وتحقيق أهداف الإمبريالية الأميركية والدوائر الرجعية العربية. ضمن هذا السياق استقبل النظام التونسي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات، وجزءاً أساسياً من المقاومة الفلسطينية التي خرجت من بيروت .

ولما كانت حركة التحرير الشعبية العربية لديها موقف متشدد من خط التسوية، ومتناقضة جذرياً مع نهج عرفات، فقد نشطت أجهزة الأمن التونسية، في أعقاب ظهور حملة تأييد شعبية تونسية للمقاومة الفلسطينية، وللشعبين الفلسطيني واللبناني في تصديهما للغزو الصهيوني، وقامت هذه الأجهزة بتتبع عدد من الرموز السياسية للحركة في تونس، قبل أن تلقي القبض عليهم. وقالت وزارة الداخلية في بيان لها بأن رجالها ألقوا القبض على مجموعة أشخاص يشكلون تنظيماً سياسياً تحت شعار « الثوريون الشعبيون»، ولهم توجهات إرهابية، وذلك في بداية تشرين أول/نوفمبر 1982. وذكرت جريدة الأنوار التونسية بأن التحقيق شمل عشرين متهماً. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاعتقالات كانت تعتبر أهم عملية شغلت الأوساط التونسية الرسمية والشعبية منذ سنة 1981، تاريخ اعتقال أعضاء الاتجاه الإسلامي، والبالغ عددهم أكثر من خمسين شخصاً [3].

واستناداً إلــى تقرير صحفي منسوب إلــى مصادر رسمية تونسية، فإن التحقيق الذي جرى حتى الآن، قد بين أن أعضاء « التنظيم السري » ينتمون إلــى سلك الوظيفة والصحافة والتعليم والأعمال الحرة، وهم أيديولوجياً ينتمون إلــى تنظيمين خارجيين، بحيث ينتمي إلــى النزعة الأولى أغلب الموقوفين، وهي نزعة ينضوي تحتها طلبة وموظفون وصحافيون ويتمحور عملها حول أهداف مستمدة من حركة قومية شعبية تقدمية يقودها من الخارج السيد « ناجي علوش» الأمين العام السابق لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، الذي انشق عن منظمة فتح، واستقر بالخارج، ويعمل بالتعاون مع نظامين عربيين على تشكيل شبكات عمل سياسية باسم «الثوريين الشعبيين » داخل « البلاد العربية

[3] – *جريدة القبس الكويتية – مقال كتبه مراسل الجريدة في تونس محمد أحمد القابسي، تحت عنوان : السلطات التونسية، تكشف تنظيماً سرياً يوجهه ناجي علوش، وتموله دولتان عربيتان – تاريخ 1982/12/4 .*

الرجعية ».

وتضيف التحقيقات بأن ناجي علوش قد وضع مبلغ 800000 دولار تحت تصرف تنظيم تونس، لتمويل الحركة، وتخطيط أهدافها التي تشكل البرنامج المعلن عنه للمجموعة، والمتمثل أساساً في السطو على أحد البنوك لزيادة التمويل، وتفجير المركز الثقافي الأميركي، والمركز الثقافي السعودي بتونس، وبعض المؤسسات التونسية. أما النزعة الثانية فهي تعتمد على العمل انطلاقاً من المبادئ الثورية المرتكزة على الفلسفة الماركسية اللينينية وتعتمد في مجملها على وجوب تحقيق الثورة بواسطة الإرهاب. ومن الملاحظ أن كلا النزعتين كانت تنوي استيعاب الأخرى، غير أن إلقاء القبض على أفراد النزعتين كان فجائياً، ولم يترك المجال لعملية الاستيعاب » [4] .

ومن الواضح من خلال تسريب هذه المعلومات أن السلطات التونسية، كان تعد لحملة إرهابية واسعة ضد المعارضة التونسية غير المعلنة، وخاصة المعارضة المنتمية إلـــى الاتجاه القومي الراديكالي، والذي تكن له عداء خاصاً، ولا سيما أن توجهاً كهذا يمكن اعتباره تحذيراً لعناصره المقاومة الفلسطينية الذين قدموا إلـــى تونس بعد الخروج من بيروت[5] .

2 ـ محاكمة أعضاء الحركة

استمر التحقيق مع أعضاء حركة التحرير الشعبية العربية من أواخر عام 1982، ولغاية تقديمهم إلـــى المحاكمة في تموز 1983، ومارست الأجهزة الأمنية التونسية بالتنسيق مع جهاز الأمن الفلسطيني الـــ 17، أعمال التعذيب ضد المتهمين بهدف انتزاع اعترافات منهم، تدعم بهـــا السلطات التونسية اتهاماتها لهم، الأمر الذي جعل السلطة تؤجل المحاكمة عدة مرات، قبل تقديم المتهمين إلـــى المحاكمة وإصدار الحكم عليهم في جلسة واحدة في 23 تموز عام 1983، استناداً إلـــى التهم التالية :

1. الانتماء إلـــى تنظيم سري .
2. حيازة مطبوعات غير قانونية ومتفجرات .

---

(4) – المرجع السابق عينه .
(5) – المرجع السابق عينه .

3. محاولة القيام بأعمال عنف .

وخلال جلسة واحدة ترأسها القاضي لخضر بن عبد السلام، تم إصدار أحكامٍ على اثني عشر متهماً من « التنظيم السري ». فحكم على توفيق المديني غيابياً بالسجن لمدة عشر سنوات أشغال شاقة، بحكم إقامته في باريس، فيما تراوحت الأحكام الأخرى بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد ما بين 7 سنوات وسنتين، وسط اعتراضات الدفاع ومطالبتهم بتأجيل الجلسة، وعندما رفعت المحكمة انسحب المحامون. وقد تميزت المحاكمة بثلاث مظاهر أهمها :

1. أصر الدفاع على رفض التهم، واعتبار القضية تتعلق بحرية الرأي .
2. أكد كل الموقوفين، أن الاعترافات، انتزعت منهم تحت التعذيب، وأنها بدون أساس، وانهم مناضلون معنيون بتحرير فلسطين والوطن العربي، وبقضايا الديمقراطية .
3. انسحب الدفاع احتجاجاً على موقف المحكمة، لأنها لم تعط الفرصة له للدفاع عن المتهمين، ولأنها أصرت على النطق بالحكم في الجلسة عينها.

لقد كشفت محاكمة أعضاء حركة التحرير الشعبية العربية في تونس زيف وشكلية ديمقراطية حكومة محمد مزالي. فالحملة التضليلية التي مارستها السلطة التونسية عند اعتقال المتهمين في العام 1982، في الصحافة الرسمية والشبه رسمية، التي أحاطت (مصطلح أمن الدولة) التحقيق معهم في كنف السرية التامة، وتعريضهم للتعذيب الشديد بهدف انتزاع اعترافات تخدم توجهاتها، كانت تستهدف القضاء على كل نفس قومي ديمقراطي في تونس يقول لا لمخطط التسوية، خصوصاً وأن النظام التونسي أراد استثمار وجود المقاومة الفلسطينية في تونس، من أجل فرض حل سياسي، يصفي القضية الفلسطينية، ويحقق أهداف الإمبريالية الأميركية، والدوائر العربية الرجعية .

إزاء هذه المحاكمة لتنظيم قومي ديمقراطي، طالبت القوى الوطنية و الديمقراطية التونسية المعارضة بإطلاق سراح المعتقلين في إطار عفو تشريعي عامٍ في البلاد. ولعب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عبر مجلة (الموقف) دوراً محورياً في ذلك، حيث طالب بإعادة فتح ملف « التنظيم السري »، كما طالب المحامون بعرض المتهمين على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، لتقدير التعذيب الذي مورس عليهم .

3 - المؤتمر التأسيسي للحركة وإعلان برنامجها .

عقدت حركة التحرير الشعبية العربية مؤتمرها التأسيسي في سوريا في شهر كانون الثاني عام 1983، وصدر عنه برنامج سياسي، موجود ومنشور، حدد الأهداف العامة لنضال الحركة، حيث تقوم هذه الأهداف على النضال من أجل إنجاز ثورة قومية وديمقراطية شعبية، تستجيب لمصالح الأمة العربية وأهدافها في التحرير وبناء وحدتها القومية، والتخلص من الاحتلال والتخلف، والتبعية للخارج، وإقامة الديمقراطية بإسقاط بقايا الإقطاع والقبلية والطائفية، عبر مشاركة الفئات الشعبية في العملية الثورية من عمال وفلاحين وشرائح ديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وبناء سلطة الشعب الممثلة للقوى الديمقراطية [6] .

لقد حدد البرنامج السياسي للحركة أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة فيما يلي:

أولاً – تحرير أرض الوطن العربي من كل أثار الاحتلال بشكليه القديم والجديد مع إعطاء عملية تحرير فلسطين الأهمية المركزية .

ثانياً – إنجاز الوحدة القومية المرتبطة بتحقيق الهدف الأول، بما يضمن الاعتراف بحق الأقليات القومية المقيمة على الأرض العربية، وإقامة جبهة قومية متحدة، وبناء جيش شعبي قادر عل إنجاز الوحدة القومية وحمايتها .

ثالثاً – إنجاز الثورة الديمقراطية، من خلال مشاركة أوسع الفئات الشعبية في تحقيق أهداف النضال العربي، وتأمين مصالح هذه الفئات، عبر إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية ديمقراطية .

إن الأهداف المشار إليها آنفاً بحاجة إلـــى القوة السياسية التي تحققها، وهذه القوة يجب أن تمثل إرادة جماهير الثورة الأساسية، وطاقتها، حتى تستطيع إنجاز هذه الأهداف. ولذلك، فإن هذه القوة تتجسد في [7] :

1 – بناء الحزب الثوري في عموم الساحة العربية، والذي يتبنى برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، ويتكون من الفئات الشعبية العربية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

---

[6] – *البرنامج السياسي – حركة التحرير الشعبية العربية – الطبعة الأولى آب/أغسطس 1983 – (ص 53 – 58) .*

[7] – *البرنامج السياسي – المرجع السابق – الباب السابع (ص 59 – 81) .*

2 – بناء الجبهة القومية المتحدة، والمؤتلفة على برنامج محدد يجري الاتفاق عليه، كما يجري الاتفاق على البنى التنظيمية للجبهة وفقاً للأهداف المنوط بها تحقيقها .

3 – النقابات والمنظمات الشعبية، والتي تساهم في إشراك أوسع الفئات الشعبية في النضال السياسي لتحقيق أهداف النضال العربي .

4 – بناء الجيش الشعبي والمؤلف من ثلاثة أقسام : الجيش الدائم، والاحتياط العام والاحتياط المحلي .

إذا كانت الحركة قد حددت برنامج المهمات البعيدة المدى، المتمثلة في بناء الحزب، والجبهة القومية المتحدة، وإنجاز الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، فإنها بالمقابل حددت برنامج مهماتها الآنية على المستويات الثلاثة، التنظيمي، والعربي، والدولي، وفقاً لأهم المفاصل التالية[8] :

1 – بناء القوة اللازمة لتحقيق أهداف الحركة، ويقوم ذلك على دعائم ثلاث أساسية : التنظيم، وتحقيق القوة السياسية العسكرية للحركة بتوسيع أطر علاقات الحركة مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية، والقيام بإعداد أعضاء الحركة في المجال العسكري ليكونوا مستعدين لممارسة المهام العسكرية.

2 – تأكيد أهمية العمل الجبهوي والشعبي، ونشر الثقافة المتصلة بهذين العملين، والعمل على تطوير العلاقات مع القوى التي تقيم علاقات مع الحركة، وتعزيز وجودها في النقابات والمنظمات الشعبية العربية القائمة .

- **أما على الصعيد العربي، فإن المهام تتبدى في أهم مفاصلها في :**

1– أنه وبمواجهة الأخطار التي تتعرض لها القضية القومية متمثلة في خطر الاحتلال والتفتيت واستمرار التجزئة، ينبغي القيام بنشر الثقافة القومية المؤكدة وحدة الأمة العربية، والحرص على مستقبلها، باعتبار ذلك قضية الكادحين، والدعوة للوحدة في مواجهة الاتجاهات المعادية لها، والعمل على توفير عوامل التفاعل العربي .

(8) – *البرنامج السياسي – المرجع السابق – القسم الثاني (ص 135 – 148) .*

2- مواجهة الكيان الصهيوني في إطار مواجهة شاملة، الأمر الذي يتطلب ضرورة وحدة المقاومة الفلسطينية على برنامج تحرير فلسطين وإحباط التسوية، وتطوير المقاومة الوطنية اللبنانية بمشاركة القوى الديمقراطية والوطنية العربية لضمان استمرار المقاومة ضد العدو الصهيوني على قاعدة إلحاق الهزيمة به، وحشد أوسع قوى لمواجهة الطائفية والرجعية .

3- مواجهة الإمبريالية الأميركية ووجودها في المنطقة من خلال أوسع تعبئة شعبية وسياسية، وحشد أوسع القوى لمجابهة عملائها .

4- مواجهة القوى الرجعية والطائفية، وتعبيراتها السياسية من خلال توحيد قوى الشعب ضدها، وتبيان الأخطار الحقيقية للأهداف الطائفية والرجعية .

5 – مواجهة القمع، والنضال لأجل الديمقراطية، عبر محاولة تعميم الديمقراطية في أوساط الشعب، وكشف مظاهر القمع الواقع عليه .

6 – النضال لأجل تحسين الأحوال المعيشية للجماهير، وحل قضايا العمل والبطالة والسكن والأجور وخوض نضال اجتماعي واسع من أجل ذلك.

- **وعلى الصعيد العالمي :**

تحدد حركة التحرير الشعبية العربية أبرز مهامها في النقاط التالية :

1- إقامة أوثق العلاقات مع القوى والأحزاب العمالية و الديمقراطية والوطنية، وتنسيق الأنشطة معها على أرضية حركة تحرر الأمم المحتلة، والطبقات المضطهدة .

2- الالتزام بحق تقرير المصير، وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية، ورفض سياسة العدوان والقوة في حل الخلافات السياسية .

3- مواجهة الإمبريالية و الصهيونية والعرقية، وسياسات الاحتكار والأسلحة النووية، ودعم حركة التحرر والحروب العادلة .

4- تأييد سياسة الحد من الأسلحة الإستراتيجية ووقف سباق التسلح .

5- تشجيع سبل التعاون والتفاهم بين الأمم، وفتح الأبواب للتفاعل بينها .

من الملاحظ أن برنامج حركة التحرير الشعبية العربية برنامج ذو صفة قومية على المستوى الإستراتيجي، ويشمل كل البلاد العربية، وهذا نابع من

قناعة الحركة، بأن القضية القومية، هي قضية وجود الأمة، وبالتالي فإن محاربة التجزئة، وتحقيق الوحدة، لن يتما إلا ببرنامج قومي، لكن إذا كانت هناك أقطار عربية تحكمها أنظمة سياسية متباينة وخاضعة لقانون التفاوت الذي خلقته اختلافات السياسات الإمبريالية أو مصالح الطبقات والفئات المرتبطة بالتجزئة، فهذا لا يجعل القضية القومية ملغاة، ولا يفرض على حركة التحرير الشعبية العربية وضع برامج قطرية تخدم مخططات الماضي الإمبريالي، والحاضر المرتبط به، وتحافظ على واقع التجزئة. إن التفاوتات موجودة، حتى داخل البلدان الموحدة، منذ أكثر من مئة عام، مثل إيطاليا. وهي ظاهرة تتطلب الدراسة والفهم ولكنها لا تطرح حلاً غير الحل القومي. والذين يظنون الحلول القطرية هي الجواب، مطالبون بتوزيع كل قطر من أقطارهم إلـــى أقطار، لأن التفاوت عينه موجود في كل قطر، ما بين منطقة وأخرى. إن مصلحة الأمة كلها، والجماهير العاملة الكادحة تتطلب الوحدة وهذا هو المعيار. وبمقدار ما يزيد التغلغل الإمبريالي الأميركي والتطبيع مع العدو الصهيوني، ويزيد بؤس الكادحين من جراء ذلك، وتتفاقم أزمة الطبقات الحاكمة في الأقطار التي يراد لها أن تكون أمما، تتسع قاعدة الوحدة، وتتضح أهمية القضية القومية .

ويقول الأمين العام للحركة ناجي علوش بهذا الصدد « نحن نرى أن القضية القومية كلها، ونرى القوانين العامة التي تحكم هذه القضية. ونرى التفاوتات والاختلافات، ولا نعتقد أن التشديد على القوانين العامة، يلغي هذه التفاوتات، وبأن الوحدة والقضية القومية تحتاج إلـــى نضال قومي, وهذا النضال لن يهبط من السماء، بل سينطلق من الأرض، أي من الجماهير الشعبية، وبهذا لا يكون بعيداً عن الخصوصيات والإشكاليات المحلية ولدينا نحن وجهة نظر في هذا المجال نعتقد أنها علمية. إذ نرى أن القوانين العامة، يجب أن تحكم القوانين الخاصة، وأن القوانين العامة في المناطق الأكثر تقدماً في الوطن يجب أن تحكم القوانين الخاصة في المناطق الأكثر تخلفاً، وهذه بديهيات علمية في قناعتنا [9]. ويجمل الأمين العام لحركة التحرير الشعبية العربية رأي الحركة حول بقاء برنامج الحركة في العموميات باعتباره برنامجاً قومياً، فيقول « ما دام هذا البرنامج قد استمد قوانينه العامة من دراسة متأنية للواقع العربي،

[9] – مقابلة مع ناجي علوش أمين عام حركة التحرير العشبية العربية في مجلة النشرة العدد (13) تاريخ 13 شباط 1984 .

واستخلاص هذه القوانين من معرفة مشكلات الوطن العربي وقضاياه. وهي ليست مشكلات سوريا دون مصر، أو مصر دون السودان، أو المشرق دون المغرب [10] .

4 - حركة التحرير . . وتفاعلها مع القضايا التونسية .

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية تنظيماً قومياً متفرداً في الساحة التونسية، يُحلل الأحداث السياسية الجارية فيها، ويحدد منها المواقف على ضوء الخط السياسي الذي يطرحه : خط الثورة القومية الديمقراطية، خصوصاً أن برنامج التنظيم يعطي اهتماماً خاصاً لتعميم أفكاره وأطروحاته حول ضرورة بناء وعي سياسي راديكالي مطابق، وبلورة مهج جبهوي مع القوى السياسية، ومحاربة أية نزاعات طفولية انعزالية واستعلائية .

أولاً - الحركة والموقف من « ثورة الخبز » :

أفردت حركة التحرير الشعبية العربية تحليلاً مطولاً لثورة الخبز كتبه توفيق المديني في كتابه « أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس »، وجاء فيه ما يلي : إن الانتفاضة الجديدة تعتبر خطوة متقدمة بشمولها وعنفها، على الرغم من غياب القوى المنظمة وشبه المنظمة فيها بسبب انطلاقتها العفوية، رداً على سياسة النهب التي تمارس من قبل الإمبريالية عبر الشركات متعددة الجنسيات إلـــى جانب الفئات الكمبرادورية التونسية الحاكمة والمرتبطة بالإمبريالية. ويضيف المديني : « إن أسباب الانتفاضة في جوانبها الاقتصادية تتمثل في ما تنهبه البرجوازية ولحسابها وتمويل أجهزتها ودوائرها الفاسدة والباذخة، من قوت الشعب، فترفع أسعار المواد الأساسية، وتزيد الضرائب والرسوم، فيما (يقوم البنك الدولي) بمطالبة الدولة برفع الدعم عن كل المواد الضرورية لتوظيف أمواله ومساعداته لتوسيع عملية النهب، وعليه فقد ردت الجماهير الشعبية على هذه السياسة بعنف [11] .

وعن أسباب « ثورة الخبز » فإن الحركة تحددها على النحو التالي :

---

[10] - مجلة النشرة – قبرص – العدد 13 تاريخ 13 شباط 1984 .

[11] - توفيق المديني – أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس – دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق – الطبعة الأولى – نيسان 1989 (ص 75 – 82) .

1) – الخلل في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية، وتراكم الغنى لدى الفئات البرجوازية مقابل تراكم الفقر لدى الفئات الشعبية وخاصة العاطلين عن العمل .

2) – اختلال التكافؤ الجهوي، والتطور اللامتوازن بين مختلف المناطق، الأمر الذي أدى إلـــى زيادة حدة الانقسام الأفقي في المدن وبين المدن والأرياف. وأكدت الحركة أن رموز النظام قد حاولت أن تصفي بعضها بعضها الآخر من خلال تحميل طرف لآخر مسؤولية «ثورة الخبز » وأحداثها ونتائجها، وتحويل هذه الأحداث والنتائج لصالح فريق دون آخر في معركة الخلافة على زعامة الحزب الحاكم والدولة، واستعداد بعض أطراف المعارضة الإصلاحية ممثلة بأحمد المستيري زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين للدخول في لعبة الخلافة والتي ذهب ضحيتها بعض مسؤولي النظام وعلى رأسهم إدريس قيقة وزير الداخلية وعضو الديوان السياسي للحزب الحاكم، وبعض معاونيه ونددت الحركة بالأحكام الصادرة بإعدام عشرة توانسة اتهموا بالمشاركة في (أعمال قتل) إبان انتفاضة كانون الثاني 1984[12] .

ثانياً- الحركة والموقف من التعددية السياسية في تونس:

لقد تفاقمت مشكلة القمع في تونس، خلال العقود الثلاثة الماضية، وبدأ النظام معركة القمع، وطور قواه البوليسية في هذا الميدان إلـــى أقصى ما يستطيع. وتمثل القمع في مصادرة حرية الرأي والاجتماع والإضراب وتكوين الأحزاب وإصدار الصحف، وفي إطلاق سراح قوى القمع لممارسة الاعتقال التعسفي ومصادرة جوازات السفر، والطرد من العمل، وسحق الإضرابات وتعذيب السجناء، وقتل المعارضين الخ.

ولهذا، فإن حركة التحرير الشعبية العربية تؤيد قضية التعددية السياسية في البلاد، وحق الأحزاب في ممارسة نشاطاتها العلنية، واعتبارها تمثل طبقات وشرائح اجتماعية في البلاد لها الحق في التعبير عن نفسها، ولا تمانع الحركة التعددية حتى ولو طرحت من جانب النظام نفسه، وتعتبر أن ذلك يمثل مكسباً – ولو جزئياً – وذلك استناداً إلـــى شرطين أساسيين : أولهما أن لا تكون حدود

---

(12) – المرجع السابق عينه .

التعددية السياسية في تونس مرهونة بحركة معارضة محكومة بسقف النظام وديمقراطيته المعلنة (على الرغم من الأهمية التي توليها للنضال الديمقراطي، فإننا نرفض أن يكون ذلك ديكوراً يجمل وجه النظام). وثانيهما : أن مسألة التعددية السياسية (ينبغي أن تضمن حرية الرأي والتنظيم، وتكوين الأحزاب السياسية المعبرة عن مصالح الشعب التونسي) [13] .

ثالثاً : الحركة والموقف من الاتحاد العام التونسي للشغل :

في أواسط عقد الثمانينات أصبحت العلاقة بين السلطة التونسية والاتحاد متوترة وصدامية، بسبب تعمق النضال الثقافي الديمقراطي واتساعه، حيث أصبحت الحركة النقابية تجذب إليها قطاعات واسعة من الشعب، باعتبارها أداة نضال جماهيرية. وتتخذ حركة التحرير الشعبية العربية موقفاً نقدياً من قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وممارساتها، ولكنها في الوقت عينه تؤيد وحدة الحركة النقابية في إطار الاتحاد العام، وتعارض الانشقاق والتعددية النقابية، مؤكدة : « بأن الحركة النقابية كانت القوة التونسية في مواجهة النظام وسياساته في الوقت الذي كانت فصائل الحركة الوطنية التونسية غائبة أو مغيبة »، ولهذا فإن الحركة تؤيد العمل داخل النقابات على أرضية وحدتها واستقلاليتها وتعزيز دورها الوطني والطبقي وخاصة أن كثيرين من قوى سياسية يسارية، انضووا في العمل داخل النقابات بعد أن تعرضت قواهم السياسية لضعف في فترات سابقة. وتعتبر الحركة : « أن القضية الحاسمة لوحدة الحركة النقابية هي ممارسة الديمقراطية في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي علاقته مع الجماهير الشعبية الكادحة. وإننا لا نرى وحدة الحركة النقابية، وتطورها، خارج سياق العلاقات الديمقراطية الحقة داخل النقابة. إن التأكيد على المسألة الديمقراطية له مغزاه العميق الطبقي والقومي، ليس في مجال النشاط النقابي فقط، بل وفي مجال النشاط السياسي الوطني والثوري ضد القوى الرجعية والإمبريالية. ولأنه يترتب على الحركة النقابية في هذه المرحلة، أمام ضعف القوى الوطنية والثورية وتشتتها، أن تضع المسألة الديمقراطية كإحدى المهمات المركزية والملحة لتقوية وحدة نضال القاعدة النقابية والجماهيرية، باعتبارها سلاحاً فعالاً، يجعل الطبقة العاملة توطد تحالفها مع الفلاحين الفقراء والعمال

[13] – *مقابلة خاصة مع أحد قياديي الحركة – مرجع سابق .*

الزراعيين، والشرائح الثورية و الديمقراطية من البرجوازية الصغيرة[14] .

رابعاً - الحركة والموقف من سلطة السابع من نوفمبر :

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية أن الانقلاب العسكري الأبيض، الذي قاده الجنرال زين العابدين بن علي، له شروط خاصة من جهة، وشكل حالة فردية من جهة أخرى، توجب والحال هذه، اتخاذ القرار الحاسم لحسم معركة السلطة داخلياً (بعد أن وصلت الخلافة إلـــى نهايتها) بإرادة وتوجيهات الإمبريالية الأميركية، بحوافز ودوافع المحافظة على استمرارية دولة الوصاية البورقيبية على المجتمع المدني .

وتعتبر الحركة أن النظام التونسي القمعي والرجعي لم يستطع أن يخرج من ذلك التناقض بين منطق انتهاج الديمقراطية الحقيقية، وإقرار التعددية الحزبية المرتبطة بالحركة السياسية، والمعبرة عن مصالح الطبقات المتصارعة في المجتمع، وبين منطق السيطرة الطبقية للبرجوازية الكمبرادورية، وتفرد وديكتاتورية الحزب الواحد، التجمع الدستوري الديمقراطي. ومن هذا المنظار، فإن قيامه بهذه العملية السياسية من التوفيق المستحيل بين الديكتاتورية و الديمقراطية، بين الوحدانية والتعددية، يقود في المحصلة النهائية، إلـــى التجديد السياسي لهذا النظام الذي شاخ، حيث القاعدة المادية و الإيديولوجية والسياسية، لوجوده، ولسيطرته المطلقة على الحياة السياسية، ولتبعيته للإمبريالية، تمنعه من إيجاد الحل السياسي الضروري لمعضلة الديمقراطية، وتتنافى تماماً مع منطق التعددية السياسية، الرامية إلـــى حل التناقض الطبقي والوطني في البلاد، بهدف الخروج من الأزمة الكبيرة، التي تعاني منها على جميع الصعد. .. وحتى مجموع الإجراءات السياسية والدستورية، المتخذة من طرف الرئيس بن علي منذ وصوله إلـــى السلطة تشكل قوام سياسة الانفتاح الديمقراطي للنظام على المعارضة الإصلاحية من ناحية، وتعكس الصراع السياسي القائم بين جيل « الذئاب الشابة » بقيادة بن علي، والحرس الإمبراطوري القديم الموالي للرئيس المخلوع بورقيبة، من ناحية أخرى [15] .

وكانت حركة التحرير الشعبية العربية، قد أكدت في حواراتها مع القوى

[14] - *توفيق المديني – مرجع سابق (ص 102) .*
[15] - *المرجع السابق عينه (ص 187 – 188) .*

الوطنية الديمقراطية التونسية، التي رحبت بمجيء سلطة السابع من نوفمبر، بأنه يترتب على المعارضة أن لا تنخدع بشعار الانفتاح الديمقراطي للنظام، لأنه شعار مسموم، فالنظام مقبل على تكريس ديكتاتورية أشد فتكاً من عهد بورقيبة، وهو ما حصل بعدما افترس النظام حركة النهضة في طريقه، ومعها المجتمع المدني الوليد .

خامساً ـ حركة التحرير والموقف من الحركة الإسلامية :

لقد تميز موقف حركة التحرير الشعبية العربية من الحركة الإسلامية بسمتين :

السمة الأولى، حين اتخذت الحركة موقفاً جذرياً إزاء حركة الاتجاه الإسلامي في عقد الثمانينات، انطلاقاً من عدة اعتبارات بعضها يتعلق بالموقف اليساري والإيديولوجي الطاغي على الحركة، وبعضها يتعلق بنمو هذا الاتجاه في مواجهة المعارضة التونسية، التي منطلقها الحركة القومية والحركة الماركسية في البلاد. فحركة التحرير , , , انطلاقاً من مواقفها البرنامجية و السياسية لا تمانع في وجود حركة الاتجاه الإسلامي، على الرغم من المحاذير المترتبة على هذا الوجود، والتي تضر بالحركة الوطنية و الديمقراطية. وهناك قوى سياسية تونسية تتخذ موقفاً كهذا من (حركة الاتجاه الإسلامية) ونخص منها التجمع الاشتراكي التقدمي.

السمة الثانية، وهي أن حركة التحرير الشعبية العربية لمست تحولات حقيقية في وضع حركة النهضة التي اصطدمت بالسلطة التونسية في 1981 و 1987 و 1991، وتعرض أعضاؤها وقياداتها لحملة من الاعتقالات والتعذيب والسجن، والتشرد في المنافي. وتقف حركة التحرير الشعبية العربية مع حركة النهضة في الخندق الواحد، بسبب ما تتعرض له من القمع والمحاكمة بهدف استبعادها من المشاركة في الحياة السياسية، فالقمع يجب أن يفضح ويدان من جانب كل إنسان مؤمن بخيار الديمقراطية. كما تحيي حركة التحرير التحول النوعي في خطاب حركة النهضة التنويري الذي أصبح يجسده الشيخ راشد الغنوشي، الذي جعل حركته تتبنى قضايا جماهيرية، مثل الحريات السياسية، والعفو التشريعي العام، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة، والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية، وترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال الاعتراف بحق التعدد والاختلاف

والتنوع، حيث يقول الغنوشي : « إن الديمقراطية المعاصرة هي الأنسب لحركته، لأن البنية التنظيمية للإسلاميين أصبحت مستقطبة من الأعضاء المتعلمين في الجامعات التونسية والغربية، وهؤلاء ينتمون إلـــى الفئات الوسطى في المجتمع ويتمتعون بمستوى ثقافي وفكري حديث، كما يعملون جنباً إلـــى جنب مع زملائهم من العلمانيين و الديمقراطيين الآخرين في مختلف المؤسسات الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية والإنتاجية » [16].

أخيراً على الرغم من أن حركة التحرير الشعبية العربية تعرضت لحملة بشعة من القمع والملاحقة لأعضائها، وتعتبر نفسها رافداً من روافد الحركة القومية الديمقراطية في تونس، التي تكمن مهمتها في إنشاء خلاياها في كل مؤسسات وتكوينات المجتمع المدني الحديث، إلا أن تعرضها لانشقاق تنظيمي في أواسط عام 1991، جعل هذه التجربة تتعرض لانتكاسة حقيقية في تونس. لأن وجود الحركة في عدد من الأقطار العربية طغى عليه العنصر الفلسطيني، فيما اقتصر العنصر العربي على اللبناني والتونسي. ولهذا السبب، لم تستطع الحركة أن توسع دائرة استقطابها التنظيمي لبناء البديل القومي الديمقراطي، ولا أن تبني مشروع بديل نضالي فلسطيني وطني وواقعي، لذلك كان من المنطقي جداً بعد إسقاطات حرب الخليج الثانية أن تنقسم إلـــى قسمين، قسم أصبح يناضل داخل الساحة الأردنية بزعامة ناجي علوش الذي شكل حزبا جديداً أردنياً سماه حزب العمل القومي، وقسم آخر يعمل تحت اسم « لجان الحوار القومي الديمقراطي » يقوده توفيق المديني ويعتبر مهمته الراهنة، العمل من أجل تأسيس مشروع فكري ثقافي يكون ركيزة للمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، الذي يؤسس للمشروع السياسي المستقبلي

■ ■

(16) – *أنظر مقال توفيق المديني – أصولية تونس : أسئلة عن. . ديمقراطيتها ؟ جريدة الحياة – تاريخ 25 تموز 1992.*

الفصل الخامس

حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في تونس

على الرغم من أن قانون تنظيم الأحزاب السياسية الجديد، الذي اقر في تونس بعد مجيء سلطة السابع من نوفمبر عام 1987، يقصي الحركات الإسلامية والقومية، إلا أن قضية القوميين على اختلاف تياراتهم وأحزابهم، احتلت صدارة الأحداث الوطنية، عندما استقال السيد عبد الرحمن التليلي من عضوية اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي، في أول خريف عام 1988، وكلفه الرئيس بن علي ببعث حزب قومي جديد يوحد صفوف الناصرين والبعثيين ويكون طرفاً في الحياة السياسية مثل بقية العائلات الفكـــرية .

وكانت الحكومة التونسية التي كان يرأسها آنذاك السيد الهادي البكوش، قد أبلغت رموز القوميين، أنها غير مستعدة للاعتراف بالتنظيمات القومية الثلاثة القائمة حالياً، وهي « التجمع القومي العربي » بزعامة الأستاذ بشير الصيد، و « حركة البعث » بزعامة فوزي السنوسي، وتنظيم « طلائع الوحدة العربية » بزعامة الأستاذ عبد الرحمن الهاني. وتستند الحكومة في رفضها منح الترخيص للعمل، إلـــى هذه الأحزاب، على كونها لا تخفي تعاطفها مع دول عربية، فيما تشترط الحكومة أن تكون مستقلة وموحدة لكي يعترف بها، حتى لا تكرس التشتت وتتحول في البلاد إلـــى نوع من الفسيفساء الحزبية، حسب وجهة النظر الحكومية .

ومن المعروف تاريخياً أن التنظيمات القومية في تونس لم تتوصل إلـــى صيغة للتوحيد، ولم تتفق على زعامة مقبولة من الجميع تحقق التقاء القوميين في إطار تنظيمي واحد. ولهذا جاءت المبادرة لتأسيس الحزب القومي الجديد من السيد عبد الرحمن التليلي – رجل السلطة – الذي قام بعقد اجتماع في 14

أكتوبر 1988، ضم عدداً من الممثلين عن جميع الاتجاهات الفكرية القومية، ومن مختلف مناطق الجمهورية، بلغ عددهم نحو 35 شخصاً. وحضرت هذا الاجتماع وجوه قومية معروفة على الساحة الوطنية من بينها الطاهر لبيب، والأمين العبيدي، والسادة منصف الشابي أحد قيادي « حزب الشعب الثوري التونسي » سابقاً، والميداني بن صالح أحد الرموز البعثية الموالية للعراق، ومنصف الأسود، وإبراهيم بودربالة، وفيصل الجديدي، وأبو يعرب المرزوقي، وحضر من صفاقس السيدان عبد الله السافي وعبد الكريم الغايري، ومن مدينة قفصة السيدان الأزهر الشريف والعكرمي البصري. كما التحق السيد علي شلفوح المعروف بميوله البعثية السورية، إلــى المجموعة. وحضر هذا الاجتماع أيضاً الأستاذ عفيف البوني، الذي أكد أنه حضر بصفته الشخصية على الرغم من انتسابه لحركة البعث .

وقد تمخض عن هذا الاجتماع طرح وثيقة للنقاش تعكس نظر أصحاب المشروع، والقواسم المشتركة لكل الاتجاهات القومية وهذا نص الوثيقة :

« خلال لقاءين انعقدا على التوالي في غرة أكتوبر و 12 أكتوبر من عام 1988، بين جمع من المناضلين القوميين لمناقشة وضع التيار القومي في تونس، وبحث سبل تجاوز واقع تشتته، الذي يعيق مساهمته الفاعلة على الساحة الوطنية والمغاربية والعربية، وهي مساهمة أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى على ضوء التحولات التي تشهدها بلادنا، والتي مكنت العديد من القوى السياسية من التنظيم والتواجد القانوني .

« وبعد تحاور أخوي وصريح تركز خصوصاً حول واقع الحركة القومية وسبل تجاوز سلبياتها، تقرر القيام بالإجراءات القانونية لبعث حركة سياسية قومية في إطار القانون، ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق حول المرتكزات التالية لتكون قاسماً مشتركاً يجمع القوميين دون إقصاء أو استثناء .

1. « الانطلاق من الواقع الوطني للحركة مع الاستقلالية المطلقة عن كل الأنظمة تنظيماً وقراراً، ومع ضرورة التفاعل مع كل القوى القومية الديمقراطية أخذاً وعطاء .
2. الالتزام بالخيار ديمقراطي كأحد ثوابت الحركة القومية ونبذ جميع أشكال العنف والتعصب .
3. النضال من أجل الوحدة العربية التي تقوم على أسس ديمقراطية تعتمد

على الإرادة الشعبية الحرة .

4. التمسك بحقوق الإنسان والدفاع عنها .
5. العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية ضمن منظور حضاري تقدمي وعقلاني .
6. العمل على تدعيم المجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية .
7. اعتماد الحركة في نضالاتها على القوى الشعبية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي وحدوي وعادل .
8. مناصرة جميع حركات التحرر في الوطن العربي وفي العالم وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين، والنضال ضد الصهيونية و الإمبريالية وجميع أشكال التمييز العنصري [1] .

إضافة إلـــى هذه الأرضية، تم الاتفاق على تسمية الحزب بـــ « الاتحاد الديمقراطي الوحدوي »، وإعداد مشروع القانون الأساسي لهذا الاتحاد، وتشكيل مكتب سياسي. كما تم الاتفاق أيضاً على أن تكون رئاسة الحزب للسيد عبد الرحمن التليلي، أما الأمانة العامة للحزب الجديد فتولاها السيد الميداني بن صالح، وهو من الوجوه الثقافية المعروفة في تونس، والمعروف كذلك بانتماءاته القومية الوحدوية .

1 - موقف الأطراف القومية من المبادرة :

بعد صدور هذه الوثيقة، راوحت مواقف التنظيمات القومية ورموزها بين المعارضة التامة لهذا المشروع، والاحتراز والتحفظ .

فقد أصدر السيد عبد الرحمن الهاني رئيس « حركة طلائع الوحدة العربية» بياناً وضح فيه وجهة نظر الحركة من المسعى التوحيدي لبناء حزب قومي جديد، جاء فيه ما يلي: « تعتبر حركة طلائع الوحدة العربية أن الفكر الوحدوي فكر مناضل تاريخياً، وأن تنظيمه لا يمكن إلا أن يكون مناضلاً. لذلك وجب أن يكون في قياداته وفي أعضائه بعيداً عن أي شكل من أشكال الانتمائية والولاء » .

(1) - *محمد أحمد القابسي – مقال بعنوان « ميلاد حزب قومي في تونس » منشور في جريدة القبس الكويتية – تاريخ 3 نوفمبر 1988 .*

ولتوحيد القوميين تقترح الحركة، إحدى الصيغتين الآتيتين :

انضمام كل القوى الوحدوية المنظمة والمستقلة إلى إحدى التشكيلات القائمة والمعلن عنها.

تأسيس جبهة القوى الوحدوية مع محافظة كل تشكيل على وحدته التنظيمية، وذلك كمقدمة لخلق الإطار الجامع الموحد والقانوني [2] .

أما السيد البشير الصيد الأمين العام « للتجمع الديمقراطي الوحدوي » فقد أبدى احترازاً واضحاً بل معارضة لهذا المسعى وقد صرح في حينه : « أنه لا علاقة لنا بتاتاً بما سماه البعض غلطاً بمسعى توحيد القوميين، أنها دعوى رفعتها بعض العناصر التي لا نعتبرها من القوميين. وأضاف « إن الأمر لا يتعدى مجرد محاولة، لتهميش القوميين وهي فاشلة مسبقاً ولا أدل على ذلك أنها تقوم تحت إشراف أحد رموز الدستور وعضو في لجنته المركزية »، ويرى الصيد « أن الحل يتمثل في التخاطب مع القوميين الحقيقيين المعبرين فعلاً عن التوجه القومي » [3] .

ويعتبر السيد البشير الصيد أن قيام الحزب القومي الجديد « مؤامرة » تهدف إلى حجب الإطار الحقيقي للقوميين، وهو التجمع الذي أعلن عن تأسيسه منذ أكثر من ست سنوات ولم يتوصل إلى اكتساب شرعية واقعية.وتفسر بعض الأوساط القومية والإعلامية هذا الموقف بتصاعد مخاوف السيد البشير الصيد على اعتبار أن السيد عبد الرحمن التليلي يحظى كذلك بثقة الليبيين، وبصداقة شخصية تربطه بالعقيد معمر القذافي، مما يهدد السيد الصيد بفقدان السند الوحيد الذي يرتكز عليه .

أما السيد فوزي السنوسي الأمين العام لحركة البعث (وقد وافته المنية منذ عدة سنوات) فقد قال : « إن البعثيين كانوا منذ البداية مع التوحد، شريطة أن يكون على أسس جدية وبصيغة تحقق التفاعل بين الأطراف القومية ». وأضاف «إن هذا التصور يتجسد عملياً في صيغة جبهوية تضم التنظيمات والأفراد ولا

---

[2] - *أنظر مجلة المغرب العربي – العدد 124 – الجمعة 28 أكتوبر 1988 مقال الهاشمي الطرودي تحت عنوان «المسعى التوحيدي : آخر المستجدات » (ص 5) .*

[3] - *أنظر مجلة المغرب العربي- العدد 123 – الجمعية 21 أكتوبر 1988 مقال الهاشمي الطرودي « هل يتوحد دعاة الوحدة ؟ » (ص 6) .*

تنفي خصوصية كل طرف أو حساسية » [4] .

وكان السيد عفيف البوني أحد رموز البعث العراقي (الذي التحق لاحقاً بالتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم)، قد دافع عن الصيغة الجبهوية، أي تكوين تنظيم يضم مختلف التيارات القومية على أن يحافظ كل تيار على خصوصياته وطبيعة دوره على أساس الأرضية الجامعة، لكن بقية الحاضرين في اجتماع 12 أكتوبر عارضوا هذه الصيغة وأكدوا على مقترح حزب مندمج، مؤكدين « أن صيغة التنظيم الجبهوي غير ممكنة لأن الجبهة تفترض وجود أطراف قائمة الذات تنظيمياً وقانونياً علاوة على أن هذا الشكل التنظيمي من شأنه أن يعمق الخلافات ويعطل عملية التوحيد ». كما أكد الحاضرون « أن رفض الصيغة الجبهوية لا يعني رفض الحساسيات داخل الحزب الموحد، لأن نشاط هذه الحساسيات وفي حدود معينة من شأنه إثراء الحزب ».

كما أبدى السيد مسعود الشابي – الذي يعد الوجه التاريخي البارز في الحركة القومية، والذي تولى مسؤوليات في القيادة القومية لحزب العبث العربي الاشتراكي في دمشق وبغداد، والذي دخل السجن في الستينات من أجل مواقفه القومية في صفوف البعث، وأمضى وقتا طويلاً في المهجر – برأيه في موضوع تأسيس حزب قومي جديد، حين قال: « أنه لا يتحفظ على وجود حزب قومي جديد ينضاف إلـــى الأحزاب والتنظيمات القومية الموجودة».فهو يعتبر « أن بادرة توحيد القوميين بادرة إيجابية ولكن الطريقة التي سلكت لتحقيق ذلك سوف تكون مضرة لو لم تقع إعادة النظر فيها وسينتج عنها حزب قومي رابع يشكل فصيلاً ورقما جديدين – إلـــى جانب الأحزاب والفصائل الأخرى القائمة الآن – لا حركة توحيدية للاتجاهات القومية. كما أنه سيترك عدداً مهماً من الشخصيات القومية، خارج إطار عملية التوحيد هذه وأذكر منهم عدداً من الموقعين على البيان الصادر عن عد من الشخصيات القومية كالسيد الصادق الصعيدي وهو مناضل قومي من الرعيل الأول سجن سنوات عديدة من اجل أفكاره، والأستاذ محمد الرافعي المحامي المعروف على الساحة القومية، والأستاذ محمد الصالح شقير.. وأضاف الشابي : نحن نعتقد أن هناك نية واضحة في الإقصاء وهي نية واعية في استثناء عناصر قومية ذات رصيد

(4) – المرجع السابق عينه .

نضالي وتجربة طويلة في الساحة التونسية القومية » [5] .

وكان السيد مسعود الشابي قد استنكر تدخل السيد عبد الرحمن التليلي في شؤون القوميين، لأنه لم ينتم في يوم من الأيام إلـــى تنظيم قومي، حين قال « إذا كان عبد الرحمن التليلي وسيطاً بين الدولة، والاتجاهات القومية فهذا لا يلاقي اعتراضاً لدى القوميين ولكن لديهم خشية – زادتها بعض التصريحات والاتصالات تأكيداً من أن يقتصر السيد التليلي على دور الوساطة بل أن يسعى إلـــى فرض وجهات نظر قد يراها عديد القوميين تدخلاً قوياً في الشؤون التي ترجع إليها بالنظر، مع العلم أن عدداً منهم لا يشك في نوايا السيد عبد الرحمن التليلي إلا أنهم يرون أهل مكة أولى بشعابها.. وقد عبر الشابي عن وجهة نظره في عملية التوحيد، من خلال تكوين هيئة تأسيسية من عناصر قومية معروفة بنضاليتها وبعراقتها في التجربة القومية، وتحظى بثقة الجميع، وتكون مهمتها دعوة مختلف الأطراف لنقاش مسألة التوحيد » [6] .

من الواضح أنه من خلال استعراض مواقف الأطراف القومية، أن هناك إجماعاً على أن مبادرة السيد عبد الرحمن التليلي بشأن تأسيس حزب قومي جديد، لم تلق الرضى المطلوب، لما يحوم حولها من شكوك قوية لجهة ارتباط هذه المبادرة بمخطط سلطة السابع من نوفمبر، الذي يستهدف شق وتفتيت الحركة القومية في تونس. لقد جاءت هذه المبادرة من خارج التنظيمات القومية المعروفة، أو ربما من خارج القوميين أصلاً (بالمفهوم الأيديولوجي)، لهذا السبب تبدو مهمة بعث تنظيم قومي قانوني يمكن العائلة القومية بمختلف فروعها من الإسهام، من منطلق وطني، وبعد قومي في الحياة الفكرية و السياسية و الثقافية، أمراً في غاية الاستعصاء .

إن تجاوز أمراض وسلبيات الحركة القومية في تونس والمتمثلة بالتشتت والتجزئة، لأسباب داخلية وخارجية، يقتضي بلورة مشروع قومي ديمقراطي نهضوي قوامه، تجسيد سياسة قومية حديثة تمتلك من المقومات، ما يؤهلها لإنجاز عمل تاريخي ينقض أو يوقف هذه السيرورة التقهقرية الانحدارية التي انخرطت فيها معظم الحركات القومية في تونس. وليس من الواضح أن مبادرة

[5] – *من مقابلة مع مسعود الشابي – منشورة في جريدة الموقف لسان حزب التجمع الاشتراكي التقدمي – بتاريخ 27 أكتوبر 1988 – العدد 106 (ص 5) .*

[6] – *المرجع السابق عينه .*

عبد الرحمن التليلي تمتلك مثل هذا المشروع الذي ينضج انصهار التنظيمات والحركات القومية التونسية في حزب قومي جديد، والذي يمتلك قدراً معيناً من الراديكالية والشمول، لكي يسيس الشعب التونسي، ويبث الوعي الثوري في صفوفه بالدعاية والتحريض .

في الواقع لا تعدو أن تكون مبادرة بعث الحزب القومي في تونس، محاولة ترقيعية وتكتيكية، لأن النخبة المتصدية لإنجاز هذا المشروع لا تمتلك وعياً مطابقاً حديثاً وتاريخياً، يتجاوز الفكر القومي التقليدي والرومانسي أولاً، ولا تمتلك استراتيجية سياسية راديكالية تستهدف العبور بالحركة القومية في تونس من مرحلة الأيديولوجيا المهزومة التي خدمت على أحسن وجه الواقع العربي المهزوم، إلـــى مرحلة بناء حركة قومية جديدة عصرية وحديثة تطرح عملية بناء الديمقراطية في تونس، ثانياً .

2 ـ الاتجاه البرنامجي لحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي

حصل حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي على التأشيرة القانونية لعمله السياسي في نهاية عام 1988، وقد تولى السيد عبد الرحمن التليلي المزكي من قبل السلطة رئاسة هذا الحزب، وما زال مستمراً في منصبه.ومن بين الأعضاء المؤسسين لهذا الحزب الأسماء التالية : رضا الملولي، عبد الرؤوف الامام، محمد الرفاعي، الميداني بن صالح، الأزهر الشريف، محمد الهاشمي بلوزة، عمر الوصيف، محمد الأمين الشريف، أحمد الشريف، علي القريشي، مصطفى الشريف، أبو الكمال الهبايلي، عبد الجليل بوريال، الأمين الفريدي، محمد الأخضر الأجري، البشير البجاوي، حسن النوري، بلقاسم بن عمار، صالح الصويعي المرزوقي، صالح النفضي وخالد الشريف، المنصف الشابي، المنصف الأسود .

لقد شخص حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي الأسباب الداخلية والخارجية، التي جعلت التنظيمات القومية في تونس، تعجز عن توحيد صفوفها في إطار حزب واحد، بالأمور التالية [7] .

أسباب داخلية تمثلت خاصة في القمع الذي مورس على القوميين في

[7] ـ وثيقة الاتحاد الديمقراطي الوحدوي ـ منطلقاته وأهدافه (ص 2) .

قطرنا منذ الأمانة العامة، وفي السرية التي فرضت على الفصائل المنظمة بما انجر عنها من انفصال عن الواقع، ومن زعامات ومن تنافر بين أجزاء الحركة القومية الواحدة .

وهناك أسباب خارجة عن القطر تمثلت خاصة في الانعكاسات السلبية لخلافات بعض الأنظمة العربية المتبنية للوحدة، وقد زادت هذه الانعكاسات في تشتت الحركة القومية في تونس بدون أن يكون لها مبرر موضوعي في الواقع.

التبعية السياسية والتنظيمية لعديد الفصائل القومية وهو الأمر الذي جعلها لا تتفاعل مع الواقع، بل تمثل مجرد امتداد لمراكز قوى خارجة عن القطر، وجعلها منقطعة عن الواقع، ومحدودة الحركة في برامجها وتصوراتها .

غياب الديمقراطية كممارسة، وكخيار حضاري في الحركة القومية وفي فصائلها المنظمة. وقد كان هذا الغياب نتيجة طبيعية لواقع السرية والتشتت من ناحية، ونتيجة لأطروحات فكرية، وسياسية تفصل بصفة اعتباطية بين الوحدة والديمقراطية، وتتشبث بصيغ وخيارات من نتيجتها مصادرة إرادة المواطن العربي وتغريبها عن مهمتها المركزية في بناء الوحدة».

أما منطلقات وأهداف الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، فتتلخص فيما يلي[8]:

أولاً - المنطلقات :

« انطلاقاً من الواقع الوطني ومن مبدأ الاستقلالية المطلقة تنظيماً وقراراً وإيماناً بضرورة التفاعل مع كل القوى الوحدوية الديمقراطية والتقدمية .

وتأسيساً على أن التعلق بالوطنية التونسية يتضمن بالضرورة البعد التحرري والديمقراطي الوحدوي .

واعتماداً على القوى الشعبية و التقدمية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي وحدوي وتقدمي .

وانطلاقاً من انه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستقلة إلا في إطار اقتصاد موحد مغربي و عربي .

وانطلاقاً من ضرورة توحيد أوسع ما يمكن من المناضلين المنتمين للعائلات والحساسيات الفكرية ذات التوجه الوحدوي الديمقراطي والتقدمي

[8] - المرجع السابق عينه (ص 4 – 5) .

بشرط الالتزام بمنطلقات وأهداف الحزب وبالقوانين المنظمة للأحزاب » .

ثانياً - الأهداف :

تعميق الخيار الديمقراطي باعتباره ثابتاً حضارياً من ثوابت الحركة ونبذ التعصب ورفض كل أشكال العنف .

العمل من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية تعددية ودعم كل توجه وحدوي يرتكز على الإرادة الشعبية الحرة مع مراعاة خصوصيات النمو في الأقطار العربية .

العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية في إطار بناء مشروع حضاري مستقبلي يعتمد قراءة عقلانية لتراثنا العربي الإسلامي ومتفاعلة مع مقتضيات العصـــر .

العمل على تدعيم الدولة العصرية والمجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية وصون استقلال البلاد واستقرارها والحفاظ على المصالح العليا للوطن وعلى النظام الجمهوري ومكتسبات الشعب .

العمل على إرساء قواعد تنمية شاملة ومستقلة عن كل تبعية ومتكاملة ضمن بعد وحدوي .

اعتماد الخيار الاشتراكي بالعمل على التوزيع العادل للثروات بما يقلص الفوارق الطبقية و يستجيب للطموحات الشعبية في العدالة .

مناصرة جميع حركات التحرر والتقدم والديمقراطي والدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي وفي العالم وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين و النضال ضد الصهيونية وجميع أشكال الإمبريالية و التمييز العنصري ».

3 - حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي والتفاعل مع القضايا التونسية والعربية :

إن المتمعن في برنامج حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي، يلاحظ أن هذا البرنامج هو بمنزلة ميلاد برنامج جديد في المسار القومي، خاصة في تأكيده على الديمقراطية في العمل القومي، وفي الاستقلالية التامة عن الأنظمة العربية تنظيمياً وقراراً، مما يترتب على الحركة القومية في تونس أن تسهم في تحقيق نقلة نوعية للنضال القومي في الوطن العربي، وأن تشكل نموذجاً جديداً بحكم هذه الإضافة المهمة التي تمكن من تحرير إرادة المواطن العربي، ومن صنع

مصيره بنفسه، وهو الشرط الأساسي للحديث عن نهضة عربية حقيقية .

لكن شتان ما بين الثرى والثريا على حد قول المثل العربي الشهير، فالبرنامج يبدو وردياً، لكن الممارسة السياسية لحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي، تبدو متناقضة كلياً مع النهج القومي الديمقراطي الحقيقي، ويتبين ذلك من خلال مسيرة هذا الحزب، ومواقفه خلال عقد التسعينات .

أولاً – على نقيض ما ذهبت إليه أحزاب المعارضة الستة المعترف بها رسمياً، من أن التوقيع على الميثاق الوطني، الذي ينظم ويقنن الحياة السياسية الحزبية في تونس يمثل انتصاراً للديمقراطية، جاءت أول تجربة انتخابية في عهد سلطة السابع من نوفمبر في نيسان 1989، والتي حصل فيها الرئيس بن علي المرشح الوحيد للرئاسة على نسبة 99.27 بالمئة من الأصوات، ثم في الانتخابات التشريعية التي حصل فيها حزبه على كل مقاعد البرلمان، في حين حصلت القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة الإسلامية غير المعترف بها رسمياً على نحو 33 في المئة من الأصوات (لم يعترف لها منها، إلا بالنصف)، لتؤكد أن هذه الانتخابات شكلت انتصاراً لشخص الرئيس بن علي، الذي اكتسب منها، ومن الوفاق، وأجواء التأييد الشعبي، الشرعية التي غابت عنه عند اعتلائه السلطة بواسطة الانقلاب العسكري .

وكانت هذه النتيجة، التي جعلت المشهد السياسي في تونس مستقطباً بين حركة النهضة وسلطة السابع من نوفمبر، هي التي أقنعت الرئيس بن علي بضرورة قمع الحركة الإسلامية واستئصالها ،من خلال تطبيق نظرية « تجفيف الينابيع » المعروفة، والتي يتصور أنه على طريقها يتم إقصاء خطر التطرف الديني، ووقف نمو جماعات الإسلام السياسي، والتي عجز الرئيس بورقيبة الأسبق عن مجابهتها، وكانت سبباً رئيساً في إزاحته، وتربع الجنرال بن علي محله .

وفي هذه الحرب بين نظام الرئيس بن علي و الحركة الإسلامية، اصطفت أحزاب المعارضة الرسمية، بما فيها حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي على أرضية خط الاستئصال، حيث اشتركت المعارضة مع النظام في خوفه من انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات كانون أول عام 1991. وكان هذا التحالف الخطير الذي حصل تحت ذريعة ويافطة ضرب الحركة الإسلامية التي تهدد المجتمع المدني، وبهـدف منع ما هو شبيه للحالة الجزائرية، هو الذي

أفسح في المجال لفقدان مكونات المجتمع المدني استقلاليتها، ثم شرعيتها، وأفسح في المجال للحكم الاستبدادي الذي مارسه الرئيس بن علي، وما صاحبه من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وضرب كل أشكال التعبير الحر، وفرض الرأي الواحد الذي قتل كل الحريات السياسية و الديمقراطية في تونس، وشرعن الظلم والاعتداء على الحصانة الفكرية والجسدية للإنسان، عن طريق استخدام آلة قمع الدولة التو نسية، التي بثت الرعب الأعمى في صفوف المواطنين التونسيين، ولا تزال .

هذا الوضع المستمر منذ ما يقارب العشر سنوات، لم يستطع حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أن يصدر بياناً ينتقده.فكيف يمكن للرأي العام التونسي أن يصدق صدقية ونزاهة حزب سياسي يدعي أنه يدافع عن الديمقراطية، في حين أنه منحاز لصف الدولة التسلطية التونسية في قمعها للشعب، ولقواه الوطنية و الديمقراطية و الإسلامية ؟ وكيف يمكن تصديق دفاع حزب الاتحاد الوحدوي عن الهوية القومية للمجتمع التونسي ألا وهي العروبة و الإسلام، في حين أن أكبر حزب سياسي ألا وهو حزب النهضة الذي يدافع عن الهوية العربية الإسلامية لتونس تعرض بأكمله للتصفية، ولم يصدر حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أي بيان سياسي يستنكر فيه سياسة الاستئصال التي مارسها الرئيس بن علي؟

ثانياً : على الرغم من أن سلطة السابع من نوفمبر تعيش أزمة عميقة، نتيجة ومحصلة لما مارسه نظام الرئيس بن علي خلال فترة حكمه، حين أقصى السياسة من المجتمع، وأصبحت السياسة حكراً على الحاكم فقط، ومارس نوعاً من الانغلاق الإعلامي الكامل الشامل – حيث تحولت جميع الوسائل الإعلامية الرسمية وغير الرسمية إلـــى وسائل دعاية للسلطة، وما تنشره من مغالطات – في ظل غياب كامل لأي صوت مخالف، أو رأي مخالف عن موقف السلطة، وانتهج نهجاً يقوم على الانغلاق السياسي الكامل والشامل أيضاً، الذي يقمع أي تحرك سياسي أو جمعياتي، من جانب أحزاب المساندة والمؤيدة للسلطة، ويؤمن السيطرة الكاملة والشاملة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على الإدارة، وعلى جميع دواليب الدولة ومؤسسات المجتمع، حيث تحولت تونس إلـــى نموذج في مجال الانغلاق السياسي في الوقت الذي تتسارع فيه المصالحة الوطنية في الجزائر.. وتتوالى فيه الخطوات الديمقراطية في المغرب، وفي العديد من البلدان الأفريقية – على الرغم من كل ذلك، نجد حزب الاتحاد

الوحدوي الديمقراطي يتبنى بالكامل هذه السياسة ويساندها بإطلاقية بلا أي حرج .

وهكذا يمارس حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي نهج التبعية لنظام الرئيس بن علي، وينتمي إلـــى مؤسساته. ولا يعني دخول هذا الحزب إلـــى البرلمان عقب انتخابات عام 1994، أنه أصبح حزباً فاعلاً. فلم يكن هناك أي انتقاد حتى على نطاق محدود لسياسة الرئيس بن علي، من جانب هذا الحزب « القومي الديمقراطي »، فثمة خطوط حمراء معينة معروفة جيداً لجميع أحزاب المعارضة الرسمية التونسية يجب ألا يجري تجاوزها في المحادثات البرلمانية أو العامة. إن أي نقد للرئيس بن علي أو لميادين السياسية التي تعتبر من حقوقه، وهي الأمن والدفاع و السياسة الخارجية، يعتبر تجاوزاً على حدود الخط الأحمر. ولهذا عندما أقر الرئيس بن على إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني على مستوى منخفض، وانتهج سياسة تطبيعية كاملة معه، لم يجرؤ حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أن يندد بسياسة التطبيع هذه. فكيف يمكن لهذا الحزب الذي يعتبر نفسه حزباً قومياً ديمقراطياً، يؤيد سياسة التطبيع مع العدو الصهيوني، في حين أن كل الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي ما زالت محافظة على مرجعيتها الإيديولوجية و السياسية المتمثلة في رفضها أي شكل من أشكال التطبيع، أو حتى الموافقة على تسوية مذلة للأمة العربية ؟ فبينما تمارس الأحزاب القومية الناصرية في كل من مصر واليمن، ولبنان، وموريتانيا، دوراً ريادياً في بلدانها لجهة مقاومة التطبيع، يمارس حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في تونس سياسة صمت القبور على هذه القضية.لذلك نجده اليوم أكثر ارتباطاً في تحالفه مع النظام، وهو لا يملك الجرأة الكافية ليعيد النظر في سياساته .

ثالثاً – لقد رشح السيد عبد الرحمن التليلي رئيس حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي نفسه للانتخابات الرئاسية، التي جرت في 24 أكتوبر 1999. واتخذ الحزب شجرة الزيتون شعاراً له مع اللون البني وترويسة « تونس في القلب ». وعن مشاركته في الانتخابات الرئاسية، قال التليلي : « أنه بات من الضروري خرق المحظور وتخطي حدود الفكر الواحد »، وإن الانتخابات « حقيقة تربوية لأنها بمنزلة تمرين عام، قبل أول انتخابات حقيقية تعددية ستحصل لاحقاً ». ورأى أن تونس تسير على طريق التعددية السياسية مطلب الجميع. وأن « هذا يفرض علينا جميعاً التزام هذا العمل الكبير حتى يتسنى

للمواطنة أن تصبح واقعاً معاشاً من جميع التونسيين، بدون استثناء » وخصوصاً « أن فرض نظام الحزب الواحد (قبل العام 1981) وانقياد المجتمع المدني والتشخيص المفرط للسلطة بما له من آثار مدمرة على المؤسسات وقيم الجمهورية أدى إلـــى فقد الوعي بضمير المواطنة لدى التونسيين وقلل من مستوى مشاركتهم في الحياة العامة إلـــى مجرد الإدلاء بالموافقة. وقد شدد الحزب في خطابه الانتخابي على « ضرورة مواصلة المعركة من أجل حقوق الإنسان وحرية الرأي كدعامة مقدسة للديمقراطية » .

لكن ما يجب التذكير به، هو أن المرشح عبد الرحمن التليلي، الذي يترأس حزباً «قومياً»، لم يشارك في هذه الانتخابات من الموقع المتناقض مع المشروع المجتمعي للرئيس بن علي .

أما عن نتائج الانتخابات فقد حصل عبد الرحمن التليلي على نسبة 0.23 في المئة من مجمل الأصوات في الانتخابات الرئاسية، وبالتعداد الرقمي 7662 صوتاً، ولم يحصل في مدينة قفصة مسقط رأسه إلا على 47 صوتاً فقط، وحصل حزبه في الانتخابات التشريعية على 7 مقاعد أي بزيادة 4 مقاعد عن انتخابات 1994 .

وطبقاً لهذه النتائج المعلنة، فإن انتخابات اكتوبر 1999 جاءت لتعمق السمات الأساسية لانتخابات 1994، حيث تعيش تونس في ظل تعددية موهومة. فالتعددية البرلمانية الحقيقية تبدأ من استبدال النظام الأغلبي السائد حالياً في تونس بنظام انتخابي انتقالي يضمن للمعارضة حضوراً محترماً ومؤثراً في الحياة البرلمانية، وهذا ما لا يسمح به نظام الرئيس بن علي، كما أنه من باب المستحيل أن يطالب به حزب مثل حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي. فنتائج صناديق الاقتراع لا تفتح طريق البرلمان أمام مرشحي المعارضة الرسمية في تونس في ظل نظام الاقتراع الأكثري، والحال هذه لجأت الحكومة التونسية إلـــى حل قانوني يتيح تجاوز النتائج التي تقررها الصناديق، وتمثل هذا الحل في تخصيص 34 مقعداً للأقلية المعارضة التي تفشل في الحصول على مقاعد في المنافسة التي تمت على صعيد الدوائر .

على الرغم من أن القانون الانتخابي لمنصب الرئاسة الذي عدل عام 1988، لا يجيز للرئيس تولي مهمة الرئاسة لأكثر من ثلاث دورات، وبالتالي ووفق هذا القانون فإن هذه الدورة الحالية للرئيس بن علي التي بدأت في شهر

أكتوبر عام 1999 هي آخر دورة له، إلا أن هذا الأخير يتطلع إلـــى رئاسة مدى الحياة على غرار سلفه الحبيب بورقيبة. ومع ذلك، فإن السيد عبد الرحمن التليلي المرشح المنافس للرئيس بن علي، أغفل طوال الحملة الانتخابية القول أن ترشيح بن علي هو الأخير طبقاً للدستور، وهذا إن دل فهو يدل على أن حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أعجز من أن يحرج الرئيس بن علي، لأن الأسلوب الذي عامل به النظام هذا الحزب، وكذلك بقية أحزاب المعارضة الرسمية الأخرى، أدى إلـــى فقدان هذا الحزب صدقيته أمام الجماهير الشعبية التونسية، حيث أصبح الموقف الشعبي رافضاً له ولسواه من أحزاب المعارضة الرسمية، التي هي مجرد ديكور في صالون سلطة السابع من نوفمبر

■ ■

الخـاتمـــة

منذ فجر عصر النهضة العربية الأولى وحتى عصر النهضة العربية الثانية، انطوى مفهوم القومية العربية دوماً على معنيين مختلفين: فهو يحيل على إيديولوجية الوحدة العربية التي جسدتها كل من الناصرية والفكر البعثي من جهة، ويؤسس لمشروع النهوض القومي ذي المضمون التاريخي، والوحدة العربية كأحد ممكنات واقعنا العربي من جهة أخرى. والتاريخ هو توقيع الممكنات، أي تحويلها إلـــى واقع .

فالمشروع القومي العربي الذي كان البعد الديمقراطي غائباً عنه خلال العقود الماضية، هو حركة جماع الأمة العربية في نزوعها إلـــى التحرر والاستقلال والتقدم. وهو التاريخ الداخلي للأمة العربية، التاريخ المعوق بالاستعمار و الإمبريالية ولا سيما الأميركية منها، وبالاحتلال الاستيطاني الصهيوني. وهذا ما يجعل منه بؤرة أساسية من بؤر الصراع العالمي، ويجعل مستقبل النظام العالمي ونسق العلاقات الدولية مرتبطين بوتائر نموه واتجاهات تطوره، بقدر ارتباطه بهما.

ومنذ انهيار السلطنة العثمانية، وانهيار « الثورة العربية »، وقيام الحكم الاستعماري الشامل، في نهاية الحرب العالمية الأولى، شهد المغرب العربي عدة انفجارات استقلالية، وظلت قضية الوحدة العربية قضية خطابات وشعارات حتى أواخر الثلاثينات. ومنذ ذلك التاريخ نشأت حركات قومية عدة كان أهمها :

آ – حزب البعث العربي الاشتراكي – أوائل الأربعينيات وإن كان المؤتمر التأسيسي عقد سنة 1947 .

ب – حركة القوميين العرب – أوائل الخمسينيات .

ج – الحركة الناصرية – أواخر الخمسينيات .

وقد أسهمت هذه الحركات، حتى وهي تتصارع، في طرح قضية الوحدة، وفي نشر الوعي القومي، ولكنها عجزت أن تتحد على برنامج ثم عجزت عن

تحقيق أية وحدة .

وكانت بلدان المغرب، على ما يبدو لم تستطع أن تستوعب مفهوم القومية العربية، الذي لا يستنفذ في التيار الفكري القائم على المذهب القومي، ولا في الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية، باعتباره مفهوماً يشمل جميع التيارات والأحزاب، التي تعمل في المجال الفكري السياسي للأمة، باستثناء تلك التي تتعارض إيديولوجيتها مع القومية صراحة، أو الاتجاه الإسلامي الذي عارض القومية العربية بالإسلام، وطرح الإسلام على أنه نظرية شاملة، تتضمن كل مستلزمات التقدم، وحارب الفكرة القومية والقضية القومية، على أساس أن لا قومية في الإسلام، أو الاتجاه الماركسي، الذي عارض الأمة بالطبقة، والصراع القومي الشامل بالصراع الطبقي .

ولقد شكل العدوان الثلاثي الأنكلو – ساكسوني، الصهيوني على مصر عام 1956، بالنسبة للبلدان المغاربية، أول استيعاب جدي وفعلي للوحدة العربية كرافعة للتقدم وشرطه الضروري، وأن النضال الجدي ضد الاستعمار و الإمبريالية و الكيان الصهيوني هو بالأحرى نضال وحدوي، طالما أن التجربة أكدت تصادم المشروع القومي الوحدوي العربي مع الاستعمار والإمبريالية .

وأفرز تاريخ المغرب العربي الحديث اتجاه القومية العربية كمضمون إيديولوجي وكقوى سياسية، مناخاً يتسم بالخصوصية في فهم الفكرة العربية الوحدوية، والوعي السياسي والفكري القومي. ومن الوهلة الأولى يظهر أن هذا المناخ السائد في المغرب العربي يتجنب مفهوم « الإيديولوجيا »، ويرفضه على عكس ما هو سائد في الخطاب المشرقي. فالأحزاب المغاربية تفتقر إلـــى النظريات الفلسفية والنظرية الشمولية، بل أنها تتهم بالفراغ الإيديولوجي وعدم التأصيل الفكري للمسألة القومية. إذ لم تستطع بلورة منطقها المستقل، في هذه البلدان، لأنها أحزاب تأسست في عهد الاستعمار، وتأثرت بالنمط الحزبي السائد في فرنسا بالذات، وهي أقرب إلـــى التكتلات الجماهيرية الكبيرة الفضفاضة، التي يقودها « زعيم ملهم »، وهذه الجماهير لم يرتق وعيها إلـــى مستوى الوعي الإيديولوجي لدى النخبة لأنها ارتبطت بردود الفعل الوطني في جل مراحل تطوره. والحال هذه، فقد جعل طغيان الهاجس الوطني طيلة فترة الكفاح التحريري، القوى السياسية المغاربية وجماهيرها الحزبية، تركز في برنامجها السياسي النضالي على هدف تحقيق الاستقلال، وإجلاء الاستعمار، ولم تكن متفقة على برنامج معين لمرحلة ما بعد الاستقلال .

وما يميز المرتكزات التي تشكل نواظم أساسية للخطاب القومي في منطقة المغرب العربي عامة، وتونس بوجه خاص حول الوحدة، هو نوع من الثبوتية، فما هو صائب في الحركة القومية في تونس هو تمسكها بهدف الاستقلال الوطني. فالوعي القومي يأخذ معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، وهذا يرتبط في جانبه الأكبر بالشروط الخاصة لتطور حركة التحرر الوطني في المغرب العربي، وسيرورتها في هذه المنطقة التي اضطرت إلى تفضيل الجانب الوطني والمغاربي، من دون أن تنسى الدور الحاسم للنخب القائدة لأحزاب الاستقلال في هذا التوجه، الذي تتفق مع الإيديولوجية القومية العربية بالمشرق العربي، التي تعتبر أن الارتباط بالوجود الوطني « المحلي » ينقض منطقها الخاص .

ومع ذلك، فقد تموقعت الحركات القومية التي برزت في تونس في قلب العروبة، واعتمدت على مرجعية ثنائية شديدة الإنغراس في المجتمع التونسي، تقوم على العروبة والإسلام، اللذين يشكلان مرتكز الهوية القومية في كل بلدان المغرب العربي. ولهذا السبب، لم تنفصل العروبة عن الإسلام أبداً. إذ يستحيل العثور على وعي قومي عروبي بدون الرجوع إلـــى الإسلام في كتابات الحركات القومية المغاربية. فهذه العلاقة (إسلام – عروبة) تشكل مرجعاً خاصاً لكل الحركات القومية سواء منها التقليدية أو التقدمية والثورية، وهي التي تميز الوعي القومي في المغرب العربي عن المشرق العربي. فهذا الوعي القومي ليس وليد اليوم، إنه وليد الفتح الإسلامي، ووليد التجانس المذهبي المالكي، ووليد حالة الاستعراب، ووليد جامعات عريقة في القيروان والزيتونة، ووليد استمرار التراث والثقافة العربية الإسلامية عبر العصور، وأخيراً هو وليد معارك الاستقلال والنضال ضد الهيمنة الإمبريالية .

وعلى الرغم من نفي النظام البورقيبي وبشكل مباشر وجود جذور تاريخية للوحدة العربية، إلا أن خطاب الحركات القومية في تونس (اليوسفية – الناصرية – البعث) استمر في التأكيد على أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها، وما عدم تحقيقها إلا نتيجة لما يحيكه أعداء الأمة العربية : الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني من مؤامرات ضدها. وحتى الحركات « الماركسية اللينينة » إبان ظهورها في عقد السبعينات، والتي مع كونها تعلن تبنيها الاشتراكية العلمية، ظلت تلح بقوة على أفقها الوحدوي العربي، وهذا واضح في أدبيات حزب العمال الشيوعي التونسي، ومنظمة الشعلة .

وبصرف النظر عن الخلافات الإيديولوجية و السياسية القائمة داخل صفوف

الحركات القومية في تونس، إلا أن الوحدة العربية، كمعطي آني ثابت، ظل يشكل العنصر المميز لمجموع الخطاب الإيديولوجي لهذه الحركات القومية، الذي يؤكد بخصوص الوحدة العربية على عروبتها فقط. وتأكيد العروبة هذا من خلال خطاب مغاير لخطاب الحركات القومية في المشرق العربي، يتجلى حتى في فهم العناصر المكونة للأمة : الجنس، اللغة، التاريخ، الوعي، الإسلام. غير أن تأكيد الحركات القومية في تونس المتزايد للعروبة خلال العهد البورقيبي – على حساب الإسلام – يعود إلـــى شعورهم بالغربة في وطنهم بسبب سيطرة الثقافة والتقنيات واللغات الغربية، فكانوا يرون في المشرق العربي أكثر تطوراً من المغرب العربي، وحاملاً لآمال العروبة في التقدم والحداثة والمعاصرة .

وشكلت القضية الفلسطينية قضية عربية مركزية بالنسبة للحركات القومية في تونس، على الرغم من اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية، الناصرية والبعث، وتوزعها على مجموعات صغيرة. وظل موقفها من التطبيع مع العدو الصهيوني ثابتاً ولم يتغير، ولا تعترف بوجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وتدعو إلـــى انتهاج سياسة التحرير، وهذا ضد عملية السلام الجارية. غير أنه يوجد حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي الذي يتزعمه عبد الرحمن التليلي، ويضم العناصر القومية الموالية للحكم التونسي، ويتبنى بالكامل سياسة السلطة التونسية فيما يتعلق بالاعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع معه. وهذا الحزب أوجدته السلطات التونسية لمنع تبلور وجود حزب قومي راديكالي في تونس، ولشق صفوف القوميين .

وما زال الموقف من القضية الفلسطينية يشكل في الذهن الجماعي المغاربي حداً فاصلاً بين العداء والتطبيع مع العدو الصهيوني، على الرغم من أننا لم نعد نشهد في تونس مظاهرات شعبية كما في السابق بمجرد حدوث صدام مسلح بين العرب والفلسطينيين من جهة، والصهاينة من جهة أخرى .

غير أن الحركات القومية في تونس، ما زالت تعتبر أن الانخراط في الكفاح من أجل تحرير فلسطين، ومعاداة الكيان الصهيوني كان ولا يزال يشكل واجباً قومياً ودينياً، وأحد الثوابت الوطنية القومية للجماهير العربية .

نستخلص مما تقدم أن التيارات القومية على اختلاف مرجعياتها الفكرية، التي خاضت تجارب نضالية في تونس، لم تقدم جديداً فيما يتعلق بالمرتكزات التي تشكل النواظم الأساسية للمسألة القومية العربية : الاستقلال الوطني، والهوية

القومية، والوحدة العربية، وقضية فلسطين. وظلت المسألة القومية عامة وعائمة، وكان من المؤسف أن الناصرية أكدت بعض هذه المفاهيم العامة، ولكنها لم تضف جديداً، ولا قدمت مفهوماً متماسكاً. من هنا نرى من الضروري تسليط سلاح النقد للفكر القومي على اختلاف تياراته وتلاوينه، من أجل إعادة تأسيس العقلانية في الفكر القومي المعاصر، ونقل الوعي العربي، من وهدة التأخر والفوات إلـــى مستوى العصر الحديث، ومن حالة الشقاء والاستلاب إلـــى المطابقة، مطابقة الواقع بأبعاده الثلاثة، التاريخي، والكوني، والمنطقي .

أولاً – مسألة المنهج : إن الحركات القومية في تونس اتبعت منهجاً ذاتوياً وغير واقعي، لم يأخذ بعين الاعتبار الإرث التاريخي، وكانت تنقصه الرؤية الواضحة لعالم اليوم في سياق احترام حقوق الإنسان، ومصائره، وتاريخه .

فالحركات القومية في تونس، إما أنها إنشدت إلـــى الماضي، أو هربت إلـــى الأمام، ولذلك هيمن عليها الفكر القومي التقليدي والرومانسي، الذي ظل يخلط دائماً بين الهوية والأصل، علماً بأن الأصل والهوية شيئان مختلفان وليس شيئا واحداً. فالشد إلـــى الأصل كما يقول المرحوم إلياس مرقص ليس إلغاء للوجود، بل هو إلغاء للأمة : لأن مفهوم الأصل يحيل على العرق والشعب العريق، وعلى اللغة، وعلى الجوهر الثابت المتعالي على التاريخ، أو الوجود الماهوي، والرسالة الخالدة، وينتج وعياً ذاتياً منشداً نحو الماضي، ونحو التراث والثقافة التقليدية، وأوهاماً شتى حول العلاقة بين القومية والدين .

وعلى الرغم من أن العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام تشكل عنصراً أساسياً للهوية القومية، التي تميز المغرب العربي عن المشرق العربي، حيث يستحيل العثور على وعي قومي عروبي بدون الرجوع للإسلام، إلا أن الخطاب السياسي و الإيديولوجي للحركات القومية في تونس لم تستطع أن تقيم تمييزاً واضحاً، وفرزاً بين مفهوم القومية الذي يتضمن الشعور بالانتماء إلـــى الأمة وينتمي إلـــى دائرة الذاتي، حيث أن الشعور بالانتماء القومي هو محصلة سيرورة تاريخية هي سيرورة تكون الأمة أو تشكلها، تسنده ولا شك وحدة اللغة والثقافة والتجربة التاريخية المشتركة، وهو أحد العوامل الجاذبة في السيرورة الوحدوية – حسب ياسين الحافظ، وبين مفهوم الأمة – كمقولة اجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية، تنتمي إلـــى دائرة الموضوعي – يتجسد عيانياً وواقعياً في المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، اللذين تتحقق فيهما الهوية القومية القائمة على قاعدة التعدد، والاختلاف، والتناقض أو التعارض بين الأفراد، والجماعات، والفئات،

والطبقات، والأحزاب، والنقابات الخ. فلا هوية بلا اختلاف كما يقول إلياس مرقص : « إذا ما ألغينا الأفراد وأكدنا الهوية لن يكون لدينا أي تطور، ولن يكون لدينا سوى " جوهر " وهمي للأمة، عندئذ لا نكون إزاء مسألة الهوية، بل بالأحرى إزاء عقدة الهوية، والفرق كبير إلـــى ما لا نهاية بين الهوية وعقدة الهوية، الهوية ذاتية وحقيقية، ثقة بالذات، استقلال فعلي، حرية، حرية للإنسان فرداً ومجتمعاً وأمة».

ثانياً – على الرغم من ولادة الحركات القومية في تونس في المناخ الليبرالي، إلا أنها قطعت مع الليبرالية منهجاً ورؤية سياسية. فالليبرالية تركز على الفرد – الذات الواعية – باعتباره أصل المجتمع المدني، وعلى الملكية الخاصة، بوصفها هي « وحدها ما يجعل البشر أهلاً للحقوق السياسية »، وعلى الحرية الإيجابية التي تفتح عادة الأبواب للمشاركة السياسية للمجتمع المدني، والمرتبطة بهذا المعنى منطقياً على الأقل بالديمقراطية. وإذا كانت الليبرالية حركة أوروبية، غربية، أي أوروبية غربية المنشأ والمركز، فإنها تعتبر خيراً كبيراً، بالمقارنة، مع ما سبقها أو ما دونها. كذلك الرأسمالية التي تعتبر شراً كبيراً بالمقارنة مع الاشتراكية هي خير كبير بالمقارنة مع الإقطاعية .

وكانت الحركة الوطنية العربية في عصر النهضة العربية الأولى قد ولدت في ظل الليبرالية، باعتبار أن هذه الأخيرة كانت تمثل على الصعيدين الطبقي والاجتماعي حركة سياسية تاريخية هي حركة حزب الطبقة الوسطى الميسورة، التي تحتوي في سيرورتها الطبقية على عدة فئات متنوعة. وعلى الصعيد السياسي العربي يقول إلياس مرقص بأن الليبرالية هي اعتراف بنخبة طبقة وسطى، برجوازية، بمثقفين وأحزاب، بدائرة حديثة من مجتمعنا أي شكل من أشكال « شعب الله المختار » حديث و إيديولوجي. أما الديمقراطية فهي موقف اعتراف بالكائن والواقع، بذات الواقع والتاريخ، موقف اعتراف بالبشرية الأمية صانعة التاريخ. فالديمقراطية هي اعتراف بجماهير هذه الأمة العربية، وهي كتلة كبيرة مهملة ويجب أن تتحول إلـــى ذات تاريخية سياسية فاعلة .

وعلى الرغم من هذا التزاوج بين الليبرالية و الديمقراطية، على صعيد المثل والقيم في إطار ارتباطها بنشوء وتطور الرأسمالية ضمن سيرورتها التاريخية، إلا أن التعارض يبقى على قوته الأزلية. لأن الليبرالية اتخذت في سيرورة تطورها وارتقائها خطين متعارضين أو منفصلين. أحدهما يرقى باتجاه الديمقراطية والديالكتيك، والحال هذه يمكن أن نقول الديمقراطية في التاريخ

تمثل التخطي الديالكتيكي لليبرالية. وثانيهما ينسجم مع الوثنية الرأسمالية و الإمبريالية، وتتبناه التيارات اللاعقلانية والظلامية والفاشية، والبربرية الأميركية أشد صورها قتامة وفظاظة .

وهكذا فالحركات القومية التي قطعت مع الليبرالية، لم تتبن بالمقابل الديمقراطية والدياكتيك. وظل الفكر القومي العربي على اختلاف تياراته وتلاوينه منذ عصر النهضة العربية الثانية والى يومنا هذا في عصر الهزيمة العربية الراهنة يعيش في الوضعانية، ولم يجسد قطيعة منهجية ومعرفية مع المذهب الوضعي الإيجابي والانكلوساكسوني، الذي يُنَظِرُ للانتصار التاريخي والنهائي لليبرالية الأميركية المتوحشة، والعولمة الرأسمالية الجديدة، والدولة التسلطية العربية، والتسوية مع العدو الصهيوني .

ثالثاً – لم تحتل مسألة الديمقراطية الحيز الكبير في الخطاب السياسي للحركات القومية العاملة في تونس، وفي رؤيتها ما ينبغي أن تكون عليه الأمة العربية، وفصلت ما بين الاستقلال والهوية القومية من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى. فبدت لها الديمقراطية جملة من الآليات الشكلية كالانتخابات، وشيء من حرية الصحافة المحدودة والمثلومة. ولم تع الحركات القومية أن المسألة القومية، مسألة الهوية ووعي الذات أي الوعي القومي، في وضع الأمة العربية التي تعاني من التأخر التاريخي، ومن التجزئة بوصفها محصلة هذا التأخر التاريخي للشعب العربي، والأوضاع الإمبريالية الناجمة عنه، وتعبيراً عن القانون الموضوعي لعمل الإمبريالية في الوطن العربي، مرتبطة أشد الارتباط بإنجاز الثورة الديمقراطية، التي تختلف عن الثورات الديمقراطية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما أنها تختلف عن ثورات الاتحاد السوفيتي والصين وفيتنام الخ. وهي تختلف عن الثورات الأوروبية، لأن الثورات الأوروبية قادتها البرجوازية الصاعدة، وارتبطت بظهور الرأسمالية وتطورها في مراكز النظام العالمي وأطرافه على حد سواء. والبرجوازية في وطننا العربي ليست طبقة منتجة وبالتالي ليست طبقة قائدة، وجزء من عملية أو سيرورة العولمة الرأسمالية الجارية والمتسارعة، التي كانت تعني في الماضي أوربة العالم، وتعني اليوم في ظل نظام القطب الواحد أمركته، أي جعله أميركياً من خلال عولمة الاقتصاد و السياسة و الثقافة والإعلام .

ولذلك، فإن البرجوازية العربية التي ارتبطت مباشرة بالاستراتيجية الشاملة

للإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي، وفق معادلات الجغرافية السياسية الخاصة بكل قطر، لم تعتبر أن برنامج الثورة القومية الديمقراطية في تعارضاته المحكومة لقانون الوحدة ولدولة السوق القومية، هو برنامجها. فبنت الدولة القطرية المحكومة لقانون التجزئة والتبعية، والمتجاوبة مع التقسيم الإمبريالي للعمل كما أقرته اتفاقية سايكس بيكو، بين الإمبرياليات المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، حيث شكلت اتفاقية سايكس بيكو هذه ولا تزال الأساس الموضوعي الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي للمأزق العربي الراهن، مأزق غياب الشروط المادية لدولة السوق القومية البرجوازية المدنية المعاصرة. وقد عمق هذا المأزق العربي وواكبه تأسيس الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، ودخوله على خط تقسيم العمل الدولي الإمبريالي في المنطقة، ودوره كركيزة للإمبريالية المنتصرة ألا وهي الولايات المتحدة الأميركية. فالمشروع الصهيوني هو ثنائي التجزئة داخل معادلة التبعية والتأخر، وتحويل العرب إلـــى كيانية وجغرافية لا حول لها ولا قوة داخل تاريخ العولمة الرأسمالية مباشرة، أو في البعد الإقليمي الصهيوني لهذا التاريخ. والمشروع الصهيوني فوق كل ذلك شكل ولا يزال الأساس الموضوعي الثاني للمأزق العربي الراهن .

وأخطر ما تعانيه الأمة العربية الآن هو تلازم عمليتي التهميش والتفتيت وتكاملهما اللذين هما من أبرز خصائص النظام الدولي الجديد، نظام الهيمنة الأميركية التامة، الذي قام، بعد أن حققت الولايات المتحدة الأميركية انتصاراً في حربها مثلثة الأبعاد على أوروبا الغربية، وعلى حركات التحرر القومي، وعلى المعسكر الاشتراكي .

وهكذا، فإن المشروع القومي العربي الذي هو خيار الأمة التاريخي الإستراتيجي، لم يتأسس على مفهوم الديمقراطية بكل منطوياتها المعرفية والفكرية و السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، الديمقراطية هي التي تتبدى في احترام حقوق الإنسان والمواطن، وفي إنجاز تحرير الوطن كله من الاحتلال، وكل أشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة، لأن الوطن العربي لا يستطيع أن يقرر مصيره دون الاستقلال الكامل والتحرر الشامل. والديمقراطية تعني أيضاً تصفية حدود التجزئة القطرية، حيث تقوم الإمبريالية الأميركية وربيبتها الصهيونية بمحاولات حثيثة ومستمرة عبر المشروع الشرق أوسطي الجديد، والتطبيع، وتفجير الصراعات الطائفية والأثنية، إلـــى تحويل التقسيم الكياني للأقطار العربية إلـــى مشاريع أمم – كيانية أيضاً، في ظل هزيمة المشروع القومي العربي .

والديمقراطية التي هي شكل ممارسة الحرية في المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، تقوم على أساس إقرار حق الأمة في الاستقلال والوحدة، والتقدم، بوصف الديمقراطية قوام الأمم الحديثة وشرط تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي والحضاري، فمن دون ديمقراطية ليس ثمة أمة حديثة ولا وحدة قومية. لهذا السبب، فإن الحركات القومية التي اختزلت المشروع القومي العربي النهضوي في الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية أو مذهبا قومياً، وساوت بين المشروع القومي، والأحزاب القومية، لا سيما تلك التي وصلت إلـــى سدة الحكم، ونظرت إلـــى الاتجاهات الفكرية و الإيديولوجية و السياسية المختلفة : الإسلامية والماركسية والليبرالية التي تتجابه وتتقاطع في المجال السياسي و الثقافي للأمة على أنها ليست من الأمة، فكرست بذلك رؤية حصرية وشمولية واحدية سائدة في الحركة السياسية العربية، وادعت لنفسها احتكار حق تمثيل الأمة، والتحدث باسمها، كما يحتكر الإسلاميون مثلاً حق تمثيل الإسلام والتحدث باسمه، هذه الحركات منيت بهزيمة تاريخية عادلة، لأنها لم تكن ديمقراطية .

لقد حَمَّل الفكر القومي التقليدي الاستعمار ثم الإمبريالية و الصهيونية مسؤولية هزيمة المشروع القومي العربي. وهذا نصف الحقيقة، فالمتتبع لتاريخ الصراع في / وعلى المنطقة العربية يلحظ بسهولة معنى التركيز العربي الإمبريالي الصهيوني الدائم على ضرب الحلقات القومية، كلما فكرت في تحويل المشروع القومي إلـــى واقع حي (ضرب النهضة العربية الأولى في عهد محمد علي، والنهضة العربية الثانية في عهد عبد الناصر، وضرب سوريا والعراق، واستنزاف الجزائر). لكن النصف الثاني من الحقيقة يكمن في أن الحركات القومية لم تطرح المسألة القومية كجزء أساسي من الثورة القومية الديمقراطية المعادية للاستعمار و الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية، ولهذا فقد أنتجت نموذج الدولة البوليسية القطرية، العاجزة بنيوياً عن توفير الحد الأدنى من شروط الثورة القومية الديمقراطية (التنمية، السوق القومي، الديمقراطية، استكمال السيادة القومية على الأرض القومية)، والتي أضحت مظهراً من مظاهر التكيف مع منطق التوسع الرأسمالي وشروط التبعية، أي مظهر من مظاهر نقص استقلال الأمة، واستلاب حريتها، وقدرتها على السيطرة وعلى مواردها وثرواتها ومقدارتها، والتي استمدت شرعيتها وحراكها الاجتماعي من الضرورات والاستحقاقات الخارجية، سواء في بعدها السوفياتي أو الأميركي .

رابعاً – من خلال قراءة الأدبيات والبيانات الصادرة عن هذه الحركات القومية في

تونس، فإن هذه الأخيرة لم تعن بالمسألة الفكرية، لجهة إعادة تأصيل فكري لمفهوم القومية الحديثة، الذي لا يقتصر على التيار الفكري القائم على المذهب القومي، ولا على الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية، بقدر ما هو مفهوم يشمل مختلف الاتجاهات والتيارات والحركات السياسية التي تعمل في المجال الفكري – السياسي للأمة. فهذه الحركات القومية تفتقر إلـــى المنهج النظري الديالكتيكي والرؤية التاريخية، التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات المتصلة بالسياق والمرحلة التاريخية للمسألة القومية، من أجل إعادة بناء وعي قومي ديمقراطي، وإعادة بناء الروابط المنطقية بين الفكر والأخلاق و السياسة وتحديد مجال كل منها ووظيفته الاجتماعية، وتعزيز الروح النقدية باعتبارها أخص خصائص الفكر، وقوام العقل النقدي الذي ينفي باستمرار والى ما لا نهاية. كما تجلى عدم إعادة الاعتبار للفكر النقدي في القطيعة التي جسدتها هذه الحركات القومية مع التراث النهضوي في القرن التاسع عشر (خير الدين التونسي على سبيل المثال)، والتفريط في منجزات التحديث الكولونيالي، حيث كان خطابها يشد إلـــى المجتمع التقليدي مثل « أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة».

وبعد الاخفاقات التي عرفتها التجارب الوحدوية العربية، وما نتج عنها من سلبيات متكررة، فإن النصوص السياسية للحركات القومية في تونس، بدت وكأنها أصبحت تبتعد عن العروبة والقومية في صيغتها الناصرية والبعثية وغيرها، ولم تهيئ الفئات السياسية التونسية لتبني الأطروحة القائلة بضرورة بلورة مفهوم الأمة العربية على أساس مقولتي المجتمع المدني ودولة الحق والقانون. فمفهوم الأمة لا ينفصل في الأساس والمبدأ عن مفهوم المجتمع المدني، باعتباره شكل التوسط بين الأمة التي تتجسد واقعياً وعيانياً على قاعدة التعدد والاختلاف والتعارض وبين الأفراد والجماعات والفئات والطبقات الاجتماعية، وبين الدولة القومية الديمقراطية التي تفسح في المجال لنمو سيرورة المجتمع المدني الحديث، الذي تتحقق فيه الهوية القومية مع حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، والتي تعبر سياسياً وحقوقياً عن الكل الاجتماعي، أي عن الشأن العام المشترك بين جميع المواطنين، وعن سيادة الشعب، وتتطابق هويتها مع هوية المجتمع، وتجسد خطاً عدائياً جذرياً للإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني والرجعية العربية .

الوعي القومي لدى الحركات القومية في تونس ما زال متخلفاً، ولم يرتق بعد إلـــى مستوى نقد الفكر القومي التقليدي، الذي يمتلك تصوراً ميتافيزيقياً للأمة،

بوصفها جوهراً خالداً يتجلى في « دولة قومية » مصممة قبلياً (مسبقة الصنع)، وهو تصور مع تأويل محافظ ورجعي للفكرة الهيغلية، فكانت الدولة " القطرية " الحاضرة هي الشكل السياسي لوجود الأمة الغائبة حسب ميشال كيلو. ولم تتمكن هذه الدولة القطرية التابعة والكمبرادورية، منذ قيامها حتى الآن من « خلق » الأمة، بل على العكس من ذلك نجحت في منع الأمة من إقامة وحدتها وبناء دولتها الديمقراطية، لأنه الدولة القطرية قامت، ولا تزال قائمة على أساس تغييب الشعب وتهميشه، وتحويلها إلـــى سلطة غاشمة استبدادية منفصلة عن المجتمع ومسيطرة عليه، على حد قول جاد الكريم الجباعي .

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الحركات القومية في تونس متخلفة عن الوعي بأهمية المسألة الاجتماعية وعمق ارتباطها بالمسألة الديمقراطية، وهونت من شأن هذه المسألة، وفصلت المسألة الديمقراطية عن المسألة الاجتماعية، والمسألة القومية، والوحدة العربية. ولم تع هذه الحركات القومية أن المسألة الديمقراطية تؤسس لحل تاريخي للمسألة الاجتماعية، وللوحدة العربية في آن معاً. ولم تدرك هذه الحركات القومية أيضاً أن التضحية بالمسالة الديمقراطية، والمسألة الاجتماعية في سبيل الوحدة العربية، هي تضحية بهن جميعاً .

والحال هذه، فإن الحركات القومية في تونس إذا أرادت استخلاص العبر من تجارب الماضي، عليها أن تعي أن أطروحة الوحدة العربية التي لا مفر منها، بوصفها ضرورة وشرط تقدم الأمة العربية، لا يمكن لها أن تنجز وتتحقق واقعياً وعيانياً إلا في سياق الثورة القومية الديمقراطية، التي لا تزال بكل منطوياتها الفكرية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على جدول أعمال الأمة .

■ ■ ■

القســم الثانــي

المعارضـــة اليســاريــة
الشيوعية التقليدية،و « اليسار الجديد»

الفصل السادس:

المسألة الوطنية في وعي الحزب الشيوعي التونسي

من أن قانون تنظيم الأحزاب السياسية الجديد، الذي اقر في تونس بعد مجيء سلطة السابع من نوفمبر عام 1987، يقصي الحركات الإسلامية والقومية، إلا أن قضية القوميين على اختلاف تياراتهم وأحزابهم، احتلت صدارة الأحداث الوطنية، عندما استقال السيد عبد الرحمن التليلي من عضوية اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي، في أول خريف عام 1988، وكلفه الرئيس بن علي ببعث حزب قومي جديد يوحد صفوف الناصرين والبعثيين ويكون طرفاً في الحياة السياسية مثل بقية العائلات الفكـــرية .

1 - ظروف نشأة الحزب الشيوعي :

ولدت الحركة الوطنية التونسية قبل الحرب العالمية الأولى 1907 – 1912 ثم بعدها (1919– 1921). وكانت رد فعل التونسيين على سيطرة الاستعمار الفرنسي، الذي رفضته أكثرية السكان لأسباب متعددة دينية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية. وقد أحدث الاستعمار تحولات عميقة في المجتمع التونسي (خاصة بعد الحرب العالمية الأولى)، لجهة وجود نظام اقتصادي مزدوج، فمن ناحية، نجد اقتصاداً عصرياً رأسمالياً يتحكم فيه الأوروبيون، ومن ناحية أخرى نجد اقتصاداً متخلفاً يقوم على علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية.

وكان لهذه التحولات أثرها الكبير على التونسيين، حيث أصبحت مشكلة البطالة تخصهم وحدهم وتجعلهم يرون في نظرائهم الفرنسيين كمنافسين لا يحتمل حضورهم، من هنا نشأ تباين واضح في الاهتمامات الأساسية لكل من العمال التونسيين والفرنسيين. وإضافة إلى ذلك شهدت تونس اسوأ محاصيل

زراعية منذ 50 عاماً ما بين (1920–1924)، فاندلعت إضرابات عشوائية جرت جماهير عمالية هامة أغلبهم غير منخرطين في نقابات تلك الفترة (النقابات التابعة للكونفدرالية العامة الموحدة للشغل، أو للكونفدرالية العامة للشغل). في خضم ذلك، اندلعت الإضرابات في وقت لم يكن معترفاً فيه بحق الإضراب وتكوين النقابات. وقام عمال رصيف تونس بأول إضراب مهم في 13 آب 1924، واندلعت عدة إضرابات أخرى مساندة له في مدن بنزرت وصفاقس، قام بها عمال الرصيف و المطاحن .

وأمام تجذر نضال الحركة العمالية التونسية، تشكل أول تنظيم للحركة النقابية التونسية، على يد الزعيم النقابي محمد علي الحامي، الذي ولد بالحامة قرب قابس، ثم كونته تجارب عديدة عاشها في أثناء حرب طرابلس سنة 1911، وفي تركيا زمن الحرب وحتى في برلين بعد الحرب... وعندما رجع إلى تونس في آذار من سنة 1924 بادر إلى إنشاء جمعيات التعاون الاقتصادي وشركات استهلاكية (صيف 1924) كما ساند الإضرابات التي شنها عمال رصيف تونس وبنزرت آب وأيلول، وأخيراً أسس نقابات تونسية مستقلة عن النقابات الفرنسية بتونس وصفاقس وقابس وقفصة وبنزرت (بداية من شهر تشرين أول (أكتوبر) 1924. وفي 19 كانون ثاني تكونت (جامعة عموم العملة التونسيين) "س. ج.– تـــ ا " CGTU بتزكية من الحزب الدستوري وبمساعدة وحماس من قبل بعض أعضائه (توفيق المدني، الطاهر الحداد). [1]

ولقيت جامعة عموم العملة التونسية مساندة من نقابة الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة س. ج. ت. م. C.G.T.U ذات النزعة الشيوعية التي كان يمثلها فينيدوري FINUDORI مدير جريدتها "المستقبل الاجتماعي " على عكس الاشتراكيين الذين ناصبوها العداء، مثلهم في ذلك مثل السلطات الاستعمارية الفرنسية،التي قضت على أول تجربة نقابية محلية في المهد حين تعرض محمد علي ورفاقه إلى أحكام قاسية في أواخر تشرين ثاني (نوفمبر) 1925، واتهمتهم بتدبير تآمر دستوري– شيوعي.

إلى جانب هذا النشاط النقابي، ظهرت بواكير الخلايا الشيوعية في تونس في أوساط الجاليات الأوروبية المقيمة في البلاد – أي في صفوف الفرنسيين

---

[1] – محمد الهادي الشريف– تاريخ تونس– من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال– سراس للنشر– تونس الطبعة الثانية 1985 (ص 117).

والإيطاليين واليهود التونسيين– بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية. وقد عقدت هذه الخلايا مؤتمرها التأسيسي باعتبارها أول تنظيم شيوعي يتأسس في تونس بضاحية حلق الوادي على يد النخبة الأوروبية في 48 كانون أول (ديسمبر) 1921، وبوصفه جناحاً تابعاً للفرع الفرنسي للأممية الشيوعية.

ونشط هذا التنظيم الشيوعي في المجال الدعاوي، وأصدر العديد من الصحف أبرزها: حبيب الأمة، حبيب الشعب، التي أخذت على عاتقها مهمة نشر الدعاية الشيوعية في الأوساط الشعبية. ولكن سلطات الاحتلال الفرنسي، قامت بمنع الصحف، وتعطيلها، وخاصة في بداية العام 1922، حين صدر مرسوم يقضي بمنع الدعاية الشيوعية باللغة العربية [2].

وكان الشيوعيون التونسيون الطامحون إلى بناء حزب بروليتاري يكون قادراً على قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية التونسية، منخرطين كلياً في النضال الوطني، يشهد على ذلك مساندتهم للحزب الحر الدستوري، الذي تأسس على يد عبد العزيز الثعالبي وثلة من النخبة المثقفة ذات التكوين الجامعي الفرنسي، ومن أعيان تونس في العام 1920، والذي كان يعتبر أول حزب سياسي جماهيري يقود الحركة الوطنية التونسية. وعلى الرغم من طابعه الإصلاحي، إلا أن برنامجه السياسي كان يطالب بالدرجة الأولى بدستور يضمن تمثيلاً ديمقراطياً للمساكنين من تونسيين وفرنسيين ويقيم حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب، ويضمن الفصل بين السلط ومساواة الجميع أمام القانون والحريات العامة.

حدد الشيوعيون في مطالبهم السياسية مطلب الاستقلال السياسي لتونس، لكنهم في أواخر العشرينات، غيروا موقفهم من الحزب الحر الدستوري (القديم) وأصبحوا يجاهرون بعدائهم له. وهذا الانقلاب في الموقف يعزى إلى الأممية الثالثة التي طرحت آنذاك شعار "طبقة ضد طبقة". لكن بالرغم من هذا الموقف الخاطئ من الحزب الدستوري (القديم)، فقد واصل الشيوعيون تمسكهم بشعار

(2) – *كراس الحزب الشيوعي التونسي – موجز تاريخه، أهدافه، تنظيمه منشورات الحزب تونس 1982 (ص 9).*

الاستقلال السياسي للبلاد [3].

وعلى الصعيد العربي، تصدى الشيوعيون التونسيون من مواقع نظرية للحركة الصهيونية العالمية في السنوات 1922، و 1923، و 1925، وأفردوا على صفحات جريدتهم "المستقبل الاجتماعي" الناطقة بالفرنسية عدة مقالات حول الصهيونية. وقد رفع الشيوعيون شعارات صحيحة مثل: عروبة فلسطين، واعتبار الصهيونية أداة في أيدي الإمبريالية الإنكليزية، وانتفاء الطابع القومي عن الحركة الصهيونية.

لكن تحليلات الشيوعيين التونسيين تنطوي على ثغرات، كما يقول ذلك الدكتور الهادي التميمي في مقالته عن (دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي العربي في المغرب العربي، مثال تونس). يمكن إيجازها على النحو التالي:

ا – تفريغ صهيونية تيودور هرتزل من أي مضمون سياسي وتحميلها مضامين إنسانية وخيرية فقط.

2– اختزال التفاوتات الطبقية لليهود المتواجدين في أوروبا إلى برجوازية كبرى وبروليتاريا، مما نتج عنه عدم التعرض ولو بلغة التمتمة إلى الدور الكبير الذي لعبته البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الحركة الصهيونية العالمية.

3– النظر إلى الحركة الصهيونية العالمية المرتبطة بالدول الإمبريالية، بصفتها مجرد مستغل لقوة عمل العرب، في حين أن لها أهدافاً أقوى كانت تعنى بتحقيقها، باعتبارها ممثلة لمصالح البرجوازيين اليهود الكبار، ومظهراً من مظاهر الإمبريالية.

4– السقوط في النظرة " الاقتصادية" اللاماركسية، اذ ليس من الصواب القول إن "اللاسامية"، ستزول بصفة آلية حين تزول قاعدتها المتمثلة في النظام الإقطاعي، فأشرس موجات اللاسامية قد عرفتها البشرية في مرحلة التراكم البدائي لرأس المال نتيجة الصراع الضاري بين البرجوازيات الأوروبية الصاعدة والتجار اليهود، وفي مرحلة

---

[3] – *تطور الوعي القومي في المغرب العربي– مجموعة من الباحثين– انظر مقال الدكتور– الهادي التميمي– مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى نيسان 1986 (ص 315).*

الإمبريالية حيث عانى اليهود كثيراً من الهمجية النازية [4].

2 - مرحلة الثلاثينات - المسالة الوطنية والشيوعية :

كان للازمة الاقتصادية العالمية 1929،التي ظهرت انعكاساتها على البلاد التونسية منذ سنة 1931، حين انخفضت أسعار المواد الزراعية (القمح والزيت) التي مست صغار الفلاحين، وانتهاج سلطات الاحتلال الفرنسية سياسة توطين الفرنسيين في تونس، وتجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية، إسقاطاتها المدمرة لجهة جعل الوضع في تونس متفجراً.

فاستفاقت الحركة الوطنية التونسية تحت تأثير قضية التجنيس، واستعاد الحزب الدستوري (القديم) نشاطه أيضاً بفضل عمل النخبة المثقفة التي زاولت تعليمها العالي في الجامعات الفرنسية، والتي دخلت في صراع مفتوح مع القيادة التقليدية للحزب. وفي أواخر سنة 1933، انشق الزعماء الجدد الأخوان محمد والحبيب بورقيبة، والدكتور الماطري والمحاميان الطاهر صفر والبحري قيقه، عن قيادة الدستور القديمة،وجعلوا يقاومونها ليمسكوا بأيديهم مقاليد الحزب. وأفضت الحملة النشيطة التي قام بها أولئك المنشقون إلى انعقاد مؤتمر قصر هلال في الساحل التونسي يوم 2 آذار (مارس) 1934، ومن ذلك المؤتمر سينشأ الحزب الدستوري الجديد [5].

ضمن هذا السياق من بداية تجذر الحركة الوطنية التونسية، واصل الشيوعيون التونسيون نشاطهم بوصفهم ممثلين عن الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي، منسجمين كل الانسجام مع الخط الوطني العام، وتعرضوا للقمع والاضطهاد من جانب السلطات الفرنسية على نحو خاص في أيلوك 1934، حين قامت هذه الأخيرة باعتقال ونفي قيادات الحزب الدستوري الجديد إلى جنوبي البلاد، ومنع كل نشاط سياسي إلى جانب قيادات الحركة الشيوعية التونسية أمثال محمد وعلي جراد وحسن السعداوي.

ومع تولي الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا عقب الانتخابات التي جرت في

[4] - المصدر السابق (ص 311).
[5] - محمد الهادي الشريف- مصدر سابق (ص 122).

شهر أيار 1936، ولدت آمال عريضة في تونس اغتنمها الشيوعيون لكي يدخلوا معترك النشاط في الأوساط النقابية والجماهيرية ويحدثوا فروعاً جديدة في البلاد، ويطالبوا بتحقيق إصلاحات ديمقراطية من بينها تمثيل التونسيين في صلب مجلس منتخب وحكومة مسؤولة،والنظر في إصلاح النظام الإداري والقضائي لمصلحة التونسيين، وأخيراً إصلاحات اقتصادية واجتماعية مثل إقرار ثماني ساعات عمل في اليوم، والعطلة الأسبوعية، وتبنوا في الوقت عينه "المسالة الوطنية" كما طرحتها حكومة الجبهة الشعبية لحل مسألة المستعمرات.

وقد توج الشيوعيون التوانسة نشاطاتهم على صعيد ترتيب وضعهم التنظيمي باتخاذ قرار "تونسة" الحزب، وجعله حزباً وطنياً، منفصلاً عن الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث عقدوا مؤتمرهم في الفترة الواقعة ما بين 21–22 أيار 1939، وكان من نتائجه [6].

– إقرار استقلالية الحزب، وتسميته « الحزب الشيوعي بالقطر التونسي».
– تولي التونسيين قيادة الحزب، وانتخاب علي جراد أميناً عاماً.

مع صعود هتلر إلى قمة هرم السلطة السياسية في ألمانيا، واستلام الحركة النازية الحكم فيها بدءاً من العام 1933، وانعقاد المؤتمر السابع للكومنترن عام 1935، أكد الخط العام للحركة الشيوعية العالمية على استهداف تحالف الأحزاب الشيوعية مع الأجنحة الثورية في الحركة الوطنية داخل البلدان المستعمرة، وعلى أن الخطر العالمي في هذه المرحلة ليس الاستعمار (البريطاني والفرنسي بشكل خاص) بل هو خطر الفاشية الألمانية، بالدرجة الأولى.

وأمام انتهاج الاتحاد السوفياتي سياسة مهادنة للاستعمار الإنجليزي والفرنسي، ورفع شعار "الفاشية هي الخطر الأكبر"، أصبح الحزب الشيوعي التونسي يعتبر أن العدو الرئيسي للشعب التونسي ليس الإمبريالية الفرنسية "الليبرالية" بل الفاشية العالمية. وكان هذا الموقف يعني من الناحية السياسية العملية، مهادنة الحزب الشيوعي التونسي الاستعمار الفرنسي، والوقوف ضد استمرار الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب ضد سيطرته. وهذا ما جعل

[6] – كراس الحزب الشيوعي التونسي: موجز تاريخه، أهدافه تنظيمه، منشورات الحزب تونس 1982 ص (11).

الحزب الشيوعي التونسي يرتكب خطأً كبيراً، حين اعتبر الحزب الدستوري الجديد الذي كان على رأس الحركة الوطنية عميلاً للفاشية، لأنه لم يجمد نضاله السياسي ضد فرنسا،كما كانت تريد ذلك الجبهة الشعبية الحاكمة في فرنسا، ومصلحة الاتحاد السوفياتي.

لقد أثرت هذه المواقف سلبياً في قوة الحزب الشيوعي التونسي وتطوره في ساحة العمل الوطني، وفي صراعه مع الحزب الدستوري، وأقامت انفصالاً بينه وبين الحركة الوطنية التونسية التي نهجت المواجهة مع الاستعمار الفرنسي بطرق متعددة. وكانت استراتيجية الحزب لم تعر أهمية للتناقض الحاصل بين الشعب التونسي والإمبريالية الفرنسية، رغم ما يكسبه هذا التناقض من طابع عدائي، حين أكدت ضرورة التحالف مع "الديمقراطيات الغربية" ضد الفاشية والنازية. وقد صرحت سكرتارية الحزب الشيوعي بتونس في نداء موجه للشعب في حزيران (جوان) 1944، جاء فيه ما يلي: « إن المعركة التي نخوضها يجب أن تتواصل حتى تحرير فرنسا الكلي إلى حد القضاء على الهتليرية عدو الإنسانية، وسيحدد مصير تونس بهذه المعركة وسيبرز أثر نهايتها المنتصرة عالم أفضل، عالم تخلص من الاضطهاد النازي، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة أخوية فتسيران إلى الأمام نحو المزيد من الحرية والعيش الكريم » .[7]

وفي المرحلة التي كانت فيها الحركة الوطنية التونسية ترفع شعار الاستقلال السياسي، باعتباره شعاراً قادراً على تعبئة الجماهير التونسية، كان الحزب الشيوعي يشير على مناضليه « إن الشيوعيين يرون أن المسألة في الظروف الحالية ليست مسالة استقلال ولكن تتمثل في استئصال مخلفات الفاشية وسحق القوى الاجتماعية التي ولدتها وساندتها: الاحتكارات الاقتصادية وكبار المعمرين والإقطاعيين » [8]. وفي تجمع أقيم يوم 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، وصف على جراد الأمين العام للحزب المنصف باي الذي اعتلى عرش تونس في حزيران (جوان) 1942، وكان ذو نزعة وطنية،ومثقفاً بل كان أكثر

---

[7] – *المستقبل الاجتماعي عدد 13 السبت 15 حزيران 1944.*

[8] – *الحزب الشيوعي التونسي: المدرسة الأساسية، الدرس الثالث، الشيوعيون والأمة (ص 20- 21). (ليست مؤرخة والأرجح أن التاريخ 1946).*

ثقافة من كل الذين اعتلوا عرش تونس، ويتمتع بشعبية كبيرة في تونس، وجذب إليه حركة وطنية مرتبكة لان اكثر زعمائها نشاطاً كانوا (في السجن). وصفه "بالعمالة والفاشية" على الملأ .

كان الحزب الشيوعي التونسي يتكون في مختلف أطره التنظيمية القيادية والقاعدية من أبناء الأقليات الفرنسية والإيطالية المقيمة في تونس، إلى جانب أبناء الطائفة اليهودية التونسية، وأبناء البرجوازية الذين تخرجوا في الجامعات الفرنسية، والحال هذه كان يشكو من نقص الكوادر التونسية- على رغم انخراط العديد من العناصر التونسية المسلمة بداية من فترة ما بين الحربين، واستمر هذا الوجه المختلط إلى ما قبل الاستقلال بقليل تقريباً. وكان لذلك تأثيره المباشر في مكانة الحزب. لقد كانت القيادات مزدوجة سواء في الحزب أو النقابات، والسبب في ذلك وجود جالية أوروبية وفرنسية على وجه الخصوص مكثفة، فيها عناصر شيوعية متحمسة فرضت نفسها. وكانت تتمتع بتسهيلات، وإمكانات، وبحرية اكبر. هذا الأمر ساعد على خلق الحركة الشيوعية التونسية، ولكنه أثر في وجهها الوطني سلباً، لان السلوك السياسي للحزب كان كما لو كان فرعاً تابعاً للحزب الشيوعي الفرنسي، إذ تبنى بالكامل خطه السياسي، وخاصة الشعار الكبير الذي رفعته الحركة الشيوعية العالمية، وهو مهادنة الاستعمار لمكافحة الفاشية. فبريطانيا وفرنسا هما دولتان "ديمقراطيتان " والواجب الأول هو كسب ودهما لإقامة "جبهة سلام ديمقراطية " تجابه "جبهة العدوان الفاشية » .

وقد ركز الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان يتبنى شعار الحركة الشيوعية العالمية،متكلمة بلسان الاتحاد السوفياتي، كل اهتمامه على تكوين الجبهة المناهضة للفاشية، الأمر الذي جعله يعمل على جلب الديمقراطيات الغربية على حساب وقوفه مع نضالات الشعوب المستعمرة. وهذا ما أكده موريس توريز في برنامج الحزب المقدم في المؤتمر العاشر (حزيران/جوان) 1945، الذي نص على ضرورة "خلق الظروف لقيام اتحاد حر قائم على الأخوة بين الشعوب المستعمرة وفرنسا". وقد أكد مبدأ حرية تقرير المصير، ولكنه أضاف قائلا « بأن حق الطلاق لا يعني وجوبه » [9]. وبداية من سنة 1944 شارك الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة بإدخال اثنين من أعضائه

[9] - *Maurice Thorez Tomell – Oeuvres – Edidions sociales .*

في « اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني »،ولقن مناضليه أن سكان شمال أفريقيا من مصلحتهم ربط مصيرهم بمصير فرنسا الجديدة [10]. والحال هذه ليس غريباً أن نجد الحزب الشيوعي التونسي يرد الاعتبار للنشيد الوطني الفرنسي لامارسياز lamarseillaise، حيث انشدها مناضلوه جماعياً في التجمع الذي أحيوا فيه مشاركة الحزب الشيوعي الفرنسي في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 17 نيسان (أبريل) 1944 [11].

وهكذا، وباسم مكافحة الفاشية، وقع الحزب الشيوعي التونسي في أخطاء قاتلة أثرت سلباً في ساحة العمل الوطني، بسبب من صراعه مع الحزب الدستوري، وانفصاله عن الحركة الوطنية التونسية التي كانت تخوض معركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي بأشكال متعددة. وقد أدى ذلك إلى ضياع العديد من المواقف الوطنية المهمة التي اتخذها الحزب، وضاعت هذه المواقف- الصحيحة- في زحمة المواقف الخاطئة واللاوطنية التي اتخذها، وضاعت تضحيات كثيرة للشيوعيين التونسيين في فترة الأربعينات ضد الفاشية وضد رموزها من الفرنسيين أنصار فيشي [12].

وقد قام الحزب الشيوعي التونسي بإجراء مراجعة نقدية لتلك الفترة بالقول: « وتجدر الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي التونسي، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ارتكب بعض الأخطاء تمثلت في بعض المواقف. وأساس تلك المواقف تقويم غير صحيح لخاصيات المرحلة، ولدور القوى الاجتماعية والسياسية المحركة للثورة. مبالغا في إمكانيات الطبقة الشغيلة على قيادة الحركة الوطنية، وسوء تقديره لإمكانيات الحزب الدستوري باعتباره ممثلا للبرجوازية الصغيرة، والبرجوازية الوطنية بصفة عامة، ولتأثيرها السائد على الطبقة الشغيلة" [13].

وفي معرض نقده لهذه التجربة يقول الأمين العام للحزب الشيوعي

---

(10) – دروس المدرسة الأساسية للحزب الشيوعي الفرنسي، درس الأمة الفرنسية، باريس *1944*.

(11) – *Lade'peche Tunisienne*.

(12) – انظر النداء اللبنانية *27/5/1948*– الذكرى *(45)* للحزب الشيوعي التونسي.

(13) – كراس الحزب الشيوعي التونسي، موجز تاريخه، و أهدافه، تنظيمه– منشورات الحزب الشيوعي التونسي.

التونسي الحالي محمد حرمل في مقابلة له نشرت بمجلة النهج « طرح الحزب القضية الطبقية، القضية الاجتماعية، لكنه فعل ذلك على حساب وجهه الوطني. فعندما طرح القضية الطبقية طرحها دون شكلها الوطني. نعني بالشكل الوطني أن تكون القيادة تونسية، سواء في النقابات أو الحزب، مهما كان إخلاص العناصر الأوروبية– فمن الصعب أن يقتنع التونسيون بان غير التونسيين يفعلون ذلك، والأممية تقوم بين شعوب وليس في نطاق تونس، تقوم بين الحزب الشيوعي التونسي والأحزاب الأخرى، بين عمال تونس والعمال في الخارج، لا وسط الحزب في تونس. لقد طبقنا الأممية تطبيقاً غريباً فكان لذلك تأثير سلبي سمح للحزب الدستوري والعناصر القومية بمقاومة الحزب من هذا المنطلق، وإضعافه، ومحاصرته. وقد استطاع الحزب شيئا فشيئا أن يضفي الطابع التونسي على نفسه (بتونسة نفسه).

وعند الاستقلال أصبح الحزب الوجه الوطني، وقضينا على الالتباس الذي اضر بمسيرة الحزب ونفوذه، وخسرنا بسببه الكثير.

دعوني أوضح أمراً. حتى عندما كان قوام الحزب مزيجاً أوروبياً– تونسياً، كانت سياسة الحزب وطنية، لكنها احتوت بعض الأخطاء. فالاتجاه كان مرتبطاً بسياسة الحزب الشيوعي الفرنسي، على أساس أن البروليتاريا في فرنسا هي التي ستقوم بالثورة، وتساعد في تحرير المستعمرات، على غرار ما وقع في ثورة أكتوبر. ففي فترة، كان ثمة تصور بأن كل تغيير ثوري إنما يقع بالارتباط مع طبقة الشغيلة الفرنسية. هذا خطأ أول، بيد أن الخطأ الأول لم يمنع الحزب من اتخاذ مواقف وطنية، إلا أنه حد من فاعليتها. فالحزب في فترة ما لم يرفع شعار الاستقلال، من منظور أن الاستقلال فيه انفصال عن فرنسا التي ستكون ديمقراطية واشتراكية. هذه تعقيدات وأخطاء تبدو فادحة" [14].

3- علاقة الحزب الشيوعي بالاتحاد العام التونسي للشغل:

منذ اغتيال محمد على الحامي وحتى مجيء فرحات حشاد كانت الحركة النقابية في تونس تعيش حالات التشرد والتعقب والانقسام بين قاع الرضوخ للتبعية وسقف الوقوف عند المطلبية. وكانت الحركة النقابية منقسمة بين نقابة عمال الموانئ بقيادة محمد الري، الجامعة العامة للمواطنين التونسيين، نقابة

[14] – مقابلة مع محمد حرمل في مجلة النهج العدد 5 آب 1984 (ص 103– 104).

عمال البناء، نقابة عمال ومنتسبي البلديات، الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي. واتصلت هذه النقابات المستقلة بفرحات حشاد الذي كون في عام 1943 الاتحاد النقابي لعمال منطقة الجنوب التونسي للتعاون معه على تأسيس اتحاد يجمع شمل العمال التونسيين.

وفي 20 كانون ثاني (يناير)،1946 عقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره التأسيسي بقاعة الخلدونية بتونس العاصمة. وانتخبت الـــ 52 نقابة الحاضرة في المؤتمر فرحات حشاد أميناً عاماً لها. إلا أن « الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي » التابع للحزب الشيوعي تأخر عن ذلك إلى غاية 1955، حين حل نفسه واندمج في صلب الاتحاد العام.

كتب فرحات حشاد عام 1944 ما يلي: « إن العامل التونسي لا يمكن له أن يتصور كونفدرالية عامة للشغل تابعة لأي حزب سياسي، فهو يرفض أن يقاد بغطاء النقابة إلى اتجاه غير الاتجاه الذي رسمه العمل النقابي المستقل والحر والذي لا يوجد خارجه سوى الفوضى والغموض »[15]. واستطاع فرحات حشاد أن يكون الاتحاد العام التونسي للشغل، ممثلاً وحيداً وشرعياً للحركة النقابية في عموم تونس، واستطاع أيضاً في زمن التبعية الذيلية أو الإصلاحية السياسية، أن يقف قوياً على رأس الاتحاد في وجه الأحزاب السياسية ويهاجمها ويفضح مؤامراتها المحبوكة في بيوتات الاستعمار.

غير أن هذا الرفض للتبعية لأي حزب سياسي، لا يعني غياب العلاقات مع الأحزاب السياسية، خاصة أن الاتحاد يضم عمالاً من بينهم من كان منظماً سياسياً. وقد صرح فرحات حشاد في حزيران (جوان) 1948 في«المؤتمر العالمي ضد الإمبريالية » المنعقد ببوتو: « إني لا أمثل هنا أي حزب سياسي، إني أمثل العمال المنتمين لكل الأحزاب أو العمال المستقلين عن أي حزب»[16]. ومع هذا لم يكن للحركة النقابية التونسية علاقات مستمرة مع الحزب الشيوعي.

[15] - *وثيقة بعنوان " حقيقة الحركة النقابية من 1936 إلى يومنا هذا" الملحق الثاني لرسالة الكفاءة في البحث (ص 122).*

[16] - *تقرير عن المؤتمر العالمي ضد الإمبريالية "تقرير عن أول محاضرة عالمية لشعوب أوروبا- آسيا وأفريقيا ضد الإمبريالية " باريس من 18 إلى 2 حزيران 1948 الصحافة اللندنية العالمية (ص 21).*

غداة الحرب العالمية الثانية ازداد نفوذ الحزب الشيوعي في تونس وهو نفوذ ناجم عن المكانة السياسية الكبيرة التي أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي يتمتع بها في الحياة السياسية لفرنسا ومستعمراتها بفضل مشاركته الفعالة في مقاومة النازية أثناء الحرب. وتجسدت سيطرة الحزب الشيوعي عن طريق المنظمات النقابية التي كانت تدور في فلكه مثل « الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي » و«جامعة الصنايعية وصغار التجار في القطر التونسي »،كما كان نشاطه آنئذ علنياً، بينما كان نشاط بقية الأحزاب الوطنية الأخرى محظوراً بحجة اتهامها من قبل سلطات الاحتلال الفرنسية بالتواطؤ مع النازية في الفترة التي استولى فيها الألمان على تونس بين تشرين الثاني (نوفمبر) 1942 وأيار (مايو) 1943. وبداية من آب (أغسطس) غير الشيوعيون التونسيون اسم الحزب، فأصبح يسمى "الحزب الشيوعي التونسي " بدلاً من الاسم السابق، وهو "الحزب الشيوعي بالقطر التونسي ". ويعود تغيير اسم الحزب لسببين رئيسيين: أولهما، رغبة الحزب الشيوعي التونسي في الاستقلال عن هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي، وثانيهما: " عودة الوعي " إلى الشيوعيين، وتبنيهم من جديد لشعار الاستقلال السياسي لتونس.

وكانت علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الشيوعي التونسي يسودها المد والجزر. ففي سنة 1948 شارك الاتحاد في لجنة الحرية والسلام التونسية إلى جانب مناضلين شيوعيين قبل انخراطه بالجامعة النقابية العالمية التي يسيطر عليها الشيوعيون. وألقى السكرتير العام المساعد للاتحاد النوري البودالي خطاباً بالمؤتمر الدولي "لأنصار السلام " المنعقد بباريس وبراغ من 20 إلى 25 نيسان (أبريل) 1949 صفق له المناضلون الشيوعيون، وجاء منه ما يلي: « إننا متيقنون أن الاستعمار الفرنسي لم يكن قادراً على استئناف حربه ضد الشعب الفيتنامي، وكذلك الاستعمار الهولندي لم يكن قادراً على غزو إندونيسيا لولا اعتمادهما على قروض مخطط مارشال وعلى مساعدة الولايات المتحدة الفعلية مما مكنهما من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التي تستعملها الآن كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها وتهديدات الحرب التي شنها تجار السلاح والرجعيون لم تزد إلا في تدعيم الوضع العالمي لصالح الإمبريالية التي كانت وما تزال

عدونا الرئيس » [17]. لقد تعززت الروابط الكفاحية بين الاتحاد والحزب الشيوعي، وخاضا نضالات مشتركة في بداية سنة 1930، خاصة أن الاتحاد تبنى التحليل الذي قدمه الحزب الشيوعي،والمتمثل في أن الإمبريالية الأمريكية قد حلت محل الإمبريالية الفرنسية في المستعمرات. وخلال السنة عينها رفض عمال ميناء بنزرت إفراغ حمولة أسلحة تتمثل في 44 طائرة كانت تحملها الباخرة DIXMUDE كانت قد سلمت لفرنسا في نطاق إعادة تسليح الحلف الأطلسي والمساعدة الأميركية.

وأصبح الاتحاد يحتل مكانة مرموقة في الحياة السياسية التونسية لربطه المطالب الاجتماعية بالقضية الوطنية ربطا متينا، ولارتفاع عدد المنخرطين في صفوفه من عشرين ألف في سنة 1946 إلى نحو مئة ألف سنة 1956، الأمر الذي يعني أن دوره في حياة البلاد وفي الكفاح الوطني ما انفك يتأكد.

غير أن الاستراتيجية الكفاحية التي تبناها الاتحاد بالتعاون، الوثيق مع الحزب الشيوعي، كانت تتناقض مع استراتيجية بورقيبة زعيم الحزب الدستوري،الذي كان يبحث عن سند أميركي ضد الإمبريالية الفرنسية من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يبحث عن كسب ثقة فرنسا على أساس ضمان مصالح مشتركة كما أشارت إلى ذلك صحيفة "الرسالة" MISSION لسان الحزب الدستوري الجديد بتاريخ 11 تشرين ثاني (نوفمبر) 1949. وفي الوقت الذي بدا فيه الاستعداد للمفاوضات مع فرنسا في أيار (مايو) 1950، كان بورقيبة يرمي إلى عزل الشيوعيين. فقد فصل الدكتور سليمان بن سليمان عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد ورئيس اللجنة التونسية للحرية والسلام من الحزب، لأنه كان مناصراً للتحالف مع الحزب الشيوعي التونسي[18].

ورغم تجربة النضال المشترك بين الاتحاد والحزب الشيوعي، إلا أن هذا لم يمنع الزعيم النقابي فرحات حشاد من انتقاد الأيديولوجية الشيوعية،

---

(17) – *موجز ملخص قدمه مكتب اللجنة العالمية لمحبي الحرية، باريس (ص 374).*

(18) – *عبد السلام بن حميدة– الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924– 1936 الجزء الثاني، ترجمة رضا بسباس– محمد العفاس، عبد الله بوسطلة– النوري عبيد، نشر دار محمد على الحامي– الحركة النقابية بشمال أفريقيا (ص 188).*

واستعمال الحزب الشيوعي للنقابة لأهداف سياسية، إذ يقول في تموز (جويلية) 1951: « إن الطريقة الشيوعية ترمي في الظاهر إلى تحرير الشعوب وأقول في الظاهر لكن في الحقيقة لا يوجد بالنسبة للكتلة الروسية سوى شكل واحد للتحرر ألا وهو التحرر الشيوعي (KOMIN FOR MISTE). والشعب التونسي رغم أنه مستعمر من قبل الأجنبي ويطمح بالطبع إلي التحرر من رقبة الإستعمار لا يمكن أن يقبل هذا "التحرر النموذجي" المستوحي من أيديولوجية ضيقة لا تعترف كلياً بالحريات الفكرية الأساسية وبحرية التعبير وهي جداً عزيزة وحيوية للإنسان »[19].

ويوجه حشاد نقده للبلدان الشيوعية لغياب الحرية، التي يخصها بتعريف على النحو التالي « إن الشعب التونسي يعتبر أن الشعب يكون حراً في تقرير مصيره وفي التصرف ديمقراطياً في شؤونه الخاصة عندما يتحصل دستورياً وفعلياً على حقه في تقرير المصير. فهو يعتبر أن الشعب الإنجليزي شعب حر حتى وإن لم يختر الشيوعية. وكذلك الأمر بالنسبة للشعب السويسري والبلجيكي والسويدي والهولندي كلها شعوب حرة عندما اختارت ديمقراطياً نمط عيشها، وانتخبت ممثليها وعينت حكوماتها المسؤولة أمام المجالس الدستورية. إن الشيوعية الكومنفورميةFOR MISTE KOMIN تدعي أن كل هذه الشعوب المذكورة مازالت في حاجة إلى "تحرير" لوضعها في صف الأنظمة القائمة ببولونيا أو بتشيكوسلوفاكيا، إن الشعب التونسي لا يريد الانعتاق من سيطرة استعمارية ليقع من جديد تحت نظام هيمنة من نوع آخر لذلك يبتعد عن الشيوعية السوفيتية وكذلك يتحصن من ممارسة قومية شوفينية" [20]

ومع ذلك استمر الحزب الشيوعي في انتهاج خط سياسي يقوم على التقارب مع الحركة النقابية التونسية، وتحقيق التضامن الوطني في مواجهة الاستعمار الفرنسي. وقد قام الحزب الشيوعي بمساع في هذا الاتجاه، ففي 27 كانون ثاني (يناير) 1932 قدم الخياري أحد القادة الشيوعيين "مذكرة لا تتناول مطالب التونسيين الوطنية، (إنهاء الحماية) فحسب بل ومطالبهم السياسية أيضا (انتخاب مجلس تأسيسي) ومطالبهم الاقتصادية (إرجاع خيرات الشعب التي

---

(19) - فرحات حشاد- الحركة النقابية بشمال أفريقيا (ص 188).

(20) - المصدر السابق (ص 188- 189).

جردت منه) [21]. وقد تحققت وحدة نضالية حقيقية.. « فقد تجمع ممثلو الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي، والاتحاد في لجنة واحدة بالرديف وأم العرائس والمكناسي وبأماكن أخرى وبعثوا معاً ببرقيات للمقيم العام ولمنظمة الأمم المتحدة » [22].

لكن هذا التقارب بين الحزب الشيوعي التونسي مع الاتحاد والحزب الدستوري الجديد قابله الجناح المعتدل في الحزب الأخير بالرفض. على أنه تجدر الملاحظة أن قاعدة الحزب الدستوري الجديد كانت تدعو إلى التقارب مع الشيوعيين. وبالفعل كان المناضلون النقابيون المنخرطون في الحزب الدستوري الجديد قد أبدوا استعداداً أكثر من غيرهم في مؤتمر الحزب المنعقد في كانون ثاني (يناير) 1952 لتبني خط سياسي جذري يتمثل في تصعيد كفاح لا هوادة فيه ضد الاستعمار الفرنسي،وهم لا يستبعدون التحالف مع الشيوعيين، إن اقتضى الأمر ذلك. وعلى كل حال، فالأمر الثابت في هذا المؤتمر هو فشل الجناح الأكثر اعتدالاً والمعروف بنزعته الغربية المعادية بشدة للشيوعية. وأسهم الاتحاد آنذاك بحكم نضاله المشترك مع شيوعيي "اتحاد عملة القطر التونسي " في خلق تيار جبهوي ضد الإمبريالية، رغم أن حشاد لم ينفك يذكر في مراسلاته، للسيزل [23] " بان القمع الاستعماري يسلط على الوطنيين أكثر من الشيوعيين لكن ذلك يرجح لحرص تكتيكي أكيد،لا لمعاداة الشيوعية [24].

واستمر الحزب الشيوعي ينتهج خطاً سياسياً يسعى إلى تدعيم الجبهة الوطنية التونسية ضد الإمبريالية. ونشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي إثر مؤتمر الحزب الدستوري الجديد في كانون ثاني (يناير) 1952 بيانا أكدت فيه « أن ضمان انتصارنا الأكيد على عدونا الإمبريالي يكمن في اتحادنا جميعاً. دستوريين جدد وشيوعيين، نساءً ورجالاً وشباباً، ووطنيين

---

(21) – ا. بول لونتان *A, paul lentin* الحركة الوطنية في تونس: الجذور والتاريخ. كراسات عمالية عدد 35، نيسان (أبريل) 1952 (ص 59- 80).

(22) – المصدر السابق (ص 79).

(23) – السيزل – هي الجامعة العالمية للنقابات الحرة – *SISL* المعادية للشيوعية،والمدافعة عن الغرب .

(24) – لقد ذكر مثلاً في شباط (فبراير) عام 1932 إن الصحف الشيوعية لم يتم حظرها خلافاً للصحف الوطنية الأخرى.

مستقلين دون تمييز على أساس المنبت الاجتماعي أو الخاصية العرقية وبقطع النظر عن الأفكار السياسية »في جبهة وطنية تونسية... وقد يتيسر اليوم اتحادنا في جبهة وطنية بعد الموقف الذي اتخذه مؤتمر الحزب الدستوري الجديد 18 كانون ثاني (يناير) 1952،حيث نصت لائحته على أنه : « لا يمكن أن يتحقق تحرير الشعب التونسي في ظل النظام الحالي » ... ونرمي من وحدة نضالنا هذه إلى تحقيق الأهداف العاجلة التالية:

ا – برلمان وطني تونسي منتخب انتخاباً عاماً مباشراً وسرياً.

2 – حكومة تونسية مسؤولة أمام نواب الشعب.

3 – إدارة تونسية للتونسيين تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة فيها [25].

اصطدمت محاولة الحزب الشيوعي التونسي الخروج من عزلته، ونداؤه بتوحيد القوى الوطنية بالاتجاه الدستوري المؤيد للولايات المتحدة الأميركية،والذي يرفض أي شكل من أشكال التحالف مع الشيوعيين. وقد صرح بورقيبه لجريدة TUNISA SOIR في 12 شباط (فبراير) 1952 بان السلطات الفرنسية أرادت من وراء إيقاف قيادتي الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي بصورة متزامنة، أن تقنع الأميركيين بتعامل الحزب الدستوري مع الشيوعيين. وأضاف قائلاً:« إن هذا خطأ كبير لأنني في زيارتي الأخيرة إلى أميركا التقيت بعدة شخصيات سياسية ونقابية فهمت جيداً اتجاه حزبنا واقتنعت بأن أحسن سد ضد الشيوعية في المجال الاجتماعي يمثله الاتحاد العام التونسي للشغل بينما يمثله في المجال السياسي الحزب الدستوري الجديد » [26].

لقد ظل الشيوعيون التونسيون يعلنون وفاءهم لمبدأ صراع الطبقات ومبدأ الأممية البروليتارية، ولكنهم لم يتمكنوا من فهم جوهر الحركة النقابية في بلد مستعمر مثل تونس، حيث مهمتهـــا الأولى والملحة تتمثل في افتكاك الاستقلال،

---

[25] – *عبد السلام بن حميدة الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924- 1956 مصدر سابق (ص 35).*

[26] – *بورقيبة: تونس وفرنسا، باريس منشور آت جوليار Julliard 1954 (ص 298). مقابلة صحفية لتونس سوار Tunis – soir 1952/2/12 .*

بل إن ذلك من واجبها باعتبارها منظمة نقابية وطنية. والحال هذه، كان الاتحاد العام التونسي للشغل أكثر التصاقاً بالواقع التونسي، وجعل المهمات السياسية تحتل المرتبة الأولى في نضاله، ووضع استراتيجية تعطى الأولوية للنضال من اجل الاستقلال. وبذلك أصبح هذا الاتجاه قوة منظمة مهمتها تحرير الشغيلة عبر التحرر الوطني. فاندمج العمل النقابي بالعمل السياسي، وتعدى حدود نضالات الأحزاب السياسية ذات الأفق الإصلاحي والبرجوازي وحزب الدستور- القديم و الجديد.

بعد ذلك جاء احمد بن صالح على راس الاتحاد العام التونسي للشغل. وكان يمثل رأياً مستقلاً عن رأي الحزب الدستوري الجديد، وهو راعي البرجوازية الصغيرة الإصلاحية في الحزب الدستوري، وفكرة استقلال الاتحاد العام كقوة تنظيمية إزاء هذا الحزب وسياسته الاحتوائية. وكان الأفق السياسي لبن صالح يحده سقف بناء مجتمع على غرار الديمقراطيات الاسكندنافية.

الفراغ السياسي، وغياب الحزب المعارض لحزب الدستور في فترة الاستقلال، هما اللذان شجعا بن صالح على جعل الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة نقابية سياسية على غرار حزب العمال البريطاني، كنواة أولى في الوقت عينه لتوحيد العمال في المغرب العربي. وقد صرح بن صالح في عيد العمال، الأول من أيار 1955 "من الخطأ الاعتقاد بان النضال من اجل المسالة الوطنية سينتهي مع الحصول على الاستقلال الداخلي. فعلى العكس من ذلك سيبدأ في هذه المرحلة، لكن سيتجه إلى المسائل الداخلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة". ومع حصول تونس على الاستقلال الداخلي، وتفجر الصراع داخل الحزب الدستوري الجديد بين تياري الحبيب بو رقيبة وصالح بن يوسف، وجد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه مجبراً على المشاركة في الصراعات الداخلية للحزب الدستوري، في حين رفض هو من قبل الارتباط بأي حزب سياسي كان. وقد تحالف بورقيبة مع الاتحاد ليحسم الصراع السياسي الداخلي، وللقضاء على منافسه بن يوسف. وبعد الانتهاء من تصفية آخر اليوسفيين كانت المسالة الملحة أمام بورقيبة وحزبه هي تصفية الحركة النقابية التي تضيق بها حدودها المرسومة لها في مؤتمرات هذا الحزب. وبدأت المعركة في مؤتمر الاتحاد في سنة 1956، وكان الحبيب عاشور رجل الحزب

الدستوري الجديد،قد أسندت إليه مهمة معارضة أفكار بن صالح. ورفض خروج الاتحاد العام عن وصاية الحزب. وظهر للعيان اتجاهان في المؤتمر:

ا- اتجاه معاد للنضال الاقتصادي والاجتماعي ولكل ما قارب الاشتراكية بقيادة الحبيب عاشور رجل السلطة.

2- واتجاه منفتح على الأفكار الاشتراكية والحريات العامة - يرفض تبعية الحزب التي هي بالأساس تبعية الدعوة للبقاء ضمن الحدود النقابية والمعاداة الكاملة لكل فكر اشتراكي حتى لو كان إصلاحياً. هذا الاتجاه كان بقيادة أحمد بن صالح.

وانتهي الصراع بتقسيم الطبقة العاملة، عندما طلب بورقيبة من الحبيب عاشور بالانشقاق وإنشاء اتحاد عمالي "الاتحاد التونسي للشغل "يحظى بدعم من الحزب الدستوري.

وحين حصلت تونس على الاستقلال السياسي في 20 آذار (مارس) 4956، رأى فيه الحزب الشيوعي التونسي "مكتسباً وخطوة إيجابية على طريق الاستقلال النهائي ".

4 - الحزب الشيوعي ومرحلة التدعيم المؤسساتي للنظام (1956- 1969):

في العام 1956 حصلت تونس على استقلالها السياسي من فرنسا على يد « بيار منداس فرانس»، وذلك لقطع الطريق على الشق الذي ينادي بتحرير تونس ضمن تحرير كل المغرب العربي (جناح اليوسفيين). وفي 25 تموز من العام 1957 أعلن الحبيب بورقيبة الذي كان يشغل آنذاك ثلاث وزارت في عهد الباي " الصادق باي "... إن تونس ذات نظام جمهوري، ولم تعد مملكة. في هذه المرحلة يمكن أن نرتب ما تم إنجازه على الصعيد المؤسساتي- السياسي على الوجه التالي:

1 - إنشاء "مجلس الأمة"،وهو صيغة برلمانية يقوم بتصديق كل القرارات السياسية الصادرة عن الحكومة والحزب.

2 - إصدار دستور البلاد في سنة 1958. وهو دستور يتسم في طابعه العام "بالليبرالية" نصـــا.

3 - إنشاء نظام جمهوري ينتخب رئيسه كل خمس سنوات.

4 – إصدار مجلة "الأحوال الشخصية" وهي مجموعة تشريعات تتسم في طابعها العام بـــ "الثورية البرجوازية" حددت سن الزواج ب 17 عاما، وأقرت بالإجهاض، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وعدلت من قوانين الميراث المستمدة من الإسلام لمصلحة المرأة خصوصاً... وحددت الزواج بإمرأة واحدة لا أكثر، والمهر بدينار (ما يساوي 50 ليرة سورية) أو (دولار أميركي) .

5 – إنشاء جهاز قضائي منفصل ومستقل عن السلطة السياسية (نصاً).

6– فتح الجامعة التونسية وغلق جامع الزيتونة بحجة "علمنة التعليم ".

أيد الحزب الشيوعي كل إجراءات الحكومة التونسية المستقلة هذه، وخاصة منها تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى كالنقل، و الكهرباء، والمياه، والمناجم، وكذلك الإصلاحات في الميدان الزراعي، مثل حل الأحباس وتأميم جزء من أراضى المعمرين الفرنسيين.

وإلى جانب هذه المواقف الإيجابية التي اتخذها الحزب من السلطة التونسية الفتية، فقد انتقد المظاهر السلبية، التي بدأت في الظهور بعد الاستقلال،وخاصة قصة استئثار البرجوازية التونسية بنتائج النضالات الوطنية، للشعب التونسي، ومحاولات الهيمنة والتفرد بالسلطة، وإفراز سياسات معادية للطبقات الشعبية. ولم يكن ذلك ينفصل عن دعوات الحزب إلى إرساء تقاليد ديمقراطية في البلاد من حيث المحافظة على التعددية السياسية، (وخاصة أن الحزب الشيوعي كان القوة السياسية الوحيدة المعارضة في البلاد آنذاك)، أو من خلال المشاركة في الحياة الديمقراطية ممثلة في البرلمان والانتخابات البلدية: فقد شارك الحزب في الانتخابات التأسيسية للمجلس النيابي عام 1956، ثم شارك في الدورة التشريعية التالية عام 1959، وفي الانتخابات البلدية التي تمت في البلاد على الرغم من المضايقات المتعددة التي قامت بها أجهزة السلطة ضده [(27)].

وفي فترة ما بعد الإستقلال،عقد الحزب الشيوعي ثلاثة مؤتمرات حزبية وطنية: المؤتمر الخامس في العام 1956 وهو عام الاستقلال. وقد قرر المؤتمر

[(27)] – *فايز سارة– الأحزاب و الحركات السياسية في تونس – من دون ذكر دار النشر – الطبعة الأولى 1986– دمشق – (ص 144).*

ألا يكون في الحزب غير التونسيين، وتم تعديل النظام الداخلي بما يخدم هذا التوجه. وأصبح الحزب حزباً شيوعياً تونسياً على الرغم من احتجاج الحزب الشيوعي الفرنسي آنذاك. وهذا أول إبراز للوجه الوطني بصورة واضحة لا لبس فيها. وعقد المؤتمر السادس في كانون ثاني 1957، أما المؤتمر السابع فقد عقد في آذار (مارس) 1962. علما أن محمد النافع تسلم منصب الأمين العام للحزب في العام 1948، واستمر في هذا المنصب القيادي حتى العام 1980، وبرز في هذه الفترة عدد من قادة الحزب أهمهم محمد حرمل، وموريس نزار.

في هذه المؤتمرات، قوّم الحزب الشيوعي مجمل سياساته ومواقفه، وممارساته، وواصل الجهود لبناء الحزب كحزب ماركسي، واستخلص الدروس من تجاربه القديمة، وخاصة أيام كان يمارس فيها الحزب نوعاً من التعصب والتحجر. وقدم الحزب نقداً ذاتياً علنياً "فيما يخص الأخطاء التي ارتكبها الحزب في تلك الفترة.

أما على صعيد المساندة للثورة الجزائرية، تشير بعضى المراجع إلى مساندة الحزب الشيوعي التونسي للثورة المسلحة في الجزائر لأجل انتزاع حرية واستقلال الشعب الجزائري، بينما تشير مراجع أخرى إلى أن موقف الحزب كان أقرب إلى موقف الحزب الشيوعي الجزائري الذي عارض الثورة المسلحة.

■ ■

الفصل السابع

الحزب الشيوعي والانتقال إلى المعارضة الإصلاحية

1 - الحزب الشيوعي في ظل هيمنة الحزب الواحد - (مرحلة 1963 – 1981) :

تميزت فترة 1956– 1962 من حكم البرجوازية التونسية، بأنها كانت مرحلة تشكلها السياسي والإيديولوجي، وذلك عبر هيمنتها على جهاز الدولة، كما كانت مرحلة رجعية في مجمل مواقفها السياسية وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها عولت على مقدرة تحالفها مع البرجوازية التقليدية في حل مشاكل التخلف والتبعية .

وفضلاً عن ذلك، كانت سياسة الدولة– التونسية الفتية، تستند إلى سياسة تخفيف حدة العداء تجاه الاستعمار القديم و الاستعمار الجديد، و المحافظة على "الوحدة القومية" تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية. ولقد كانت تجربة معركة الجلاء عن بنزرت العام 1962، أحد معالم هذه السياسة.

في ظل تلك المدة هيمنت الشعارات والرموز الأيديولوجية للنظام التونسي المجردة من الوقائع الجديدة، والتي لا تربطها أية صلة بالمسائل السياسية الاقتصادية للشعب، وبقضاياه الوطنية والقومية.

وقد حدثت محاولة انقلابية ذات طبيعة برجوازية صغيرة وطنية غير ملتحمة بالجماهير في 24 كانون أول 1962، فاغتنم النظام هذه الفرصة لاتخاذ قرار بحل الأحزاب السياسية المعارضة وتجميدها، فتم حظر الحزب الشيوعي، وصودرت صحافته: جريدة « الطليعة » ومجلة « تريبون دي بروغري »، وقمعت الحريات السياسية. ولكن الأمر بالنسبة لبرجوازية الدولة الصاعدة كان

يتمثل في فرض رقابة تامة على المنظمات الجماهيرية، وبالأخص منها الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام لطلبة تونس. واجتمع المجلس القومي للحزب الدستوري بمدينة الكاف في آذار (مارس) 1963، وقرر أن كل المنظمات الجماهيرية تعتبر من « خلايا الحزب » وتعمل تحت قيادته، ويتمثل دورها في « تطبيق سياسة الحزب كل في ميدانها ».

وجاءت عملية حظر نشاط الحزب الشيوعي وصحافته مترافقة مع شن حملة اعتقالات واسعة ضد قيادة الحزب وكوادره. فتم اعتقال كل من محمد حرمل، وعبد الحميد بن مصطفى، والهادي جراد، فيما توفي حسن السعداوي في أحد مراكز الأمن التونسي. وتم تشديد الرقابة على كادرات الحزب ومنظماته المحظورة النشاط، وتقديم عدد من الشيوعيين إلى المحاكمات العلنية[1] .

وكانت النتيجة التاريخية الضرورية التي توصلت إليها الفئات الوسطى، التي امتلكت بالفعل سلطة الدولة، هي إنشاء القطاع العام والاعتماد على الدولة في الحقل الاقتصادي، للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي عاشتها تونس في العام 1962، وفي سبيل تشكيل أساس مادي لسلطتها السياسية، وكرد مباشر في الوقت عينه، على الضعف البنيوي للبرجوازية التقليدية. كان انتهاج الدولة سياسة التخطيط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، علماً بان الحكم التونسي يطلق على مفهوم التخطيط، مصطلحاً خاصاً به وهو "التصميم ". وحول هذه السياسة الجديدة يقول ميشال كامو:«وفي هذا الصدد، فإن رأسمالية الدولة لم تكن تشكل فقط المظهر (الاقتصادي) للوصاية، ولم تكن الدولة تستجيب فقط لدوافع ضبط عملية التراكم، بل كانت أيضا تتخذ كيفيات تعود إلى ضرورات التكامل السياسي » [2].

لقد أرغمت الدولة التونسية على ضرورة الشروع في التخطيط وبناء رأسمالية الدولة، وتنظيم العلاقات الجديدة بين الدولة والرأسمالية، باعتبارها مرحلة جديدة تشتمل على تغيرات مهمة في البنية الاجتماعية، لقوانين المجتمع،

---

[1] – *فايز سارة– الأحزاب و الحركات السياسية في تونس – الطبعة الأولى 1986– دمشق – (ص 142).*

[2] – *توفيق المديني، أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس– دار الزاوية للنشر والتوزيع– دمشق الطبعة الأولى نيسان 1989 (ص16).*

وتخدم بشكل رئيس عملية التراكم الرأسمالي، وتسير في خط تنمية وتعزيز الرأسمال الخاص، في علاقاته العضوية بالسوق الرأسمالية العالمية. وشكل "مؤتمر المصير" المنعقد في مدينة بنزرت العام 1964، منعرجاً سياسياً وتاريخياً مهماً، في حياة تونس، حين استبدل اسم الحزب وأصبح يسمى منذ ذاك التاريخ "الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي ". فتم إقرار مسألة "الاشتراكية الدستورية" وبرز الرجل القوي أحمدبن صالح في فضاء السياسة التونسية، فقاد بدوره تجربة التخطيط إلى "الاشتراكية"، التي لم تكن سوى محاولة بناء رأسمالية الدولة، في ظل السيطرة الإمبريالية الأميركية.

وجعل هذا الصعود القوي لأحمدبن صالح، يحتل أربع وزارات دفعة واحدة: وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة اقتصاد، ووزارة التعليم، ويباشر في تطبيق برنامج الآفاق العشرية 1962–1971 بوتائر متسارعة، وارتبطت تجربة رأسمالية الدولة ارتباطاً وثيقاً بإزالة البنى القديمة العهد المتشابكة ببقايا العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية في الزراعة. غير أن الإصلاح الزراعي الذي اضطلعت بتطبيقه "الاشتراكية الدستورية"، والدولة، لم يكن موجها لتصفية ملكية الإقطاعيين، ولا سعى إلى تأميم الملكية الكبيرة لكبار المالكين العقاريين والرأسماليين الزراعيين. وقامت الحركة التعاضدية في تونس بتصفية ملكيات الفلاحين الصغار، والتجار، وطبقت الأساليب الإرغامية والإدارية التسلطية لفرض التعاضديات الزراعية والتجارية في الريف، الأمر الذي قاد إلى إلحاق الضرر الكبير بالفلاحين. ونجم عن هذا الوضع، إفقار شديد لجماهير الفلاحين الصغار والمتوسطين، وهجرة كثير منهم، لبيع قوة عملهم في أسواق الدول الرأسمالية، وخاصة فرنسا، ووجود جيش كبير من العاطلين عن العمل.

ثم إن تجربة الاشتراكية الدستورية، مهدت الطريق لتطور الرأسمالية في الريف، وشكلت القاعدة المادية لعملية التراكم الرأسمالي لمصلحة البرجوازية التقليدية والبيروقراطية الجديدة. وتشكلت في خضم هذه التجربة "رأسمالية الدولة" شريحة البرجوازية البيروقراطية ذات النزعة الاستبدادية بقيادة محمد الصياح المدير السابق للحزب الاشتراكي الدستوري، والتكنوقراطي الهادي نويرة، رئيس الوزراء السابق، والمدعومة من قبل جبهة رأس المال الخاص المحلي، ومن المساندة الأمريكية الكبيرة.

كما تميزت مرحلة حركة التعاضد، بتسلط البيروقراطية، واحتكارها للقرار السياسي الاقتصادي، وممارستها الاستبداد على الجماهير الشعبية الكادحة، من خلال قمع القوى اليسارية، وضرب النقابات أو تعميم الشعب المهنية الدستورية في المصانع والمؤسسات المختلفة، وتنصيب قيادة مساومة ومتناقضة جذرياً مع مصالح العمال على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل.

وبذلك فقدت هذه التجربة حليفاً أساسياً، وهو القوة المنتجة الأساسية في البلاد لدعم التحولات الاقتصادية التي قامت بها رأسمالية الدولة. وكان لأزمة سنة 1969 في نهاية مرحلة (رأسمالية الدولة) التي شهدتها تونس في سنة 1964 واستمرت حتى سنة 1969، تحت راية "الاشتراكية الدستورية" وتعايش القطاعات الثلاث، بقيادة الجناح البيروقراطي التسييري في الحزب (أحمد بن صالح)، أن جعلت النظام غير مستقر، داخل الحدود والأهداف التي رسمتها وفرضتها هذه التجربة.

ولذا تحالف جناح البرجوازية البيروقراطية المتصلب مع جناح البرجوازية التقليدية ذي الميول الليبرالية، الذي يتزعمه أحمد المستري الوزير السابق للداخلية والدفاع وحسيب بن عمار وزير الدفاع السابق، وكلاهما من أعضاء الديوان السياسي للحزب الحاكم. وقاد هذا الائتلاف حملة تصفية تجربة "رأسمالية الدولة"، وتقديم رائدها أحمد بن صالح للمحاكمة بتهمة "الخيانة العظمى"، وقد ساندته في ذلك أوساط الرأسمالية الاحتكارية الأميركية، ففتح بذلك طريق التطور الاقتصادي الليبرالي [3].

إزاء هذه التجربة أصدر الحزب الشيوعي التونسي وثيقة فكرية – سياسية بعنوان « من أجل سياسة تقدمية وديمقراطية جديدة » في العام 1975، قوم فيها العوامل التي أدت إلى إفشال تجربة السنوات 1960– 1969. وساند الحزب الشيوعي الجوانب الإيجابية في الستينات، وانتقد سلبياتها وحذر في العام 1969 من خطر التراجع وتركيز الاتجاه الرأسمالي، ومواصلة العداء للديمقراطية. وأكد أن تركيز الحزب الواحد وما تبعه من مضايقات وتعطيل للحريات الديمقراطية زاد في ضعف القوى التقدمية، وزاد في تجميد الحركة النقابية والمنظمة الطلابية مما حرم هاتين المنظمتين من مساهمة فعالة في

[3] – *المصدر السابق (ص25– 26).*

إنجاح تجربة التطور التقدمي. ونجم عن كل ذلك تنشيط للنزاعات المعادية للشيوعية التي لا تفيد إلا القوى الرجعية والاستعمار الجديد.

وعلى كل، فرغم الأخطاء، والنواقص، ورغم العراقيل والتعطيلات، فإن تجربة 1960- 1969 تركت تراثاً طيباً من الإنجازات الإيجابية، فقد حاولت أن ترفع سداً يمنع الاستعمار الجديد من التسرب في بلادنا وذلك بالشروع في تشييد اقتصاد مستقل أساسه التصنيع ويعترف خصومه أنفسهم (بمجهود التنمية الملحوظ) على حد تعبيرهم، الذي تم في العشر سنوات الماضية ملاحظين حجم التعديلات وقيمتها ولاسيما في (ميادين المنتجة بعد أمد بعيد) وإقامة قاعدة صناعية وتنويع نشاطات الاقتصاد الوطني بفضل إحداث مشاريع جديدة، وتوسيع المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي الخ...

« كما إن تجربة سنوات 1960- 1969 أفضت إلى توسع الملكية الكبيرة الفلاحية بحمايتها الأراضي التي استرجعتها الدولة من المطامع وحددت إمكانيات (أصحاب الأفاريات) بفضل إصلاح قطاع التجارة وتأميم السياحة في قواعدها الأساسية وغير ذلك من الإجراءات. وحصل تقدم محسوس في التشغيل وافتتح باب التعليم والثقافة.

« هذه كلها مكاسب إيجابية من واجب القوى التقدمية أن تدافع عنها وأن تقاوم المحاولات الرامية إلى ترك المؤسسات المؤممة للخواص أو بيع أراضي الدولة والمساعي الحثيثة التي يقوم بها أنصار التطور الرأسمالي.

« أما فيما يتعلق بتجربة بن صالح لا سيما من سنة 1964، فإن مواقف الشيوعيين التونسيين كانت صحيحة بصفة عامة ويمكن تلخيصها كما يلي: مساندة التجربة التقدمية بحزم وانتقاد الأخطاء انتقاداً بناءً وصريحاً في الوقت نفسه لتحذير التجربة نفسها من الأخطار التي تحدق بها.

كان للشيوعيين احترازات فيما يخص تشكل الإصلاحات، لا سيما كيفية فهم التعاضد والأشكال التي جاء فيها. وكان الشيوعيون يعتبرون انه من الخطأ الواضح الأساليب المعمول بها، والتي كانت لها عواقب سيئة في العاجل على حالة الكثير من صغار الفلاحين وصغار التجار الذين لم يفهموا ما كانت ترمي إليه فعلاً هذه التجربة التي كان نصيبها مع الأسف أن انعزلت، وأصبحت تحت رحمة القوى اليمينية الرخيصة. ولكن على الرغم من الأخطاء والاحترازات

فإن الشيوعيين ساندوا المجهودات التي قام بها أحمد بن صالح بشجاعة وبدون كلل ليحقق اتجاهاً تقدمياً في ظروف صعبة جداً، وقدموا له مساندة ناشطة بقدر ما تسنى لهم من إمكانيات... واتضحث صحة موقف الشيوعيين سواء في مساندة الروح التقدمية لتلك التجربة أو في انتقاد جوانبها السلبية[4].

وخلال فترة الحظر، كانت مهمة الحزب الشيوعي تكمن في المحافظة على وحدته الأيديولوجية والسياسية عبر مقاومة الانحرافات اليمينية واليسارية التي برزت في داخله وخاصة في الأوقات الصعبة. وكان هدف الشيوعيين في تلك الفترة الحفاظ على الأداة النافعة للإسهام في معركة شعبهم لأجل الديمقراطية، ولأجل فرض العدول عن السياسة الرأسمالية.

وقد عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الثامن في شباط 1981، قبل رفع الحظر عنه ببضعة اشهر، وصدرت عنه وثيقة من أربعة أجزاء، رسمت مختلف وجهات نظر الحزب إزاء القضايا الأساسية [5].

ففي الجزء الأول، جاء في معرض تحليل الطبقات الاجتماعية والتناقضات بينها ما يلي: تعاظم شأن البرجوازية الجديدة، حيث تمكنت بعض العناصر من البرجوازية الصغيرة من كسب مواقع اقتصادية جديدة أو توسيع مواقع قديمة بفضل نفوذها السياسي وما يوفره لها من تسهيلات. وهكذا ظهرت البرجوازية الجديدة، وتطورت تدريجياً عبر مراحل معقدة، وعلاوة على موقعها في القطاع الفلاحي حيث سبق للبرجوازية القديمة (أي للرأسماليين الفلاحين والمستغلين للفلاحات الكبرى والتصدير) أن حصلت على قواعد متينة، فإنها تمركزت في المشاريع التجارية الكبرى كالاستيراد والتصدير والسياحة وفي العديد من الأنشطة التابعة لقطاع الخدمات بما في ذلك المضاربة العقارية، وفي مقاولات البناء والأشغال العمومية، وفي الصناعات الموجهة نحو التصدير، وفي شركات التأمين والبنوك بالتعاون مع الرأسمال الأجنبي.

وفي تقويمه للأزمة العميقة التي طرأت على الإصلاحية الدستورية، جاء في وثيقة المؤتمر الثامن أن المحتوى الجديد الذي أعطى للإصلاحية في عهد

---

[4] - *وثيقة "من أجل سياسة تقدمية وديمقراطية جديدة"- منشورات الطريق 1975 (ص9- 15- 11).*

[5] - *الحزب الشيوعي التونسي- وثيقة المؤتمر الثامن- شباط (فبراير) 1981. (ص12- 19)*

بن صالح بات رهين الأشكال الأيديولوجية المسيطرة على الحزب الاشتراكي الدستوري المتجسمة في نفي الصراع، وفي محاولة التوفيق بين مصالح متناقضة إلى أكبر حد. كما أنه بات رهين الإطار العام الذي تطورت فيه تلك الإصلاحية، أي إطار الحزب الواحد الذي يريد الجمع بين اتجاهات متناقضة، وإطاراً للتعسف والسلطة المطلقة، والموالاة للأمريكان الخ... واستطاعت الإصلاحية الدستورية من خلال الرجوع الصوري لأشكالها القديمة أن توهم الناس لمدة محدودة (فكان الحديث عن القطاعات الثلاث، ثم أتى التعامل مع الحركة النقابية على أساس الميثاق الاجتماعي) غير أن الإصلاحية الدستورية لم تعد قادرة على أداة وظيفتها بصفة عادية، وحتى في شكلها هذا فإنها فقدت فعاليتها ولا سيما مصداقيتها، فدخلت في أزمة أولاً إثر اختيار الاتجاه الرأسمالي، وثانياً إثر القطيعة مع الحركة النقابية.

وجاء في الجزء الثاني من الوثيقة، المتعلق بتحليل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ما يلي: إن الوضع الذي كان سائداً منذ سنة 1960، قد انقلب سيره واتسم منذ بداية السبعينات بالطابع الرأسمالي الموجه للسياسة الاقتصادية والاجتماعية... إنها سياسة تشجع عناصر البرجوازية الجديدة التي تربطها مصالح بالرأسماليين الأجانب، كما إنها تجر تبني ومساعدة نمط النمو الذي يفرضه الرأسمال الأجنبي الاستعمار الجديد وذلك أمر له انعكاساته، حيث يؤدي تدعيم التبعية الاقتصادية أكثر فأكثر، إلى إرساء رأسمالية تونسية متخلفة وتابعة، تتطور تطوراً رأسمالياً وتعيش على المساعدات من الخارج، مما يؤدي إلى إدماج البلاد التونسية في فلك الاستعمار الجديد ويجعلها تخضع لتأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقادت هذه السياسة الرأسمالية إلى تبديد المجهود الوطني في مجابهة التخلف، وتعميق قوة الفوارق الاجتماعية، لما اقترنت بسياسة قمعية منافية للديمقراطية، وما أحدثته من أزمة خطيرة في تونس ظهر عمقها واتساعها في الانتفاضة العمالية والشعبية في 26 كانون الثاني 1978، ثم في حوادث قفصة المسلحة في سنة 1980.

وفي الجزء الثالث المتعلق بتحليل الوضع الدولي، تعرض الحزب الشيوعي إلى أهم الأحداث الساخنة في ذلك الوقت. ففي تحليله للثورة الإيرانية، يقول: « إذا كانت الثورة الإيرانية قد حطمت مواقع الإمبريالية فإن التناقضات

التي تتخبط فيها هذه الثورة (مشاكل طبقية، المسألة الوطنية) تمنح الإمبريالية إمكانية المناورات. إن الحرب التي أثارها العراق ضد إيران تحقق موضوعياً الأغراض الخفية للإمبريالية، إذ هي تضعف الثورة الإيرانية وتضعف في الوقت نفسه الجبهة النضالية للشعوب العربية ضد الإمبريالية، والصهيونية (قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق، وسوريا وليبيا).... أما في أفغانستان، فإن الأخطاء التي ارتكبتها القوى التقدمية التي أخذت بزمام السلطة في نيسان (إبريل) 1978، والظروف الموضوعية المعقدة لهذا البلد الذي لا يزال يرزح تحت هياكل قبلية متخلفة ساعدت على وقوف القوى المحافظة والمضادة للثورة، والتي تهدف بتأييد من الإمبريالية، وبعد سقوط الشاه، إلى العثور على معقل آخر لضرب حركة التحرر الوطنية والبلدان الاشتراكية".

وإذا كان الحزب ظل متمسكاً بخيار الاشتراكية، كخيار يضمن تطورات اقتصادية كبيرة في أمد قصير نسبياً، إلا انه وجه انتقاده لما جرى في بولندا، التي كانت تعيش ظروف الصراع بين نقابة تضامن وحكم جاروزلسكي العسكري، حين قال: إلا أن بناء الاشتراكية لم يتم ولا يتم بدون أخطاء أو نقاط ضعف أو تناقضات فهي لم تعرف الانتصارات فحسب. ومثال ما وقع في بولونيا يبين أن أخطاء وانحرافات جسيمة يمكن أن تحدث وأن تبلغ درجة من الخطر تهدد الاشتراكية ذاتها. غير أنه يمكن للاشتراكية أن تجد في نفسها إمكانيات لتصحيح الأخطاء ولحل مشاكل النمو المعقدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وذلك بالنضال ضد كل انحراف بيروقراطي وبالاستجابة لمتطلبات الديمقراطية الجديدة وبتطورها من خلال المشاركة النشيطة لمجموع العمال ومنظماتهم الجماهيرية ولا سيما النقابات التي يجب أن تلعب الدور الخاص الذي يعود إليها ». وفضلاً عن ذلك، قوم الحزب ميزان القوى الجديد في العالم والوضع الدولي، وحلل طبيعة السياسة الخارجية التونسية، موضحاً « إن موقف تونس فيما يتعلق بالقضية الأفغانية والثورة الإيرانية وبمناسبة الحرب العراقية الإيرانية وبحثها الصريح عن حماية عسكرية فرنسية أميركية وعلاقاتها الاقتصادية مع السوق الأوروبية المشتركة ومع فرنسا كل هذا يجعلها تلعب دور المساعد للاستعمار الجديد (الحوار الثلاثي والعمليات المثلثية).

وقد خصص الجزء الرابع من وثيقة المؤتمر الثامن لموضوع برنامج الحزب، واشتمل على المطالبة بـــ [6].

ا – على الصعيد السياسي :

ركز الحزب على أن محاولة القمع التي انتهجها النظام في 26 كانون ثاني 1978 وسجن القيادات النقابية، ومحاولة احتوائه للاتحاد العام التونسي للشغل لم تنجح في إيقاف الحركة المطلبية والقضاء على الحركة النقابية، والحال عينه في الجامعة، حيث لم يحل القمع أيضا أي مشكل ولم تمنع المحاكمات السياسية العديدة ولا المناورات والاستفزازات المتنوعة والايقافات والسجن التي يرجع بعضها إلى 1967، الطلبة من مواصلة الدفاع عن طموحاتهم الشرعية والمساهمة في النضال العام من أجل الحريات الديمقراطية والتغييرات الضرورية.

ولاحظ برنامج الحزب الشيوعي التغيرات الحاصلة في تونس، مع مجيء رئيس الوزراء الجديد محمد مزالي، والوعود التي قطعتها حكومته لأجل إحداث انفراج في الوضع السياسي التونسي، مثلاً إيجاد حلول لمشاكل الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام لطلبة تونس بالحوار، وإجراء انتخابات حرة. وعلى هذا الأساس، أكد برنامج الحزب الشيوعي، انه لكي تمثل هذه الإجراءات الخطة الأولى في إرساء ديمقراطية حقيقية، فإنه يجب أن تدخل ضمن ديناميكية تغييرية ممثلة أساساً في تحقيق ما يلي:

1ً – الحل السريع لمشاكل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس على أسس ديمقراطية وصحيحة. وهذا يعني رفع جميع الاستثناءات والاحترام الفعلي لإرادة الشغالين والشباب الطالبي.

2ً – الإعلان عن عفو تشريعي عام يرجع حقوق المساجين السياسيين والنقابيين.

3ً – إلغاء كل القرارات والقوانين المنافية للدستور حتى تضمن حريات التعبير والتنظيم لكل الاتجاهات السياسية بصفة واضحة دون قيد أو

[6] – المصدر السابق (ص49- 50- 51- 52- 53).

استثناء بما في ذلك حق الشيوعيين التونسيين في إصدار الصحف ورفع الحظر الذي تسلط على حزبهم منذ سنة 1964 اثر قرار إداري.

2 - في المجال الاقتصادي :

طالب برنامج الحزب الشيوعي بضرورة مراجعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية بصفة تضع حداً لمطامع الرأسماليين الطفيليين ولتزايد خطورة الفوارق الاجتماعية، وبطريقة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماهير الكادحة، وتتجه نحو طريق تطور وطني حقيقي واستقلال اقتصادي. وأكد البرنامج أن الشيوعيين التونسيين يناهضون بشدة السياسة الرأسمالية المعادية للديمقراطية التي عمقت الفوارق الاجتماعية وحولت النضالات الرامية إلى الخروج من التخلف عن أهدافها الأساسية وقادت البلاد إلى أزمة خطيرة. ويبقى هدفهم الأساسي هو الاشتراكية، في المرحلة الراهنة– مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات المحتوى الاجتماعي المتقدم والذي يفتح الطريق نحو الاشتراكية– وهم يناضلون من أجل بديل ديمقراطي يضمن تطوراً اقتصادياً متكاملاً موجهاً نحو تلبية حاجيات الجماهير الشعبية.

3 - الأهداف الاقتصادية :

أكد برنامج الحزب أن البديل الجديد التقدمي والديمقراطي الذي نقترحه يتركز على تحقيــق ما يلي:

- في المجال الزراعي ضرورة إجراء إصلاح زراعي، يمنع تجمع الأراضي في أيدي أقلية محظوظة، ويمكن الفلاحين من أكثر ما يمكن من الأراضي (الملكيات الفقيرة والمتوسطة)، ويضع حداً للنزوح ويطور الزراعات الغذائية ويوسع السوق الداخلية بما يسمح بتصنيع فعلي. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نحد من الملكية الكبيرة بالرجوع إلى مقاييس تختلف حسب الجهات وأنواع الزراعات وأن يقع التوزيع المجاني للأراضي على الفلاحين الفقراء والعملة الفلاحين وإعانة هؤلاء على تطوير إنتاجهم ووسائل عملهم بكل الطرق.
- في مجال التصنيع : يجب تغيير العلاقة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص وإعطاء القطاع العام مهمته الحقيقية كمحرك للتطور، كما يجدر أيضا أن تتغير أهداف الإنتاج في اتجاه تطوير أشكال إنتاجية

وطنية متجهة أساساً نحو السوق الداخلية.

- في مجال التجارة: يجب القضاء على القطاعات الطفيلية خاصة في الميدان العقاري ومجال التصدير والاستيراد كما يجب مراقبة الأسعار بصورة حقيقية.
- في مجال الضرائب أو الجباية: جعل السياسة الجبائية تتماشى وضرورة التقشف ولا يتسنى هذا إلا بالاعتماد على كل الفئات الاجتماعية الوطنية وإجبار الأقلية المحظوظة على دفع ضرائب توظف على ثرواتها الجديدة. وهكذا تساهم كل الفئات في معركة الخروج من التخلف والنهوض بالبلاد.

4- الأهداف الاجتماعية:

ضرورة تطبيق سياسة تشغيل منظمة للقوى العاملة، وإيجاد حلول جذرية لمسألة السكن، وتوفير خدمات صحية ودوائية مناسبة للفئات الشعبية، وتطبيق سياسة تعليمية وثقافية وإعلامية تستجيب لحاجات الطبقات الشعبية ومصالحها.

5- الأهداف السياسية:

- التأكيد على نهج الديمقراطية، واتباع سياسة تقدمية في البلاد، عبر تأكيد الترابط بين الديمقراطية والسياسة التقدمية في المبادئ الاقتصادية والاجتماعية.
- التأكيد على أن التعددية السياسية هي تجسيد للخيار الديمقراطي في البلاد، والذي يترسخ من خلال إيجاد صيغة العمل المشترك للقوى الوطنية والديمقراطية لمعالجة أوضاع البلاد. وقد عقب هذا الاقتراح سلسلة من المبادرات لبعث عمل موحد والاتصالات وتبادل الآراء مع الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والاتجاه الإسلامي .
- تأكيد الحزب ضرورة عمل القوى الوطنية والديمقراطية التونسية لإقرار اتفاق وطني على أساس الحريات الديمقراطية، وإعادة النظر في الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية.

6- السياسة الخارجية :

أكد الحزب الشيوعي في مؤتمره، أنه حتى تسير تونس في طريق التغيير اللازم فإننا في حاجة أيضاً إلى سياسة خارجية متحررة من كل موالاة للغرب، وغير منحازة فعلاً تنشط في اتجاه وحدة المغرب العربي، وتجعل شعبنا يشارك في نضال كل الشعوب العربية ضد الإمبريالية والصهيونية. إن الشيوعيين يناضلون ويناشدون كل القوى الوطنية للنضال من أجل سياسة خارجية تتماشى ومصلحة بلادنا الوطنية.

2 - الحزب الشيوعي واستئناف نشاطه العلني في 1981 :

بعد مظلمة تاريخية حرمت الحزب الشيوعي من ذلك ما يزيد على ثمانية عشر عاماً، وبعد محاولات عديدة ومتكررة قام بها في عقدي الستينات والسبعينات لتمكينه على الأقل من إصدار صحيفته، تم رفع الحظر عن نشاط الحزب الشيوعي التونسي في تموز 1981، إثر مقابلة بين محمد حرمل الذي تولى منصب الأمين العام للحزب في العام 1980، والرئيس السابق الحبيب بورقيبة.

و استأنف الحزب إصدار جريدته « الطريق الجديد » في 3 تشرين أول (أكتوبر) 1981، وجاء في افتتاحية العدد الأول ما يلي: « فالطريق الجديد تجسيم للمسار الديمقراطي الذي هو في بدايته وتجسيد للتعددية التي بدأ الاعتراف بها وهو بلا شك سيأخذ مكانه مع الصحف الوطنية والديمقراطية ليعزز عملها »... ولكن الطريق الجديد سيسهم في مقاومة الاتجاه الرأسمالي الحالي وتركيز الآفاق الاشتراكية حتى تخرج تونس حقاً من التخلف وحتى يكون تطوير البلاد في صالح مجموع شعبها « ولن ينسى الطريق الجديد ميدان السياسة الخارجية » فيستعمل دوماً في سبيل سلوك سياسة عدم انحياز حقيقية وفي سبيل مساندة حركات التحرر في العالم وقضايا الشعوب العربية وخاصة القضية الفلسطينية مساندة تامة، وفي سبيل توثيق العلاقات مع القوى المعادية للاستعمار وخاصة مع البلاد الاشتراكية. والطريق الجديد سيسعى أن يكون منبراً للفكر التقدمي، الفكر الثوري المعاصر يروج الاشتراكية العلمية بعيداً عن كل تحجر وكل تعصب، وعن الآراء المسبقة، والاختلاقات والأكاذيب التي

تروجها حملات متواصلة أدت مثلا ببعض الشبان الذين يعتبرون أنفسهم شيوعيين ماركسيين لينينيين إلى مقاومة الشيوعية والاشتراكية [7].

وهكذا وبعد ثمانية عشر سنة تظهر « الطريق الجديدة » لتأخذ المشعل عن " الطليعة "، التي وقع منعها في كانون أول 1962، مواصلة بذلك الخطوات النضالية التي بدأتها جريدة "حبيب الأمة" اليومية الصادرة في 23 تشرين أول "أكتوبر" 1921. ونستعرض الآن الصحف الشيوعية منذ نشوئها في تونس على النحو التالي:

العربية			الأجنبية		
حبيب الأمة	يومية	1921	أسبوعية	1944 – 1922	L’ Avenir Social
حبيب الشعب	يومية	1921	أسبوعية	1925	Le Combat Social
الاستبرار	يومية	1921	أسبوعية	1925	L’ Aube Sociale
البصير	يومية	1921	أسبوعية	1925	La Bataille Sociale
الخبير	يومية	1921	أسبوعية	1926	Le Proletaire
المهضوم	يومية	1921	أسبوعية	1944 – 1956	L’ Avenir de La Tunisie
المجلة	أسبوعية	1922 - 1921	أسبوعية	1945	Liberte
تصدر بصفة غير قانونية			أسبوعية	1955	L’ Avenir
الطليعة	أسبوعية	1962 – 1937	شهرية	1955	L’ Espoir
المستقبل التونسي	أسبوعية	1945	دورية	1963	L’ Espoir
التونسي	أسبوعية	1949	دورية	1975	Jeunesse De’mocratique
حياة	شهرية	1949			

[7] - *الطريق الجديد- العدد ا لأول- السبت 3 تشرين أول (أكتوبر) 1981- الافتتاحية.*

الحزب					
صوت الأمة	أسبوعية	1954			
الطريق	شهرية	1981 – 1968			

وكان رفع الحظر عن نشاط الحزب الشيوعي التونسي ترافق مع انتهاج النظام التونسي سياسة « التفتح والديمقراطية » عقب المؤتمر الحادي عشر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الدستوري الذي أقر مسألة الديمقراطية. وقد جاء في القسم المتعلق بها: « والمؤتمر مع إقراره بالتعددية في الآراء والحق في التعبير والتنافس الشريف الذي يؤكد أن الديمقراطية تقتضي أولاً وبالذات وجود دولة مهابة، وأن الدولة والهياكل تتطور ولا استقرار إلا في ظل دولة قوية... وأن المؤتمر إيماناً منه كما أكد ذلك "المجاهد الأكبر" ضمن خطابه الذي افتتح به المؤتمر، بأن ما بلغه الشعب من رقي، وما يحدو الشباب من طموحات وما تقتضيه المصلحة من تشريك جميع التونسيين واتخاذ القرار مهما اختلفت بينهم الآراء داخل الحزب أو خارجه، يدعو إلى السماح بظهور تنظيمات وطنية. سياسية كانت أو اجتماعية شرط أن تلتزم المصلحة العليا والشرعية الدستورية وحماية المكاسب القومية ونبذ العنف والعصبية والإرهاب الفكري وعدم الولاء أيديولوجياً أو مادياً لأي جهة أجنبية .

وكانت انتفاضة 26 كانون ثاني (يناير)1978، وأزمة الاتحاد العام التونسي للشغل عقب سيطرة الجناح الأكثر رجعية في صلب النظام اثر الانتفاضة، والانقلاب الذي قام به هذا الأخير على رئاسة الاتحاد من خلال زج بن عاشور في السجن، وعملية قفصة العسكرية كانون ثاني (يناير) 1980، التي هزت أركان السلطة الحاكمة، هي أهم الحوافز التي دفعت النظام إلى انتهاج سياسة« التفتح والديمقراطية » وكان على حكومة محمد مزالي أن تواجه كل المتاعب دفعة واحدة الحزب الذي أصبح يحتاج إلى إعادة بناء، والجيش الذي اعتاد على الخروج إلى الشارع، والأمن الذي تحطمت أسطورته حين لم يستطع إجهاض عملية قفصة ولا إحباط الهجوم الصهيوني، والاقتصاد الذي دخل إلى غرفة العناية الفائقة، والنقابات الهائجة التي تحتاج إلى ترويض (كما قال بورقيبة). غير أن قوة الأمر الواقع كانت أقوى من نوايا أي رجل، وتلك

هي الفجوة التي تحدث في كل مرة يطمح فيها بلد من العالم الثالث إلى الخروج للهواء الطلق.

في غضون ذلك، قام النظام في تونس، بمحاكمة قيادة "حركة الاتجاه الإسلامي" في تموز 1981. وقد أراد النظام من هذه المحاكمة، تحجيم قوة "حركة الاتجاه الإسلامي "، وسد الطريق أمام إمكانية التحالف بينها وبين المعارضة التونسية، حين أقرت حكومة مزالي السابقة إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في خريف 1981.

وقد أكد الحزب الشيوعي في تحليله الطابع السياسي لهذه المحاكمة حين تساءل هل ما تعرض له هذا الاتجاه الإسلامي « يمكن أن يسحبه النظام على مختلف التيارات السياسية التي لم تحصل بعد على تأشيرة. فهي عرضة للمحاكمة "من أجل الاحتفاظ بجمعية غير مرخص بها». وأضاف الحزب أن هذه المحاكمة بوصفها محاكمة سياسية « تمثل انتكاساً في المسيرة الديمقراطية وتبرهن من جديد على أن النضال من أجل إرساء دعائم الديمقراطية يستدعى من كل القوى الديمقراطية والوطنية المزيد من التلاحم والنضال من أجل دعم هذا المسار. وهذا يمر حتما بالعمل من أجل إقرار الحريات العامة وإلغاء القوانين اللادستورية وإصدار عفو تشريعي يهيئ الظروف لدفع جديد نحو الديمقراطية » [8].

وأمام تعاظم حركة الاتجاه الإسلامي في الشارع التونسي، وازدياد نفوذها ودورها السياسي وتعرضها لحملة ظالمة من النظام، حدد الحزب الشيوعي موقفه منها على النحو التالي: « انه من حق أي مواطن أن ينتسب إلى" الاتجاه الإسلامي" وأن يدافع عن رأيه كما من حق أي مواطن أن ينتسب إلى اتجاهات أخرى. هذا وإننا لا نغض الطرف عن تقييم الاتجاه الإسلامي نفسه: إننا نعتبره تياراً فكرياً سياسياً يوظف الدين في السياسة فنختلف معه في ميادين ونلتقي معه في ميادين أخرى. إن توظيف الدين في السياسة يكون إيجابياً أو سلبياً، تقدمياً أو رجعياً حسب ما تحتوي عليه السياسة، التي ينطلق منها، وحسب الظروف والجماعات التي تستعمله. وقد كان إيجابياً بل ثورياً في بعض الظروف، وفي

---

[8] - *الطريق الجديد- المصدر السابق (ص4).*

الإمكان أن يكون له دور إيجابي في ظروف أخرى، ولكنه في الإمكان أن يكون هذا الدور سلبياً إذ اختفت الحقائق والمصالح الضيقة والتعصب وراء الدين وإذا كان توظيفه لأغراض وأهداف رجعية.

إن الإسلام ليس في حد ذاته مقياساً للتعرف على حقيقة وأهداف الذين يتخذونه اتجاهاً، ذلك إن الإسلام دين للجميع ولكن الجميع فئات وطبقات وصراع طبقي ونزعات، فهناك الرأسمالي وهناك العامل، وهناك الرجعي وهناك التقدمي، وهناك دول إسلامية رجعية وهناك دول إسلامية معادية للاستعمار.

ونحن متمسكون بالقيم الإسلامية التقدمية كما أننا متمسكون بالتقاليد العقلانية المتأصلة في تراثنا من ابن رشد وابن خلدون ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني والطاهر الحداد وغيرهم ممن اجتهدوا وتفتحوا لكل جديد تقدمي وطوروه. والتمسك بتلك القيم لا يعنى المحافظة الجامدة بل التطور المستمر. واعتقادنا أن التفتح إلى الماركسية كعلم لتحليل المجتمع وكأسلوب للعمل على تغييره يمليه إخلاصنا لتلك القيم وإمداداتها [9].

في العام 1981 أعلنت حكومة مزالي إجراء انتخابات تشريعية مبكرة. واكتسب هذا الحدث أهمية بالغة بعد 13 عاما من هيمنة نظام الحزب الواحد، حرم خلالها الشعب التونسي من الاختيار، وأفرغت عملية الانتخابات من كل مغزى سياسي. ولعل المرحلة الحالية تتميز بنوعية جديدة، إذ لم يعد الحزب الحاكم يجد إزاءه سوى الحزب الشيوعي بمفرده ينادي بالديمقراطية والحرية، بل نجد كذلك عدة حركات سياسية من أهم اهتماماتها تركيز مناخ سياسي منسجم بالتسامح والديمقراطية، فضلاً عن أن مطلب الديمقراطية أصبح مطلباً ملحاً للجماهير الشعبية التي ما انفكت ترفعه كشعار في كل تحرك جماهيري.

وكانت هناك مجموعة من الظروف التي أحاطت بهذه الانتخابات يمكن أن نوجزها كما يلي:

ا – إن ضبط تاريخ أول تشرين ثاني (نوفمبر) 1981 لإجراء الانتخابات التشريعية لا يترك متسعا من الوقت للأحزاب والحركات السياسية المعارضة، التي مازالت تعمل في إطار شبه علني، باستثناء الحزب

[9] – *المصدر السابق (ص15).*

الشيوعي، الذي لم يحصل على حق الوجود القانوني إلا في 19 تموز 1981. والحال هذه فإن المنافسة الانتخابية في هذا الإطار تصبح غير متكافئة بين حزب حاكم يقوم بحملته الانتخابية عبر استعمال هياكل ومؤسسات الدولة، وبين أحزاب وحركات معارضة لا تزال تناضل من أجل حقها في الوجود ومن أجل التعريف بنفسها.

2- إن إجراء انتخابات مبكرة يشكل محاولة لتدجين فصائل المعارضة، واحتواء مطلب التعددية السياسية والفكرية، باعتبار أن التمثيل النيابي يصبح مقياسا للاعتراف بالأحزاب.

3- إن الحزب الحاكم دخل هذه الانتخابات ضمن استراتيجية تعتمد على محاصرة أطراف المعارضة، فاختار الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم قوائم "جبهة وطنية"، بإقحام الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر قوة اجتماعية أساسية في البلاد وأكبر نقابة في هذه القوائم. وفي هذا مس باستقلالية الاتحاد، لأنه فرض عليه تحالف انتخابي مع الحزب الدستوري، وعلى كل منخرطيه مهماً كانت انتماءاتهم السياسية.

4- إن القانون الانتخابي المتبع في هذه الانتخابات جائر، لأنه يعتمد طريقة التمثيل بالأكثرية، أي أن القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات في دائرة انتخابية هي التي تفوز بجميع المقاعد المخصصة لهذه الدائرة.

إزاء موقف السلطة التونسية المعادي للمعارضة التونسية، ما هي نظرة الحزب الشيوعي لهذه الانتخابات؟

يقول محمد حرمل في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 9/8/ 1981 المتعلقة بالانتخابات، « ونحن لا ننظر إليها انطلاقاً من فكرة هل أنها ستفيد النظام أم لا، بل ننظر إليها على ضوء السؤال التالي: هل تفيد المسار الديمقراطي أم لا؟ ولا ننظر إليها من حيث أنها انتخابات في حد ذاتها ولكن في كيفية توجهها وفي الصيغة التي يمكن أن تكتسبها، ننظر إلى الانتخابات كمعركة، كجزء من التجربة الديمقراطية، ومن المفيد أن تكون الانتخابات معركة من أجل التحول الديمقراطي الحقيقي، لذلك قدمنا اقتراحنا بخصوص القائمات المشتركة قبل الاعتراف بالحزب وقبل الحصول على الجريدة، لأنه

من الممكن أن يقال إن الحزب الشيوعي التونسي أراد قوائم مشتركة حتى لا يقع في قضية الـــ 5 بالمئة، لكن قدمنا اقتراحنا كقائمات بعد الحصول على الجريدة وبعد الاعتراف بالحزب، معنى ذلك اقتراحنا ليس اقتراحاً ظرفياً تكتيكياً أنانياً بل اقتراح يتجاوز مصالحنا الحزبية الضيقة ويتعداها لطرح قضية المصلحة الوطنية الديمقراطية في البلاد... [(10)].

ولم تتوصل المعارضة التونسية إلى صيغة قائمة انتخابية مشتركة في الانتخابات التشريعية، لذا تقدم الحزب الشيوعي للمشاركة في الانتخابات تحت قائمات « التغيير في صالح العمال ومجموع الشعب »، وطرح أسماء (42) مرشحاً في ستة دوائر انتخابية:

(1)- تونس الشمالية ويرأس القائمة: محمد حرمل.

(2)- تونس المدينة ويرأس القائمة: عبد الحميد بن مصطفى.

(3)- تونس الجنوبية ويرأس القائمة: عبد المجيد التريكي.

(4)- قفصة ويرأس القائمة: محمد النافع.

(5)- قابس ويرأس القائمة صالح الحاجي.

وكان اللون المميز لجميع هذه القوائم هو اللون الأزرق.

وقد شارك الحزب الشيوعي التونسي في كل الانتخابات التي وقع تنظيمها في الفترة بين 1956- 1962. وكانت المشاركة في الدوائر التالية.

(1) انتخابات المجلس التأسيسي أيار 1956 .

" قوائم الاتحاد" في دوائر:

(1)- تونس العاصمة، (2) ضواحي تونس، (3) باجة، (4) جندوبة، (5) الكاف، (6) مجاز الباب - زغوان، (7) صفاقص السخيرة، (8) جبنيانة- قفصة، (9) نابل، سليمان (45) سوسة، (11) المهدية، (12) القيروان جلاص، (13) مكثر - سليانة - تاجروين.

- في الانتخابات البلدية، جرت يوم 5 أيار 1957، تقدم الحزب الشيوعي بـــ "قائمة العمل لصالح الشعب ".

---

(10) - الطريق الجديد، العدد 2، السبت 15 تشرين أول (أكتوبر) 1981 (ص9).

– وفي الانتخابات التشريعية لسنة 1959، تقدم الحزب الشيوعي بثلاث قوائم، تحت عنوان "قوائم الديمقراطية والتقدم ".

(4)– د دائرة تونس (2) د دائرة قفصة، (3) د دائرة جندوبة.

وفي صباح الاربعاء4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1981، عقد الحزب الشيوعي التونسي ندوة صحفية حضرها عدد من ممثلي الصحافة الأجنبية والوطنية، وقدم فيها محمد حرمل الأمين العام للحزب، موقف الحزب من الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي جاءت مفاجئة لجميع المراقبين السياسيين، ولقادة الأحزاب السياسية التونسية المعارضة، بل أنها فاجأت بعض أطراف السلطة: وتبعاً لذلك فقد اتهمت أحزاب المعارضة السلطات التونسية بتزوير الانتخابات التشريعية. وقال محمد حرمل « نحن نملك ملفاً كاملاً يتضمن كل الوقائع التي لا يمكن الطعن فيها عن التجاوزات، وخرق القانون... وهي تجاوزات كانت تقع أحياناً بل غالباً في وضح النهار وأمام الجميع في معظم الدوائر الانتخابية التي قدمت فيه قائمات معارضة.... لقد وقع تغيير شنيع لنتائج هذه الانتخابات وهي أول انتخابات في نطاق التعددية، أول انتخابات تساهم فيها التنظيمات السياسية المعارضة منذ حظر الحزب الشيوعي التونسي في سنة 1963 » [11].

وهكذا، ظهرت شكلية الديمقراطية التي أقرتها السلطة التونسية في هذه الانتخابات التشريعية المبكرة في خريف 1981، بكل وضوح، عندما لجأت أجهزة الدولة إلى عملية تزوير هذه الانتخابات. فمشاركة المعارضة في هذه الانتخابات لم تلغ عدم المساواة بينها وبين النظام في الواقع، فيما يتعلق بالشروط المجحفة التي وضعها، ولم تلغ الفروقات الكبيرة في الإمكانيات الواقعية لاستعمال الحقوق السياسية والمدنية بشكل ديمقراطي، من أجل تعبئة قواعدها الانتخابية المعترف بها نظرياً من قبل السلطات. ومن هذا المنطلق، فان مسألة السماح بالتعددية السياسية وفق الشروط التي وضعها النظام، والانتخابات المزورة التي جرت في تونس، تؤكد أن هذه الديمقراطية المقنعة لم تقلص من الدور الاحتكاري الذي يلعبه الحزب الدستوري في سير آلية الحكم

---

(11) – الطريق الجديد العدد 6، السبت 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984 (ص6).

السياسية، بل إنها كانت ولا تزال تخدم وتتجاوب مع مصالح وأهداف حكم الطبقة البرجوازية الكمبرادورية الجديدة.

من بين اكثر المسائل التي تناولها الحزب الشيوعي التونسي بالنقد هي الاختيارات الرأسمالية للحكم، التي أفرزت عدة ظواهر أصبحت ملازمة للاقتصاد التونسي في مرحلة الثمانينات، منها انحسار مردود الصادرات، و انخفاض إنتاج النفط، وثقل حجم الديون الخارجية، والأزمة في احتياطي العملة الصعبة، والعجز في الميزان التجاري، ودخول مجمل الاقتصاد التونسي في مرحلة من الكساد، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة. كما أن هذه الاختيارات الرأسمالية، أخذت تفكك المجتمع التقليدي بالتدريج، ولا سيما أجزاءه الفلاحية، وتعمق الفوارق الاجتماعية والطبقية، مما أدى إلى تهميش جزء كبير من الشباب النازح من الأرياف، حيث لم يجد هؤلاء في الصناعة ميداناً كافياً للتشغيل. فالصناعة محدودة، ونسبة البطالة فيها مرتفعة، وهي تضرب الشباب، المهمش اقتصادياً واجتماعياً. ولم يستطع الشباب دخول الدورة الاقتصادية، وبالتالي الدورة الثقافية.

لا شك أن هذا النمط التنموي الرأسمالي التابع الذي يشجع على الاستهلاك دون أن يمكن الغالبية الساحقة من الاستهلاك، بل من الإنتاج والاستهلاك، يخلق حرمانات قاسية، فهو يتخم السوق بسلع كمالية غير ضرورية، ليس بمقدور جميع الناس التمتع بها. وهذا النمط يتسم بطابع مزدوج:

فهو يبدو كأنه يفتح أبواب العيش بشكل متقارب لنمط العيش في الغرب، ولكنه يفتحها لجزء من السكان: الأقلية المتنعمة، ويغلقها بوجه الأكثرية المحرومة.

لقد أفرز هذا النمط، وهذه أهم نتائجه الاقتصادية والاجتماعية، بل حتى الحضارية، طبقة يسميها الحزب الشيوعي: البرجوازية الجديدة، التي أثرت في فترة ما بعد الاستقلال، وقد اغتنت في ميادين طفيلية غير مرتبطة كلها بالإنتاج. غير أن هذا النمط دخل في أزمة عميقة، حين كان الجواب الذي طرحته الرأسمالية التابعة في سبيل التطوير المتزايد للصادرات، والمحافظة على أسعار تنافسية جيدة للبضائع المصدرة، لاستمرار الانفتاح الاقتصادي على السوق الرأسمالية العالمية، هو الضغط على الأجور، وإحلال المراقبة الشديدة من قبل الدولة محل التحديد الحر للأجور في إطار السياسة التعاقدية بين مختلف

الأطراف الاجتماعية، وتطبيق برنامج تقشف بمزيد من الخضوع المطلق لشروط صندوق النقد الدولي، وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية بالنسبة للطبقات الشعبية: الخبز ومشتقات الحبوب، وهي كلها عوامل قادت إلى اندلاع « ثورة الخبز » في نهاية العام 1983 وبداية 1984، التي لعبت الجماهير الساحقة من الفلاحين الفقراء والشباب العاطل عن العمل دوراً أساسياً في تفجيرها.

3 - الحزب الشيوعي و« ثورة الخبز» 1984 :

كان لتوجهات وممارسات واختيارات نظام الحكم في مختلف الميادين دوراً رئيسياً في تغذية الأزمة العامة في تونس، وهى اختيارات طبقية واضحة، فضلاً عن الانفراد والاحتكار وتسيير البلاد بعقلية الحزب الواحد، الأمر الذي أحدث قطيعة عنيفة بين توجهات، وانحيازات السلطة وبين مطالب ومطامح أجزاء واسعة من الشعب والشباب في الجامعة، وفي الشارع، كانون ثاني 1978، وفي " ثورة الخبز " 1984.

وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي بياناً سياسياً حللت فيه طبيعة الأحداث الخطيرة والدامية، التي جرت في مدن وقرى تونسية منها بالخصوص، القصرين، وقابس وقفصة، وقبلي، والتي ذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى، وموقف الحزب منها بالقول: فإن اللجنة المركزية:

(1)- تعتبر أن هذه الأحداث هي نتيجة مباشرة للقرار الحكومي القاضي برفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها، مما أدى إلى الترفيع في سعر الخبز والعجين ترفيعا مجحفا اضر بصفة خطيرة بالقدرة الشرائية للكادحين وأوسع فئات الشعب في قوتها اليومي.

(2)- تندد اللجنة المركزية باستعمال القمع والعنف، وتدخل الجيش ضد المتظاهرين، الذين عبروا عن غضبهم إزاء قرار الحكومة.

(3)- تذكر انه سبق للحزب الشيوعي، إن عبر عن معارضته لمثل هذا القرار، وحذر من عواقبه الوخيمة، وذلك بالخصوص في عدد الطريق الجديد، الذي وقع حجزه في أكتوبر الماضي (يذكر في هذا العدد أن الأجهزة التونسية قامت بمصادرة جريدة الطريق الجديد،

ومنعت إصدارها لمدة ستة اشهر، وإحالتها إلى الملاحقة القضائية، تحت حجة قيام الصحيفة بنشر أنباء كاذبة).

(4)- إن الحزب الشيوعي الذي ساند، ولا يزال الاتحاد العام التونسي للشغل، وحماية وحدته من مناورات التقسيم والانشقاق، يعتبر انه كان من المفروض أن يتسم موقف الاتحاد بوضوح أكثر، حتى لا يترك المجال مفتوحاً لمثل هذه القرارات.

(5)- إن اللجنة المركزية، إزاء هذه الأوضاع الخطيرة وانطلاقاً من موقع المعارضة الوطنية المسؤولة تطالب- كحل عاجل- بوضع حد فوري لكل الإجراءات القمعية مهما كان شكلها، كما تطالب بالعدول عن قرار الترفيع في أسعار الخبز والعجين، وفتح استشارة جدية مع كل الأطراف المعنية حول قضية صندوق التعويض.

(6)- إن الحزب الشيوعي التونسي، يعتقد أن الحل الذي يسمح بحماية المكاسب الديمقراطية، ويجنب البلاد الهزات والأزمات، ويضمن مصالح الفئات الشعبية، يتطلب التخلي عن توصيات صندوق النقد الدولي، ومراجعة الاختيارات الرأسمالية" [12].

وفي مقابلة أجريت مع بوجمعة الرميلي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي قال: "إن الأحداث اندلعت فور إعلان الحكومة عن رفع الدعم الحكومي، وإن أعضاء الحزب خرجوا على رأس تظاهرات معارضة في المناجم التونسية، واستنكر عمليات "التخريب " مؤكداً أن الحزب لا يجيز مثل هذه الأساليب محملاً مسؤولية ما حدث للأجهزة الأمنية في مواجهة الانتفاضة، التي سوف تترك أثراً على موقف الحزب الحاكم إزاء ظاهرة "الانفتاح الديمقراطي " [13].

وبصدد اقتراحات الحزب لمعالجة الوضع، أكد القائد الشيوعي التونسي إن معالجة الأساس الذي قامت عليه الأحداث تكمن في:

(1)- "معالجة العجز الحاصل في الميزان التجاري، وإشكالية الوضع

---

[12] - *بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي منشور مجلة الرأي التونسية 6/1/4984.*

[13] - *مقابلة مع بوجمعة- الرميلي- عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مجلة اليسار العربي العدد (62) شباط 1984.*

الاقتصادي بعموميته، من خلال فرض ضريبة على الثروات لأجل تمويل دعم الحبوب والمواد الأساسية.

(2)- القيام بحملة دعاوية عبر أجهزة الدولة لأجل إغاثة العائلات قليلة الدخل.

(3)- المطالبة ببرنامج وطني لأجل معالجة البطالة وخاصة في أوساط الشباب .

(4)- العمل على تنمية المناطق المحرومة والريفية، وتنشيط الاستثمار هناك ومقاومة البطالة والنزوح في هذه المناطق " [14].

وفي مقابلة أخرى، أجريت مع الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل، أشار هذا الأخير إلى أن الأحداث أكدت ثلاثة عناصر أساسية.

(1)- عودة الاتجاهات المتشددة إلى أوساط الحزب الحاكم، واعتماده على الأجهزة الأمنية، ورفض الحوار مما يعني عودة النظام إلى اتباع السياسات القديمة.

(2)- احتدام الصراعات داخل الحزب الحاكم حول مسألة الخلافة على قيادة السلطة وحزبها، الحزب الاشتراكي الدستوري، مما يعني غياب وضع الاستقرار في البلاد.

(3)- افتقاد الحزب الحاكم لدوره القيادي في البلاد، الأمر الذي بات يتطلب بديلاً، وهو ما تحسه الجماهير التونسية. [15] .

أسهم الحزب الشيوعي التونسي، ومعه فصائل المعارضة التونسية، ورابطة حقوق الإنسان في القيام بحملة سياسية كبيرة من أجل الحيلولة دون تنفيذ حكم الإعدام بحق بعض المشاركين في أحداث ثورة الخبز. وقد استجاب الرئيس بورقيبة للحملة، وتم استبدال الحكم بحقهم إلى السجن المؤبد، كما أبدى الحزب الشيوعي ارتياحه لخطوة الرئيس التونسي بورقيبة بإطلاق سراح سجناء حركة الاتجاه الإسلامي المحكومين بالسجن منذ شهر تموز 1981، ومن بينهم

---

[14] - *المصدر السابق.*

[15] - *مقابلة مع محمد حرمل الأمين العام للحزب الشيوعي في مجلة بيروت المساء1984/5/14.*

الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة. وقال الحزب تعقيباً على الخطوة إن "هذا الإفراج خطوة هامة من الضروري أن تتبعها خطوات أخرى. وبهذه المناسبة يؤكد الحزب... إن العفو التشريعي العام ضرورة وطنية لتنقية الأجواء ورفع المظالم، ويجدد طلبه بالإفراج والعفو عن المحكوم عليهم في أحداث قفصة، وعن المجموعة المعروفة "بالتنظيم السري " كما انه يجدد المطالبة برجوع كل ضحايا التعسف إلى أرض الوطن، ونخص بالذكر منهم أحمد بن صالح [16].

4 - المؤتمر التاسع للحزب وتعاظم الصراعات وأخطار عدم الاستقرار :

عقد الحزب الشيوعي التونسي مؤتمره التاسع في الفترة بين 12- 13- 14- حزيران (يوليو) 1987، وإذا كان المؤتمر قد عقد في إطار العلنية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للحريات السياسية التي تراجعت كثيراً، حتى أصبحت التعددية عينها في الميزان، وأدى ذلك إلى محاولات متواصلة لإسكات النقد والرأي المخالف والمطالب الديمقراطية والاجتماعية. وتم تشديد الخناق على صحافة المعارضة ومنها "الطريق الجديد"، فصودر معظمها. كما شهدت هذه الفترة احتداداً كبيراً، في الأزمة السياسية في تونس، تمثلت في انتقال حكومة مزالي إلى الهجوم لتصفية الاتحاد العام التونسي للشغل في خريف 1985، وتفجر حرب الخلافة في تونس للرئيس بورقيبة التي أدت إلى سقوط محمد مزالي من حلبة الصراع السياسي وفراره خارج البلاد، وملاحقته قضائياً في نهاية العام 1986، وتفجر الصراع من جديد بين حركة الاتجاه الإسلامي والنظام، واعتقال قيادات الحركة الإسلامية في ربيع 1987، حيث جسدت السلطات التونسية النهاية العملية والعلنية لسياسة التعددية السياسية.

هذه هي أجواء تونس عشية انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي، حين قدم الأمين العام محمد حرمل تقرير اللجنة المركزية الذي تضمن في أهم عناوينه المفاصل التالية:

ا- الأزمة السياسية.

2- أزمة المجتمع التونسي في بعدها الاقتصادي والاجتماعي.

---

[16] - *الرأي التونسية العدد (1 28) تاريخ 1984/10/8 (ص4).*

3- تونس ومحيطها الوطني والحضاري الطبيعي.

4- تونس ومحيطها العالمي.

واستناداً إلى ما جاء في التقرير، تكمن مظاهر الأزمة السياسية في تونس في "تدهور الحريات لا سيما في المدة الأخيرة. وقد بدا ذلك بتزييف انتخابات 81 وتواصل محاولة إسكات المعارضة بالخصوص، ونسف الحركة النقابية، وتجميد حركة المطالبة، وتشديد الحصار على كل تعبير يخالف السلطة والحزب الحاكم مهما كانت نزعته، حتى إن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لم تسلم من ذلك التعسف وتعرض أمينها العام إلى للاعتقال... كما سجن مناضلون يساريون منهم عناصر قيادية من التجمع الاشتراكي، ثم أطلق سراحهم بعد أيام بموجب عفو رئاسي...

وقد تضخم دور جهاز الأمن وكثرت المضايقات والمحاكمات، وأصبح أي مواطن مهدداً في حريته وفي كرامته، والحريات مهددة حتى في ممارسة أبسط الحقوق التي تفرضها التعددية، وتتواصل محاولات إفراغها من محتواها. ومن أهم العواقب المدمرة لمسيرة البلاد نسف الاتحاد الذي يمثل مكسباً وطنياً وديمقراطياً ناضلت من اجله أجيال من النقابيين.

إن التعسف إزاء هذا الواقع بكل تعقيداته لا يحل المشاكل بل يزيدها تعقيدا. وفضلا عن أن التعسف مرفوض حضارياً وسياسياً مهما كانت الحركة التي تتعرض له (في إشارة إلى المحاكمة الثانية للعناصر القيادية لحركة الاتجاه الإسلامي أمام محكمة أمن الدولة صيف 1987). وقد رفعنا صوتنا كما رفعنا صوتنا في المدة الأخيرة في البلاغ المشترك مع حركات المعارضة إيماناً منا بالحريات للجميع ونطالب بإطلاق سبيل المساجين وإلغاء المحاكمات السياسية وسن عفو تشريعي عام. ومعلوم كذلك أننا التقينا مع حركة الاتجاه الإسلامي في نطاق حركة المعارضة ولم نندم على تلك اللقاءات التي كانت أرضيتها واضحة وإيجابية...

ومن مظاهر الانزلاق في أوضاع البلاد الضبابية التي تطغى على قضية الخلافة التي لم تجد بعد حلاً واضحاً ديمقراطياً لهشاشة المؤسسات الدستورية وللصراعات المتواصلة، داخل الحزب الحاكم نفسه، واحتمال المفاجاءات والمغامرات، وحتى التداخلات الأجنبية التي تعجز البلاد عن التحكم فيها،

والتصدي لها، لا سيما أن السلطة تواصل تصلبها.

وقد أصبحت مطروحة قضية الاختيار الديمقراطي للخلافة مع ما يتطلبه ذلك من مراجعة الدستور إذا اقتضى الأمر [17].

أما في مجال الأزمة الاقتصادية، فان التقرير يخصها بتحليل معمق على النحو التالي: « تتطور الأزمة السياسية في البلاد على أرضية أزمة اقتصادية استفحلت في السنوات الأخيرة واتسمت بالعمق والحدة والتراكم. وقد كان من أهم مؤشراتها ابتداء من سنة 1982 تعثر النشاط في مجال الإنتاج وارتفاع الأسعار بنسبة 15% في مستوى الاستهلاك وتفاقم البطالة. ورجعت هذه المؤشرات سنة 1986 بعواقب اكثر خطورة وحدة شملت معظم القطاعات بما فيه إفلاس العديد من صغار الحرفيين والتجار وتفاقم للبطالة لم يسبق له مثيل شمل أصحاب الشهائد منهم أطباء ومهندسون وصيادلة، وكذلك نفاد رصيدنا بالعملة الصعبة....

ولكن لا يجوز أن تخفي هذه العوامل الخارجة عن إرادتنا العوامل الأخرى الناتجة عن اختيارات وتوجهات نظام الحكم ونمط التنمية الذي تأصل منذ السبعينات، وهو النمط الرأسمالي الذي اظهر حدوده وانعكاساته السلبية، وأظهرها كلما ازداد تأصلاً كما أظهرها مفضوحة في الأوقات المتأزمة. وقد أظهرت المدة الأخيرة أن السياسة الاقتصادية أصبحت في الحقيقة ضرباً من الهروب إلى الأمام بالاعتماد على نمط رأسمالي متأزم، دون مراعاة الثمن الذي يدفعه المجتمع ودون التحكم في عواقبه السلبية حيث ترجع الأزمة باستمرار متفاقمة ومتفجرة.....

ونحن نرفض المنطق القائل إن الأزمة ناتجة عن القطاع العام وتدخل الدولة، وأن الحل في القطاع الخاص، وقانون الربح والسوق... فترك قانون السوق يعمل دون رقابة وتدخل، والتفويت في القطاع العام يعني في بلد متخلف إطلاق العنان لا للرأسمالية في المطلق، ولا التنمية، وإنما للرأسمالية الطفيلية، والرأسمالية العالمية، وتعميق التبعية بكل عواقبها على الاقتصاد والمجتمع برمته. وقد عرفت عدة بلدان تجارب مأساوية لاقتصادها من جراء وصفات

---

(17) – *تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر التاسع الذي قدمه محمد حرمل الأمين العام، تونس حزيران 1987 (ص6- 7- 9- 15- 19).*

صندوق النقد الدولي، الذي يفرضها باسم قانون السوق والليبرالية، وهذه شهادة رجل ليس شيوعياً ولا ماركسياً ولا معادياً للرأسمالية ولا للأنظمة العربية في تصريح له جاء في جريدة LA PRESSE التي لا يمكن اعتبارها معادية للنظام الحاكم... هذا الرجل هو الأمين العام لاتحاد البنوك العربية ومدير مركز الدراسات فيها، في تصريح له في آذار (مارس) 1987 نقلته جريدة LA PRESSE أن المعالجات التي يفرضها صندوق النقد على البلدان المدينة تهدد استقرار هذه البلدان لحدة مرارة الدواء. ويضيف بالحرف الواحد: إن المشكلة مع صندوق النقد ليست جديدة، كان ولا يزال الصندوق يفرض على البلدان المدينة نظاماً لتغيير ميزان دفوعاتها الخارجية دون الاهتمام بتوازناتها الداخلية. وهدف الصندوق هو نفسه في جميع البلدان: خلق فائض من العملة حتى تتمكن تلك البلدان من تسديد ديونها... وهذه الحلول لا تقر أي حساب للظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتلك البلدان " (18).

ويؤكد تقرير اللجنة المركزية أن المخرج من الأزمة العامة في البلاد يكمن في إيجاد "البديل " في مختلف الميادين، وذلك بتحالف يجمع كل القوى النقابية والسياسية الديمقراطية على اختلاف مشاربها ومواقعها وتعبئتها في حركة وطنية ديمقراطية جديدة واسعة وقوية، ومرتبطة بالجماهير الشعبية، ومؤثرة فيها باعتبارها ضرورة تاريخية حيوية، بعد أن فقد الحزب الدستوري، الذي قاد الحركة الوطنية في الكفاح ضد الاستعمار دوره القيادي للطبقات والفئات الشعبية، وبعد أن أصبحت أيديولوجيته غطاءً أيديولوجياً وسياسياً للرأسمالية والبرجوازية الجديدة. كما أكد الحزب ضرورة إجراء تغييرات شاملة في الوضع اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وحضارياً مع اتباع سياسة خارجية معادية للإمبريالية على الصعيد الخارجي.

وقوم تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مجمل المتغيرات على الساحة العربية مشيراً إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، كانت وراء ظهور برجوازية عربية جديدة مرتبطة بالنمط الرأسمالي المتخلف والتبعي، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التناقضات في هذه

(18) - المصدر السابق (ص2 1- 13- 14- 15).

البلدان، وتعاظم دور الشغيلة ونضالهم على الرغم من الفتور الذي أصاب حركة التحرر الوطني العربية بعد وفاة عبد الناصر عام 1970.

ويرى الحزب الشيوعي أن ما يسمى أزمة حركة التحرر العربية لا يعنى فقط عجز الفئات القديمة عن مواصلة المسيرة الثورية والتقدمية، بل وكذلك إن الحركة التقدمية وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية العربية والأحزاب والحركات الديمقراطية لم تتمكن بعد من إعادة بناء الحركة على قواعد جماهيرية.

وقد اتضح ذلك بمناسبة الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982، وقلة ردود الفعل الجماهيرية. وقوم تقرير اللجنة المركزية عالياً نضال الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان ودان تواطؤ معظم الأنظمة العربية وتخاذلها في مواجهة العدو الصهيوني [19].

5 - الحزب الشيوعي والمواقف من المسألة القومية وقضايا الوحدة العربية :

أسهم الصعود القوي للحركة القومية العربية في شروط تاريخية محددة في أوائل الخمسينات (ثورة مصر 1952) وأواسط الستينات، في إحداث التبدلات التاريخية والسياسية التي شهدها الوطن العربي، والتي مارست بدون شك تأثيراً كبيراً في إحداث انقلاب فكري وسياسي في موقف الحركة الشيوعية العربية، من وجود الأمة العربية، والقضية القومية العربية، والوحدة العربية. وقد أولى المؤتمر التاسع للحزب أهمية ملحوظة للمسألة القومية، إذ عالجها في باب المقدمات النظرية والفكرية للبديل الوطني وتحت عنوان فرعي: "القضية القومية"، معتبراً أن تونس بخصوصيتها وتاريخها، والعلاقات التي نسجها التاريخ القديم والمعاصر، ومصالحها المصيرية جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والوطن العربي... وأن الطموح إلى الوحدة يستمد قوته وشرعيته ودوامه من المكونات والركائز الموضوعية والذاتية للقومية العربية في معناها الواسع... إلا أن الانتماء إلى الأمة العربية لا يلغي الفروق والخاصيات الوطنية التونسية والجزائرية والمصرية والفلسطينية، وهي واقع ملموس لا يجوز طمسه، وتتدرج في إطار الوطن العربي الشامل والقومية العربية التي فيها

(19) - ملخص من تقرير اللجنة المركزية المنشور في مجلة النشرة - أثينا العدد (26) تاريخ 1984/11/19 (ص14-15).

الوحدة وفيها التعدد في آن واحد[20].

ويوضح محمد حرمل الأمين العام للحزب فكرة الخصوصيات هذه بقوله: « نعتقد أن التحليل الموضوعي يثبت أن من خاصيات القومية العربية استيعابها لمجموعة متنوعة لكنها مترابطة ومتكاملة (DIVERSITE ET UNITE) وأن هذا يعني أن القومية العربية هي قومية أوسع تستوعب مختلف القوميات أو شبه القوميات، فمثلا هناك القومية التونسية ولكنها عربية في نفس الوقت، أي ارتباطها بالقومية العربية » [21].

وينتقد الحزب الشيوعي التونسي الحركات القومية التقليدية والرومانسية، التي ظهرت في المشرق العربي، والتي تضفي نوعاً من التجانس المطلق في التركيبة البنيوية للوطن العربي، وتنفي فكرة الخصوصيات القطرية، وفشلت فشلاً تاريخياً في تحقيق أي وحدة عربية، بعد أن كانت تسيطر على الطاقات السياسية للمجتمع العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى العام 1970.

ويرى الحزب الشيوعي « إن القاعدة النظرية القديمة التي كانت ولا زالت وراء ممارسات حركات قومية فعالة على الساحة لا سيما في المشرق العربي والتي أدت إلى فشل الوحدة العربية، تلك القاعدة القديمة التي تعتبر مختلف البلدان العربية أمة واحدة ودون فروق، وتنكر الخاصيات الوطنية التي نسجها التاريخ وتعتبرها مجرد فروق إقليمية، في حين أن تلك الخاصيات الوطنية واقع ملموس لا يجوز طمسه » [22]. ويعزو الحزب الشيوعي إخفاق المشروع الوحدوي إلى أن القوى القومية، عملت من أجل: « وحدة فوقية أو

---

[20] - *الحزب الشيوعي التونسي- المؤتمر الوطني التاسع الوثيقة السياسية التي صادق عليها المؤتمر. تونس في 14/13/12 حزيران 1987- (ص47).*

[21] - *بصراحة مع محمد حرمل- كتاب "الطريق الجديد" نشرة دار المغرب العربي- تونس 1982 (ص82- 84).*

[22] - *الحزب الشيوعي التونسي- الوثيقة السياسية (ص47- 48) ويذكر الأمين العام للحزب: "إن العوامل السياسية والقوى الرجعية قد لعبت دورا في انفصال الوحدة السورية المصرية. وقد انطلقت هذه القوى من الخصوصيات القومية والشعور الوطني لفك الوحدة" ثم يتهم القوميين ويصفهم بأنهم "في الممارسة من اشد المتمسكين بقومياتهم المحلية، بل أستطيع أن أقول انهم ساهموا في الانقسام لا في التقارب والوحدة" انظر كراس "الطريق الجديد". بصرحة مع حرمل- (ص84/83).*

اندماجية أو شكلية، ولأنها أيضا كانت مرتبطة بفشل البرجوازية العربية بمختلف فئاتها»[23].

ولما كان الحزب الشيوعي يرى أن تحقيق شعار الوحدة العربية ككل أمر بعيد المنال في الظروف العربية الراهنة، نظرا لان حركة التحرر الوطني العربية ليست حركة متجانسة، وموحدة، وليست معسكراً واحداً بل هي معسكرات، و لأن الأنظمة العربية التي تستخدم الخطاب الوحدوي العربي، تتناقض سياستها النظرية على طول الخط مع اتجاه العمل الوحدوي، بسبب خدمة مصالحها الظرفية الأنانية القطرية مع أنها تهاجم القطريات، لهذا كله فإن الحزب الشيوعي يرى أن لحركة التحرر مضمونين: الأول قومي وحدوي مشترك ينطوي على وحدة أهداف مشتركة وخاصة مقاومة الإمبريالية والصهيونية والرجعية، والثاني، وطني في إطار تعدد وتنوع الظروف الخاصة لكل قطر. ويعتقد الحزب الشيوعي: « إن مشروع الوحدة يندرج في عملية تاريخية طويلة الأمد وفي إطار وحدة مغاربية وعربية عقلانية وواقعية لا تكتفي بالعواطف والأوهام بل تستند إلى التحليل العلمي والتجارب.... ويجعل هذا التوجه الاستراتيجي توجها يتميز بالاستمرارية حيث أن هذا المشروع يندرج في إطار عملية تاريخية طويلة الأمد، مرتبطة اشد الارتباط بصعود القوى الاجتماعية والسياسية التقدمية والاشتراكية » [24].

ويعتبر الحزب الشيوعي التونسي أن تحقيق الوحدة العربية كهدف استراتيجي يجب أن يمر عبر بناء المغرب العربي بالتنسيق بين الحركات الديمقراطية في مختلف البلدان للضغط الديمقراطي على الحكومات حتى تتجاوز الخلافات الهامشية وتشرع في الاستجابة لهذا المطمح التاريخي الشرعي [25].

وعلى صعيد المغرب العربي، يحمل الحزب الشيوعي الأنظمة المغاربية مسؤولية العجز عن إقامة أي تعاون مثمر وغير متقطع يخدم مصالح الشعوب ووحدة المغرب العربي. وكان الحزب الشيوعي يؤيد على الدوام خطوات التقارب والتعاون بين بلدان المغرب العربي مجتمعة، لكنه وقف ضد سياسة المحاور في المنطقة، التي شهدت ولادة محور تونس الجزائر وموريتانيا عبر

[23] – *المصدر السابق عينه .*
[24] – *الحزب الشيوعي التونسي– الوثيقة السياسية– مصدر سابق (ص48 و 63).*
[25] – *المصدر الساب عينه .*

معاهدة الإخاء في العام 1983، قابله محور ثانٍ عبر إعلان معاهدة وحدة بين ليبيا والمغرب في أيلول 1984. وكان الحزب يدعو في جريدته "الطريق الجديد" الحكومة التونسية إلى اتخاذ موقف الحياد إزاء سياسة المحاور المتقلبة في المغرب العربي. وقالت الجريدة في تعليقها على معاهدة وجدة « إن هذه المعاهدة، وما يمكن أن ينجم عنها من توازنات مغاربية جديدة، تعد بمثابة محور مواز لمحور الجزائر تونس وموريتانيا... وهنا تكمن الخطورة» وأضافت:

"ونحن نؤيد كل ما يقرب بين شعوب المغرب العربي، ونتمنى النجاح لهذا الاتحاد المعلن بين ليبيا والمغرب.... لكن الذي يقلقنا هو احتمال تحول المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو الثلاثية إلى محاور متعادية، تستغلها الإمبريالية، فتكثف تدخلاتها السافرة والخافية ويصبح بناء المغرب العربي أبعد مما كان"[26].

القضية الفلسطينية:

أما موقف الحزب الشيوعي التونسي إزاء القضية الفلسطينية فهو ينسجم مع مواقف الأحزاب الشيوعية العربية، التي تبنت قرار تقسيم فلسطين من جانب منظمة الأمم المتحدة، القرار 181. ولقد اعتبر الحزب الشيوعي قرار التقسيم هذا ضربة قاصمة للإمبريالية البريطانية وحلفائها العرب المنضوين تحت لواء منظمة "الجامعة العربية". ويقول الحزب في تبريره لهذا الموقف: "... إن الإمبريالية الانكلوسكسونية لم تنجح في السيطرة على فلسطين وفي إجهاض انعتاقها التام إلا بالتفرقة بين العرب واليهود في فلسطين " [27]. فبينما كان الحزب الشيوعي ينفي نفياً قاطعاً وجود "الأمة اليهودية" تماشياً مع موقف ماركس ولينين حيال هذه المسألة، أصبح الحزب يرى في المجموعات التراكمية من المستوطنين الصهاينة الذين يحملون صفات بلدانهم الأصلية وخصائصها "قومية يهودية في طريق النشوء والتطور" [28]. ويرى الحزب الشيوعي

---

[26] - *الوطن الكويتية 1984/9/46.*

[27] - *L'avenir de la Tunisie 13/12/1947*

[28] - *L'avenir de la Tunisie 14/8/1948*

التونسي "... انه ليس من مصلحة يهود تونس- رغم انسياقهم أحياناً وراء تضليل الحركة الصهيونية الرجعية أن يفصلوا قضيتهم عن قضية مجموع الشعب التونسي، كما أن عليهم أن يحترسوا من أحابيل بعض الصهاينة الذين لا يخدمون إلا مصلحة الاستعمار في بلادنا" [29].

ساند الحزب الشيوعي الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفق قرارات الشرعية الدولية 242- 338. وانطلاقا من هذا الموقف أيد الحزب الشيوعي المبادرة التي عمل من أجلها الاتحاد السوفياتي صديق فلسطين والوطن العربي، والمعروفة باسم مشروع بريجنيف، كما ساند الحزب الشيوعي القرارات التي اتخذتها منظمة التحرير في مجالسها الوطنية المتعاقبة.

ويقول أحد قيادي الحزب الشيوعي صالح الحاجي حول موقف الحزب من اتفاقيات كامب ديفيد بأنها « تندرج ضمن الهجمة الإمبريالية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقا من استراتيجيتها العسكرية المعادية لحركات التحرر في العالم. وهذه الهجمة تهدف إلى استعادة السيطرة على المنطقة العربية عن طريق تصفية الثورة الفلسطينية، ومنجزات حركة التحرر الوطني السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تهدف إلى إقامة شبكة من القواعد والأحلاف العسكرية، وإخضاعها لمصالح الاستراتيجية الأميركية، وتهدف هذه الهجمة إلى تجميع الرجعية العربية في محاور تخدم مخططات الإمبريالية، وتهدف كذلك إلى ضرب العلاقات العربية السوفياتية.

إن اتفاقيات كامب ديفيد هي المظهر الرئيس لهذه الهجمة الإمبريالية على منطقتنا، فهي تهدف بصورة واضحة إلى إقامة حلف عسكري عدواني، وتصفية القضية الفلسطينية لمصلحة الصهيونية، وذلك عن طريق تحويل هذه القضية إلى قضية حكم ذاتي، وإفراغها من جوهرها الأساسي، وهي العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.... وإلى سلب أراضي عربية جديدة وإلحاقها بـــ " إسرائيل". وقد دان حزبنا هذه الاتفاقية بشدة...

[29] - المصدر عينه.

وساند كل المبادرات التي قامت بها الدول لمجابهتهـــا » [30]. وأضاف القيادي الشيوعي قائلاً إن الحزب الشيوعي اتخذ موقفاً مؤيداً لنضال الشعب الفلسطيني واللبناني في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان في صيف العام 1982، ونشط في الأوساط السياسية بحملة دعائية وطنية عامة لمساندة المواجهة الوطنية لقوات الغزو، ونظم مظاهرة تضامنية في العاصمة تونس [31].

وكان موقف الحزب الشيوعي التونسي من القضية الفلسطينية يتطابق كلياً مع موقف القيادة المتنفذة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها المرجعية الفلسطينية المعترف بها في العواصم المغاربية، وإن كانت هذه المرجعية لا تتجاوز حركة « فتح » والنهج السياسي الذي يكرسه ياسر عرفات في داخلها وعلى مستوى المنظمة. وكان مبدأ " القبول ما يقبله الفلسطينيون " هو التسويغ الذي تسوقه الأحزاب الشيوعية المغاربية وغيرها من الأحزاب الأخرى الحاكمة وغير الحاكمة في المغرب العربي، لمباركتها اتفاق أوسلو الذي أبرم في 3 أيلول (سبتمبر) 1993 بين الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة اسحق رابين وقيادة عرفات، ومن ثم لتأييدها التطبيع بين الكيان الصهيوني والأنظمة المغاربية.

■ ■

[30] - مقابلة مع صالح الحاجي في مجلة الحرية 1981/10/26.

[31] - مقابلة مع صالح الحاجي في جريدة النداء اللبنانية 1983/2/13.

الفصل الثامن

الحزب الشيوعي
في ظل سلطة السابع من نوفمبر

1- الحزب الشيوعي و تدعيم المسار الديمقراطي

الدوائر السياسية التونسية والعربية والدولية، التي تابعت شمس الأحداث الطاغية على تونس، منذ الإطاحة بمحمد مزالي صيف 1986، وهجوم النظام على الحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية في ربيع 1987، وانتهاء فصل من فصول الصراع بين البورقيبية و" حركة الاتجاه الإسلامي " بصدور الأحكام المختلفة للإسلاميين التسعين في خريف العام عينه، رأت في ذلك الوقت أن تونس، قد دخلت مرحلة جديدة، مع صعود رجل تونس القوي الجنرال زين العابدين بن علي الذي لمع نجمه في فضاء السياسة التونسية، واستولي على السلطة بانقلاب أبيض، في 7 تشرين ثاني (نوفمبر) 1987، منهياً بذلك حكم العجوز بورقيبة الذي استمر ثلاثة عقود.

وعبرت القوى السياسية في تونس، لا سيما حركات المعارضة سواء التي تتمثل في أحزاب معترف بها، أو التي تنتظر أن يعترف بها بعد إتمام قانون الأحزاب المصادقة عليه، عن ارتياحها لبيان السابع من نوفمبر، الذي ألقاه الرئيس بن علي عبر التلفزيون التونسي، وتوجه فيه إلى الشعب بكل قواه العاملة والسياسية للانخراط في الفعل الجدي من اجل تطبيقه في أحسن الظروف وبأقصى النتائج.

وقد أعتبر السيد محمد حرمل الأمين العام للحزب الشيوعي الخطاب (بيان 7 نوفمبر) مهماً جداً في مختلف الجوانب التي عالجها. وقال إنه موقف يدعم جو الحوار بين أحزاب المعارضة والسلطة. وأضاف: « نحن نجدد مساندتنا للروح الديمقراطية والصراحة التي ميزت خطاب الرئيس في تناول مختلف

المشاكل بما فيها الإشارة إلى العقبات والعراقيل التي تعترض البلاد في اتجاه التغيير » .

وقد نجح العهد الجديد إلى حد مقبول في تنقية المناخ السياسي الذي كان مشحوناً بالتوتر بل ومهدداً بالانفجار قبل قيام حركة السابع من نوفمبر.

وهناك شواهد كثيرة على سياسة الانفتاح التي يسلكها العهد الجديد، أبرزها الاتجاه إلى رفع القمع المسلط على قيادات الحركة الإسلامية، والاعتراف ببعض أحزاب المعارضة.

على أن الاتجاه « الديمقراطي » الذي سلكه العهد الجديد في تونس أصبح يوظف شعار « طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد » من أجل توطيد ركائز النظام، ذلك أن هذه "الديمقراطية التعددية" لم تغير شيئاً، مبدئياً وعملياً في الاختيارات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، للسلطة في تونس.

وفي الذكرى الأولى لتوليه مهام السلطة في تونس، أعلن الرئيس بن علي عن إجراء انتخابات رئاسية، وكذلك انتخابات تشريعية في تونس، في الثاني من نيسان (أبريل) 1989. وكان البرلمان التونسي قد صدق تعديل دستور العام 1959، القاضي بإلغاء الرئاسة مدى الحياة، وتحديد مدة التجديد للرئيس، بثلاث ولايات فقط، مدة كل منها خمس سنوات، وجعل السبعين عاماً الحد الأقصى للترشيح إلى الرئاسة، وفرض العودة إلى الانتخابات عن طريق الشعب مهلة لا تتعدى الستين يوماً في حالة شغوره.

وكان زعماء الأحزاب السياسية الست المعترف بها رسمياً "الحزب الشيوعي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، التجمع الاشتراكي التقدمي، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (الوطن)، والحزب الاجتماعي للتقدم (الأفق)"، وزعماء نقابيون، وممثلو حركة الاتجاه الإسلامي، وعبد الرحيم زاوري الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، قد وقعوا في يوم 7 تشرين ثاني (نوفمبر) 1988، على وثيقة الميثاق الوطني، التي تنص على مبدأ الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وعلى أن من واجب الدولة، أن تضمن الحريات الأساسية، كحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية، شريطة أن تمارس الحريات في حدود القانون، ويؤكد

الميثاق الوطني: « إن القيود الوحيدة التي ينبغي فرضها هي القيود التي تتضمن أسس المجتمع الديمقراطي والأمن العام للقانون، وحقوق الغير ».

وقد أبقى هذا الميثاق على قانون الأحوال الشخصية الذي أقر في عهد بورقيبة.

وكانت الصحافة في تونس، عرفت انتعاشة مهمة بعد التغيير الذي حمل الرئيس بن علي إلى سدة الحكم في العام 1987، وعُدَّت دعامة أساسية للديمقراطية الوليدة، فتم تعديل قانون الصحافة بما يحظر مصادرة الصحف في المطابع، وهو أسلوب كان مألوفاً أيام الرئيس السابق الحبيب بورقيبة. وعادت صحف المعارضة الأربع التي كانت معطلة إلى الصدور، وهي "المستقبل" (الديمقراطيين الاشتراكيين) و "الموقف " (للتجمع ا لاشتراكي التقدمي) و" الطريق الجديد" (الحزب الشيوعي) و"الوحدة" (حزب الوحدة الشعبية). كما منحت مساعدات مادية للمرة الأولى لصحف الأحزاب لإعانتها على مواجهة نفقات الطباعة، وقدرت بـــ 25 ألف دينار (نحو 20 ألف دولار) لكل صحيفة.

وتزامن استئناف صدور صحف أحزاب المعارضة في العام 1988 مع معاودة صدور المجلات المستقلة، التي تعكس آراء قطاعات واسعة من المجتمع المدني (النقابات والجمعيات والهيئات والطلاب)، ولا سيما مجلتي " المغرب العربي " و"حقائق" الأسبوعيتين، إلا أن أعرق صحيفة مستقلة وأكثرها احتراماً وصدقية "الرأي " لم يتح لها معاودة الصدور بعد حظر عدد خاص أعدته لمناسبة التغيير، الذي حصل في قمة السلطة.

ويمكن القول أن العام 1988 كان السنة الذهبية للصحافة التونسية، إلا أن الرياح بدأت تهب في العام التالي بغير ما تشتهي سفينة الديمقراطية.

فقد توجه التونسيون إلى صناديق الاقتراع في 2 نيسان (أبريل) 1989، (نحو مليونين و700 ألف ناخب تونسي) لانتخاب رئيس الجمهورية، ولانتخاب 141 نائباً لمجلس النواب. وكان عدد القوائم الانتخابية المتنافسة 84 قائمة، تنتمي إلى سبعة أحزاب سياسية، وذلك لملء مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 141 مقعداً موزعة على 25 دائرة انتخابية.

وبلغ عدد المرشحين 487 مرشحا يتوزعون على النحو التالي:

141 مرشحاً باسم التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم.

124 مرشحاً باسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

116 مرشحاً مستقلا تدعمهم حركة النهضة الإسلامية.

37 مرشحاً باسم حزب الوحدة الشعبية.

25 مرشحاً باسم التجمع الاشتراكي التقدمي.

17 مرشحاً باسم الحزب الاجتماعي للتقدم.

16 مرشحاً باسم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي.

6 مرشحين في قائمة مشتركة بين التجمع الاشتراكي والتقدمي والحزب الشيوعي.

5 مرشحين في قائمة مشتركة بين التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي الوحدوي.

وكان بن علي قد فاز بنسبة 99.27% من عدد أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية، وفازت قوائم التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بجميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 141 مقعداً.

وهمشت الانتخابات بقية أحزاب المعارضة، غير أن الحزب الحاكم وجد نفسه أمام ظاهرة لم تكن في الحسبان هي صعود القوة الإسلامية التي يمثلها المستقلون، والتي فازت رسمياً بنحو 14% من الأصوات، والتي كسبت ثقة ثلث الناخبين في الساحة التونسية.

وتقدم الحزب الشيوعي التونسي والتجمع الاشتراكي التقدمي بطلبات طعن احتجاجاً على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 2 نيسان 1989. وحين تم تعيين الدكتور حامد القروي رئيساً للحكومة في 26 أيلول من العام 1989، بدلا من الهادي البكوش، وصرح في أول خطاب له انه « سيكثف الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين من اجل تعزيز المصلحة الوطنية، وقالت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بيانها الصادر بتاريخ 15 تشرين أول (أكتوبر) أنها أخذت علماً بتصريحات رئيس الوزراء الجديد الإيجابية حول موضوع التعددية والميثاق الوطني والحوار، إضافة إلى لقاءاته مع الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية. وشدد البيان على ضرورة تجسيد هذه التصريحات ورفع القيود التي تعرض العملية الديمقراطية للخطر. وللمرة

الأولى، أشار التلفزيون التونسي إلى اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وبث مقابلة مع الأمين العام محمد حرمل بكاملها.

وفي الانتخابات البلدية التي جرت في 15 حزيران (يونيو) من العام 1990، والتي فاز فيها التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بنحو 98% من مقاعد المجالس البلدية، قاطعت أحزاب المعارضة الرسمية المعترف بها وكذلك الحركة الإسلامية في تونس، تلك الانتخابات. وأكدت أحزاب المعارضة أن السبب في بقائها بعيداً عن الانتخابات يعود إلى عمليات تزوير واسعة النطاق جرت في انتخابات العام 1989، وإلى المناخ السياسي السائد، قائلين إن سيطرة الحزب الدستوري الحاكم على وسائل الإعلام، وكذلك البيروقراطية والإخفاق في تطوير نظام الانتخابات هي الأسباب الرئيسية التي دعت إلى مقاطعة الانتخابات.

وهكذا، لم تتحقق التعددية في البرلمان، وفي مجالس البلديات، ووصل المسار الديمقراطي إلى أفقه المسدود مع اشتداد الاستقطاب الثنائي بين النظام والحركة الإسلامية في مطلع التسعينات. وقد أبدت أحزاب المعارضة خيبة أملها في خطاب الرئيس بن علي في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990، لتجاهله المعارضة الإسلامية، وهزئه من مطالب المعارضة بالفصل بين الدولة والحزب الحاكم. ولاحظ زعيم الحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل أن الخطاب لم يستجب للمطالب الأساسية التي تقدمت بها المعارضة لكسر الجمود السياسي. وقد حمل الخطاب الذي جاء في الذكرى الثالثة لتولي بن علي السلطة في تونس، المعارضة المحلية تبعة إعاقة محاولات الحكومة لإقامة ديمقراطية فعلية في تونس.

1 - تحالف المعارضة مع الحكم في الحرب ضد الحركة الإسلامية :

إذا كانت النتائج التي أعلنت عن الانتخابات البرلمانية هي السبب المباشر الذي فتح الصراع مع الحركة الإسلامية، بعد هدوء و"تبادل الود" لأكثر من عام، إلا أن هناك أسباب أخرى جعلت هذا الصراع يتأجج. وفي مقدمة هذه الأسباب كان رفض السلطات التونسية أكثر من مرة الطلب الذي تقدمت به حركة "النهضة" للحصول على تأشيرة حزب سياسي. وكان حزب النهضة خرج من الانتخابات البرلمانية بعد الحزب الحاكم مكرساً نفسه كقوة أساسية في

المجتمع، تشاطر التجمع الدستوري الديمقراطي النفوذ في الشارع.

وقد حركت المواجهة الشاملة في تونس بين حركة النهضة والحكم كثيراً من الأحجار على شطرنج اللعبة السياسية الداخلية في البلاد. فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وجد الحكم نفسه مضطراً لتهدئة جبهة الصراع مع الأحزاب غير الإسلامية، ومد جسور الحوار معها، بل والبحث عن وسائل للحصول على رضاها. وفي أجواء الحرب المفتوحة بين سلطة السابع من نوفمبر وحركة النهضة، ترسخت علاقة تحالف غير عادية بين النظام وقوى واسعة من النخبة والمعارضة السياسية الرسمية التي وعدت بتحقيق نموذج ديمقراطي في غياب الحركة الإسلامية.

وأصبح محمد مواعدة زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين آنذاك ونائبه خميس الشماري، ينظران للخط الذي يدعو إلى التخلي عن المفهوم التقليدي للمعارضة، وتدعيم خيار التحالف مع السلطة.

وفي ظل وضع حسمت فيه السلطة التونسية أمرها على استئصال الحركة الإسلامية راهنت المعارضة الرسمية التونسية– على اختلاف في تفاصيل الموقف بين مكوناتها– على الخيار الممكن، متمثلاً في خيار التحالف مع النظام، على أساس وعد قطعته السلطة بتحقيق الديمقراطية، بعد التفرغ من قمع الإسلاميين. وقد حكمت علاقة التحالف بين السلطة والمعارضة الحياة السياسية التونسية منذ سنة 1991 إلى فترة الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع 1995" [1].

وتوج شهر العسل بين السلطة والمعارضة، في انتخابات آذار (مارس) 1994 الرئاسية والتشريعية، بدخول أربعة أحزاب من قوى المعارضة التونسية لأول مرة في تاريخ تونس المجلس النيابي، إذ حصلت المعارضة على 19 مقعداً، توزعت على النحو التالي: 10 مقاعد لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، و 4 مقاعد للحزب الشيوعي التونسي، فيما تقاسم بقية المقاعد الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحزب الوحدة الشعبية.

[1] – *مجلة تونس الشهيدة العدد السادس والثلاثون – سبتمبر/ أكتوبر 1996 مقال رئيس التحرير: الوضع التونسي (ص8).*

ويصف الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل دخول المعارضة إلى البرلمان بقوله: دخول نواب أحزاب المعارضة الوطنية للبرلمان يعني تعددية لأول مرة في تاريخ البرلمان، وأنا شخصياً الأمين العام الوحيد لحزب معارض في البرلمان مع الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) وهذا في حد ذاته خطوة هامة في طريق وتوسيع التعددية في البرلمان وخارج البرلمان [2].

وعلى العراقيل التي تعيق تطوير فكر التعددية، يقول محمد حرمل: "أولى هذه العراقيل الإعلام إذ لا يمكن أن نبني ديمقراطية عصرية بدون تعددية في الإعلام وخصوصا في التلفزة والإذاعة الوطنية، وهذه من أهم مطالبنا. المشكلة الثانية هي أن التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم) الذي لنا معه علاقات جيدة ونعتبره حزب الأغلبية، ونحن قابلون لدوره كحزب الأغلبية وليس لنا أي عداء معه له احتكار مطلق لكل الفضاءات احتكار إلى درجة أصبح يهدد دور الأحزاب ودور التعددية [3].

وعن دور المعارضة داخل التركيبة البرلمانية يقول الأمين العام للحزب الشيوعي: « نحن ساندنا ونساند المشاريع الوطنية التي ليس فيها مشكل فنرفع أيادينا للتصويت على هذه المشاريع إيجابياً ولكن في بعض المشاريع نقدم ملاحظات نقدية » [4].

وعما أضافته مشاركة المعارضة والتنسيق فيما بينها، يضيف محمد حرمل: « أولا أضافت التعددية، وهذا أهم شيء بالنسبة للبرلمان أي أضافت آراء وأفكار ومشاكل لم تكن موجودة من قبل في البرلمان وحركية جديدة، وأضافت علاقات متميزة مع أعضاء نواب التجمع الدستوري الديمقراطي، الذين كانوا يجهلون الأحزاب الكبرى وكذلك أحزاب المعارضة لم تكن تعرف نواب التجمع إذ تكون مناخ إيجابي في العلاقات، وهذه حركية جديدة مازالت في خطواتها الأولى. أما فيما يخص التنسيق فلم يوجد بعد، لان أحزاب المعارضة مختلفة. ثم أن مواقفها ليست منسجمة في البرلمان. ففي بعض الأحيان نصوت في نفس الاتجاه، وفي بعض الأحيان لا نصوت في نفس الاتجاه. وهذه هي

---

(2) – مقابلة مع محمد حرمل– منشور في جريدة الدستور الأردنية تاريخ 28/10/1995.
(3) – المصدر السابق.
(4) – المصدر السابق.

التعددية ومازال هناك مشاكل ستتبلور وتتوضح في المستقبل " [5].

استمر أنصار خيار التحالف مع السلطة من جانب أحزاب المعارضة الرسمية يدافعون عنه باستمرار، وهم يمنون أنفسهم وقواعدهم بان تجربة المسار الديمقراطي في تونس لا تزال في بدايتها، وإنما تحتاج وقتاً كافياً حتى تؤتي ثمارها. غير أن الثمار التي وقع جنيها كانت ثماراً كارثية. فقد تقلص هامش الحراك السياسي إلى أدنى مستوياته، واستمرت السجون مكتظة بآلاف المساجين السياسيين من كل الاتجاهات الفكرية والسياسية، وتراجع حضور المعارضة في مؤسسات الدولة. وفي مناسبة انتخابية عولت مختلف أحزاب المعارضة الرسمية كثيراً على نتائجها لإقناع قواعدها بمردودية وواقعية التحالف مع السلطة، لم تحصد هذه الأحزاب مجتمعة سوى 6 مقاعد من بين 4090 مقعداً بلدياً.

وكانت نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع 1995، بمنزلة الهزة العنيفة التي اجتاحت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، أكبر أحزاب المعارضة، الأمر الذي دفع أمينها العام محمد مواعدة إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى الرئيس بن علي في 21 أيلول 1995، تضمنت نقداً جريئاً وصريحاً لسلطة السابع من نوفمبر تمثل في التأكيد على عودة نظام الحزب الواحد المهيمن بصورة اشد تأطيراً وإحكاماً، وتطويع المجتمع المدني أكثر من العهد البورقيبي، وقيام الأجهزة الأمنية التونسية بعملية "ضغط خانق"، على المجتمع المدني السياسي، واستغلال شعار "التطرف الإسلامي " كذريعة للقضاء على كل تشكيلات المعارضة، وسيادة نظرة أحادية للإعلام رتيبة وجامدة، إضافة إلى ما تعانيه الحياة الفكرية والثقافية من جمود وتراجع في شتى المجالات.

وأكد سجن محمد مواعدة 11 عاما، ونائبه الشماري 5 أعوام، (تم إطلاق سراحهما، شرطياً في نهاية عام 1996)، عن عودة المحاكمات السياسية في ظل الحصانة من العقاب، وانكسار التحرك نحو الديمقراطية، وارتداده بصورة أقوى بكثير مما كان يتنبأ به، لجهة خروج تونس من نظام "الديمقراطية الفوقية والمراقبة" إلى نظام تسلط الحزب الواحد الحاكم والمهيمن، وتموضع السياسة

[5] – المصدر السابق.

في الدولة، لكي تصبح حكراً على السلطة الحاكمة، إذ أصبحت تونس منقسمة إلى فضاءين متخارجين، فضاء الدولة وحزبها الحاكم، وأحزاب المعارضة الدائرة في فلكها، أو القابعة على الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع، وفضاء الشعب، في ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببنية قوية لعلاقات تكافؤ مع مجتمع سياسي متكامل.

إزاء خروج الشعب من عالم السياسة وعدم إنتاج السياسة في صلب المجتمع المدني، كيف يقوِّم الحزب الشيوعي التونسي هذا الوضع؟

في افتتاحية عدد "الطريق الجديد" الصادر في 15 نيسان (أبريل) 1996، (وهو الأول منذ احتجابها في العام 1995) التي يصدرها الحزب، أشار الأمين العام محمد حرمل إلى أن السؤال المتداول في تونس هو « هل أن السياسة من خارج الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) لم تعد ممكنة ولا مجدية؟ وأوضح محمد حرمل أن هذا السؤال بطرحه علينا وعلى سوانا عدد من المناضلين طغى عليهم اليأس والتشاؤم، وصاروا يعتبرون انه لم يعد ممكناً التعبير عن رأي مخالف (للحكم) بعدما تراجعت فضاءات التعددية، وانتشر العزوف عن العمل السياسي، وتوقف تيار الانتماء إلى الأحزاب، وتعمق احتكار الحياة العامة من قبل الحزب الحاكم، حتى كادت المواطنة تنحصر في الانتماء إليه » : وأضاف حرمل: " هل انتهت السياسة مثلما قيل عن الأيديولوجيات أنها انتهت وحتى عن التاريخ انه انتهى ؟.

وأكد « أن السياسة في وظيفتها النقدية والمعارضة مازالت ممكنة، لأننا نعتبرها مسؤولية تاريخية ملقاة على عاتق الحركة الديمقراطية في كل المراحل، في حركة مستمرة ومتقطعة، فيها المد والجزر، النجاحات و الخسائر، و الفتور و الركود ».

وحمل حرمل على التيارات التي دخلت السياسة بمبادئ نبيلة، لكنها في الحقيقة جامدة ومسقطة على الواقع، يسارية وغير يسارية، تغذيها ثقافة الرفض المستمر والمعارضة التقليدية والثنائية المطلقة، حكم معارضة المعمول بها في أوروبا والبلدان المتقدمة. وقال: « لا أشك في أن لها الفضل في شيء من الصمود، لكنه صمود عقيم، بالإضافة إلى أن مواقفها تؤدي حكما إلى هدر الطاقات والعزائم وغلق باب الاجتهادات وتشتيت المناضلين والالتقاء مع التيارات الرجعية والسلفية المتموقعة خارج البلد والتي تبذل قصارى الجهود

لتظليم (تسويد) صورة الوطن مثلما تؤدي إلى نفي مستلزمات الوفاق الوطني والقطيعة مع السلطة الوطنية ».

وأشار حرمل إلى أن « المتشائمين يقولون لم يبق أمامكم أي هامش » إلا انه شدد على نجاعة الخط الثالث الذي يختلف عن المساندة المطلقة، والمعارضة المطلقة. وأكد أن الهامش ضيق في الظرف الراهن، لكن القضية ليست في وجود الهامش أم عدم وجوده بقدر ما هي خيار لا مناص منه لإعادة أنفاس الحركة الديمقراطية والتقدمية وتأمين الظروف لتوحيد طاقاتها المشتتة والضائعة هنا وهناك واستقطاب فئات من الشباب بالاعتماد على الاجتهاد الفكري ». وحض الحكم التونسي على استخلاص الدروس من التجارب تعميقاً لمفهوم الوفاق الوطني وإنقاذاً للمسار الديمقراطي. وحذر من الاغترار بالمساندات الظرفية والانتهازية أو الانزعاج من المعارضات التقليدية خصوصاً إذاً ما تميزت عن السلفية ومعالجتها سياسياً وفكرياً لأن في التعددية والديمقراطية النقد الإيجابي والنقد السلبي .

واقترح « توسيع فضاءات التعددية ورفع العراقيل التي تعطل المسار الديمقراطي حتى تساهم كل العزائم الصادقة (...) في تحقيق توازن جديد في العلاقة بين الدولة والمجتمع » [6].

وعلى الرغم أن نظام الحكم للجنرال بن علي القائم على الحزب شبه المنفرد يعكس في سياسته الداخلية تجنب الاندفاع نحو التعددية الفعلية، ويتخذ القرارات السياسية المهمة دون التشاور حتى مع قيادة حزب التجمع الموسعة، ويستمر في تعيين أكثر من نصف أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع، كما كان شأن سلفه بورقيبة، ويستخدم المشاركة الشعبية من خلال نظام الحزب الواحد لكي تظل مشاركة محدودة جداً من الناحية العملية، لا يقصد منها بالتأكيد أن تؤدي إلى خسارة السلطة تدريجياً، بل ترسيخها وإنعاشها، وربما عقلنتها، رغم ذلك كله، فإن الأمين العام لحركة التجديد الوريثة الشرعية للحزب الشيوعي التونسي، محمد حرمل، لا يعتبر حزبه معارضاً وإنما مسانداً للسلطة.

والحال هذه، فإن حركة التجديد تساند سياسة الدولة التسلطية التونسية،

[6] - *محمد حرمل- افتتاحية الطريق الجديد- 15 نيسان (أبريل) 1996.*

التي قلصت المجال السياسي للمجتمع وجعلته حكراً على النخبة الحاكمة والمسيطرة على السلطة، لتطابق حدود الهوية الحصرية والشمولية لحزب التجمع، وألغت دور المجتمع التونسي في إنتاج السياسة، وأطرت الانتخابات العامة التي تجري في تونس لخدمة أهداف ومصلحة هيمنة الحزب الواحد، وعدم السماح حتى بهامش من المنافسة والترضيات المحدودة للمعارضات الرسمية، وألغت أيضاً مختلف تكوينات المجتمع المدني .

ولم يع محمد حرمل أن نزع السياسة من المجتمع التونسي نابع من سيادة الرؤية الحصرية والاستبدادية والواحدية في إيديولوجية الدولة التسلطية التونسية، التي تنصب نفسها كلاً أو تُحل نفسها محل الكل، وتطرد الآخرين من عالمها، ولا تنظر لمعارضة الآخرين لها، إلا على أنها مروق وكفر وإضعاف لوحدة الجماعة السياسية في أحسن الظروف، وتعطي نفسها من الحقوق – الامتيازات ولا سيما امتياز تمثيل الطبقة والشعب و الأمة، ما تنكره على غيرها.

2- نظرة الحزب الشيوعي إلى المسالة التنظيمية واليسار الجديد :

لا تختلف بنية الحزب الشيوعي التونسي التنظيمية عن البنية التنظيمية لأي حزب شيوعي عربي، سواءً على مستوى بناء الحزب وقاعدته، أم على مستوى بناء هيئاته القيادية، وتسلسل التراتيبية الحزبية فيه. فالهوية الأيديولوجية للحزب، هي الماركسية اللينينية، بوصفها النظرية الثورية العلمية التي يهتدي بها. ويعد الحزب الشيوعي التونسي نفسه حزباً ثورياً من نوع جديد يعمل على استقطاب الجماهير العمالية والفلاحية والشعبية بصفة عامة، وإعادة تنظيم قطاع الشباب لجعله قادراً على لعب دور طليعي في النضال.

وتقوم المرتكزات التنظيمية للحزب الشيوعي على انه:

ا – حزب الطبقة العاملة.

2 – تبنيه النظرية الثورية العلمية "الماركسية اللينينة".

3 – اعتماده مبادئ المركزية الديمقراطية في بنية الحزب، وفقاً للأسس التالية:

ا– تسعى الهيئات القيادية وخاصة المركزية إلى تشجيع البحث والتفكير

والمبادرة، وقبول ملاحظاتها ومناقشتها، وتنظيم حلقات تثقيف الحزبيين.

2- انتخاب جميع الهيئات المسؤولة من القاعدة إلى القمة بما يضمن مشاركة أعضاء الحزب في اختيار قياداتهم مع جواز تعيين بعض الهيئات في الحالات الاستثنائية أو للفترات الانتقالية.

3- حرية المناقشات للتوصل إلى القرار، حيث تخضع الأقلية للأكثرية، مع حق كل عضو في الحزب في التمسك بأفكاره وقناعاته في إطار الحزب، حتى ولو كانت هذه الأفكار مخالفة لاتجاه الحزب المقرر [7].

العضوية في الحزب :

يسعى الحزب الشيوعي التونسي أن يضم في صفوفه كل التونسيين الواعين بضرورة الكفاح السياسي المنظم للطبقة الشغيلة ولكل الفئات الشعبية. ويتم قبول العنصر في الحزب بعد أن يتبنى برنامج الحزب وقانونه الأساسي، وينخرط في إحدى منظماته، ويتعهد بالعمل في تلك المنظمة ويواظب على دفع اشتراكه المالي، وتتمثل واجبات عضو الحزب في المسائل التالية :

ا- المشاركة بانتظام في الاجتماعات، والعمل بجدية في المنظمة والعمل على تطبيق سياسات الحزب، وتنفيذ قرارات هيئاته، وأن يتعمق في معرفة سياسة الحزب.

2- أن يعمل على رفع مستواه السياسي والفكري، ويحترم نظام الحزب الداخلي، وقانونه، ويعمل على إنجاز برنامجه.

3- تطبيق النقد والنقد الذاتي.

أما حقوق العنصر في الحزب فتتمثل فيما يلي:

ا- انتخاب الهيئات المسؤولة في المنظمة المنتمي إليها.

---

[7] - *كراس الحزب الشيوعي التونسي، موجز تاريخه، أهدافه، تنظيمه، منشورات الحزب تونس 1982 (ص28).*

2- الترشيح إلى الهيئات الحزبية في حال توافر المؤهلات والكفايات المطلوبة.

3- الإسهام في رسم سياسة الحزب وقراراته والمشاركة في المناقشات الحزبية، والتصويت على القرارات.

4- ممارسة سياسة انتقادية إزاء أعضاء الحزب وقراراته في إطار الالتزام بالموضوعية، والابتعاد عن الاعتبارات الشخصية [8].

وفي نطاق عملية تجديد بناء الحزب على أرضية التحولات الاجتماعية والأيديولوجية التي عرفها المجتمع التونسي، الذي انتقل في الثمانينات من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ومن النقابة التابعة إلى الاستقلالية، أكد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي التونسي تعميق مسيرة التجديد والتصحيح في عملية بناء الحزب وذلك من خلال :

أولاً : تعميق الديمقراطية في كل المجالات وتشجيع التفكير والبحث والمبادرة والنقاشات السياسية والفكرية في نطاق الهياكل ولجان العمل لتطوير وتجديد وتعميق أطروحاتنا الماركسية.

ثانياً: مع أن كل قراراتنا كانت جماعية في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، لا بد من مواصلة المجموعات في اتجاه تعميق العمل الجماعي، وتوزيع المسؤوليات، وإحكام العلاقة بين مختلف الهياكل.

ثالثا: نبذ عادات الحلقات والتكتلات لأنها تدمر الديمقراطية وتبادل الآراء وتضر بوحدة الحزب. إن المركزية الديمقراطية عندنا ليست قالباً جامداً نطبقه على واقع الحزب بل هي خلق مستمر تثريها بتقاليد جديدة تقاليد ديمقراطية. والديمقراطية التي نريدها لشعبنا نريدها كذلك لحزبنا مع خصوصياتها.

إن الأساس في المركزية الديمقراطية هو الانسجام وتعدد الإسهامات، وفيها الخلافات ولا يجب أن تكون بيروقراطية ولا فوقية بل إطاراً حياً يسمح بالنقاش والنقد ويسمح كذلك لحزب ثوري أن يقوم بدوره مما يجعل الأقلية تقبل قرارات الأغلبية ولو حافظت على رأيها [9].

[8] - *كراس الحزب... المصدر السابق (ص 28- 29).*

[9] - *محمد حرمل- تقرير اللجنة المركزية المقدمة إلى المؤتمر التاسع تونس حزيران 1987 (ص30).*

هيكلية الحزب:

يتكون الحزب من هيكلية هرمية الشكل تبدأ من القاعدة نحو القمة، وتربط بين القاعدة "الخلايا" والقمة « المكتب السياسي » هيئات منتخبة، بحيث تتولى جميع هذه الهيئات تطبيق سياسات الحزب وقيادته حسب موقعها.

1- **الخلية** : وهي أساس تنظيم الحزب، ويمكن أن تتألف في المعمل أو الحي أو المدينة. ويمكن أن تتشكل داخلها شعبة للنساء.
2- **الفرع:** ويتألف من جميع الخلايا الواقعة في منطقة معينة.
3- **الجهة:** وتتكون من جميع الفروع الواقعة في نطاق الولاية أو أكثر من ولاية .
4- **اللجنة المركزية:** وهي أعلى قيادة حزبية في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين للحزب، وتتولى تسيير نشاط الحزب السياسي والتنظيمي.
5- **المكتب السياسي:** وتنتخبه اللجنة المركزية من بين أعضائها لقيادة الحزب ونشاطاته وسياساته في الفترة الفاصلة بين اجتماعات اللجنة المركزية، وفي إطار الخطة، التي ترسمها، وهو مكلف تنفيذ قرارات اللجنة المركزية.
6- **الكتابة "السكرتاريا"** ويتم انتخابها من قبل اللجنة المركزية التي تحدد أعضاءها، ومهمتها السهر على تنفيذ قرارات المكتب السياسي واللجنة المركزية (10).

الحزب الشيوعي أمام الماركسية وأزماتها :

في ضوء التحولات الكونية العاصفة التي يشهدها عالمنا المعاصر، الذي يتقدم إلى القرن الحادي والعشرين بوتائر متسارعة، والتغييرات الجذرية المتولدة عن العولمة الرأسمالية الجديدة، التي ترافقت مع الثورة الصناعية الثالثة، التي تؤدي إلى سيطرة المعلوماتية، وتغيير راديكالي في المعطيات الأساسية للمجتمعات الحديثة، فضلاً عن التبدلات التي أطلقتها البريسترويكا في الاتحاد السوفياتي وما نجم عنها، واقعياً، من انهيار الاتحاد السوفياتي،

(10) - *كراس الحزب، المصدر السابق (ص27).*

وانهيارات في بناء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإفرازات لوقائع جديدة في خريطة الوضع العالمي، وانقلابات جذرية في موازين القوى الدولية وطبيعة العلاقات الدولية، وما طرحته من أسئلة جوهرية متصلة بالواقع، والتاريخ، والنظرية، في ظل تفجر أزمة الماركسية على المستويين الفكري والأيديولوجي، حين أصبحت ((موضوعاً للسؤال، سواء سؤال المعادين لها الذين يدعون أنها استنفذت قدراتها، وأصبحت جزءاً من الماضي، أم سؤال الوعي المهزوم بأشكاله المقدسة وغير المقدسة، الذي طرح هل ما زالت الماركسية صالحة كنظرية معرفية علمية لعالمنا المعاصر وعملية تغييره " [11]، في ضوء كل هذا، نجد الحزب الشيوعي التونسي يغير اسمه ويستبدل به اسماً جديداً هو: "حركة التجديد".

وقد نفى محمد حرمل أن يكون الانتقال من صيغة الحزب الشيوعي إلى صيغة "حركة التجديد" التي تأسست في العام 1994، تغييراً للاسم فقط، وأوضح أنها « مقولة مغرضة يرددها البعض للإساءة ونفى التجديد عنا باعتبارنا حزباً بالمعنى المتعارف إلى جانب أحزاب أخرى ». وأضاف : « أسسنا حركة التجديد باعتبارها النواة الأولى لإعادة بناء الحركة الديمقراطية والتقدمية برمتها على قواعد فكرية وسياسية للمرحلة التاريخية الجديدة، وتأمين الظروف لتوحيد روافدها المختلفة بما يعزز إيجابياتها ويهمش سلبياتها ويعزز الاتجاه السليم " [12].

ومن الملامح الفكرية و السياسية والتنظيمية لحركة التجديد هذه، كونها حزباً وطنياً تقدمياً يسارياً يدافع عن العمال والفلاحين والفئات الفقيرة، ويعارض الانعكاسات الناجمة عن تعميق الفوارق الاجتماعية والجهوية .

ليس من شك أن حركة التجديد هي تعبير عن أزمة يعاني منها الحزب الشيوعي التونسي، مثله في ذلك مثل كل الأحزاب الشيوعية في العالم العربي، وعلى مستوى عالمي، خصوصاً بعد التحولات والانهيارات التي قادت إلى موت الاتحاد السوفيتي، وانتصار الليبرالية الأميركية المتوحشة، التي تقتل الإنسان في عالم الجنوب. فحركة التجديد تمثل محاولة تاريخية يائسة تحمل في

---

[11] - *توفيق المديني- محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي- دار الينابيع- الطبعة الأولى 1994- (ص200) .*

[12] - *الطريق الجديد- 15 نيسان (أبريل) 1996.*

ثناياها معالم سقوطها، لأنها عاجزة عن تقديم أجوبة عقلانية وتاريخية للعديد من المعضلات التي يعاني منها المجتمع التونسي، منها أسباب توقف حركة الانتماء الواسع إلى الأحزاب السياسية، والعزوف عن العمل السياسي أولاً. وإصرار المعارضة الرسمية على الاندماج في عالم سلطة السابع من نوفمبر، وعلى أرضية برنامجها السياسي، في حين أن كل المجتمع المدني أصبح مخترقاً اختراقاً عميقاً من قبل الدولة البوليسية التونسية، كما أن المنظمات النقابية المستقلة عن الدولة إلى حد ما – مثل الاتحاد العام التونسي للشغل أو اتحاد الطلبة –، كانت قد تحولت إلى منظمات تابعة للدولة ثانياً. فضلاً عن أن التعددية السياسية المحدودة التي أقرتها سلطة السابع من نوفمبر تدخل في سياق اتخاذ الدولة المستبدة التونسية إجراءات لتحرك سطحي وانتقالي نحو الديمقراطية المراقبة من دون أن يتخلى الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) عن الاحتكار الأعمى للسلطة السياسية، كما أن هذه التعددية وظفت من أجل المحافظة على وجود النظام، وليس للتحرك الفعلي نحو الديمقراطية ثالثاً. وفرض الدولة البوليسية التونسية قيوداً شديدة وصارمة على المؤسسة القضائية، وعلى حرية الصحافة، وعلى حرية تشكيل الجمعيات التطوعية، حتى لا تصبح أداة فعالة لمعارضة تتحدى النظام الحاكم، وتكون بذلك عملياً من مؤسسات المجتمع المدني القادر على إثبات وجوده، رابعاً .

الموقف من اليسار الجديد :

كانت علاقة الحزب الشيوعي التونسي بتنظيمات اليسار الجديد الماوية والتروتسكية يسودها التوتر البالغ درجة العداوة أحياناً، خصوصاً في مرحلة الستينات والسبعينات. وعلى الرغم أن الحزب الشيوعي لا يدعي انه يحتكر اليسار، إلا أن تنظيمات اليسار الجديد في تونس تبنت إيديولوجية معادية للأحزاب الشيوعية والبلدان الاشتراكية، انطلاقا من النظرة الماوية، وبتأثير مباشر من الحركات الماوية في فرنسا. وفي معرض تقويمه لتنظيمات اليسار الجديد، يقول محمد حرمل بهذا الصدد « لعبت هذه القوى، وبخاصة في الجامعة التونسية في صفوف الطلبة دوراً إيجابياً في الصمود بوجه التعسف، وفي مقاومة تصرفات وممارسات الحزب الحاكم. لكنها لعبت دوراً سلبياً في محاولة استقطاب جزء من الشباب الجامعي ونشر أفكار خاطئة في صفوفهم

وبخاصة "مفهوم الثورة البروليتارية العاجلة أي الثورة الآنية، بدون أي تحديد للواقع التونسي، ومعاداة الحزب الشيوعي التونسي باعتباره، كما يزعمون، حزباً تحريفياً، ومعاداة البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي باعتبارها بلداناً "استعمارية وتحريفية إلخ[13].

■■

[13] - محمد حرمل- من الحزب الواحد إلى التعددية- مقابلة في مجلة النهج- الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي- العدد 5- آب 01984 (ص123- 124).

الفصل التاسع:

منظمات اليسار الجديد في تونس. ..

يعود ظهور تنظيمات اليسار الجديد في تونس إلى العوامل الرئيسية التالية:

الأول : شهدت بداية الستينات محاولة انقلابية قامت بها مجموعة من العسكريين والمدنيين معظمهم من اليوسفيين بهدف الإطاحة بالنظام البورقيبي، وذلك في 24 كانون أول (ديسمبر) 1962. وقد اغتنمت الدولة التونسية تلك الفرصة، لإلغاء التعددية السياسية وحظر نشاط الحزب الشيوعي بوصفه الحزب المعارض العلني الوحيد، ومصادرة صحافته ودورياته، وفرض رقابة تامة على المنظمات الجماهيرية والنقابات، وقمع الحرية السياسية، وإحلال هيمنة الحزب الواحد، فكراً وممارسة.

الثاني: شهدت أوروبا عامة وفرنسا خاصة في بداية الستينات ولادة الحركات الماوية والتروتسكية، التي كانت تعد الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية أحزاباً تحريفية، وانتهجت خط العداء للبلدان الاشتراكية عامة، والاتحاد السوفياتي خاصة، بوصفه دولة "إمبريالية اشتراكية"، وتحريفية حسب وجهة نظرها.

الثالث: ظهور أزمة في الدور القيادي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، ومعها فقد مصداقيته في نظر جزء أساسي من الشباب الجامعي.

هذه العوامل مجتمعة كان لها تأثير مباشر في محاولة استقطاب جزء من الشباب الجامعي، ونشر الأفكار الماوية و التروتسكية في صفوفهم، وخاصة مفهوم "الثورة البروليتارية العاجلة". وهكذا قامت مجموعة مؤلفة من الأساتذة والباحثين المقيمين في فرنسا، والطلبة التونسيين، وأعضاء سابقين في أحزاب ومنظمات سياسية متعددة الاتجاهات، من الشيوعيين، والماويين، والتروتسكيين،

و البعثيين، بأول محاولة لتأليف "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس " Rassemblement pour le travail socialiste en Tunisie الذي عرف تحت اسم « Perspectives » « أفاق » .

1 - ميلاد آفاق :

تأسس هذا التنظيم في باريس صيف العام 1963، بعد نقاشات طويلة بين الأعضاء المؤسسين له، الذين ينتمون إلى تيارات عدة ماركسية، وتروتسكية. وناصرية ثورية، وأعضاء فرع الاتحاد العام لطلبة تونس. وعندما تأسس تنظيم «آفاق» لم يكن في نية المؤسسين تكوين حزب سياسي أو السعي للاستيلاء على الحكم بل الغاية الأولى هي الاهتمام ببعض القطاعات الجوهرية التي تهم مستقبل تونس وإعداد الدراسات الضرورية .

وكان هذا التجمع تلتقي فيه هذه التيارات وتتناقش بحرية على الرغم من تعددها واختلافاتها وتفاوت تجارب أعضائها ورموزها، نخص بالذكر منهم: نور الدين بن خضر باحث اقتصادي ويعمل الآن مديراً للنشر بدار سيراس للنشر ،ومحمد الشرفي، الذي تولى رئاسة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من سنة 1988 ولغاية 1989، وتولى منصب وزير التربية والعلوم من سنة 1989 ولغاية 1994، وارتبط بما عرف ببرنامج الإصلاح التربوي، وأحمد السماوي، وإبراهيم رزق الله، الذي يعمل طبيباً الآن في تونس، وأحمد بن عثمان المقيم في باريس الآن، وهو يعمل رئيساً للمنظمة العالمية للإصلاح الجنائي، ومحمد عزيز كريشان المقيم في فرنسا منذ عام 1995، وتاج الدين بالرحال الذي يعمل محامياً بتونس العاصمة، ونائباً بمجلس النواب ممثلاً عن التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، ومنذر القرقوري القادم من المجموعة التروتسكية التي التحقت بآفاق، وجلبار نقاش عضو سابق في الحزب الشيوعي التونسي، وهو تروتسكي انضم للمجموعة بتونس ويعمل كمهندس فلاحي، وحفناوي عمايرية عضو سابق في حزب البعث العربي الاشتراكي .

ويحدد نور الدين بن خذر بدقة خصائص الجيل المؤسس لآفاق، فهو عنده:

جيل محظوظ بجذوره الاجتماعية، وبمحيطه السياسي والأيديولوجي المتميز في تونس كما في باريس، وهو محظوظ بثقافته، وبالأفاق المفتوحة أمامه بالبداهة وخاصة في صلب الدولة الفتية .

جيل سعيد، بحبه للحياة وملذاتها .

جيل مسؤول، يعتبر التسييس واجب المواطنة الأول، يعتز برأيه ولا يهاب به، يقبل وجود الآخر ولا يهابه، لا يخشى الجديد بل يطلبه، يرفض التخلف ويتوق إلى العلى، يقدر دور المثقف في مجتمعه ويعي واجب التضامن وشد إزر الضعيف.

جيل مصدوم، وعى مبكراً التناقض في الربط بين الاستقلال وبين شعارات الحرية والعدالة والرخاء، وهو أول جيل معبر عن ما أسمته الكاتبة التونسية هالة باجي بـــ «خيبة الأمل الوطنية». وهو – أي الجيل – أول مدين للزعيم الأب الذي تراجع عن الخطاب المؤسس وعن أرقى المطالب بالرجوع إلى براءة ذلك الخطاب المؤسس، وهو أول متهيئ للصراع العلني كلفه ذلك ما كلفه.

وقام التجمع بإصدار مجلة سياسية نظرية ناطقة باللغة الفرنسية باسم "آفاق تونسية" التي حملت شعار "من اجل تونس افضل "، وأخذت على عاتقها مهمة التصدي. [1]

1 – لسياسات النظام البورقيبي وطبيعته الديكتاتورية الفردية.

2 – لسياسة ضرب الحريات العامة في البلاد.

3 – لمحاولة توحيد القوى اليسارية التونسية.

وكان التجمع يعتبر نفسه متموقعاً على يسار الحزب الشيوعي التونسي، حيث بدأ ينشط تنظيمياً في أوساط الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد العام التونسي للشغل، بهدف توسيع قوة ونفوذ "تجمع الدراسات "، الذي اشتهر باسم مجلته "آفاق". وأسهم التجمع إسهاماً كبيراً في خوض النضال الوطني الديمقراطي في تونس طيلة مرحلة الستينات، التي كرست الاحتكار السياسي الأعمى للسلطة من جانب الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي غير اسمه في مؤتمر المصير العام 1964.

وفي صائفة عام 1964، عقد تجمع آفاق اجتماعاً – إثر مؤتمر اتحاد الطلبة الذي انعقد في الصائفة ذاتها بالمنستير – بغابة زيتون بمنطقة الشراحيل

(1) – *مجلة الكفاح العربي 1979/8/6 (ص 22).*

قرب المكنين حضره قرابة الخمسين شخصاً منهم من قدم من باريس ومنهم مقيمون بتونس، وتمت المصادقة خلال هذا الاجتماع على لائحة نادت بتحويل مركز نشاط تجمع الدراسات من باريس إلى تونس، وتغيير هيكلته لاستيعاب المنخرطين الجدد. لكن مع انتقال التجمع من باريس إلى تونس تغير أسلوب عمله وأصبح شبيهاً بعمل الأحزاب، لكن بشكل سرّي .

وفي هذا السياق يقول الباحث نور الدين بوقرّة أنه بعد الانتقال ثبت أن «الهيكلية الأفقية أي طريقة اللجان (اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية واللجنة الثقافية واللجنة القانونية) لا يمكن أن تكون صالحة إلا لعدد قليل من الأشخاص. » لذلك وعندما التحق عدد كبير من الطلبة بالتجمع في السنة الجامعية 1963 – 1964 بات من الضروري التخلي عن الهيكلية الأفقية واعتماد الهيكلية الحزبية لضمان الجدوى والفاعلية لنشاط التجمع .

لقد خاض التجمع أولى معاركه ضد النظام، عقب هزيمة حزيران العام 1967، حين أسهم في قيادة التظاهرات الشعبية العامة في تونس رداً على العدوان الصهيوني الإمبريالي على الدول العربية، حيث قام المتظاهرون في العاصمة بالإعلان عن استنكارهم للسياسة التونسية الخارجية التي يحكمها نهج التبعية في فلك الاستعمار الجديد، الإمبريالية الأميركية، وعن مواقف الرئيس بورقيبة الذي وافق على مشروع أيزنهاور لسد الفراغ في الشرق الأوسط أي محاربة الحركة القومية العربية والشيوعية، والدفاع عن "العالم الحر"، وبسبب موقفه من القضية الفلسطينية المعروف حين ألقى خطابه الشهير في مدينة أريحا بفلسطين العام 1965، وطالب الفلسطينيين بالاعتراف بقرار التقسيم 181.

ويصف أحد قياديي "منظمة العامل التونسي " تلك المرحلة بالقول، وبدأت المنظمة تزرع فروعها داخل البلاد، وصارت تشارك في الهيئات النقابية والطلابية، وفي الملتقيات الفكرية. ففي عام 1967، وجهت إليها الدعوة للمشاركة في مؤتمر عقد في الجزائر حول الاشتراكية في العالم العربي، كما شاركت أيضاً في النقاش الكبير، الذي انتظم في بورصة العمل في العاصمة تونس، حول سياسة التعاضديات. وكنا الوحيدين الذين أوجدوا صحافة معارضة في تلك الفترة، وأمنوا لها توزيعاً واسعاً في أوساط المثقفين والشباب ". ويضيف هذا القيادي "صحيح أن الحزب الشيوعي التونسي أصدر نشرة "أمل " باللغة الفرنسية، وبدأ يوزعها في الداخل.. لكن لنا الفضل في المبادرة لخلق

مناخ فكري وتنشيطه، وتطوير الصراع الأيديولوجي لأجل مناقشة علمية لقضايا مجتمعنا. فمثلاً عندما قام محمد حرمل بإصدار كراس عن الطبقات في تونس نشرنا رداً عليه ". ويتابع هذا القيادي في وصف نشاطات تلك الفترة بالقول "أما في مجال الديمقراطية السياسية فكانت لنا مواقف واضحة وسجلنا تبايناً مع الآخرين بجلاء، فحين استقال أحد الوزراء في الستينات باسم الديمقراطية (احمد المستيري)، وضحنا الفرق بين نوعين من الديمقراطية: الديمقراطية الشعبية والديمقراطية البرجوازية". أما في مجال نقده للسياسة الخارجية يقول هذا القيادي: "لقد شاركنا في تظاهرة الخامس من حزيران 1967، احتجاجاً على الولايات المتحدة وبريطانيا، وحوكم بعض أعضاء منظمتنا على أثر تلك التظاهرة، كما ساعدنا القضية الفيتنامية، وذلك بالمساهمة في بعث "لجنة فيتنام السرية"، والتي اشتركت فيها عناصر من الديمقراطيين ومحبي السلام، وتكريساً لهذا التعاطف، فقد نظمنا تظاهرة ضد وزير خارجية فيتنام الجنوبية الذي زار تونس آنذاك " [2].

2 - « آفاق » والموقف من القضية القومية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة :

تباينت آراء ومواقف تنظيم "آفاق" من القضية القومية العربية، والقضية الفلسطينية، والنضال السياسي المطروح على الأمة العربية في مواجهة الإمبريالية العالمية، والحركة الصهيونية، والكيان الصهيوني، والأنظمة والقوى الرجعية العربية، بحسب تباين المشارب الفكرية والسياسية لمؤسسيها، على رغم أن التنظيم أصبح يتبنى الأيديولوجية الواحدة الماركسية اللينينية. فبقدر ما نجد مواقف تؤيد حركة الثورة العربية من أجل تحرير فلسطين، وتحقيق الوحدة العربية، نجد مواقف داخل التجمع تتبنى مواقف أيديولوجية متناقضة مع ذلك كله.

ويمكن استعراض هذه المواقف المتناقضة ضمن سياق فترتين زمنيتين، ولكن متداخلتين ومتصلتين: الأولى: قبل هزيمة حزيران 1967، حيث يقول الأستاذ نور الدين بن خضر، أحد مؤسسي "آفاق" "إن قضية فلسطين لم تعننا إلا

[2] - مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/13 لقاء مع أحد قادة منظمة العامل التونسي، وكذلك أيضاً صحيفة الوطن الكويتية 1981/10/31 .

ابتداء من أواخر سنة 1966، وكانت قضية فيتنام هي التي ملأت الدنيا وشغلت الناس... وكان الأخوان البعثيون والقوميون يعيبون علينا بشدة تقاعسنا نحو هذه القضية... وفي الواقع أنا مقتنع الآن أننا كنا نحمل فعلا بعض النقائص في مجال اهتمامنا بالقضايا العربية والفكر العربي عامة" [3]. أما الأستاذ احمد نجيب الشابي (كان أحد مناضلي "آفاق"، ثم منظمة العامل التونسي، والآن هو الأمين العام للتجمع الاشتراكي التقدمي)، فيقول: « الفكر الماركسي في نزعته الأممية البروليتارية وفي ترجمته التونسية لم يكن ليولي قضية الهوية أهميتها بل انتقصها وحقر منها معتقداً بأن الأخوة العمالية الكونية فوق الفوارق القومية، وفيها الحل للتناقضات القومية، فلم يحسن فهم حركة التحرر الوطني، وانعزل عنها قبل الاستقطاب، وناصب العداء للقومية العربية، باعتبارها من الترهات الرجعية التي تقوم على أخوة الدم والعرق و الدين " [4].

وأصدر « تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي » التونسي كراساً باللغة الفرنسية، تحت عنوان: "خصائص المرحلة الحالية للتطورات وأدوات الثورة العربية" كان من المفروض أن تساهم به المجموعة وتلقيه في ندوة الجزائر حول "الاشتراكية في العالم العربي "، التي عقدت في 22 أيار 1967، أي قبل الهزيمة بحوالي شهر. وقد تضمن الكراس أطروحات متقدمة حول المسالة القومية، تتماثل مع الخط الذي تبناه التروتسكيون العرب من قضايا الثورة العربية. واعتبرت "آفاق" الكراس أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوحدة العربية: "ليس فقط لأن الوحدة تشكل طموحاً مشتركاً لشعوبنا نظراً لوحدة اللغة والدين والتاريخ ولكن لأن الوحدة هي الوسيلة الوحيدة التي يتسنى لأقطارنا ومن خلالها تشييد الاشتراكية الحقة [5].

كما اعتبرت أن الوحدة العربية ضرورة اقتصادية وثقافية، غير أنها لا يجب: "أن تكون متقدمة على النضال من أجل بناء النظام الاشتراكي، فقد دلت

[3] – *من حوار معه في مجلة "الموقف " الناطقة باسم التجمع الاشتراكي التقدمي (قبل أن تتحول إلى صحيفة) عدد 64 تاريخ 1985/8/10 .*

[4] – *مجلة " الموقف " عد د 63 تاريخ 3/ 8/ 1985.*

[5] – *وهو كراس من الحجم الصغير يضم 22 صفحة، دار النشر مجهولة، وكان من المفروض أن تسهم فيه المجموعة وتلقيه في ندوة الجزائر حول " الاشتراكية في العالم العربي " في 22 أيار (مايو) 1967، ولم يتسن لها ذلك حيث وقع قبولها كملاحظ فقط (ص 5 – 19) dupeuple Les Caracteristiques*

التجربة، وما زالت، إن هذه الوحدة لن تتحقق إلا إذا كانت وليدة النظام الاشتراكي"[6]. أما عن شكل الوحدة التي تؤمن بها "آفاق " فيحددها الكراس كالتالي: " فنحن نعلم أن كل قطر عربي لوحده ليس بمقدوره بناء الأسس الاشتراكية وان هذه الأخيرة لن تتحقق إلا في إطار أوسع، وبإمكان وحدات إقليمية أن تهيئ لوحدة عامة" [7].

وفي الوقت عينه، نشرت "آفاق " مقالاً بعنوان: "تونس أمام أزمة الشرق الأوسط "، جاء فيه ما يلي: "إن النضال ضد إسرائيل التي نجدها أمام طريقنا في كل مرة نبادر مبادرة تقدمية لا يمكن أن يكون إلا نضالاً متواصلاً صميمياً، يدخل في إطار النضال ضد الإمبريالية التي تهاجم كل الشعوب. ولذلك أيضا فان النضال ضد الأنظمة- ومن بينها النظام التونسي- المرتبطة بالإمبريالية، يجب أن يكون من الثوابت النضالية السياسية لليسار " [8].

ونشرت مجلة "آفاق" في عددها الصادر بتاريخ 14 حزيران 1967، مقالاً بعنوان "اليسار التونسي والثورة العربية "، أكد عروبة تونس وشعبها الذي يرزح تحت كلكل زعامة متغربة تحاول قطعه عن جذوره وعن محيطه العربي... وأن الإيمان بعروبة تونس لا يدخل في إطار الحلم ولكنه اعتقاد راسخ وثابت.

الثانية بعيد هزيمة حزيران 1967، إذ أصدر "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي " كراساً تحت عنوان: "المسالة الفلسطينية في علاقاتها بتطور النضال الثوري في تونس "، وهو الكراس الثاني للمجموعة، وعرف بالكراس الأصفر نسبة للون غلاف الكراس. وقد انتهى إلى أن تونس أمة بحالها وبلغتها، وبشخصيتها المميزة، وان القومية العربية هي إحدى الترهات التي تقوم على اخوة الدين والعرق والدم.... وان الشعب الفلسطيني " أحد رعايا دولة إسرائيل

---

(6) - المصدر السابق(ص 6).

(7) - المصدر السابق.

(8) - *Alya Cherif (ch) : L'itineraire Politique De L'opposition Progressiste Dans La Taunisie Independante (1955 – 1970) M'emoire (Ine'dit) Pre'sente'e Pour l'obtention Du diplome D'Etude Superieure De Science ,U, Paris 1975 , (P122 – 123)*

التي يشكل أقلية فيها" [9].

إذا كانت هزيمة حزيران قد فجرت التناقضات الأيديولوجية والسياسية في صفوف "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس "، إلا أن حملات الاعتقال والمطاردة المتوالية التي تعرضت لها كادرات وقيادات التجمع بهدف تصفيته في إطار سياسة الاستبداد، التي أغلقت كل محاولات الحرية، وتصفية كل صوت معارض، ومصادرة أشكال التعبير والممارسة، وتقديم معتقلي "التجمع" أمام محاكم أمن الدولة، وصدور أحكام قاسية وصل بعضها إلى السجن عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة، هذه الضربات أسهمت في تحطيم البنية التنظيمية للتجمع، وشل فعاليته السياسية، وإنهاء وجوده التنظيمي في الجامعة والشارع التونسي.

فقد تعرض تنظيم آفاق إلى محاكمة سياسية في 2 تموز 1968، وأصدرت محكمة أمن الدولة برئاسة القاضي علي شريف أحكاماً على 84 متهماً سياسياً تراوحت ما بين 14 سنة سجناً، على كل من نور الدين بن خذر، وجلبار نقاش، و 11 سنة سجناً على كل من محمد بن طاهر ومحمد بللونة و 9 سنوات سجناً على كل من محمد عبد العزيز كريشان وطاهر بن حسين بن عثمان، والبقية تراوحت أحكامهم ما بين سنتين، وبعض الغرامات المالية .

وكانت تجربة السجن قد خلقت تفاعلات فكرية وسياسية جديدة، إذ حصلت أوسع عملية مراجعة وحوار، ودراسة نتائج التجربة الماضية، وتبلورت وجهات نظر جديدة باتت بانتظار فرص تحقيقها بعد الخروج من السجون والمعتقلات، لتبدأ مرحلة جديدة من التجربة، تجربة اليسار الماركسي، خارج المدرسة التقليدية للحركات الشيوعية، وحزبها في تونس. وكان لسقوط أحمد بن صالح وإخفاق سياسة التعاضديات، واعتقال صاحبها بتهمة الخيانة العظمى عام 1969، أن أفسح في المجال لظهور شكل من أشكال الانفتاح السياسي من جانب السلطة ورئيسها بورقيبة. وهكذا، أصدر الحبيب بورقيبة في العام 1970 قراراً بالعفو عن السجناء السياسيين ومن بينهم أعضاء "تجمع الدراسات والعمل

[9] – وهو الكراس الثاني للمجموعة وعرف بالكراس الأصفر نسبة للون غلاف الكراس، أوردت عليا الشماري جزءاً كبيراً منه في المصدر السابق، كما أورد الدكتور أنور عبد الملك مقتطفات منه في كتابه "الفكر السياسي العربي المعاصر".

الاشتراكي " آفاق " [10] .

بعد مرور ثلاثين سنة من تكوين آفاق، يحلل الآباء المؤسسون العوامل التي قادت إلى اندثار حركة آفاق بمجرد قيام أول محاكمة لها، فيرجعونها إلى سببين رئيسيين :

الأول: شراسة القمع الذي تعرضت له الحركة. فقد كانت مواجهة غير متكافئة وقمعاً لا يطاق، تميز بالتعذيب، والأحكام الجائرة والمضخمة، كأن يحاكم فرد بعدة سنوات سجناً من أجل منشور وزعه، علاوة على أن خمسة أفراد من التنظيم كانوا مهددين بحكم الإعدام. كل ذلك يبرز أن قوة الضربة التي وجهتها السلطة كانت أقوى بكثير من حجم الحركة .

الثاني: إن المجتمع التونسي غير مستعد للصراعات الراديكالية. فالمجتمع التونسي يعيش منذ فترة طويلة من تاريخه في رقعة جغرافية صغيرة ومسطحة لا مكان للاحتماء بالجبال أو الأدغال ولا مكان فيها للتناقضات الأساسية الدينية أو العرقية .

يضاف إلى ذلك كما يقول عدد من أصحاب المبادرة أن التاريخ التونسي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أفرز نخباً كانت الأكثر تقدماً من نظيراتها في العالم العربي-الإسلامي، وهيأت المجتمع التونسي لنوع من التعامل مع الدولة كما أن قواعد التسيير فيما بعد جعلت توزيع الثروات في تونس أكثر منطقية من غيره في المجتمعات الأخرى، وأفرز المجتمع الطبقات الوسطى والصغرى بدرجة جمعت بين الكم والكيف، وهي التي تساهم في تغذية المجتمع بأيديولوجية الرضا بالموجود والبعد عن الأيديولوجيا المترفة، وبعقلية حماية الرزق المكتسب خوفاً عليه من التلاشي إن دخل صاحبه في صراع (مجلة حقائق عدد 657 – من 9 إلى 15 تموز 1998).

3- منظمة العامل التونسي: النشأة والتطور

مع تجذر الحركة الطلابية في النضال الديمقراطي في آخر الستينات، وعجز تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي، الذي كان تعبيراً راديكالياً عن اتجاه

---

[10] - *مجلة الدستور العدد (299) تاريخ 1983/8/15، قصة التنظيمات السرية في تونس (ص 26).*

داخل الحركة اليسارية التونسية، عن تقديم مشروع فكري وسياسي يقدم أجوبة واقعية للمعضلات التي يعاني منها المجتمع التونسي، بادر عدد من أعضائه السابقين في باريس ممن كانوا على خلاف فكري وسياسي مع "الكراس الأصفر" حول القضية الفلسطينية، الذي كان سبباً ودافعاً لخروج العديد من المناضلين من "التجمع "، إلى تأسيس منظمة جديدة سميت بمنظمة العامل التونسي، عرفت باسم مجلتها "العامل التونسي" التي تحرر باللهجة التونسية المحلية، وذلك من سنة 1969 إلى سنة 1973، وقد عوضت نشرة "آفاق " وأصبحت لسان حال المنظمة.

كانت منظمة العامل التونسي متأثرة بمناخ الحركات اليسارية الماوية والتروتسكية التي سجلت حضوراً قوياً في الساحة الأوروبية، وبأطروحتها، خاصة حول ما يتعلق بالصراع الأيديولوجي بين قطبي الحركة الشيوعية العالمية الصين والاتحاد السوفياتي. وكانت الحركة الطلابية التونسية التواقة إلى التغيير الثوري والجذري، والتي تعبر في الوقت عينه عن حاجة وطنية عميقة في التخلص من هيمنة الحزب الواحد، تستجيب وتتفاعل مع هذه الأطروحات العالمية.

غير أن منظمة العامل التونسي ظلت متلقنة لأطروحات المدارس الفكرية العالمية، من دون أن تحسم التناقضات الفكرية والسياسية التي كانت قائمة في تجربة "آفاق "، " الأمر الذي وضعها من جديد على أرضية الصراعات الداخلية على الرغم من الاتفاق التام والمعلن حول الموقف من النظام وضرورة مواجهته بشكل شمولي، عبر إيجاد وعاء تنظيمي – سياسي، يتبنى الماركسية صيغة عامة، وينظم نضالات قطاعات شعبية في المعركة مع النظام " [11].

المسألة الفكرية التي تصدت لها مجموعة من منظمة العامل التونسي في تلك المرحلة، هي تلك التي تحلقت حول مجلة "النضال " التي عرفها أصحابها بأنها "لسان حال الثورة العربية في تونس"، وهي مجموعة تروتسكية، أصدرت كراساً بعنوان: "المسألة الفلسطينية: من القومية إلى الماركسية" خصص للرد على موقف "آفاق " ومعالجة نظرية حول الطبيعة الطبقية للصراع العربي

[11] – *فايز سارة الأحزاب والحركات السياسية في تونس 1932 – 1984 مجهولة دار النشر الطبعة الأولى 1986 (ص 172).*

الصهيوني، ودراسة حول المنهج والماركسية الدوغمائية. وانتهى الكراس، إلى اعتبار الأمة العربية: « حقيقة تاريخية وواقعية، وأن وجودها لا يمكن إلا أن يكون نقطة انطلاق مسار الثورة العربية، في حين أن عدم وجودها لا يغير شيئا من الاتجاهات الوحدوية الموضوعية والذاتية لهذه الثورة. كما أن الوحدة العربية تهيئ لنا أساسين لاستراتيجية التنمية في المستقبل، فهي تسمح بتجميع الثروات الطبيعية والقدرات البشرية والاستثمارات (البشرية) وتضع حدا لعقبة مهمة، إلا وهي ضيق السوق الداخلية، كما أن النضال ضد الإمبريالية مستحيل في إطار دول مجزاة" [12]. تركز النشاط التنظيمي والسياسي لمنظمة العامل التونسي في أوساط الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام لطلبة تونس، في الداخل وفروعه في فرنسا، اللذين كانا يطالبان بالتعددية السياسية، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الانسان، وهي كلها مطالب تستجيب لحاجيات اجتماعية عميقة. وقد نجحت منظمة العامل التونسي في بلورة اتجاه نقابي ديمقراطي عميق الجذور في صلب الحركة الطلابية التونسية، وفي قاعدة الحركة النقابية العمالية، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على تجذر النضال الديمقراطي في الجامعة التونسية في صفوف الطلبة، الذين قاموا بانتفاضة عارمة في 5 شباط فبراير 1972، رفعت شعارات معادية للنظام، وجسدت القطيعة بينه وبين الحركة الطلابية، وأسهمت إسهاماً فعلياً في مقاومة الممارسات القمعية للحزب الحاكم، إلى درجة ان الجامعة التونسية أصبحت معقلاً حقيقياً لليسار الجديد.

غير أن الإسهام الإيجابي من جانب منظمة العامل التونسي في تأطير النضالات الطلابية، ما كان ليخفي عوامل التفتت والانقسام داخل المنظمة التي بدأت تطفو على السطح في العام 1974 وما بعده، في ضوء التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، التي استجدت في بداية عقد السبعينات، وبدأت في طرح أسئلتها الملحة على منظمة العمل التونسي.

ولما كانت هذه المنظمة تنظيماً غير متجانس على الصعيد الأيديولوجي وبالتالي السياسي، نظراً لتركيبتها المعقدة، بوصفها خليطاً من الماركسيين

(12) – أصدرت هذه المجموعة 5 أعداد من مجلة "النضال"، آخرها كان في شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون أول 1970، ثم توقفت عن الصدور. و قد أوردت عليا الشريف في أطروحتها السابقة الذكر اغلب أجزاء هذا الكراس، واعتمدنا على ذلك في دراستنا هذه.

الخارجين من الحزب الشيوعي، ومن التروتسكيين، والماويين، والغيفاريين و أنصار الثورة الطلابية في فرنسا، ومن البعثيين والقوميين العرب والناصريين، فقد عجزت هي ذاتها عن تشكيل قوة طليعة راديكالية، مثلما عجزت تاريخياً عن بلورة مشروع فكري سياسي يحقق تركيبة بين الواقعي والثوري، يقدم أجوبة عقلانية للأسئلة المطروحة في أبعادها الثلاثة.

ا- **البعد الأول:** تحديد طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في تونس، هل هي من طبيعة « رأسمالية مهيمنة عليها »، أم هي « شبه إقطاعية شبه مستعمرة »، والموقف من النظام خصوصاً أنه برزت صراعات داخل الحزب الحاكم بين جناح بورقيبة وجناح أحمد المستيري الليبرالي عقب انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في العام 1971، الذي كاد يفضي إلى إسقاط بورقيبة، بعد أن استنفذ الدورات الثلاث الدستورية كرئيس للجمهورية.

2- **البعد الثاني:** الموقف من المسالة القومية، وحقيقة انتماء تونس للأمة العربية، أو في كونها تمثل "أمة تونسية" مستقلة بذاتها، والموقف من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الصهيوني.

3- **البعد الثالث:** الموقف من الصراعات داخل المعسكر الاشتراكي وخاصة الصراع الصيني- السوفياتي.

وقد لخص أحد قيادي العامل التونسي معطيات الصراع داخل المنظمة في تلك الفترة وأسبابها بالقول: انه قد ظهرت أحداث داخلية وعالمية أسهمت في تصعيد التناقضات داخل منظمة العامل التونسي وبالتالي في إفراز العديد من المجموعات الماركسية وبخاصة في أوساط الطلبة المهاجرين. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الانقسامات قضية الوحدة العربية. أي هل تونس أمة موحدة ومستقلة أم هي قطر ينتمي إلى أمة مجزأة تناضل من اجل وحدتها ؟ وكذلك قضية الموقف من السلطة، وطبيعتها، وكيفية التعامل معها. أي بمعنى آخر هل التناقض بين السلطة والشعب حاد وعدائي؟ أم أن هناك إمكانية للتعامل مع شق من السلطة. إضافة إلى هذه القضايا، تأثر الماركسيون بتونس باحتدام الصراع داخل الحركة الشيوعية العالمية، كالموقف من نظرية العوالم الثلاثة

الصينية، والموقف من فكر ماوتسي تونغ " [13].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الساحة التونسية، وأوساط العمال المهاجرين التونسيين، قد عرفت ولادة عدة تنظيمات يسارية تتبنى الأيديولوجية الماركسية اللينينية، وتنتقد الحزب الشيوعي، وكذلك منظمة العامل التونسي. ومن بين هذه التنظيمات: « التجمع الماركسي اللينيني »، المنظمة الماركسية اللينينية (الشعلة)، الحركة الديمقراطية الجماهيرية، حزب الشعب الثوري التونسي، منظمة "الحقيقة"...

ولم يبق من هذه التنظيمات الآن سوى حزب العمال الشيوعي التونسي (الذي يعد امتداداً أو انقطاعاً لمنظمة العامل التونسي، رغم إنكاره لذلك).

أسهمت هذه التنظيمات الصغيرة في إذكاء حدة الصراعات داخل منظمة العامل التونسي، التي يصفها أحد قياديي هذه المنظمة على النحو التالي: "إن الصراع، اتخذ أحياناً أشكالاً حادة ومرضية بسبب تعود المناضلين على أساليب الصراع داخل الحركة الطلابية المتميزة في إطلاق التشويهات عوضاً عن النقد النزيه، والحسم السريع عوضاً عن النقاش الرصين، لكن أسباب الخلاف تبقى حقيقية وجوهرية... فالذين اعتقدوا في إمكانية استغلال التناقضات داخل السلطة كرسوا مواقفهم بالتعامل مع رموز السلطة، وبخاصة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، أما قضية الخلافات حول تقويم الأوضاع الدولية، فهناك من اصبح يعتقد بل ويروج في كل المناسبات ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد العدو الأساسي للشعوب، بل اصبح من الممكن التحالف معها لمواجهة الاتحاد السوفياتي " [14].

في مرحلة السبعينات تطورت النضالات النقابية العمالية والطلابية والنضالات السياسية لمختلف القوى الوطنية والديمقراطية، وبالمقابل دخل الاقتصاد التونسي في أزمته البنيوية العميقة منذ العام 1975، بعد فترة الانتعاش الأولى التي شهدها عقب نهاية تجربة الاشتراكية الدستورية، وانتصر الخط البيروقراطي المتشدد داخل النظام بقيادة رئيس الحكومة السابق الهادي نويرة، ومدير الحزب الاشتراكي الدستوري محمد الصياح، وعبد الله فرحات، والذي

---

(13) - *مجلة النشرة "قبرص" العدد (16) تاريخ 1984/3/12، مقابلة مع أحد قياديي العامل التونسي.*

(14) - *المصدر السابق.*

يعتمد أساساً على سياسة الحديد والنار في الاحتفاظ بالحكم، ويمثل الامتياز الإمبريالي لأميركا، وظهر إلى الوجود التيار الإسلامي في مواجهة التيارات الماركسية والقومية.

هذه العوامل مجتمعة، شكلت منعطفاً سياسياً خطيراً، لجهة شن الأجهزة البوليسية حملة اعتقالات واسعة بهدف تصفية منظمة العامل التونسي، استمرت عامين متتالين 1974 و 1975، إذ تم اعتقال مئات من أعضاء المنظمة من الشباب والطلبة والأساتذة والعمال المنتسبين لهذه المنظمة، التي قام أعضاؤها بتوزيع منشورات معادية للنظام وسياساته على نطاق واسع في المعامل والمد ارس الثانوية، والمحطات والأسواق العامة.

بلغ عدد معتقلي المنظمة في العام 1974 وحده عدة مئات من الكادرات والأعضاء والانصار، وقدم منهم للمحاكمات (202) شخص معظمهم من الطلبة والطالبات، صدرت بحقهم أحكام مختلفة بالسجن.

وفي العام التالي 1975 تم اعتقال أعداد أخرى، وبلغ عدد من قدم إلى المحاكمة (151) متهماً، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن راوحت بين السجن لمدة ستة اشهر وتسع سنوات، استناداً إلى التهم التالية: [15]

- الانتساب إلى منظمة غير مشروعة.
- إهانة شخص رئيس الدولة.
- التعريض برئيس دولة أجنبية.
- التشهير بأعضاء الحكومة.
- نشر أخبار زائفة والتحريض على التمرد.

4 - الانقسامات والتشرذم في صفوف منظمة العامل التونسي :

في ظل غياب وعي مطابق للواقع التونسي، من جانب منظمة العامل التونسي، ونتاج خضوعها التلقائي لتأثيرات المدارس الفكرية العالمية، فضلاً عن تعرضها لحملات القمع والاعتقال والمحاكمة، وما أفرزته السجون من

(15) - ملف القمع في تونس ملحق "القاعدة" الصحيفة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة " "بيروت" العدد (15)- النصف الأول من كانون الثاني 1976 (ص 14).

إعادة تقويم تجربة "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي "، وكذلك دراسة جوانب التجربة الجديدة، كل هذه العوامل مجتمعة، جعلت منظمة العامل التونسي نفسها عرضة لإنشقاقات عديدة، بسبب من تبلور عدة اتجاهات في صفوفها نوجزها على النحو التالي:

1- **الاتجاه الأول** : وهو يمثل الدعاة المؤسسين لمنظمة العامل التونسي، الذين يعودون بأصولهم إلى "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي "، "آفاق "، والذين يعتبرون النظام التونسي نظاماً رأسمالياً، وان طبيعة الثورة المقبلة، هي من طبيعة ثورة اشتراكية، وأن تونس بلد لا ينتمي إلى الوطن العربي، بل ينتمي إلى دول العالم الثالث، وان اللغة التونسية المحلية ينبغي أن تكون أداة الاتصال مع الجماهير، وينبغي اعتمادها في الصحافة الحزبية في مخاطبة الجماهير. وهذا الاتجاه الانعزالي كان يقوده جلبار نقاش، وهو يهودي الأصل، وفرانكوفوني. وقد تخلي هذا الاتجاه عن تبنيه للإيديولوجية الماركسية اللينينية، باعتبارها مثل كل الأيديولوجيات، تؤدي حتماً إلى الديكتاتورية والعنف والتسلط. وكان هذا الاتجاه متأثراً بأفكار وأراء الفلاسفة الفرنسيين الجدد، أو ما يسمونه باليمين الجديد، الذين اصبحوا يركزون نضالهم على موضوع الأقليات "النساء والأقليات القومية"، فضلا عن تبنيهم لمقولة "حرية الجسد والعقل " باعتبارها أساسا للحرية، وان النظريات الثورية، التي عرفها القرن العشرون نظريات أدت إلى كثير من الكوارث و الفواجع " (16).

2- **الاتجاه الثاني**: ويمثل مواقف وآراء الجيل الثاني من المنتمين إلى المنظمة بعد عام 1970. وكان هذا الاتجاه يقوِّم طبيعة النظام التونسي، أنه كمبرادوري في طبيعته، وتابع سياسياً، وان طبيعة الثورة المقبلة، هي ثورة وطنية ديمقراطية كمرحلة ضرورية للانتقال إلى الثورة الاشتراكية، وهو يؤمن بوجود أمة عربية، وان تونس تنتمي إلى الوطن العربي أولاً، والي العالم الثالث ثانياً، وأن اللغة العربية هي اللغة الصالحة لتكون لغة أدبيات المنظمة وصحافتها في الاتصال مع

(16) - مجلة الدستور *1983/8/15* - مصدر سابق.

الجماهير. غير أن هذا الاتجاه الثاني نظراً لعدم تجانسه، وبروز خلافات نظرية وسياسية في صفوفه، شهد تبلور ثلاثة تيارات في داخله، مهدت لإنشقاقات عديدة.

ا - التيار الأول وهو التيار السائد في المنظمة الذي تبنى النظرية الماركسية اللينينية، وفكر ماوتسي تونغ في التنظيم، بعد عملية التصحيح التي شهدتها المنظمة في مطلع السبعينات، حيث رفع هذا التيار شعار "حرب الشعب طويلة الأمد" كأسلوب لإسقاط النظام التونسي، واعتبر سياسة الانفتاح التي يمارسها ليست أكثر من « سياسة إجهاض للنضال الديمقراطي الوطني ». وكان هذا التيار قد انتقل من تبني الخط الماوى التقليدي إلى تبني "الخط الألباني " باعتباره "الخط الصحيح للوصول إلى الاشتراكية الحقيقية".

2- التيار الثاني، الذي أطلق عليه اسم "الخط الثوري "، تبنى معظم أطروحات التيار الأول، لكنه يختلف في قضية تقويم النظام، وقضية إسقاطه، وأسلوب إسقاطه. ففي الوقت الذي أكد فيه التيار الأول أن النظام مجموعة متماسكة وموحدة وخالية من التناقضات، أكد "الخط الثوري " على أن النظام التونسي متكون من جناحين: الأول جناح متصلب- يعتبر نفسه الدعامة الأساسية والشرعية للنظام، هذا الجناح اخذ تشكيلته النهائية في خريف 1974، ويمثله محمد الصياح ذو النزعة الفاشية مدير الحزب، والتكنوقراطي الهادي نويرة رئيس مجلس الوزراء. والثاني جناح البرجوازية الليبرالية التونسية، المضروب على صعيد- السلطة السياسية- منذ مؤتمر المنستير عام 1971، ويحاول لبس قميص الديمقراطية الفضفاض والانفتاح الليبرالي، ويحاول استقطاب الشارع التونسي تحت دعوات "الديمقراطية " و "الليبرالية".

وهكذا، أكد الخط الثوري « إن هناك تناقضات في داخل السلطة لا بد من استغلالها لمصلحة النضال الديمقراطي الوطني » .

3- **التيار الثالث:** وقد حافظ على تبنيه اسم المنظمة "العامل التونسي " مجموعة عام 1977، وأكد انه يتبنى نظرية العوالم الثلاثة الصينية، التي تقر بان العالم الأول يتكون من "الإمبريالية الاشتراكية

السوفياتية، والإمبريالية الأميركية"، والعالم الثاني يتكون من دول أوروبا الغربية، والعالم الثالث هو بقية البلدان، التي تتماثل فيها حسب هذه النظرية أنظمة ديكتاتورية عفنه مثل نظام بينوشيه ونظام شاه إيران، ونظام ماركوس، مع دولة مثل الصين أو فيتنام. الخ.

وحسب هذه النظرية، يجب أن يتحالف العالم الثالث مع العالم الثاني لمقاومة العالم الأول.

وقد تبنت القيادة الصينية بعد وفاة ماوتسي تونغ هذه النظرية، التي بلورها دينغ شياوبنغ في بداية السبعينات، وتبناها ماوتشي تونغ. وانطلاقاً من هذه النظرية، يصبح نظام السادات نظاماً وطنياً باعتباره معادياً للسوفيات، وكذلك النظام التونسي، الذي اعتبره هذا التيار الثالث «نظاماً وطنياً في داخله عناصر فاشية »، وأنه من الضروري "كسب الشق الديمقراطي " في تركيبة النظام والتعامل معه، الأمر الذي أدى إلى نبذ شعار الكفاح المسلح وحرب الشعب باعتباره طريقاً للوصول إلى السلطة وبناء الاشتراكية، وتبني هذا التيار الطريق السلمي للوصول إلى الاشتراكية عبر النضال الديمقراطي.

لا شك أن تزايد الانقسامات في صفوف منظمة العامل التونسي، قد أسهم إسهاماً كبيراً في تفتيتها وتشرذمها التنظيمي لاحقاً، وإلى تحول هذه المنظمة من أكبر منظمة يسارية معارضة في تونس طيلة عقد السبعينات إلى تنظيم ضعيف في بداية الثمانينات، على الرغم من قيام السلطة بإطلاق سراح معتقلي المنظمة في آب 1980، بعد مجيء حكومة محمد مزالى بعدة أشهر، وذلك في نطاق « سياسة التفتح والديمقراطية »، التي أقرتها.

وقد اختفت معظم "التنظيمات " التي انشقت عن العامل التونسي من الساحة السياسية التونسية، بسبب عجزها التنظيمي، واندماجها في أطر الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أصبح الإطار الأوسع يستوعب مختلف التيارات اليسارية. والحال هذه بقي على الساحة التونسية تنظيمان شيوعيان فحسب : "منظمة العامل التونسي " و"الحزب الشيوعي ".

ويصف أحد قادة المنظمة التحولات التي بدأت تهب عليها في عام 1977 بالقول " من الناحية التنظيمية" لم يبق سوى العامل التونسي كتنظيم ماركسي لينيني إلى جانب الحزب الشيوعي التونسي معلناً عن نفسه في الصحف، في جميع التظاهرات، أما التنظيمات الأخرى التي انشقت عن العامل التونسي،

والتي لم تعد تعلن عن نفسها، فإن مجال نشاطها اقتصر على العمل داخل النقابات وفي أوساط الطلبة. أما نحن- العامل التونسي- فإنه إضافة لنشاطنا داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وفي أوساط الطلبة، ومشاركتنا في جميع التظاهرات السياسية والثقافية بالبلاد، فإننا أصبحنا نركز اهتمامنا أكثر فأكثر على الجانب الفكري، لأننا نعتقد، أن ابتعاد العديد من المناضلين عن منظمتنا مرده إلى إهمالنا للجانب الفكري في السبعينات، مع ملاحظة أن الحركة الشيوعية العالمية تمر بفترة دقيقة تتطلب منا مجهوداً فكرياً مضاعفاً لمعالجة أهم القضايا الحساسة لتقويم التجربة السوفيتية والتجربة الصينية" [17].

■■

[17] - مجلة النشرة- قبرص العدد (46) مصدر سابق.

الفصل العاشر:

حزب التجمع الاشتراكي التقدمي

بعد الانتفاضة العمالية والشعبية التي اندلعت بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أعلن الإضراب العام في 26 كانون ثاني (يناير) 1978، وبعد الأحداث العسكرية التي شهدتها مدينة قفصة في كانون الثاني (يناير) 1980، توصلت مجموعة كبيرة من الكوادر الماركسية اللينينية في نطاق تقويمها لواقع الحركة الوطنية الثورية في تونس، إلـــى تسجيل حقيقتين لا مهرب منهما بعد أن فرضتهما حركة الصراع السياسي في تونس.

الأولى : عجز النظام البورقيبي عن مواكبة المرحلة والاستمرار في التفرد بالسلطة السياسية، فقد أصبح الانفتاح السياسي أمراً لا مناص منه لمحاولة تجديد دم حكم البرجوازية وتأبيده .

الثانية : عجز الحركة الوطنية والثورية التونسية بجميع فصائلها الماركسية اللينينية، عن عملية الاستقطاب والتنظيم الواسعة للجماهير العمالية والفلاحية لقيادتها نحو الانعتاق النهائي. والمحصلة السريعة تأتي في شكلها العكسي للمعادلة البسيطة لمهام الطليعة، إذ أصبحت هذه الطليعة ظلاً تابعاً وذيلاً لحركة الجماهير الواسعة والمفعمة بالاحتمالات وخصوصيات التجارب، وبدل من أن تقود الطليعة الجماهير، وهذا على شرط الاستيعاب والتعلم منها لا على شرط الوصاية والأبوة، أصبحت الجماهير، هذه الجماهير المسحوقة والعفوية – والمستقطبة من قبل قوى معادية لها استراتيجيا – تقود هذه الطليعة المشتتة التي تولد وتموت في المنفى على هامش مدارس الاستهلاك الفلسفية .

ولا شك أن الحركة الوطنية والثورية التونسية التي تعد أكثر من 15 تنظيماً ومنظمة وحزباً في مرحلة السبعينات ظلت عاجزة ومتشرذمة تنظيمياً،

وتعاني من التأخر والتخلف عن حركة الجماهير، أصبحت تبحث بعد انتفاضة الجماهير وفي خضم الأبوة والوصاية والتشرذم والقتامة – عن حزبها السياسي الثوري. لكن هذا الحزب ظل رضيعاً يحبو على الأرض، لذا تشكلت مجموعة من الكوادر تحت اسم « الماركسيون المستقلون » في أواخر العام 1980، لتشق لنفسها طريقة أخرى في سيرورة العمل السياسي داخل تونس. وهذه المجموعة التي ترفض الصرامة الأيديولوجية، هي التي شكلت نواة حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، الذي تألف بصورة أساسية من أوساط المعارضة الشيوعية التقليدية، ومن الأعضاء السابقين في منظمة العامل التونسي، ومنظمة « الشعلة » وبعضهم الآخر جاء من منظمة « الحقيقة » التي كان يقودها حفناوي عمايرية .

وهكذا، تكون حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من عدة اتجاهات إيديولوجية وسياسية ومتصارعة تاريخياً، لكن هذه التشكيلة السياسية الجديدة، حددت في منطلقاتها أن التقاء أعضائها لم يتم على أساس الوحدة الإيديولوجية المتراصة، وإنما على أساس الانعتاق في خوض تجربة عمل سياسي في إطار من التوجه الديمقراطي والتقدمي، الذي ينبذ التطرف كاتجاه سياسي، ويأخذ تجربة « التجمع التقدمي » المصري مثالاً للتوجه والعمل السياسي. واستناداً لتوجهه هذا، فقد بادر المنخرطون في هذه المجموعة إلـــى الاتصال مع مفكرين وقادة وسياسيين مصريين ومغاربة من قيادات التجمع التقدمي المصري ومن قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب [1] .

وقد رافق نشاط هذه المجموعة، على هذا الصعيد، نشاط على صعيد آخر، يتمثل في الدعوة إلـــى إقامة حوار وطني شامل بين مختلف القوى اليسارية التونسية، بهدف « تجنيب البلاد ما يمكن أن ينجم عن نشاطات التطرف الديني أو الماركسي » والتي باتت تسيطر في الجامعة، والتي صار «خطرها» يمكن أن يمتد إلـــى النقابات والنوادي الثقافية [2] .

ويقول حفناوي عمايرية عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي حول ذلك : « إن التجمع قد بدأ عبارة عن مبادرة قام بها جمع من

---

[1] – مجلة الدستور العدد (299) تاريخ 1983/8/15 (ص 27 – 28) .
[2] – مجلة الدستور – المرجع السابق .

المناضلين التقدميين بعد مشاورات حول مبدأ العمل السياسي العلني في الظرف الراهن، وحول مضمون واتجاه هذا العمل » [3] .

وكانت السلطات التونسية قد قامت باعتقال بعض من الرموز العاملة في اتجاه إقامة هذه التجربة السياسية في أواخر عام 1980 بحجة « العمل على تشكيل منظمة سياسية محظورة »، ثم ما لبثت أن أطلقت سراحهم نظراً لعدم الأدلة الكافية[4] .

وعلى الرغم من استمرار الاعتقالات في صفوف هذه المجموعة الناشئة، إلا أن قيادات التجمع استمروا في بذل الجهود الكافية من أجل تجميع مختلف الاتجاهات الماركسية في سبيل فرض تجربة عمل وطني ديمقراطي على أسس اشتراكية ديمقراطية، وفي الاتصال بالقادة والمفكرين العرب من خارج تونس، وقد أدى ذلك إلـــى قيام الأجهزة التونسية الأمنية باعتقال بعض أعضاء المجموعة في بداية عام 1983، حيث تم التحقيق معهم، ثم أفرج عنهم بعد ذلك[5].

1 - إعلان التجمع، والاختيار الديمقراطي

التجمع الاشتراكي التقدمي، تنظيم سياسي يساري تونسي، نشأ في عام 1983، وبرز منذ ذلك الحين قوة رئيسية من قوى المعارضة اليسارية التونسية. وقد أعلن أحمد نجيب الشابي الأمين العام للحزب في ندوة صحفية في العاصمة تونس، في 13 كانون أول (ديسمبر) 1983 عن بيانه التأسيسي، الذي تضمن الإعلان عن تأسيس « التجمع الاشتراكي التقدمي » مبيناً فيه الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحزب الجديد، وقدم إلـــى السلطات في اليوم عينه الوثائق المطلوبة للحصول على الترخيص القانوني وترخيص لإصدار صحيفة ناطقة باسم الحزب[6] .

وفي أثناء الندوة الصحفية حدد أحمد نجيب الشابي الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي الاتجاهات السياسية للحزب بقوله : « لما كان هدفنا

[3] - *مجلة المغرب التونسية العدد (83) تاريخ 1983/12/24 .*

[4] - *مجلة الدستور – مرجع سابق .*

[5] - *بيان سياسي بمناسبة الإعلان عن تأسيس حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في 1983/12/13 .*

[6] - *بيان سياسي – المرجع السابق – ألقاه أحمد نجيب الشابي في الندوة الصحفية في 1983/2/13. أنظر أيضاً مجلة المستقبل التونسية 1985/12/15 (ص 2) .*

الأسمى تحرير الإنسان من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، فإن تصورنا الاشتراكي يندرج في اتجاه النقد الجذري للرأسمالية، والعمل على تجاوزها تاريخياً نحو إرساء مجتمع خال من الطبقات. وينهض مبدؤنا الاشتراكي على أساس ملكية المنتجين أنفسهم لوسائل الإنتاج الكبرى، ووجوب تسييرهم لها، وأن حركتنا تنتسب إلى الفكر الاشتراكي العمالي العالمي، ولهذا فهي ترى، أن الطبقة العاملة مدعوة إلى أن تلعب الدور القيادي في عملية التحول هذه من الرأسمالية إلـــى الاشتراكية، الذي ننشده .. ولذلك فإننا نعمل على إقامة نظام اشتراكي قوامه الديمقراطية. وعليه فإن النظام الديمقراطي المنشود يقوم على السياسة الشعبية كمبدأ، وعلى ضمان الحريات الفردية والعامة.. لكن انضاج الظروف الموضوعية والذاتية لإقامة نظام اشتراكي في تونس يفترض المرور بمرحلة انتقالية ذات مضمون وطني ديمقراطي يكون هدفها المركزي الذي يستأثر بالأولوية تحقيق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا » تساهم فيه القطاعات الاقتصادية الثلاث: « القطاع العام الاشتراكي، والقطاع التعاوني الحر، والقطاع الخاص الوطني ». وينبغي، أن يترافق الإنماء الاقتصادي بجملة إصلاحات اقتصادية اجتماعية تجيء في إطار إصلاح النظام السياسي في اتجاه إقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن الحريات الفردية والعامة وفي مقدمة هذه الإصلاحات [7] :

- تحقيق إصلاح زراعي لفائدة الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض، يستجيب لقيم العدل الاجتماعي، ويساعد على تطوير الإنتاج الزراعي، وتحديث وسائله ودمجه في الاقتصاد الوطني.
- القيام بإصلاحات اجتماعية لفائدة الشغالين على نحو يؤمن لهم حياة أفضل.
- إدخال إصلاح ديمقراطي على التعليم في كل المستويات وخاصة بتعميم التعليم الأساسي الإجباري والمجاني، وتعريب مواده.
- الدفاع عن حقوق المرأة المكتسبة، والعمل على إلغاء كل تمييز في القانون، وفي الواقع بين وضع المرأة ووضع الرجل، والعمل على إشراكها فعلياً في الحياة الاجتماعية والسياسية بما يتناسب ووزنها في

[7] – المرجع السابق .

المجتمع .

- ضمان الشغل للشباب في إطار سياسة حقيقية للتشغيل.
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالنقل والسكن والصحة وجعلها في متناول الفئات الشعبية، وجعل الإدارة في خدمة المواطن بشكل فعلي.

وحول ما اعتبره "البيان السياسي " مهام مباشرة للحزب على الصعيد السياسي، طالب السلطات التونسية بالقيام بثلاث خطوات : [8]

- إصدار عفو تشريعي عام.
- إلغاء المحاكم الاستثنائية.
- إلغاء القوانين اللادستورية وخاصة قانون الصحافة.

وانطلاقاً من اعتبار « أنفسنا فصيلاً من حركة التحرر العربية الديمقراطية، والمعادية للإمبريالية» فقد حدد « البيان السياسي » الاتجاهات البرنامجية للحزب خارجياً في أهم المفاصل التالية : [9]

أولاً : إن « الاندماج المغاربي والعربي » يستجيبان لتطلعات الجماهير العربية في بناء وحدتها السياسية بوصفها إطاراً لنهضتها الحضارية والثقافية الحديثة.

ثانياً : إن القضية الفلسطينية تحتل « مركزاً في اهتمامنا، وهي قطب الرحى في نضالنا العربي» .

ثالثاً : و « إن التعاون بين الاتحاد السوفييتي والقوى الوطنية العربية، على أساس الاستقلال، والمصلحة الوطنية، والمنفعة المشتركة من العوامل المساعدة على التصدي للقوى العدوانية الأمريكية »، وحلفائهم الصهاينة.

رابعاً : « وفي النضال من أجل أهدافنا في التحرر الوطني وصيانة السلم العالمي، نسلك سياسة دعم لحركة التحرر العالمية ولكفاحات الطبقة العاملة العالمية ».

خامساً : الوقوف ضد سياسة الأحلاف واتباع سياسة « تنهض على

---

(8) - *بيان سياسي – المرجع السابق .*

(9) - *المرجع السابق .*

مبادئ الاستقلال والحياد التام تجاه الأحلاف والنضال ضد كل أشكال التدخل والسيطرة والعمل من أجل السلم وحق الأمم في تقرير مصيرها.

سادساً : اعتبار الحركات العدوانية للإمبرياليين وحلفائهم هي مصدر التوتر في العالم وهي تهدد الإنسانية بأخطار حرب عالمية جديدة.

وقد لخص حفناوي عمايرية الاتجاهات الأساسية البرنامجية للحزب والتي تؤلف أساس البرنامج السياسي للحزب، وهو قيد الإنجاز بالقول : « إن المرحلة الراهنة –حسب يقيننا– تتسم بوجود انفتاح سياسي مازال محتشماً ولكن نأمل في أن يترسخ وأن يتم الاعتراف فعلياً بكافة الحريات الديمقراطية. ونحن نبارك الخطوات المنجزة ضمن حدودها ولاسيما الاعتراف ببعض الحركات السياسية –نحن– مع تعدد الأحزاب لكافة الطبقات والفئات والقوى على مختلف مشاربها. نحن ديمقراطيون ونناضل من اجل تثبيت الديمقراطية والفوز بها للجميع، أما الجانب الأخر فهو إنجاز مهمات التحرر الوطني بتخليص بلدنا من التبعية الاقتصادية وما ينجم عنها من جرائر كالتبعية التكنولوجية والتبعية في التغذية والتسليح وغيرها. كما نتبنى المطالب الاجتماعية للجماهير العمالية والفلاحية والشباب والنساء والكسبة والفئات الوسطى عموماً..–ومن أجل – إصلاحات اجتماعية جذرية في مستوى توزيع الثروة وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية من شغل وتعليم وصحة ونقل وغيرها. بكلمة إننا نهدف مرحلياً إلى توفير الشروط السياسية لإحداث التحول الديمقراطي في مجتمعنا وذلك هو السبيل الأمثل للسير نحو الاشتراكية التي هي هدفنا [10] .

وجاء في ميثاق التجمع الاشتراكي التقدمي وهو الباب المتعلق بـــ « رد الاختيار الديمقراطي » ما يلي :

تتخذ سلطة الدولة في جميع الاتجاهات مضموناً اجتماعياً محدداً ولا تقف على الحياد في الصراعات الاجتماعية .

وكما أن سلطة الدولة في المجتمع الرأسمالي تعبر عن مصالح الطبقات الرأسمالية السائدة، فإن سلطة الدولة في المجتمع الاشتراكي تعبر عن مصالح

[10] – *من مقابلة لحفناوي عمايرية في مجلة المغرب التونسية 1983/12/24 (ص 83) .*

العمال والشغالين المحررين من رقبة الاستغلال وهي أداة حكمهم .

وعلى أن المضمون الطبقي للدولة في المجتمع الاشتراكي لا يضفي من تلقاء نفسه الشرعية على النظام السياسي للاشتراكية و لا يبرر أي شكل من أشكال الحكم بل إن السلطة الاشتراكية لا تتحقق ولا تكتسب شرعيتها إلا بقدر ما تتقيد بمبدأ السيادة الشعبية وتكون التعبير الصادق عن الإدارة الحرة للشعب. وليس التقيد بالسيادة الشعبية اختياراً ممكناً للاشتراكية بل هو حتمية اجتماعية. فالاشتراكية لايمكن أن تولد وتتطور في تعارض مع إدارة الشعب .والسيادة الشعبية تفرض لقيامها ضمان الحريات للأفراد والمساواة بين المواطنين فلا يمكن للمجتمع أن يكون حرا ولا للشعب أن يكون سيدا إذا جرد أفراده من حرية المعتقد والتفكير والتعبير والصحافة والنشر والتنقل والاجتماع والتنظيم، وإذا لم تضمن لهم السلامة والمراسلات وسائر الحريات الأساسية والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

والسيادة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الاقتراع العام المتساوي والمباشر، والذي يشكل أساس الشرعية مصدر التشريع. وتتبلور هذه الإدارة من خلال نظام نيابي منبثق عن الشعب وخاضع لمراقبته.

لذلك يعتبر التجمع الاشتراكي التقدمي أن النظام النيابي الديمقراطي التعددي القائم على مبدأ السيادة الشعبية، هو النظام السياسي الملائم لبناء الاشتراكية، والذي بدونه تتعثر مسيرة الاشتراكية.

وإذا كانت المساواة في النظام النيابي للرأسمالية مساواة شكلية قانونية تحجب تحكم أصحاب رؤوس الأموال في الحياة السياسية، وتخفي واقع عدم المساواة بين المواطنين في الفرص والحقوق، وتسمح باحتكار السلطة من طرف نخبة سياسية بعيدة عن القاعدة الشعبية ومشاغلها اليومية، والتي لا تطالها مراقبة، فان النظام النيابي للاشتراكية حين يوفر المساواة الفعلية بين أفراد الشعب - يعمل على تجاوز هذه النقائص في اتجاه تمكين الطبقات الاجتماعية من ممارسة السلطة وإخضاع ممثلي الشعب إلى التشريع الشعبي بما فيه المبادرة وحق الرفض وسحب الثقة حسب شروط وإجراءات يحددها القانون.

ولتقريب السلطة من المواطنين يقر التجمع الاشتراكي التقدمي بمبدأ لامركزية السلطة وبوجوب إنتخاب مجالس جهوية ذات صلاحيات واسعة في

إطار وحدة مؤسسات الدولة الوطنية .

ولتمكن الشغالين وسائر المنتجين من فرصة التدخل الناجع في الحياة السياسية يقر التجمع الاشتراكي التقدمي مبدأ التنظيم المجالسي للشغالين والمنتجين على مستوى الوطني بدءاً بالأحياء.

ويمثل هذا التنظيم الشكل الأرقى لتوحيد الشغالين وتجاوز انقساماتهم الحزبية والنقابية. فهو تنظيم كفاحي يمكن الطبقات الكادحة من التدخل الناجع في السياسة العامة للبلاد .ولما كان هذا التنظيم قائماً على أساس مهني فهو لا يمكن أن يشكل مؤسسة من مؤسسات الدولة وإنما يلعب دوراً استشارياً و جوبياً، ويشكل مصدراً للتصور والمبادرة السياسية.

وتتنافى الشرعية في النظام الاشتراكي مع « حرية استغلال الإنسان للإنسان» وكل أشكال الاضطهاد والتمييز على أساس جنسي وقومي وعرقي أو ديني .

وعلى هذا الأساس يقاوم التجمع الاشتراكي التقدمي النظرة الدونية للمرأة ومعاملتها ككائن قاصر، ويعمل لإقرار المساواة بين الجنسين في التربية والتعلم والعمل والحياة السياسية.

ويناضل التجمع الاشتراكي التقدمي من أجل احترام حقوق الأقليات الدينية والقومية في الوطن العربي على أساس مبدأ المساواة في المواطنة. كما يعمل التجمع الاشتراكي التقدمي على نشر وإقرار التسامح في الميدان الفكري والعقائدي، ويناهض المشاريع الاستبدادية الداعية إلى تأسيس الدولة على مطاردة حرية الفكر والمعتقد [11] .

لقد أحدث حزب التجمع الاشتراكي التقدمي إنقلاباً حقيقياً في إيديولوجية منظمات اليسار، حين تولى قيادته المحامي احمد نجيب الشابي، وأنتهج خط الاشتراكية الديمقراطية الرافض لشعارات الحرب الباردة، والرافض أيضاً للرأسمالية بوصفها خياراً اقتصادياً يعمق الفوارق الطبقية في المجتمعات، ويضع القيم الاقتصادية والثراء وجمع الثروات والادخار فوق القيم الأخرى. وقد جعل حزب التجمع من الحريات الفردية التي تنادي بها الليبرالية

(11) - جريدة الانطلاقة – لسان حركة التحرير الشعبية العربية العدد (203) – أيلول / سبتمبر 1988.

البرجوازية ناجعة للجميع، حتى للطبقة الكادحة من الشعب، على عكس الأحزاب الشيوعية التي أولت في كثير من الأحيان الحقوق الاجتماعية اهتماماً أكبر على حساب الحقوق الفردية .

2 - حزب التجمع و « ثورة الخبز »

حين اندلعت « ثورة الخبز » كما أجمعت على تسميتها معظم الأوساط الإعلامية الرسمية العربية والعالمية، أصدر حزب التجمع الاشتراكي التقدمي بياناً بأسم مكتبه السياسي أكد فيه : « أن السلطة السياسية تتحمل وحدها مسؤولية الأزمة الاقتصادية، التي آل إليها النهج الرأسمالي التبعي، بما يؤدي إليه من إعطاء الأولوية للتصدير على حساب الحاجيات الأساسية، والضغط على الأجور والتضحية بالقطاع الفلاحي، وتفاقم الدين الخارجي، وأنه لا يمكن بأية حال من الأحوال، أن تحل هذه الأزمة على حساب الجماهير الكادحة وقوتها اليومي » .

وبعد أن أبدى الحزب أسفه لما حصل من أضرار بالممتلكات العامة والخاصة، وأعتبر أن مردها حرمان الشعب من التعبير المنظم، ومن المؤسسات الديمقراطية، التي يمارس من خلالها حقه في أخذ القرار. ودان الحزب اللجوء إلـــى السلاح لمواجهة الغضب الشعبي، مما أدى إلـــى سقوط عدد من الضحايا من قتلى وجرحى في عدة مدن من الجمهورية دفاعاً عن حقهم في الخبز والحياة الكريمة، وطالب الحكومة بـــ [12] :

- العدول عن إجراءات الزيادة في أسعار الحبوب ومشتقاتها.
- رفع حالة الطوارئ، والكف عن القمع والمتابعات، وإطلاق سراح المعتقلين .
- فتح حوار وطني شامل، تشارك فيه القوى الاجتماعية و السياسية كافة لأجل تسطير مستقبل البلاد الاقتصادي، ومعالجة مسألة صندوق التعويض في إطار سياسة استقلال وطني وتقدمي اجتماعي .

دور مجلة الموقف :

على الرغم من أن جل صحف المعارضة التونسية صدرت في أواخر

(12) - *نص البيان — بدون تاريخ .*

السبعينات ومطلع الثمانينات، وأسهمت إلـــى جانب عدد من الصحف المستقلة، وخاصة صحيفة « الرأي » التي كان يرأس تحريرها حبيب بن عمار، في تطوير الساحة الإعلامية، وشق الطريق لما يعرف بصحافة الرأي، فإن مجلة حزب التجمع الاشتراكي التقدمي لم تباشر صدورها أسبوعياً إلا بدءاً من الثاني عشر من أيار عام 1984، إذ أصبحت هذه المجلة الناطقة الرسمية باسم الحزب، ومنبره الإعلامي لنشر أخباره ومواقفه، وتغطية نشاطاته. وفي افتتاحية العدد الأول من مجلة «الموقف » كتب أحمد نجيب الشابي رئيس تحريرها يقول : « لقد اختارت أسرة الموقف وجموع المناضلين الذين حملوا على كاهلهم هذا المشروع أن تكون المجلة مستقلة عن كل تنظيم حزبي. واختيارهم هذا، لا يصدر عن موقف سياسي من مسألة التحزب والتنظيم، وإنما يعبر عن إيمانهم بضرورة وجود منبر للحوار الحر، تتلاقح فيه الأفكار والآراء كافة ». وأضافت الافتتاحية قائلة « إن استقلالية هذه المجلة، ورغبتها في أن تكون محطة للحوار، لا يعني أنه ليس لها اتجاه سياسي، فهي ملتزمة بقضايا التقدم الكبرى تونسياً ودولياً، وتنتمي أسرة تحريرها إلـــى حركة اليسار التونسي، وهي تسعى إلـــى إيصال صوتها إلـــى القارئ عبر الحوار مع بقية العائلات الفكرية و السياسية، لا عن طريق خنق الصوت المخالف»[13] .

وانسجاماً مع الدور الذي أراد أن يلعبه حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، على صعيد الساحة السياسية التونسية، تحولت مجلة الموقف إلـــى منبر ديمقراطي، حين تطرقت إلـــى نشر موضوعات سياسية وفكرية، تعبر عن مختلف وجهات نظر المعارضة التونسية من القوى المنشقة عن الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، إلـــى القوى القومية والدينية، والحزب الشيوعي التونسي. فقد خصصت المجلة ملفات متعددة للمعتقلين السياسيين وأحزابهم من مختلف المدارس والاتجاهات الفكرية والعقائدية، بدءاً من أعضاء « التنظيم السري »، ومروراً بحزب التحرير الإسلامي، وانتهاء بمعتقلي أحداث قفصة. ورصدت الجوانب السياسية والاجتماعية والمعاشية المحيطة بالمعتقلين وأسرهم كما خصصت ندوة موسعة لمناقشة « الوضع السياسي وآفاق التجاوز » شارك فيها ممثلون عن مختلف الاتجاهات السياسية في البلاد، وندوة أخرى بعنوان «

[13] - *فايز سارة – الأحزاب والحركات السياسية في تونس – بدون ذكر دار النشر – الطبعة الأولى 1986 (ص 194).*

قانون الأحزاب كيف ؟ ومتى ؟ »، كما فتحت صفحاتها لمناقشة أفكار القوى السياسية المعارضة وآرائها وتطوراتها الداخلية، وعلاقاتها مع السلطة والمعارضة، إلـــى جانب استخدام المجلة منبراً لعرض وجهات نظر أعضاء وأعضاء قياديين في حزب التجمع حول القضايا الهامة سواء ما يتعلق منها بالحركة اليسارية وأزمتها، أو ما يتعلق بالحركة النقابية [14] .

3 - حزب التجمع في مواجهة أزمات نهاية العهد البورقيبي :

لقد حافظت حكومة محمد مزالي على الخيار الاقتصادي والاجتماعي للنظام البورقيبي عينه، واستمرت في تلقيم كل طبقات الشعب وأحزاب المعارضة منذ مجيئها عام 1980 بسياسة « التفتح و الديمقراطية »، وبالوعود بالإصلاح في المجال الاقتصادي و الاجتماعي، وأصدرت بداية العام 1983 مناشير تمنع الاجتماعات النقابية في المصانع والمؤسسات، لكي ترضي أرباب العمل، وعمدت إلـــى طرد العمال المضربين من عملهم، وكذلك الكوادر النقابية النشيطة.

في معرض تقييمه لحكومة مزالي، يؤكد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي « نحن لا ننكر المكتسبات، لكننا نطالب بالتوسع لتوظيف طاقات البلاد كلها، وإشراك الناس كلهم لرسم مصيرهم ومستقبلهم ومنهم بالخصوص القوى الحية والفاعلة في الساحة سياسياً ونقابياً وثقافياً »، الأمر الذي يدعم الثقة بالشعارات التي رفعتها حكومة مزالي عند قدومها، ويعزز المسار الديمقراطي والتعددية السياسية » [15] .

وعندما بلغت الخلافات بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحكومة مزالي أقصى درجات العمق، وبين الحبيب عاشور ومحمد مزالي، خصوصاً إذ كانت هناك خلافات مبدئية عميقة وجذرية حول سياسة الأجور والإنشقاقات في الحركة النقابية، باعتبارها خطراً فعلياً يهدد الطبقة العاملة برمتها، حدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من موضوع التعددية النقابية، عندما أكد أحد قادة الحزب الأساسيين : « نحن مع استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل ومع

[14] - المرجع السابق (ص 195 – 196) .
[15] - القبس الكويتية تاريخ 1984/7/2 مقابلة مع الأمين العام للحزب .

ديمقراطية هياكله، دون أن نتدخل في شؤون النقابيين الداخلية » [16] وذلك انطلاقاً من أن «منظمة الشغيلة» احتلت ولا تزال موقعاً محورياً من بين عوامل النهضة الاجتماعية والسياسية في تاريخ بلادنا الحديث » [17].

أما فيما يتعلق بموقف حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من المعارضة التونسية، فإنه يراها : «متعددة من غير تنسيق، وأولى الخطوات لنجاحها وفعاليتها هو وجوب توليها المهام بنفسها، والمبادرة بدفع الأمور إلـــى الأمام والمعارضة المنقسمة، لا يمكن أن تقوم بهذا الدور». ويتابع الأمين العام للحزب قائلاً : « ونحن كتجمع اشتراكي سعينا إلـــى ذلك، ولعلنا توصلنا إلـــى تحقيق بعض النجاح، لما اتفقت ستة أحزاب سياسية من بينها التجمع على إصدار بيان مشترك يندد بأحكام الإعدام، ويطالب بإلغائها وهذا يقع لأول مرة بتاريخ التعددية السياسية في تونس، وهذا عمل أولي ما زال على درجة من الضعف والهشاشة لدرجة لا تعتبره عاملاً ويوحي بالانعطاف في مجال العمل السياسي المشترك، سيما وانه مازال يعاني التردد من طرف المعارضة نفسها لعدم تجانسها، ولأنها من الممكن، أن تكون واقعة تحت تأثير سياسة فرق تسد، التي تنتهجها السلطة بدهاء » [18].

أما موضوع التحالفات بين حزب التجمع وأطراف المعارضة، فإن الحزب يرى إمكانية قيام علاقات مختلفة المستويات مع أطراف المعارضة، ويؤكد حفناوي عمايرية عضو المكتب السياسي: «نحن ننوي إقامة علاقات مع كل القوى السياسية المعارضة على أساس المطالبة بالحريات العامة والعفو التشريعي، وتمكين الأصوات الحرة أفراداً وجماعات من حقها في التعبير. وفي التفصيل نقيم علاقات ثنائية أو أكثر من ثنائية حسب مقتضيات العمل السياسي فعدا عن التحالفات الظرفية والموسمية، نسعى إلـــى تطوير صيغ العمل المشترك وإرساء تقاليد ديمقراطية في التحالفات بدون وصاية أطراف أو محاولات احتواء. طبعاً نقيم تحالفات إستراتيجية مع القوى التقدمية، التي

(16) – *مجلة المغرب العدد (83) مرجع سابق (ص 62) .*

(17) – *مجلة الموقف التونسية تاريخ 1984/5/26 – الافتتاحية – أحمد نجيب الشابي. أنظر أيضاً مجلة الموقف التونسية تاريخ 1984/6/16 صدري الخياري – أزمة اليسار والحركة العمالية والتجمع الاشتراكي (ص 42) .*

(18) – *القبس الكويتية – مرجع سابق .*

تشاطرنا البرنامج المحلي في خطوطه الرئيسية » [19] .

وعندما شهد الحكم التونسي تحولاً نوعياً على صعيد تعاطيه مع المعارضة اليسارية، ومع التيارات الإسلامية، في أوائل الثمانينات سعى رئيس الوزراء السابق محمد مزالي الذي قاد تيار الليبرالية والانفتاح داخل الحكم وداخل الحزب الاشتراكي الدستوري، إلـــى التخفيف من حدة المواجهة بين الحكم والمعارضة، بهدف تحسين الوضع الداخلي والخلاص من المضاعفات السلبية التي خلقتها الصدامات المتكررة في فترات سابقة. وكانت العلاقة بين مزالي وحركة الاتجاه الإسلامي من أبرز الأمثلة على الاتجاه الليبرالي لرئيس الوزراء السابق. كيف يحدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من حركة الاتجاه الإسلامي ؟ فإن الحزب يرى أنها لا تمثل كتلة متماسكة، بل تعبرها التناقضات، التي تعبر كامل المجتمع. فمنها الديمقراطي، ومنها التقدمي، ومنها أيضاً الظلامي والاستبدادي [20]. ومع رؤية هذه التناقضات داخل حركة الاتجاه الإسلامي، فإن الحزب يؤيد حصول هذه الحركة على حقها في الوجود في الساحة السياسية التونسية، انسجاماً مع « تعدد الأحزاب » لكافة الطبقات والفئات والقوى على مختلف مشاربها الفكرية، وبرامجها السياسية » [21]. وما يعزز هذا الموقف من جانب الحزب قيامه بدعوة السلطة للاعتراف بحق النشاط العلني في أعقاب الإفراج عن سجناء حركة الاتجاه الإسلامي[22] .

ومع احتدام حرب الخلافة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث كانت الأطراف المتعاركة والمتنافسة تربح اليوم معركة، وتخسر غداً معركة، حدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من الخلافة بقوله إنه ليس طرفاً فيها، وإنه لا دور له في هذه القضية باعتبارها قضية شخصية لرموز النظام وشخصياته الرئيسية، ويقول الأمين العام للحزب أحمد نجيب الشابي «نحن كتجمع اشتراكي، وكذلك المعارضة الأخرى، يجب أن نعرف كيف نتلافى السقوط في لعبة الخلافة، لأنها توظفنا وتجرنا إلـــى حسابات بعيدة المدى،

---

[19] – مجلة المغرب العدد (83) تاريخ 1983/12/24 – مرجع سابق .

[20] – مجلة الموقف التونسية العدد (17) تاريخ 1984/9/1 أحمد نجيب الشابي – اليسار والإسلام – (ص 14) .

[21] – مجلة المغرب العدد (83) – مرجع سابق .

[22] – مجلة الموقف التونسية العدد (13) تاريخ 1984/8/4 – الافتتاحية .

ونحن عملنا بالأساس، يرتكز على القناعات والمبادئ السامية، ويتوجه إلـــى القضايا الكبرى والرئيسية، التي تهم الوطن والشعب، ولا ندخل في المناورات، وهمسات الكواليس المريبة » [23] .

4 - حزب التجمع في ظل سلطة السابع من نوفمبر

تم الاعتراف الرسمي بحزب التجمع الاشتراكي التقدمي في عام 1988، في سياق إجراءات الانفتاح في عهد الرئيس بن علي، الذي اتخذ عدة إجراءات تبدو للوهلة الأولى ومن خلال المراهنات عليها كأن سلطة الحزب الواحد أضحت لمصلحة « ديمقراطية تعددية » ترتكز علـــى الصراع السياسي الديمقراطي بين الأحزاب المختلفة وفق قوانين محددة ومعروفة. وفي ظل سيادة الحريات على مختلف أنواعها، وصولاً إلـــى التبشير بتحول تونس واحة للديمقراطية في الوطن العربي، على يد رجل خرج من صلب المؤسسة العسكرية والبوليسية .

وتستند هذه التعليقات إلـــى مجمل الإجراءات المتخذة على امتداد السنة الأولى من حكم بن علي، والذي تميز بقدر ملموس من « الانفتاح » قياساً إلـــى عهد بورقيبة، فيجري تصوير عودة عدد من القادة المنفيين مثل أحمد بن صالح وغيره، والافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين وصدور قانون جديد للأحزاب، كدليل قاطع على دخول تونس مرحلة الديمقراطية المنشودة. ويجري إغفال مواقف أحزاب المعارضة الديمقراطية من مجمل هذه الإجراءات، كما يجري إغفال تعقيدات اللحظة السياسية التونسية الراهنة، في سبيل تدعيم هذا الحكم القاطع حتى يبدو كأن مجمل الأزمات والمشكلات التي عانت منها البلاد طيلة السنوات الماضية، قد وجدت حلولها المطلوبة، أو أنها في طريقها إلـــى الحل والمطلوب بعض الصبر والتعاون مع « العهد الجديد » لتخطي هذه « العقبات » .

لقد رحب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي بمجمل هذه الإجراءات التي تنطوي على قدر من الايجابيات التي أتاحت للمعارضة الديمقراطية حيزاً من حرية الحركة، إلا أنه أبدى في الوقت عينه تحفظات جادة على هذه الإجراءات، وعلى جوانبها السلبية الكثيرة. كما برزت مخاوف حقيقية عند حزب التجمع من

[23] - *القبس الكويتية تاريخ 1984/7/2 – مرجع سابق .*

أن تؤدي هذه الإجراءات إلـــى إضفاء مسحة ليبرالية على النظام دون المساس بجوهره .

استمر حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في مساندة « العهد الجديد » طيلة الفترة الممتدة من عام 1987 ولغاية 1992 تاريخ انتهاء محاكمة قيادات وكوادر حركة النهضة، حيث اعتبر الحزب أن الانفراج الذي قام به الرئيس بن علي يذكره إلـــى حد بعيد بـــ « ديمقراطية » السادات عقب انقلابه الشهير في أيار عام 1971. وهو لا يعني أبداً انتقال تونس إلـــى مرحلة الديمقراطية الحقيقية، بل إن هذا « الانفراج » المحدود يشكل مدخلاً إجبارياً يتعين على النظام ولوجه للتمكن من تثبيت ركائزه .

ويعتبر الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي أحمد نجيب الشابي بأن المعارضة التونسية لم تنجح في المحافظة على وجودها، واستغلت سلطة السابع من نوفمبر انقساماتها من أجل إضعافها وتهميشها. كما أن المعارضة ارتكبت خطأً في التقدير حين تخلت عن وظيفتها النقدية، ولم يكن الوضع خالياً من العيوب في السنوات الأولى من التغيير : فالتعديلات المتلاحقة بشأن قانون الإنتخابات أو قانون الصحافة كان بإمكانها أن تكون موضوعاً للنقاش. كما أن أغلب قيادات المعارضة انساقت في طريقة الانتهازية الأمر الذي أفقدها صدقية في أوساط الرأي العام. وكانت النتيجة أن الحزب الذي حاول أن يقوم بدوره النقدي، يجد نفسه مهمشاً، بحجة أنه غير ممثل في البرلمان، والحال هذه يتم حرمانه من استخدام أجهزة الإعلام الحكومية للمشاركة في الحياة العامة بشكل طبيعي .

ويعتبر الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي أن ثلاثة عناصر أساسية تقف وراء أزمة الصحافة والإعلام، أولها القانون الذي يربط إصدار الصحف الجديدة بالحصول على إشعار من الإدارة يقوم في الواقع المعيشي مقام الترخيص، وهو قانون حول حق طبيعي يكفله الدستور إلـــى مجرد رخصة تصدر عن الإدارة. هذا بالإضافة للطابع الزجري لقانون الصحافة. ويضيف الشابي في مقالة كتبها في العدد الأخير من مجلة « الموقف » تحت عنوان حرية الإعلام أولاً : إن السبب الثاني ذو طابع سياسي، ويتمثل في الدور السلبي الذي لعبته وزارة الإعلام في توجيه وتأطير الصحف. وهو أمر متواصل على الرغم من إلغاء الوزارة، وآية ذلك أن شيئاً لم يتغير من مضمون الصحافة والإعلام. إن وحدانية الخبر والانغلاق لا يزالان يهيمنان على

القطاع.

أما السبب الثالث فيعود برأيه إلـــى تنظيم الإعلام العمومي الذي تحول بيد وكالة الإعلام الخارجية إلـــى وسيلة ضغط لتوجيه الصحافة والحفاظ على انسجام خطابها وتهميش الصوت المخالف إن لم نقل قتله وإخماده [24] .

5 - حزب التجمع والموقف من بعض القضايا السياسية :

مع بداية الانعطاف الكبير في الصراع بين نظام الرئيس بن علي وحركة النهضة في مطلع التسعينات، والذي قاد إلـــى تصفية الحركة الإسلامية في تونس، سعى حزب التجمع الاشتراكي التقدمي مع أحزاب المعارضة الأخرى إلـــى بلورة « بديل » معارض آخر يملك الثقل الشعبي الذي كانت تملكه حركة النهضة، وصدقيتها السياسية، ما يتيح لهذا « البديل » المحافظة على موقع «السلطة المضادة » وبالتالي فرض دوره محاوراً للحكم. وعلى الرغم أن الطريق كانت سالكة أمام أحزاب المعارضة الشرعية الستة لتملأ الفراغ الذي نشأ بفعل القمع الذي تعرضت له الحركة الإسلامية، إلا أن ضعف القاعدة الشعبية لأحزاب المعارضة أعاقها عن الانتقال إلـــى مرحلة جديدة تصير فيها المحاور الأقوى للحكم. وأدى تحالف أحزاب المعارضة مع الحكم إلـــى فقدان صدقيتها أمام الشارع التونسي، وإلى تعميق عجزها وقصورها لجهة عدم تشكيلها « القطب الديمقراطي » .

<u>**أولاً**</u> – يعاني حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من خلل استراتيجي، إذ جرت ثلاث دورات إنتخابية في أعوام 1989 و 1994 و 1999 إلا أنها لم تسمح لأي عنصر من أعضائه باحتلال مقعد واحد داخل البرلمان، ونتيجة لذلك يعي هذا الحزب المعارض الهادئ، والذي اختاره النظام مع بقية أحزاب المعارضة الأخرى، خارج دائرة الإنتاج السياسي. فهو لم يتمكن أن يوسع دائرة نفوذه وقواعده، ورغم أنه يرفض أن يوصف بأنه جزء من أحزاب السلطة، إلا أن الظروف وطبيعة المرحلة التي مرت بها تونس طيلة عقد التسعينات حتمت أن تكون « إستراتيجيته » جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية النظام، خصوصاً بعد أن طلقت أحزاب

---

(24) – الهاشمي الطرودي – مقالة إلغاء وزارة الإعلام في تونس لم يؤد إلـــى ازدهار الصحافة – جريدة الحياة – تاريخ 1999/3/20 .

المعارضة تاريخياً خيار العمل الجبهوي فيما بينها .

ولا يدعي حزب التجمع الاشتراكي التقدمي أنه يمثل قطاعات واسعة من السكان، في ظل الهيمنة المطلقة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على الحياة السياسية في تونس، إذ يفسر أحمد نجيب الشابي حصوله على نسبة 99.77 في المئة من أصوات الناخبين بسبب علاقة الحزب الحاكم العضوية بالإدارة والدولة : ويعتبر الشابي أنه بمجرد أن يقطع هذا الحبل السري، سوف يحصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على نسبة 17 في المئة، كما هو الحال بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني. وإذا عاد هذا الحزب إلـــى السلطة، فإنه سوف يعود بأكثر من 20 % .

والحال هذه فإن أدوات قياس نسبة التمثيل الشعبي للأحزاب السياسية في تونس غير موجودة .

وفضلاً عن ذلك يعتبر الأمين العام للحزب أحمد نجيب الشابي أن استئثار الحزب الحاكم بنصيب الأسد من المقاعد النيابية، يعود في جانب أساس منه إلى طبيعة النظام الإنتخابي السائد في تونس، الذي يعتمد على نظام القوائم في دورة واحدة، وهو نظام اعتمدته الأحزاب الشمولية لضمان احتكار الحزب الحاكم لكل المقاعد النيابية في المجالس التمثيلية المختلفة .

وعلى الرغم من أن الرئيس بن علي قد قام بتنقيح هذا القانون الإنتخابي لجهة منح خُمس المقاعد في البرلمان (34 مقعداً) إلى أحزاب المعارضة الرسمية، إلا أن هذا الترميم للنظام الإنتخابي لم يكن كافياً لإقرار التعددية بدرجة تعكس نضج الشعب التونسي ووعيه. ويعتبر حزب التجمع الإشتراكي التقدمي أن مراجعة القانون الإنتخابي باتت أمراً ضرورياً في تونس، ومرة أخرى – وككل مرة بعد الإنتخابات يعود الحديث عن تنقيح المجلة الإنتخابية معبراً عن الحاجة إلى قانون إنتخابي عادل وملائم لحاجتنا إلى التعددية والديمقراطية. ومرة أخرى يكتفي في المستوى الرسمي بإصلاحات جزئية لا تتطرق إلى أصل المشكل. وأصل المشكل يكمن بالذات في النظام الإنتخابي، نظام القوائم في دورة واحدة، والذي تخلت عنه كل البلدان التي قررت

خوض غمار التجربة الديمقراطية بجرأة. والحل يكون إذاً في التخلي عن هذا النظام كلية واستبداله بنظام الدوائر الفردية حيث يكون المترشح فرداً في دائرة إنتخابية صغيرة الحجم نسبياً مع ما يقتضي ذلك من تعديلات تفرضها الخصوصيات القومية والتاريخية للبلد المعني ... وأثبتت الإنتخابات الأخيرة أن تونس في حاجة إلى إصلاح سياسي ديمقراطي، وإلى مراجعة للقوانين المنظمة للحريات العامة، وأن "الإصلاح " الذي "يرغب فيه الحزب الحاكم " لا يستجيب وطموحات الشعب التونسي إلى حياة ديمقراطية متطورة .

وفي هذا السياق يطرح الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي تعريفه للديمقراطية، بأنها ليست جهراً بالرأي السياسي فقط، إنها قبل كل شيء برنامج مطالب. فنحن نطالب بمراجعة قانون الصحافة، حتى لا يخضع إصدار الصحف للرقابة، ونطالب أيضاً باعتماد قانون إنتخابي يقرب الناخب من المرشح، ونحن نقترح إقرار قانون النسبية في الإنتخابات، لأن قانون القائمة يسهل سيطرة الحزب الواحد. ونحن نناضل من أجل إعادة التوازن بين السلطات الثلاث، بما يعزز استقلالية القضاء والبرلمان. .. ويبدو لنا أكثر أهمية من الديمقراطية هو حرية التعبير. وإذا كانت الحريات الأساسية، ومن ضمنها حرية الصحافة، غير محترمة، وإذا كانت نقطة التوازن بين السلطات غير موجودة، فإن الديمقراطية تفقد معناها، فالشيء الأهم من التداول على السلطة، هو وضع الشروط التي تجعل إمكانية تحقيقها واردة في المستقبل (25) .

<u>ثانياً</u> - إن حزب التجمع الاشتراكي التقدمي يمثل تيار « الاشتراكية الديمقراطية » في تونس، فهو الذي يمثل يسار الوسط بمفهومة الحقيقي، فهو أقرب إلـــى الاشتراكية منه إلـــى الرأسمالية الجديدة. ومع ذلك فإن الأمين العام للتجمع أحمد نجيب الشابي مقتنع بأن الرأسمالية هي نمط إنتاج وليست ديناً، وأن المبادرة الخاصة تخلق

(25) - Interview avec Ahmed Nejib Chaabi – Jeune – Afrique No. 1980 –1981 – Du 22 Decembre 1998 Au4 janvier 1999 (P62 – 63)

الثروة، لكن السوق لا تلبي كل الحاجات، وأن تدخل الدولة يمكن أن يكون تحت شكل تنظيم من السوق لا تحت شكل تدخلية الدولة القديمة. والحال هذه فإن خطاب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في المجال الاقتصادي هو بيان اشتراكي ديمقراطي يقوم على المضي قدماً في عمليات الخصخصة، على أن يوسعها لتشمل الخدمات العامة، ويشدد على ضرورة خلق التوازنات بين أساليب التمويل الفاعلة ومطالب العدالة الاجتماعية. ويتبنى الحزب برنامجاً رأسمالياً ذا وجه إنساني، لكنه يعتبر في الوقت عينه أن الاندماج المغاربي والعربي يمكن أن يساعد تونس على تخفيض الآثار السلبية لعملية الاندماج في العولمة الرأسمالية، التي تقود إلـــى فقدان فرص العمل، وهبوط في الاستثمار وتقلص في الموازنة الخ .

<u>ثالثاً</u> – ويتميز حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عن بقية أحزاب المعارضة اليسارية، بدفاعه عن الهوية العربية الإسلامية، وبإقامته حدوداً فاصلة بين العروبة، التي هي واقع لغوي، وثقافي وتاريخي، وبين القومية العربية كإيديولوجية سياسية. وفي معرض تقييمه للمسار التاريخي للقومية العربية يعتبر الأمين العام نجيب الشابي – أن القومية العربية التي تبلورت في الشرق الأدنى في نهاية القرن التاسع عشر، عكست إيديولوجياً إرادة العرب في التحرر من السيطرة العثمانية. وعشية الحرب العالمية الأولى، شجع البريطانيون حركة القومية العربية من أجل موازنة الحلف المعادي لبريطانيا المتمثل بألمانيا وتركيا. وبعد خلق الكيان الصهيوني، اتخذت إيديولوجية القومية العربية مفهوماً معادياً للكولونيالية مع بقائها محصورة في نطاق الشرق الأدنى. ويعود الفضل إلـــى مصر عبد الناصر التي أعطت بعداً تاريخياً لحركة القومية العربية شملت كل بلاد العرب. وفي السلطة، لم يحقق القوميون العرب أي هدف من أهدافهم : تحرير فلسطين، الوحدة العربية، الديمقراطية. ويعزى هذا الفشل أيضاً إلـــى فشل نموذج للتطور الدولي، ونمط الحزب الشمولي الأوحد. وقد عانت حركة القومية العربية أيضاً من الصعود القوي للإيديولوجية الإسلامية. ويكشف لنا الموقف الحاد من العلمانية باعتبارها قضية مركزية للقومية، هذا الفشل الذريع .

إن حزب التجمع الاشتراكي التقدمي لا يتبنى إيديولوجية القومية العربية، إنما يعتبر العروبة والإسلام مرجعية تاريخية وثقافية، لا يمكن لمجتمعنا أن يتغاضى عنها، في نطاق انخراطه في عملية التحديث [26] .

رابعاً – في ظل التنامي الكبير الذي شهدته الحركة الإسلامية في العالم العربي في عقدي الثمانينات و التسعينات، وتراجع الحركة القومية العربية على جميع المستويات، وأمام اشتداد الضغوطات الإمبريالية الأميركية والصهيونية، لجهة فرض مسيرة التسوية الاستسلامية في المنطقة العربية، خصوصاً بعد انفجار النظام الإقليمي العربي عقب حرب الخليج الثانية، يشهد العالم العربي نوعاً من التقارب الملموس بين التيارين القومي و الإسلامي، بعد أن سادت حالة التنافر والإقصاء والتصادم بينهما. وفي هذا الالتقاء بين العروبة والإسلام، يقول الأمين العام لحركة التجمع الاشتراكي التقدمي نجيب الشابي ما يلي : « في تقديري أن التيار القومي يعاني انحساراً شعبياً بسبب إخفاقه في تحقيق الأهداف الكبرى التي طرحها على نفسه، وهي تحرير فلسطين، وتوحيد البلاد العربية، ودفع عملية التقدم. ولئن نجح إلـــى حد ما في هذا الصعيد أو ذلك، فإن إشعاعه الشعبي وقدرته التعبوية قد تراجعت.

وبالمقابل عرفت الصحوة الإسلامية مداً واتساعاً شعبياً في مختلف البلدان العربية والإسلامية. فكان ذلك منطلقاً لدى العديد من القوميين لمراجعة النفس والتساؤل عن سبب هذا التراجع، وهذا المد. ويهتدي الآن أكثر من مفكر قومي إلـــى إعادة النظر في علاقة العروبة بالإسلام. لأن الفكرة العربية كفكرة قومية هي من جملة الأفكار التي ولدت في المشرق العربي بالدرجة الأولى ثم انتقلت إلـــى كافة الوطن العربي عن طريق الناصرية بالذات .

هذه الفكرة قامت على أساس توحيد العرب على اختلاف انتماءاتهم الدينية والطائفية على أساس قومي لغوي وتاريخي، وهذا كان من نتيجته الانقطاع الثقافي عن التراث العربي الإسلامي المعرفي، وعلى

[26] – المرجع السابق عينه.

المستوى الجغرافي كان الانقطاع عن العمق الإسلامي، فهذه من الإشكاليات التي تقف الآن حجر عثرة في علاقة الحركة القومية بمحيطها الشعبي الذي يبقى بالدرجة الأولى محيطاً إسلامياً. فمراجعة القوميين لعلاقتهم من الناحية الفكرية والنظرية بالإسلام كحضارة وعقيدة وشريعة من ناحية، والإسلام كعمق بشري من ناحية أخرى، هو موضع تفكير. وأيضا الحركات الإسلامية الآن. ومنذ نهاية السبعينات تتبنى نفس الأهداف التي تطرحها الحركة العربية في التحرر والتوحيد. ولذلك كان هذا التلاقي أيضاً مبعثاً لفتح حوار. وهذا المؤتمر الذي نحضره أسس مؤتمراً مستقلاً عنه هو مؤتمر الحوار العربي الإسلامي .

يبقى أن الحوار ما زال بين مكوني هذين التيارين في بدايته متعثراً وخاضعاً لملابسات الظروف، ولا يمكن القول إنه أفرز اليوم نتيجة، ربما لأن القوميين أنفسهم ليسوا متفقين حول الأرضية التي يمكن الالتقاء علي أساسها مع الإسلاميين، والإسلاميون أيضاً قد يكونون ينظرون إلـــى هذا الجانب من زاويته التكتيكية لتكتيل أكبر قوة لتعبئتهم الشعبية. لا أقدر أن أجزم شخصياً لأنني لم أشارك في المؤتمر العربي الإسلامي، ولا أمارس مباشرة هذا الحوار ولكن أتابعه عن بعد[27] .

<u>خامساً</u> – ولما أصبحت الديمقراطية أدلوجة تتبناها معظم التيارات السياسية والإيديولوجية، وبالأخص منها التيار الإسلامي والتيار القومي، يلخص نجيب الشابي موقفه من المسألة الديمقراطية، التي بات كل من هذين التيارين يرفعانها كشعار، وكمفاهيم، وكمجموعة قيم: « في الحقيقة أعتقد أن الفكر القومي ليس له موقفه محدد ومجمع عليه من كثير من القضايا التي تؤسس المشروع المجتمعي. فهل القومية العربية هي اشتراكية تقدمية أم لا ؟ لا يوجد جواب محدد نظري إنما يغلب هذا الاتجاه أو ذاك وفقا للظرف. فالحركة القومية في بداية القرن وفي النصف الثاني من القرن والآن في موفى هذا القرن ليس لها نفس

---

(27) – من مقابلة للأمين العام نجيب الشابي نشرت في جريدة المستقلة بتاريخ 5 أغسطس / آب 1996 .

الموقف من كثير من القضايا الأساسية. فما هو موقف القوميين من المسألة الديمقراطية ؟ القوميون يتبنون الآن المطلب الديمقراطي لكنهم في الحكم لا يمارسون النظام الديمقراطي. والإسلاميون أيضاً ينتقدون موقف الرفض المبدئي للديمقراطية إلـــى موقف التبني العملي لها، ولكن هذا الموقف العملي غير مؤسس على قاعدة أصولية في تفكيرهم. فهناك قطعية معرفية إن أمكن القول بين المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية والمطالب العملية الآن. وهذا يجعل المرء في حاجة إلـــى مزيد من تعميق النظرة إلـــى التطور الذي طرأ على الحركة الإسلامية .

بقي أن نقول يجب أن تتحول الديمقراطية إلـــى عبارة سحرية يعتقد بأنها قادرة على حل مشاكل الناس. الديمقراطية يمكن النظر إليها من جانبين : جانب تقني : لا يطرح أي مشاكل ويتعلق بكيفية مشاركة الناس في الحياة العامة وكيفية تنظيم السلطة والدورات الإنتخابية وأشكالها وصيغها فهذه كلها تقنيات لا تطرح أي مشكلة من حيث اقتباسها، كما لا تطرح السيارة أو الطائرة أي مشكلة حضارية للعالم العربي .

ولكن الديمقراطية كفلسفة تقوم على مبدأ المواطنة والفردية ونظرية العقد الاجتماعي القائم على المصلحة بين الأفراد، كل هذه نظرة مادية متكاملة للوجود ولعلاقة الإنسان بالإنسان وهي بهذه الصفة تتعارض مع موروثنا الإسلامي. وبالتالي تبني الديمقراطية كفلسفة يطرح قضايا ذات بعد فلسفي فكري حضاري لا بد من تعميق الحوار فيها حتى يكون تعاملنا مع الديمقراطية تعاملاً واعياً، وحتى نعرف ماذا يمكن أن نأخذ منها وما لا يجب أن نأخذ منها (28) .

<u>**سادساً**</u> – وفي ظل الشلل التام الذي أصاب اتحاد المغرب العربي، الذي تأسس في نهاية عقد الثمانينات، والذي تشقه تناقضات مستعصية الحل، في ظل عدم تبلور برنامج قومي ديمقراطي نهضوي لهذا الإقليم العربي من الوطن العربي، يقوِّم نجيب الشابي الأوضاع في المغرب العربي

(28) – *المرجع السابق عينه .*

على النحو التالي : « موضوع اتحاد المغرب العربي، هو أيضاً من المواضيع التي لا يختلف عليها مغربيان بالمعنى المغاربي للكلمة، باعتبار أن مطلب الوحدة المغاربية كجزء من وحدة الأمة العربية وكجزء من وحدة العالم الإسلامي من الأشياء ذات الجذور العميقة في التراث النضالي لشعوب المنطقة، وفي عقائدها ووجدانها. وهذه كلها تتلاقى تماماً مع مصالحها وبالتالي كان النظر إلـــى تأسيس الاتحاد المغاربي نظرة متفائلة، لاقت تجاوباً وأملاً في تحقيق شيء مما طمح إليه المغاربيون كشعوب. ولكن كان الوعي حاداً بأن البواعث بين الأنظمة التي تصنع القرار كانت مختلفة، فليبيا بالدرجة الأولى طموحات سياسية و إيديولوجية. بالنسبة لتونس العامل الاقتصادي قد يكون العامل في البحث عن صيغ للتعاون، الجزائر كانت منذ البداية غارقة في أزمتها الداخلية، والمغرب منذ البداية كان ينظر بكثير من الشك في جدوى مثل هذا العمل، وكان يصبو إلـــى التعاون مع أوروبا باعتباره المستوى الأهم لإنجاز شيء ما عملي، وبالتالي لم يكن يولي المسألة المغاربية أهمية خاصة، إضافة إلـــى أنه يعيش تناقضاً مع الجزائر حول قضية الصحراء، التي هي بؤرة توتر في المغرب العربي تعطل مسيرته الوحدوية.

ولذلك لم نباغت في الحقيقة بحالة الشلل التي انتهت إليها مؤسسات الاتحاد المغاربي الذي ولد متعثراً من الوهلة الأولى، ولم يحقق في الحياة الواقعية أي شيء يذكر. ولذلك موقفنا إزاء هذا هو الأسف والمطالبة بأن تتعالى حكومات المغرب العربي عن الأمور الظرفية والشخصية والجزئية بما يحقق المصلحة الوطنية لمختلف هذه البلدان ولكن هذا مطلب بريء [29].

ويضيف الشابي تحليله في التوتر الجزائري – المغربي بشأن قضية الصحراء، قائلاً : « أعتقد أن الصراع الجزائري المغربي بشأن هذه القضية صراع معقد، لأنه يواجه مصالح قوتين أساسيتين في المغرب العربي، وإن كثيراً من القوى التقدمية في الوطن العربي قد أخطأت التقدير حين اعتقدت أن المسألة الصحراوية مسألة بإمكانها أن تدفع

[29] – *المرجع السابق عينه* .

المجتمع المغربي إلـــى حالة من التقدم والتطور السياسي. العكس هو الذي كان، باعتبار أن هناك وعياً مجمعاً عليه في المغرب وهو أن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، وأن تجزئة التراب المغربي أمر مرفوض ينظر إليه باعتباره عدواناً مجانياً من أشقاء وهو أساس لوحدة وطنية بين الحكومة والقوى السياسية .

أعتقد أن الواقع التاريخي يشير إلـــى أن هذه الرقعة هي جزء من التراب المغربي ، وأن المغرب العربي والأمة العربية ليست لها أية مصلحة في الدفع إلـــى خلق كيانات مصطنعة وأن إنهاء هذه القضية على أساس النظرة الوطنية والوحدوية هو الطريق الأسلم. لكن هل ينظر إلـــى هذه المسألة في الجزائر من هذه الزاوية لا أظن ذلك ولذلك مع الأسف ستظل المسألة الصحراوية مشكلاً يؤثر على الجسم المغاربي لمدة من الزمن قد تطول [30] .

سابعاً – وفي موضوع التنمية الاقتصادية المغاربية، البعض يتحدث عن اندماج الاقتصاد المغاربي في ما يسمى باقتصاد السوق أو العولمة والبعض الآخر يتحدث عن إمكانية قيام تنمية اقتصادية مستقلة. يحلل التجمع هذا الموضوع على النحو التالي، الذي يطرح مسألة التنمية المستقلة، الآن ينظر إليه كأنه من أهل الكهف الذي لم يع تطور الزمن، ولكن ما نعرفه نحن هو أن اندماجنا ضعيف في السوق الدولية يسبب لنا الكثير من المتاعب الدولية، يسبب لنا الكثير من المتاعب سواء على مستوى مدخول الجباية الوطنية أو على مستوى توازن ميزاننا التجاري، أو على مستوى قدرتنا الحقيقية على منافسة البضائع الخارجية، وتأثير ذلك على النسيج الصناعي الوطني، وتأثير ذلك على التشغيل، ثم على القدرة الشرائية للمواطنين، الذين يدفعون من قوتهم اليومي ثمن هذه السياسات. فبالتالي لم يكن التدويل في أي وقت من الأوقات اختياراً لحكوماتنا، وإنما كان أمراً مفروضاً من القوى الدولية وفقاً لمصالحها، وتدخله الدول العربية فرادى، تدخله في حالة تنافس وتسابق يشتكي منه حتى الأوروبيون أنفسهم الذين يصرحون على أعمدة صحافتهم بأنهم لا يجدون مغرباً عربياً موحداً، يتحدثون إليه، رغم أن حاجتهم

(30) – *المرجع السابق عينه .*

أن يتحدثوا مع كتلة اقتصادية، وإنما يجدون أمامهم دولاً لا تجتمع، إلا إذا طلبوا منها الاجتماع وتأتي مشتتة في مستوى القرار والتوجه والمصلحة. هذا شيء يؤلمنا ويتطلب منا المزيد من النظر [31] .

ظل حزب التجمع الاشتراكي التقدمي حزبا مغضوبا عليه طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي، و عقد مؤتمره الاخير في شهر حزيران الماضي من سنة 2001، واستبدل اسمه، و اصبح يسمى" الحزب الديمقراطي التقدمي". وقد جدد هذا المؤتمر الامل في امكان اعادة بناء الحركة الديمقراطية التونسية وفق شروط سياسية و هيكلية جديدة. وللدلالة على ذلك اصدرت قيادة هذا الحزب بيانا سياسيا رد ت فيه على اعلان " التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم ترشيح الرئيس بن علي لولاية رئاسية رابعة، لتناقضه مع المدة 39 من الدستور التو نسي التي تنص على انه لا يجوز للرئيس ان يترشح لاكثر من ثلاث ولايات متتالية.

■ ■

(31) – المرجع السابق عينه .

الفصل الحادي عشر

حزب العمال الشيوعي التونسي

بعد مرحلة الانشقاقات المتكررة التي عرفتها منظمة العامل التونسي، وهزيمة اليسار الجديد في مواجهة السلطة، تشرذمت صفوف الحركة اليسارية في تونس، وفقدت وجودها التنظيمي تحت وطأة الملاحقات والمحاكمات، ولم يبق فيها سوى عدد من القيادات والكوادر التي استمرت في تمثيل منظمة العامل التونسي، ضمن رؤية جديدة، تقوم على انتهاج خط سياسي وأيديولوجي، سماته المرتكز آت التالية :

ا - عربياً، أصبحت المنظمة مهتمة بالقضايا العربية، لجهة تأكيدها ضرورة وحدة الشعوب العربية، المنتمية إلى أمة عربية واحدة، وتأكيد انتماء تونس لهذه الأمة.

2 - داخلياً، أن المنظمة استمرار للحركة النضالية اليسارية، التي برزت منذ الستينات، وشاركت بجهد كبير في ترسيخ الديمقراطية، ودفع التقدم الاجتماعي، وتعزيز الاستقلال الوطني. والحال هذه، اعتبرت المنظمة أن تونس تمر بمرحلة "تحرر وطني لم تنته بعد"، ولهذا فهي معنية بتحقيق المهمات الوطنية باعتبارها مرحلة ضرورية نحو الوصول إلى الاشتراكية وبنائها في تونس، والتوجه نحو الطبقة العاملة، ونشر الفكر التقدمي الجديد، في أوساطها.

لكن مع بداية الثمانينات، طرحت المنظمة مسألة التفاعل مع تطور النظام التونسي باتجاه « التفتح والديمقراطية »، وإمكانية احتلال موقع في النضال الشرعي عبر إصدار صحيفة، وتركيز جهاز حزبي. لكن عمليات التزوير التي حصلت في الانتخابات التشريعية عام 1981، جعلت المنظمة تعيد حساباتها بصدد الموقف من النشاط السياسي العلني.

وقد أعلنت المنظمة رفضها للشروط التي أقرها النظام في موضوع

مشاركة القوى والأحزاب السياسية في انتخابات 1981. وقال أحد قياديي المنظمة: "إن ممارسة الحريات لا يمكن أن تكون مشروطة إلا بما يحميها من الفاشيين وأعداء الحرية، لذلك نرفض الشروط الأيديولوجية والسياسية، التي تستهدف إلزام الحركات السياسية بالدفاع عن النظام " [1].

ذلك لأن الشروط التي تضمنها "الميثاق الوطني " المعلن من جانب السلطة والمطلوب الموافقة عليه، يتعارض و"حماية النزعة الراديكالية والديمقراطية التي ظهرت في المجتمع التونسي وتوحيدها وتطويرها، ولا مجال بالنسبة إلينا، لأن نلعب دور الحجة على وجود الديمقراطية ظاهرياً، أو أن نكون ديكوراً لهذه العملية التي يراد تمريرها باسم الانفتاح " [2].

ورغم أن عدة أوساط سياسية فسرت أن هناك عملية تضارب بين الحكم والتيار اليساري في الثمانينات، بهدف تشجيع اليسار على الابتعاد عن أسلوب العمل السري، الذي اضطر إليه في الستينات والسبعينات، بسبب غياب الاعتراف بوجود المعارضة، إلا أن منظمة العامل التونسي حددت شروطها التي تراها مناسبة لسير الانتخابات بصورة حرة في ثلاث نقاط أساسية:

الأولى: إصدار عفو تشريعي عام في البلاد، وتجاوز الإجراءات المفروضة على المناضلين السياسيين والنقابيين.

الثانية: إلغاء القوانين اللادستورية القائمة، وخاصة قانون الجمعيات وقانون الصحافة، اللذين يحرمان على القوى والتيارات ممارسة حقوقها.

الثالثة: مراجعة القانون الانتخابي، وتوفير الإمكانيات المادية والإعلامية لجميع التيارات السياسية للمشاركة في العملية الانتخابية [3].

وكانت المنظمة متشككة في الشعارات التي رفعتها التجربة التعددية في تونس، مشيرة إلى أن الحكم ابتعد عن التعاطي المتوازن بين الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم والمعارضة على نحو أدى إلى منح جميع الامتيازات ووسائل العمل والتسهيلات للحزب الحاكم، ونزع الغطاء عن الأحزاب الأخرى

---

[1] - *مجلة النهار العربي والدولي- 1981/7/13 –لقاء مع أحد قادة منظمة العامل التونسي.*

[2] - *المصدر السابق.*

[3] - *المصدر السابق.*

"لتعجيزها أو لتعرية ضعفها".

وقد قوَّم أمين عام منظمة العامل التونسي حمة الهمامي، نتائج الانتخابات التي رفضت المنظمة الدخول فيها بقوله: " إن البرلمان الذي جاء نتيجة لهذه الانتخابات لن يختلف عن سابقه وانه "سيقوم بالمهام العادية نفسها، وهي تشريع القوانين التعسفية.... لذلك دعونا إلى مقاطعة هذه الانتخابات وإلى مواصلة النضال لأجل تحقيق المطالب الديمقراطية، للشعب التونسي، التي تحاول السلطة طمسها، والتي هي حالياً العفو التشريعي العام، وإقرار حرية التنظيم وحرية التعبير، وحرية الاجتماع والتظاهر " [4].

إذا كانت المنظمة قد أعادت النظر في العديد من "الثوابت " النظرية، مدخلة إصلاحات كبيرة على تصوراتها الفكرية والأيديولوجية، في محاولة منها للتكيف مع أوضاع تونس والعالم العربي، إلا إنها لم تحسم بشكل قاطع موضوع النشاط السياسي العلني، وان كانت قد رفضت شروطه كما حددها النظام.

وعلى هذا الأساس تابعت المنظمة عملها شبه السري شبه العلني في صفوف المعارضة التونسية، مركزة على قضايا الحريات والديمقراطية طوال السنوات الماضية، على أساس أن هذه القضايا يمكن أن تؤلف مدخلاً حقيقياً في التطور السياسي للبلاد. كما انضمت منظمة العامل التونسي في أول خطوة من نوعها من جانب المنظمة إلى جانب خمس منظمات سياسية في البلاد، في إصدار بيان حول المحاكمات التي نصبتها السلطة لمعتقلي "ثورة الخبز" في عام 1984، وتضمن البيان:

1 – استنكار المحاكمات الجارية، والمطالبة بوقفها، وإلغاء الأحكام الصادرة عنها وخاصة الأحكام بالإعدام.

2 – دعوة المنظمات والقوى الديمقراطية والإنسانية إلى التظاهر بالعاصمة في حملة شاملة لتحقيق ذلك.

وإزاء اتساع المطالبة بتراجع السلطة التونسية عن أحكام الإعدام، قام الرئيس بورقيبة بإصدار قراره بتخفيض الأحكام بالإعدام الصادرة بحق عشرة من معتقلي "ثورة الخبز" إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وقد اعتبر هذا

[4] – *مجلة النهار العربي والدولي العدد (238) تاريخ 1981/1/23، (ص 33) مقابلة مع حمة الهمامي.*

القرار خطوة هامة وإيجابية من جانب السلطة [5(5)].

كما أن منظمة العامل التونسي، اهتمت بموضوع الصحافة، فأصدرت مجلة فكرية وعلمية جامعة اسمها « أطروحات » بترخيص من السلطات التونسية في بداية العام 1984. وقد جاء في افتتاحية العدد الرابع من مجلة أطروحات ما يلي: "السمة البارزة لدى أبناء جيلنا هي طغيان المشافهة وغياب التدوين أو ندرته ... وحتى الكتابات القليلة المتوفرة لا يلبي معظمها حاجيات واقعنا المعيشي، متخلفة بحكم محدودية أفقها، كاريكاتورية اجترارية تفتقر إلى الطرفة والتميز... إنها ببساطة، كتابة "مصابة بفقر الدم " حسب عبارة غرامشي.

إن السؤال المطروح حالياً هو: كيف السبيل إلى الارتقاء بمثقفينا من مرحلة التقاليد الشفاهية السائدة إلى مرحلة الكتابة الواعية والمسؤولة؟ وهل من إمكانية لحل معضلات هذه الكتابة عندنا؟... إن ما يمكن أن يحققه الكاتب من نجاحات لمرتبط اشد الارتباط بخصال لا بد من توفرها لديه، ومن أهمها تنوير رؤيته للواقع وتوسيع آفاق تفكيره بالإلمام بما تراكم من معارف إنسانية عبر كتابات من سبقوه وإثراؤها بإضافته. إن نشأة جيل من الكتاب متسلح بهذه الخصال، منغرس بعمق في واقعه وساع بجد إلى تجاوز هذا الواقع الفكري الرديء لكفيل ببلوغ المبتغى » [(6)].

لقد صدرت ثمانية أعداد من مجلة أطروحات، ثم توقفت عن الصدور، وكان هدفها تحقيق تراكم تراث نظري سياسي لليسار الماركسي، في الوقت الذي تسود فيه ثقافة سياسية شفوية في تونس .

1 - ميلاد حزب العمال الشيوعي التونسي

لما كان اللجوء إلى النضال السري، ليس اختياراً إرادياً بقدر ما كان اختياراً فرضته ظروف القمع البوليسية، وانعدام الحريات الديمقراطية، في تونس، فان التطورات التي فرضتها الحركة الديمقراطية والجماهيرية، جعلت منظمة العامل التونسي تقتحم ميدان النضال الشرعي العلني. ويقول أحد قادتها

[(5)] – النداء اللبنانية– تشرين السورية 1984/6/20 .

[(6)] – مجلة أطروحات– العدد الرابع – السنة الأولى– آذار (مارس) نيسان (أبريل) 1984 افتتاحية نحن والكتابة.

بهذا الصدد "ونحن عازمون على اقتحام معركة شرعية نشاطنا ووجودنا التنظيمي والعمالي مساهمة منا في النضال من اجل الحريات الحقيقية، وليس في أفق لعبة ديمقراطية مغلوطة، وذلك بصرف النظر عن استعدادات النظام لمنحنا الشرعية القانونية، لأن الشرعية تكتسب ولا توهب، وسنواصل، كما فعلنا في الماضي، النضال من أجل حريتنا وحقنا في التعبير والعمل السياسي العلني " (7).

وهكذا تأسس حزب العمال الشيوعي التونسي في أواخر العام 1985، وهو حزب يتبنى الماركسية اللينينية، ويعتبر امتداداً وانقطاعاً لمنظمة "العامل التونسي " في الوقت عينه. وعلى الرغم من أنه لم يحصل على التأشيرة القانونية، إلا أن حزب العمال الشيوعي التونسي رغم حداثة تكوينه، أسهم إسهاماً كبيراً في تجذير النضال النقابي والسياسي الديمقراطي، وتعرض إلى هجمة قمعية سنة 1986. ورغم وفائه لبعض الأطروحات اليسارية في السبعينات، وخاصة الموقف من الأحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي، فقد أصبح يرى في الديمقراطية وسيلة للنضال والدفاع عن الطبقات الكادحة (8).

وظل حزب العمال الشيوعي التونسي في وضع شبه سري– شبه علني، فلم تكن بنيته التنظيمية مكشوفة، غير أنه برز كل من حمة الهمامي الأمين العام للحزب، ومحمد الكيلاني نائبه كأبرز قياديين، يعملان بصورة علنية. وكان حمة الهمامي الناطق الرسمي للحزب، ينشر مقالاته وكتبه، ويساهم في الندوات الصحفية، ويبدو أن ما يصدر عنه يلزم الحزب.

2-حزب العمال الشيوعي التو نسي و الموقف من المسالة القومية

يعتبر حزب العمال الشيوعي التونسي حزباً ماركسياً لينينياً، يجسد الخط الستاليني على صعيد نمط تفكيره الأيديولوجي، فهو له موقف نقدي حاد من الاتحاد السوفيتي، وتجربة بناء الاشتراكية فيه. وهو وإن كان يتبنى فكر ماوتسي تونغ، إلا أنه حدد كذلك موقفه من الصين في ضوء السياسة الجديدة التي بدأ ينتهجها دنغ شياوبنغ، خصوصاً إزاء التقارب مع الولايات المتحدة،

---

(7) – مجلة النهار العربي والدولي *1981/7/13* – مصدر سابق.

(8) – أنظر مجلة المغرب العربي الأسبوعية عدد *(155-154)*.

وأصبح يعتبر الصين دولة غير اشتراكية وتحريفية. وظل الحزب وفياً لخط أنور خوجا الزعيم الشيوعي الألباني السابق، إذ كانت تربطه علاقات وطيدة جداً بألبانيا قبل انهيار الاشتراكية فيها في مطلع التسعينات.

ويؤكد حمة الهمامي الأمين العام للحزب، أن الطبقة العاملة في الأقطار العربية هي التي تتحمل مسؤوليتها التاريخية، في قيادة العملية الثورية التحررية من نير الإمبريالية والرجعية في كل قطر من هذه الأقطار. ومن الأكيد أنها لا يمكنها أن تقوم بهذه المهمة دون أن تتوافر لها هيئة أركانها ممثلة بالحزب الشيوعي الماركسي اللينيني « الذي يطرح على الماركسيين اللينينيين في كل قطر تكوينه وتحقيق انصهاره في طبقته، والتفاف الشعب حولها » [9].

و يؤكد حزب العمال الشيوعي التونسي أن الشعب التونسي: "جزء من القومية العربية بحكم عوامل اللغة والأرض والتاريخ والثقافة المشتركة، وأن نضاله ينصهر ضمن النضال العام للشعوب العربية من أجل تحقيق الوحدة ضمن أمة واحدة، حال الاستعمار، وما انجر عنه من تجزئة وظهور كيانات مختلفة دون تطورها الاقتصادي والسياسي والثقافي على نفس الدرجة" [10].

لا شك أن الحزب يتبنى تعريف ستالين للأمة، وهو إذ يقر بعروبة تونس، إلا أنه يرى أن الأمة العربية مازالت لم تستكمل شروط تكوينها واندماجها في إشارة واضحة إلى غياب الوحدة الاقتصادية. ولهذا يرى أن النضال في سبيل تحقيق الوحدة السياسية للأمة كفيل باستكمال هذه الشروط ووجود الأمة بحد ذاته. ويعتبر حزب العمال الشيوعي التونسي أن الوضع العربي الراهن غير مهيأ للوحدة، لان الوحدة العربية في نظره لن تتحقق في ظل الأنظمة الإقليمية الحالية. لأن الوحدة تتنافى ومصالح الأنظمة شديدة الارتباط بالإمبريالية العالمية، وهي لن تقوم إلا بصورة تدريجية. فالأقطار التي تنجح فيها الثورة تتحد، وهكذا دواليك. وهذا التدرج مرتبط بكون الثورة لا يمكن أن تحصل مرة واحدة من المحيط إلى الخليج، بحكم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

---

[9] – مجلة الوحدة العدد 52 كانون الثاني 1989 "مقال الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية" عبد اللطيف الحناشي. انظر كراس حمة الهمامي "ضد الظلامية"، (في الرد على الاتجاه الإسلامي)، دار النشر للمغرب العربي – تونس 1985، والذي خصص الجزء الأخير منه لهذه المسألة تحت عنوان "أمميون لكن مفعمون بالعزة القومية" (ص 132).

[10] – المصدر السابق حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية.

والسياسي[11].

كما أن الحزب يعتقد أن تحالف الطبقات الشعبية المتكونة من العمال والفلاحين هو القوة الاجتماعية المؤهلة لتحقيق الوحدة العربية. ذلك "أن البرجوازية القومية عاجزة عن تحقيق الوحدة لأنها عاجزة عن اختيار طريق مستقل عن العالم الرأسمالي، ولذلك فالوحدة لا يمكن تحقيقها إلا بقيادة الطبقة العاملة، لأنها الطبقة الوحيدة المعادية للإمبريالية، ولأنها الوحيدة أيضاً القادرة على لف الجماهير الشعبية حولها. فهي طبقة غير أنانية، وبتحرير نفسها تحرر جميع الطبقات الأخرى من الاستغلال والاضطهاد " [12].

ويضيف حزب العمال الشيوعي في نقده للفكر القومي والتجارب الوحدوية الفاشلة قائلاً: "إن التيار القومي البرجوازي قد فشل في تحقيق الوحدة القومية لأنه عجز عن قطع الصلة مع الإمبريالية العالمية" وأيضاً لأنه لا يتصور أي تطور قومي خارج النظام الرأسمالي... كما انهم ظلوا ينظرون إلى الوحدة من زاوية برجوازية، وهو ما انجر عنه أن البرجوازية في القطر الأقوى كانت تنظر إلى الوحدة كوسيلة لتحقيق سيطرتها على القطر الآخر واستثمار خيراته وثرواته ويده العاملة. ولنا شاهد على ذلك في الوحدة المصرية- السورية، إن رفض الشعب السوري استغلال البرجوازية المصرية له، وقام ضدها، فاستغلت القوى الرجعية الإقليمية في سوريا هذا الرفض لتقصف ذلك المشروع " [13].

3 - حزب العمال الشيوعي التونسي في ظل سلطة السابع من نوفمبر

على الرغم من أن الحزب تقدم رسمياً بطلب الحصول على تأشيرة قانونية لنشاطه السياسي، إلا أن السلطات التونسية لم تستجب لهذا الطلب، وظل الحزب ينشط من دون الخضوع لأي حظر. وفي العام 1988 شهدت تجربة التعددية الإعلامية بعض الانفراج، كما حاول الحكم إعادة ربط جسور الحوار مع المعارضة وسعى إلى منحها بعض فضاءات التعبير، وتمكن حزبان مختلفان

(11) - حمة الهمامي "ضد الظلامية" - مصدر سابق (ص 132).

(12) - انظر حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية.

(13) - حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية وأيضاً: « ضد الظلامية " (ص 145-146).

من الحصول على امتيازين لإصدار صحيفتين: وهما حركة النهضة (الفجر)، وحزب العمال الشيوعي التونسي (البديل). وهما الحزبان الوحيدان غير المجازين قانونياً اللذين يصدر كل منهما صحيفة ناطقة باسمه.

ومع تفجر الصراع والمواجهة بين سلطة السابع من نوفمبر وحركة النهضة في مطلع التسعينات، اضطر حكم بن علي إلى تهدئة جبهة الصراع مع الأحزاب العلمانية ومد الجسور معها، فأقام تحالفا معها بهدف القضاء على البنية التنظيمية للحركة الإسلامية.

وكان حزب العمال الشيوعي التونسي من أكثر الأحزاب السياسية تطرفا ومناوئة لحركة النهضة، التي ينعتها بأنها "حركة ظلامية ورجعية" حتى أن أمينه العام حمة الهمامي، أصدر كراساً بهذا الصدد عنوانه "ضد الظلامية" انتقد فيه بشدة أطروحات الحركة الإسلامية التونسية. وقد التقى حزب العمال مع النظام في الموقف عينه من حركة النهضة، باعتبارها العدو الرئيسي للمجتمع المدني وللديمقراطية حسب وجهة نظرهما.

وقد أفقد هذا التحالف غير المعلن بين حزب العمال الشيوعي التونسي والنظام، الحزب مصداقيته السياسة في تونس، بسبب استمرار تشبثه بنهجه الدوغمائي، وقراءاته غير الدقيقة لطبيعة الحركة الإسلامية التونسية وأهدافها، وكذلك تقويمه غير الصائب لطبيعة سلطة السابع من نوفمبر، التي استخدمته هو والمعارضة العلمانية، كرصاص في مواجهة الحركة الإسلامية.

أما في حرب الخليج الثانية، فقد دعا حمة الهمامي الأمين العام للحزب إلى اعتماد برنامج قومي جاد لمواجهة العدوان الأميركي الصهيوني ضد العراق. ووصف العدوان الثلاثيني على العراق بأنه ليس مجرد صراع بين العراق وقوى أجنبية تدعي حماية الشرعية الدولية، إنما هو صراع بين طموحات العرب نحو نهوض قومي شامل وبين قوى طامعة بأرض وثروات العرب. وأكد أن الظروف القائمة في مواجهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي أفضل من كل الظروف السابقة، لأن المواجهة التي خاضها العراق كشفت تداخل الخنادق والمتاجرين بالشعارات القومية وأعطت أهمية واسعة للنضال من أجل الوحدة العربية. وأختتم حديثه قائلاً : إن ما حصل في معركة العراق المقدسة يمثل قاعدة وأرضية لبعث جبهة وطنية وقومية عريضة معادية

للإمبريالية والصهيونية والرجعية ترتقي إلى مستوى المعركة المقبلة [14].

وجدير بالذكر أن حزب العمال الشيوعي التونسي كان من أشد المتحمسين في مساندة العراق، مثله في ذلك مثل باقي الجماهير العربية في تونس. غير انه مع انتهاء حرب الخليج الثانية وإسقاطاتها المدمرة المعروفة، وكذلك مع انتهاء محاكمة قيادات وكوادر حركة النهضة في تونس صيف 1992، وسيادة الحل الأمني- البوليسي في التعامل مع ملفات المعارضة التونسية، تعرض حزب العمال الشيوعي التونسي، إلى اعتقالات ومحاكمات، شملت أبرز قياديه وهم حمة الهمامي، ومحمد الكيلاني، ومحمد بن ساسي. وقد أصدرت محكمتان تونسيتان (محكمة قابس ومحكمة سوسة) حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات على حمة الهمامي الأمين العام للحزب، بتهمة الاحتفاظ بتنظيم غير مرخص له شرعياً، وتهم ملفقة له، وذلك في ربيع 1994. ولم يفرج عن مساجين حزب العمال الشيوعي إلا في خريف 1996، حيث أصبح هذا الحزب الماركسي الصغير جداً يعاني بدوره من انشقاق داخلي في صفوفه، بسبب تفجر الصراع بين قطبي قيادته: حمة الهمامي الذي يمثل خط التشدد في التعامل مع السلطة، ومحمد الكيلاني الذي يمثل خط التعاون معها.

وفي نهاية عقد التسعينات عادت السلطات التونسية إلى ملاحقة قيادات وأنصار حزب العمال الشيوعي التونسي. فقد اعتقلت آلة القمع البوليسية عشرين طالباً وطالبة من أصحاب الميول اليسارية، وقدمتهم إلى المحاكمة إضافة إلى المحامية المدافعة عن حقوق الإنسان راضية نصراوي في تموز عام 1999، بتهمة « تسهيل عقد اجتماع أعضاء جمعية تدعو إلى الحقد »، في إشارة إلى حزب العمال الشيوعي التونسي، التنظيم الصغير والمحظور الذي يقوده زوجها حمة الهمامي، بعد تعرض هؤلاء المناضلين إلى التعذيب الوحشي. وفي الرابع عشر من تموز الماضي، صدرت الأحكام، وراوحت بين ستة أشهر و تسع سنوات بحق الطلبة النقابيين .

■ ■

(14) - *صوت الشعب الأردنية- تاريخ 1991/7/18 .*

الخـاتمـــــة

تعيش المعارضة اليسارية في تونس – على اختلاف مكوناتها، من حركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي) إلى حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، مروراً بحزب العمال الشيوعي التونسي غير المعترف به رسمياً – في أزمة عميقة ولهذه الأزمة أبعادها السياسية والاجتماعية والإيديولوجية. وعلى الرغم ما قامت به كل هذه الأحزاب من نشاطات سياسية كلٌ من موقعه، وقدمت من تضحيات إلا أنها لم تستطيع أن تنجز أهدافها السياسية، وبخاصة بناء ديمقراطية فعلية وحقيقية في تونس. فالحزب الشيوعي لم ينجز البديل التقدمي الديمقراطي في تونس الذي ظل يمجده طيلة تاريخه، والتجمع الاشتراكي التقدمي لم يحقق الإصلاح المنشود، وحزب العمال الشيوعي التونسي لم يقم بالثورة الوطنية الديمقراطية، و « الثورة الاشتراكية » .

وتؤكد التجربة السياسية والتاريخية في تونس أن المعارضة اليسارية بمختلف مكوناتها لم تستطع أن تجند قطاعاً واسعاً من المواطنين، وبالتالي أن تعبر عن إرادة طبقة أو تحالف طبقي شعبي. ويعود هذا من وجهة نظرنا إلى أن أحزاب المعارضة اليسارية في تونس كانت أحزاباً مدنية، في وقت كانت فيه المدينة أقلية بالنسبة لسائر الشعب التونسي. وأن هذه الأحزاب كانت أحزاب نخبة من المثقفين في مدينة تونس العاصمة والمراكز المدينية الأخرى، وأنها لم تكن أحزاباً شعبية. ولأن المشاركين في هذه الأحزاب كانوا كذلك، وكانوا يعملون على هامش السلطة، فيدعون إلى المشاركة في الانتخابات، ويكتفون بالمطالبة بالإصلاحات، ظلوا بعيدين عن جماهير الشعب، التي هجرتهم.

ولهذا لم تصبح أحزاب المعارضة اليسارية أحزاب طبقة وشرائح اجتماعية ذات مصلحة في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي وتغيير جذري. وظلت الطبقات والفئات الاجتماعية في تونس تسلك طريقها الخاص، عندما تريد أن تعبر عن إرادتها، كما وجدت في انتفاضة 26 يناير (كانون ثاني) 1978، و « ثورة

الخبز » في نهاية 1983 وبداية 1984، ولم تكن في مثل هذه الحالات مستعدة لاعتبار أحزاب المعارضة اليسارية، أي حزب منها، قيادتها. وهذه مسألة طبيعية، لأن قيادات الجماهير الشعبية التي تمردت في أكثر من مناسبة في تونس، كانت تتطلب تنظيم قطاعات منها، ووضع البرامج التي تعبر عن مصالحها، وانتهاج النهج الذي يلبي مطامحها، وهذا ما لم تستطع أحزاب المعارضة اليسارية أن تفعله .

وقد عجزت أحزاب المعارضة اليسارية التونسية عن اكتشاف البرنامج اللازم في مرحلة معينة، وحين أشارت إلى بعض ملامح التحول الديمقراطي، لم تكتشف الأسلوب اللازم الذي يحقق عملية بناء دولة الحق والقانون بالتلازم مع بناء مجتمع مدني حديث. ولقد أخذت التطورات والأحداث العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، تدفع إلى تحديد برنامج آلية التحرك نحو بناء ديمقراطية فعلية. وهذا البرنامج لا يتحقق بالوسائل التي تتبعها المعارضة اليسارية، التي ترفض أن تمارس سياسة المعارضة الجدلية للسلطة، التي قد تؤدي إلى قطيعة مع السلطة، بل اكتفت بممارسة دور معارض لا يتجاوز حدود الوفاق الوطني، الذي أقرته الدولة التسلطية التونسية. ولذلك غابت التجمعات الشعبية عن أحزاب المعارضة اليسارية، في مواسم الانتخابات .

إن هذا لا ينفي وجود قيود متشددة مفروضة من الدولة البوليسية التونسية تمنع المواطن من الإسهام في الحياة الحزبية، والطبقة من أن يكون لها حزبها، والجماهير من أن تأخذ زمام قضيتها. ولكن هذه القيود والعوائق، كالقمع البوليسي، وعدم صدور صحف المعارضة منذ سنوات (فالطريق الجديد لسان حال الحزب الشيوعي تحولت إلى مجلة شهرية، وكذلك الموقف لسان حال التجمع الاشتراكي التقدمي، ورغم ذلك لم تستطيعا المحافظة على الصدور بصفة دورية ومنتظمة)، واحتكار الدولة أجهزة الإعلام بشكل مطلق، وتوظيفها لخدمة مصالح وأهداف حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، وتغييب المعارضة، فضلاً عن أن الصحف الواسعة الانتشار ظلت دائماً قليلة الاهتمام بالمعارضة اليسارية والحوار مع قياداتها، وكذلك التخلف العام في المجتمع، وعدم التبلور الطبقي لدى العمال والفلاحين، كانت موجودة في الجزائر والمغرب. ومع ذلك، فإن أحزاب المعارضة المعنية في هذين البلدين تخطت هذه العوائق، وبنت أحزاباً شعبية .

ومن هنا، فإننا في هذا المجال، نعتبر القصور قصور الأحزاب والقوى

السياسية، لأن الجماهير التونسية شاركت في عدة هبات، وانتفاضات، وإضرابات عمالية وطالبية كبرى، خارج إطار الأحزاب اليسارية. لقد كانت مشكلة الحزب اليساري عامة، كيف يكون حزباً شعبياً، لا بالشعارات فقط، ولا بالبرنامج، بل كيف يقود القطاع الذي يتوجه إليه من الشعب، وكيف يصبح قيادة شعبية ؟ ولم يستطع الحزب اليساري حتى هذه الأيام أن يحل هذه المشكلة، حتى عند الاستيلاء على السلطة ولم تناقش الأحزاب اليسارية هذه المسألة مناقشة علمية، وإن كانت تستخدم في مجال اتهام حزب لآخر، بالقصور وعدم الشعبية.

وفي ظل الحرب الباردة، لم تستطع الأحزاب اليسارية في تونس أن تعبر عن إيديولوجيتها، وبرنامجها السياسي، تعبيراً دقيقاً وفعالاً. ولذلك ظلت مرتبكة في الإيديولوجية والسياسة معاً، لأنها تحاول استيحاء إيديولوجية سابقة. وهناك مشكلتان هنا : الأولى كيف تفهم هذه الأحزاب اليسارية الإيديولوجية وكيف تستطيع التعبير عنها، والثانية كيف تحولها إلى برامج سياسية. هنا وقعت الأحزاب اليسارية في قصور الدراسة والفهم، فحول كل منها إيديولوجيته إلى طوبى، وكان طبيعياً أن يفشل في أن يحولها إلى برنامج سياسي محدد، وملائم لتطور مجتمعه التاريخي.

لقد كانت الأحزاب اليسارية التونسية حائرة دائماً وسط الصراع الأيديولوجي العالمي، ومرتبكة دائماً في دوامة الحركة السياسية، وتحاول التوفيق في خطواتها السياسية بين مصالحها في البقاء، والسلطة والأيديولوجيا والبنية الاجتماعية المتخلفة، والدين. ولذلك كان الخط السياسي رجراجاً، وكان التقلب السياسي سمة بارزة. ولأن الأمر كان كذلك، كان مستحيلاً عليها أن تنجح أو تنتصـــر.

ومن اللافت للنظر في الواقع التونسي أن أحزاب المعارضة اليسارية في تونس قسمان، في ميدان التشديد على أهمية الأيديولوجيا، أولهما يشدد على أن الالتزام الأيديولوجي هو الأساس. وثانيهما، لا يرى التشديد على الأيديولوجيا ضرورياً، مثل التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الممارسة العملية، تثبت أن الذين يشددون على أهمية الأيديولوجيا نظرياً، لا يلتزمون ذلك في الممارسة العملية ولا يعطون الأيديولوجيا، حتى بعدها النظـــري.

وفضلاً عن ذلك كله، تفتقر أحزاب المعارضة اليسارية في تونس إلى

الخبرة في إصدار المجلات الثقافية النظرية ذات الشأن، لكي تكون منابر للحوار الوطني، والنقد السياسي والمطارحات الفكرية، والصوت الذي يعبر عن شواغل مختلف مكونات المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ونقابات). ولهذا لم تعن بإصدار مجلات نظرية علنية. وكان طبيعياً أن يؤثر هذا القصور في المجال الفكري – الثقافي في تنمية الوعي داخل أحزاب المعارضة اليسارية، وفي عدم نشر الثقافة الديمقراطية، وترسيخ مبدأ حق الاختلاف، وتحفيز قطاع متزايد من النخب والمواطنين للاهتمام بالشأن العام، والمشاركة في النشاط السياسي والجمعياتي وفي علاقتها بالجماهير الشعبية، وأن يخضعها لسياسات عملية، تنشغل باليومي دون البعيد المدى وتندمج بمنطق الواقع القائم، دون ارتباط وثيق بالمبادئ والقيم. ولذلك لم تستطع هذه الأحزاب أن تفهم حركة المجتمع، ونمو القوى فيه، ولا أن تجسد إرادة التغيير ،ولا أن تعمق الوعي السياسي، وتربي أجيالاً ثورية .. ويتجلى هذا العجز، في الانفصال عن حركة الجماهير، وفي تبني المواقف والمواقف المضادة، وفي تغليب اليومي على البعيد المدى .

إن قصور المعارضة اليسارية عن تجسيد إيديولوجيتها وتحويلها إلى برنامج سياسي محدد، منسجم مع متطلبات المرحلة التاريخية، وإلى ممارسة عملية يومية، جعل أحزابها غير فعالة في إنجاز المهمات التاريخية، وأوقع الجماهير التونسية في بلبلة الصراعات الأيديولوجية المختلفة ودفعها إلى السلبية. وهذا ما يفسر لنا تآكل شعبية أحزاب المعارضة اليسارية، واستقطاب الحزب الحاكم النخبة اليسارية من الأنتليجنسيا، ومن أصوات المقترعين الذين كانوا يصوتون للمعارضة في الماضي، وتراجع الرصيد الشعبي للمعارضة اليسارية في السنوات العشر الأخيرة .

لا شك أن أحزاب المعارضة اليسارية نشأت في مجتمع تونسي متخلف وتابع، وهذا ما جعلها هدف القوى الرجعية المحلية، التي طورت أجهزة القمع. وقد وضعت الأجهزة الأمنية سياسات مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية لتفتيت القوى السياسية المعارضة، ولابتزاز المواطنين وإخضاعهم . ثم إن الأجهزة الأمنية التونسية التي لا تراعي الحريات، ولا تحترم حقوق الإنسان، مستعدة لارتكاب المجازر البشعة عند الضرورة، كما حدث في انتفاضة 26 يناير (كانون الثاني1978) و « ثورة الخبز » عام 1984 .

والحال هذه، فقد واجهت تشكيلات المعارضة اليسارية في تونس صعوبات

جمة في عمليات بناء حزب العمال والفلاحين، وتعود الأسباب في هذا الفشل إلى أن القوى التونسية البروليتاريا والفلاحين الفقراء والشرائح الديمقراطية والثورية من الطبقة الوسطى ضعيفة الخبرة السياسية والتنظيمية أولاً. وأن أحزاب المعارضة اليسارية لم تكن تمتلك الخبرة التنظيمية اللازمة لبناء جسم موحد ومتماسك وفعال، والخبرة اللازمة لتعبئة جماهيرها وقيادتها، والوعي اللازم لفهم طبيعة المعركة الدائرة ودورها فيها ثانياً. كما أن العقل السياسي القادر على التحليل العلمي، واتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب كان غائباً ثالثاً. ولما كانت هذه خبرات ومهمات كبيرة، فلن يكون سهلاً اكتسابها، وكان هذا واضحاً على الصعيد التونسي، إذ إن أحزاب المعارضة اليسارية لم تستطع كلها أن تكتسب هذه الخبرات، وأن تحقق هذه المهمات، وإن كان هناك فرق، فإنه كمي. ولذلك فليس هناك حزب يساري تونسي حقق بعض مهماته الرئيسية .

إن هذا يعكس مدى الخلل الإيديولوجي والسياسي، وتفاقم هذا الخلل بعد سقوط الشيوعية، الخيار الإيديولوجي السابق، حين جاءت عقيدة أخرى لتقدم أجوبة مطلقة عن جميع قضايا الإنسان: الأصولية الإسلامية التي احتلت موقع الإيديولوجية الشيوعية في التعبئة الجماهيرية سواء على صعيد الجامعة التونسية، أم على صعيد المدن والأرياف. ولكن المعارضة اليسارية في تونس لم تكن تعاني من خلل إيديولوجي وسياسي فقط، بل إنها أيضاً كانت تعاني من خلل في الجانب التنظيمي. والجانب التنظيمي ليس هو حالة متوسطة بين النظرية والممارسة، إنه النظرية في الممارسة، وبالتالي فهو اتحاد النظرية والممارسة، اتحاد النظري والعملي .

ولما كانت المسألة التنظيمية لم تول الاهتمام النظري الذي تستحق، ولم تتوافر لها الخبرات العملية اللازمة فإنها مازالت بعيدة عن البحث، وبالتالي بعيدة عن الفهم من جانب أحزاب المعارضة اليسارية، وتتجسد هذه المسألة، في مدى تجسد الوعي التنظيمي في الأعضاء والمراتب القيادية، القيادة أولاً، ومدى تأثير النظام الداخلي في وعي المسألة التنظيمية ثانياً، وفي مدى التزام القيادة والمراتب القيادة النظام الداخلي والمبادئ التنظيمية ثالثاً، وفي مدى انسجام النظرية التنظيمية مع البرنامج السياسي والمهمات السياسية رابعاً، وفي مدى القدرة على اكتساب الخبرة التنظيمية اللازمة لإنجاز المهمات السياسية خامساً، وفي مدى تطوير الخبرات والقدرات النضالية والسياسية والثقة بالشعب وقدراته

سادساً .

ولأن هذا لم يتم، فإن الحزب اليساري التونسي، أو الشيوعي التقليدي، أو الجديد، يرتبط عادة باسم شخص، أو يدين عملياً ونظرياً لشخص، وتصبح الهيئات العليا مجرد هيئات رمزية، أو جماعات موظفين يخدمون رئيس الحزب أو الأمين العام. وتتخذ العلاقة بين المراتب شكلاً تسلطياً من جهة، وتسيبياً من جهة أخرى. لأن التسلط يسقط الانضباط الواعي، ويقيم نظام الرياء و العلاقات الشخصية، وقد نتج عن ذلك اختلال عمل التنظيم بعقد نظامية، ونقص الالتزام والانضباط فيه، وبروز الدور الشخصي للأمين العام، أو الأعضاء ذوي المراتب المسؤولة، على حساب البنية التنظيمية، ونمو الروح الشللية، والمحاور ذات المصالح الشخصية، وسيادة روح التسيب والكولسة، مما أدى إلى إضعاف البنية التنظيمية، وإلى بروز صراعات استفحلت كثيراً في صفوف أحزاب المعارضة اليسارية. فها هو النائب سالم رجب عن « حركة التجديد » الذي انتخب على لائحتها في دائرة المهدية عام 1994، ابتعد عنها بسبب قلة الانسجام مع قيادتها، وعاد شخصية مستقلة مثلما كان قبل الانتخابات. وكان النائب سالم رجب قد أمضى شبابه في الحركات اليسارية، ثم في الحركة النقابية قبل دخوله مجلس النواب على لائحة حركة التجديد. وأوضح النائب المعني لجريدة الحياة أنه لم يختر موقع الاستقلال، « وإنما أشعرتني حركة التجديد منذ الأيام الأولى اللاحقة على انتخابي بأن علي أن أكون في ذلك الموقع، وزاد شارحاً « أول من صنفني في هذه الخانة هو الأمين العام للحركة محمد حرمل في أول حديث أدلى به ». وكان رجب يشعر بحكم أصوله الفكرية و السياسية أن « التجديد » هو أقرب حزب إليه بين التشكيلات السياسية القائمة قبل الانتخابات الأخيرة، خصوصاً أنه سبق أن ترشح في انتخابات 1989 على لائحة « التجديد » لما كان يحمل اسم « الحزب الشيوعي». وكانت حركة التجديد قد سيطرت على أربعة مقاعد في البرلمان عقب انتخابات 1994، لكن اثنين من هؤلاء انشقا ليخوضا الانتخابات الأخيرة التي جرت في 15 أكتوبر عام 1999 بلوائح مستقلة، فيما انفصل الثالث عن الحركة منذ خمسة أعوام .

فلماذا كثرت الانشقاقات داخل أحزاب المعارضة اليسارية في تونس ؟ هناك عدة أسباب منها :

1 – وجود بنى اجتماعية متخلفة في تونس، وتشكيلات اجتماعية « ما قبل رأسمالية »، تابعة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، أدت إلـــى تفتيت المجتمع

التقليدي، وعدم بناء اقتصاد إنتاجي حديث، بل اقتصاد خدمات تابع.

لقد كانت الصناعة بديل الزراعة في الدول الرأسمالية الغربية، لذلك انهزم الريف، ونمت الصناعة كقوة إنتاجية، كنمط إنتاج جديد. أما في البلاد العربية، ومنها تونس، فلقد انهار الريف، ولم تنم الصناعة، وظلت هامشية بسبب عجز الفئات الحاكمة الجديدة (عجزها النظري والعملي) وبسبب معارضة الاحتكارات الرأسمالية الغربية، لذلك تراجع دخل الريف في مجمل الإنتاج الوطني، ولم يتطور وضع الصناعة كثيراً. ولذلك دلالته، فإذا كانت الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء هما القوة الاجتماعية التي اعتمدها الحزب الشيوعي في الصين وفيتنام ،فإن دورهما محدود في تونس، وهذه عقدة مهمة في حاجة إلـــى دراسة وتمحيص وبحث .

ولقد أوجد هذا الوضع ظرفاً معقداً في تونس، إذ أصبح المجتمع يعتمد علـــى المساعدات، والقروض الخارجية، والسياحة، وكذلك دخول القوى العاملة التونسية في البلدان الرأسمالية، مما أعطى الفئات الكمبرادورية الحاكمة القوة اللازمة لسحق الجماهير الشعبية خصوصاً مع سيادة النمط الاستهلاكي، الطامح لامتلاك أرقى ما أنتجته السوق الامبريالية، دون أن يكون هناك " دخل " في السداد، مما راكم الديون على تونس، وأبرز ظاهرتين خطيرتين، ارتفاع أسعار السلع ارتفاعاً جنونياً، وانخفاض معدل الدخل الفردي، مما فرض تحول أقسام متزايدة من الجماهير الشعبية إلـــى الفقر المدقع .

وقد انعكس ذلك على طبيعة الصراع الاجتماعي، فتم تشويه الطبقات المتصارعة بمعناها الكلاسيكي، وتغييب ساحات الصراع الحقيقية (المصانع)، وأصبحت الدولة، القطرية التونسية العاجزة بنيوياً عن مواكبة العصر، لا ضمن قانون العولمة الرأسمالية السائد، ولا ضمن نقيض هذا القانون، دولة بوليسية بالضرورة، وتحولت إلى مجرد وكيل سياسي أمني تقليدي للفئات البرجوازية الطفيلية الداخلية وللإمبريالية الأميركية والصهيونية العالمية في آن معاً، مما حال دون أن يأخذ الصراع بين السلطة والجماهير الشعبية طابع صراع سياسي شامل. وقد أدى هذا الوضع إلـــى اختلاط طبقي وتشوش اجتماعي، انعكس لدى أبناء المدن عامة والمثقفين خاصة، ولدى قطاعات واسعة من الشعب تمزقاً وحيرة. ولم تستطع الانتلجنسيا اليسارية الضعيفة والمشوشة أن تعكس موقف الجماهير العاملة والكادحة من التخلف التاريخي، ومن أشكال الاندماج بالنظام الرأسمالي العالمي. ولهذا ظلت الأحزاب اليسارية كلها عاجزة عن تجسيد إرادة

الجماهير في الصراع مع الدولة البوليسية في تونس، وبالتالي عن خوض معركة حاسمة، وظلت أوسع الجماهير غير موحدة على برنامج أو قيادة.

وعليه فإن الوعي الأيديولوجي و السياسي اللازم لبناء تنظيم قادر، لم يتوافر لأي حزب يساري، أو أي قيادة يسارية، ففقدت الأيديولوجية الثورية و السياسية الجذرية، وفقدت بغيابهما القدرة على بناء تنظيم يساري ثوري .

2 – غياب التنظيم في حياة المجتمع التونسي العامة. لأن انهيار القبيلة، وتحلل القرية، وتحول الحي الشعبي إلـــى جزء من مدينة متغربة، وانهيار نمط الإنتاج التقليدي، لم يرافقه قيام نمط إنتاج حديث، ولا مدنية حديثة، بكل معنى الكلمة، ولا قرية حديثة ... فسقطت حدود وضوابط اجتماعية ولم يقم بديل لها. وحين قامت الدولة التونسية الحديثة المرسملة والتابعة، كانت تفتقد إلى الشرعية من جهة، ودولة نخبة وجهوية من جهة ثانية. ولذلك لم تكن دولة الحق والقانون، ولم تعلم المواطن النظام، لأنها لا تريد أن تخضع للنظام والقانون، واستعدتهما لأنها بوليسية وتابعة ومعادية للديمقراطية .

3 – محاولات المراكز القيادية في هذه الأحزاب اليسارية الاستئثار بالسلطة، ومنع أي مناقشة نظامية لهذه القضايا، فضلاً عن النقص الشديد في الدراسة الخاصة بالتجارب التنظيمية، لأن التجارب الحزبية اليسارية تجارب غير تنظيمية .

ولذلك فإن الحزب اليساري التونسي، سواء كان الحزب التقليدي أو الجديد، يضعف و يهمش، لتبرز الانتفاضات والهبات الشعبية، ولتكثر داخل هذه الأحزاب اليسارية الانقسامات وحتى الصراعات، وتثبت هذه الأحزاب كل يوم أنها عاجزة عن تحقيق أهدافها .

ولذلك لم يكن غريباً أم يفقد الحزب اليساري الإصلاحي دوره الإصلاحي كالتجمع الاشتراكي التقدمي، والحزب الشيوعي دوره الثوري، وحزب العمال الشيوعي التونسي الذي يعتبر نفسه طليعة الطليعة نظرياً وعملياً، لأن أياً من هذه الأحزاب، ورغم المحاولات المختلفة كماً ونوعاً، لم يكن قادراً على أن يثبت جدارته في ميدان النظرية أو الممارسة .

ثم إن الحزب الشيوعي التونسي (حركة التجديد) الذي فقد جدارته تحول إلى أساليب مختلفة للمحافظة على بقائه في ظل حماية الدولة البوليسية، فلجأ إلى التمتع «بإغداق امتيازاتها ». فها هو الأمين العام لحركة التجديد محمد

حرمل لا يعتبر حزبه معارضاً للنظام البوليسي، وإنما مسانداً للسلطة، حين يقول « موقفنا في الانتخابات (أكتوبر 1999) وخارج الانتخابات هو مساندة الرئيس (زين العابدين بن علي) انطلاقاً من ذلك لم يكن منطقياً أن أترشح لمنافسته على الرئاسة طالما أنني أؤيده واعتبره رجل هذه المرحلة التاريخية في تونس » ويحدد محمد حرمل حزبه بأنه في «اليسار الوسط». إذ إن البلد يحتاج مثل هذا الخط السياسي لأنه يقترب أكثر من هوية المجتمع نفسه « في حين أن الأحزاب الأخرى المصنفة معارضة تعاني غموضاً في هويتها، وهذا الغموض مشكلة للناخب » ويتابع « إذا كانت المعارضة تؤدي إلى القطيعة مع السلطة فهي تفقد وظيفتها، نحن نساند السلطة وهذا محلنا في الإعراب السياسي. لدينا وظيفة نقدية ومعارضتنا لا تتجاوز الوفاق الوطني. السلطة الوطنية، وتختلف معها لكنها وطنية» .

لقد لعبت الطبقة الوسطى دوراً رئيسياً في أحزاب المعارضة اليسارية، فعكست فيها تأرجحها السياسي، وتذبذبها الإيديولوجي، وعجزها التنظيمي. وقاد ضعف الحياة الحزبية في تونس إلى بروز حقيقتين متناقضتين : الأولى أن الحركة الشعبية ظلت تتجاوز دائماً أحزاب المعارضة اليسارية. وهذا ما أكدته الإضرابات العمالية والانتفاضات الشعبية. الثانية أن الدولة البوليسية في تونس اغتصبت دور الأحزاب اليسارية حين سرقت شعارات المعارضة .

وهكذا أصبحت أحزاب المعارضة اليسارية اليوم قوى إصلاحية بل وهامشية جداً، تكرر التراخي. وهي تنتظر مناسبات يسمح لها فيها بالتظاهر، بدلاً من أن تخوض الصراع، وتعتمد على حماسة الجماهير. وقوى المعارضة اليسارية معنية بعدم الصدام مع الدولة البوليسية، ولذلك فإنها تكتفي بما يسمح لها به، وبالبيانات والمناشدات والمقالات التي يقبلها القانون والحاكمون. ولا تستفز أحداً، ثم إن هذه القوى تعلمت أن تحدد القضايا التي تهتم بها، فهي تحترم الحدود التي يفرضها ارتباطها بالدولة البوليسية، فتناقش كل القضايا ضمن إطار السياسة العامة لهذا النظام أو القوة السياسية. ومن أول شروط هذا الارتباط أن يتم الامتناع عن «استثارة الجماهير» وأن يتم الالتزام بقضايا محددة، دون غيرها .

وهذا يفرض على أحزاب المعارضة اليسارية التوقف عن القيام بأي نشاط، يمس الأمن. ولما كان كل ما في الأرض متعلق بالأمن، وكان كل ما في الخيال خطيراً، فإن هذا يشل القوى السياسية الإصلاحية المرتبطة، ويجعل

تحركاتها مجرد حركات كاريكاتورية غير شعبية .

ولهذا ظلت الجماهير الشعبية تواجه قمع النظام البوليسي القاسي، وتفتقر إلى طلائع سياسية، وتعيش أزمة اقتصادية حادة، وأزمة قيم وعلاقات اجتماعية، ولا تجد برامج سياسية تقنعها، ولا قيادات سياسية تحترمها، أو تثق بها. كما أن الجماهير، تبلبلت بالبرامج التي لا مصداقية واقعية لها، والأفكار المتضاربة، والشعارات المتناقضة، والأحزاب المتصارعة، والممارسات المرائية، والنظام الخداع، والإعلام المتحايل

■■■

القسم الثالث

المعارضـــة الإسلامـــية

الفصل الثاني عشر:
إرهاصات ولادة الحركة الإسلامية

1 - التحديث والعلمانية والصراع مع المؤسسة الدينية التقليدية

انبثقت الحركة الإسلامية في تونس انطلاقاً من خصوصيات المعطيات التاريخية وعلاقة السياسي بالديني، والصراع التاريخي بين السلطة التونسية الجديدة والمؤسسة الدينية الزيتونية، وقوة تأثير الإيديولوجية البورقيبية التحديثية على نطاق المجتمع، وقد امتلكت قدرة على التعبئة خاصة مع أواخر الخمسينات وبداية الستينات، وجسدت خطاباً سياسياً علمانياً لما يمثله من رأس مال رمزي و« شرعية تاريخية »، عندما قام بورقيبة بإصلاح جذري يتمثل في تقليص مكانة الإسلام، وتهميش دوره، وذلك بفعل الفهم الرسمي للإسلام والنظر إليه على أنه عقبة في طريق أي تحرر وأي دخول إلى العالم الحديث.

من المعروف تاريخياً وسياسياً أن الفكر السياسي البورقيبي كان متشبعاً بالإيديولوجية الثقافية الفرنسية، وبالنزعة التحديثية لكمال أتاتورك، إذ يدل الخطاب السياسي البورقيبي عن أتاتورك، على أهمية التأثير والتقدير العميق الذي لا تحظى به شخصية سياسية أخرى – فهو صانع معجزة – والنمط المثالي للبطل والرئيس والقائد الأعلى – ومصدر الفخر الوطني لتركيا – رائد النضال الشعبي في تركيا – باني تركيا الحديثة – رجل حرب وميدان. وليس من باب المصادفة أن يركز الخطاب السياسي البورقيبي على كمال أتاتورك في خلق الوعي الوطني وبلورة أيديولوجية قومية قادرة على التعبئة، نظراً لتركيز السياسية الثقافية التونسية على الأطروحات نفسها والتوجهات نفسها التي قامت

في تركيا وأثبت نجاحها، وقدرتها على الاستمرار [1].

وفضلاً عن ذلك، كان الفكر السياسي البورقيبي في سعيه الدائم نحو الاقتداء بالغرب الرأسمالي الأوروبي، من أجل إضفاء المشروعية على الإيديولوجية الوطنية كمرتكز حركة التحديث، يتسم في سياقه العام بالنزعة الإصلاحية الليبرالية والتحديثية البرجوازية الصغيرة ضمن الأفق العلماني، وهو في الوقت عينه، من المنظور التاريخي، استمرار لفكر خير الدين التونسي السياسي الإصلاحي. و«الرجلان السياسيان (بورقيبة وخير الدين) يموقعان تفوق أوروبا عامة وفرنسا خاصة، من جهة سير عمل المؤسسات وفي نمو العلوم والتقنيات في أوروبا، ومن جهة أخرى في تقهقر الفكر العقلاني والعلمي في العالم الإسلامي... وكذلك الاستراتيجية التي يتبناها الرجلان السياسيان. سعى كل منهما إلى تحييد معارضة النشأة الدينية في تونس العاصمة بتضمين وتوريط ممثليها في عملية الإصلاحات المؤسساتية، وتقديم هذه الإصلاحات الأوروبية الإلهام بوصفها أفضل منظومة دفاع للأمة الإسلامية»[2].

إن تمركز السلطة السياسية في أيدي الحزب الدستوري، المؤلف أساساً من الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ذات التكوين الثقافي الغربي، دفعت بالرئيس بورقيبة إلى خوض الصراع ضد الحركة اليوسفية التي عارضت الاتفاقيات التونسية – الفرنسية التي وقعها بورقيبة بشأن استقلال تونس، وقد اتخذ هذا الصراع طابعاً دينياً وثقافياً وحضارياً، وهو ليس مجرد صراع سياسي على السلطة فقط كما تتصوره بعض الأطروحات، وإنما هو صراع حول الهوية بالدرجة الأولى، مادام صالح بن يوسف ينتمي إلى البرجوازية التجارية التقليدية، ويدافع عن الهوية العربية–الإسلامية لتونس، ومرتبط بالحركة الناصرية وقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وكانت الحركة اليوسفية متحالفة حينئذ مع المؤسسة الدينية، بدليل أن خصوم بورقيبة، اتخذوا من جامع الزيتونة لتنظيم أول لقاء جماهيري لهم،

[1] – *الدكتور المنصف وناس – الدولة والمسألة الثقافية في تونس – دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة أولى 1988 (ص 62).*

[2] – *توفيق المديني – أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس – دار الزاوية – دمشق – طبعة أولى 1989 (ص 126). أنظر أيضاً مجلة الواقع – العدد الرابع – شباط 1982 – مقال : « تونس البورقيبية – الماركسية – الإسلام » للأستاذ عبد القادر زغال (ص 97 – 98).*

وأعطوا لمعارضتهم طابعاً دينياً مستغلين القيمة التراثية لجامع الزيتونة كأداة لتعبئة الجماهير الشعبية. فمن المسجد الكبير (جامع الزيتونة) دشن بن يوسف حركته في 7 أكتوبر 1955 وألقى منه الخطاب الذي كلفه الفصل من الحزب الدستوري الجديد، وجسد معه القطيعة مع التوجه البورقيبي للدستور الجديد إزاء فرنسا. ويميل دباش إلى تفسير العامل السياسي من خلال العامل الديني، قائلاً إن الأبعاد التي اكتسبتها الحركة اليوسفية « ترينا ضخامة الظاهرة الدينية ». وقد حضر صالح بن يوسف في شهر نوفمبر 1955، افتتاح المؤتمر الوطني الزيتوني ثم مؤتمر الطلبة الزيتونيين، واعتبرت صحيفة « اليقظة » أن الكلمة التي ألقاها «الزعيم الكبير، وجهت أبناء الزيتونة التوجيه العربي القومي الصحيح ».

وقد دفعت المؤسسة الدينية ثمناً غالياً نتاج مساندتها اللامحدودة للحركة اليوسفية. وكان هذا التحالف واحداً من أسباب الصدام بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية التقليدية. واتخذ بورقيبة قرارات غاية في الأهمية، اتسمت من حيث مضمونها الإيديولوجي، وبعدها الحضاري المدني بـــ «الثورية البرجوازية » في إطار صراعه مع المؤسسة الدينية التقليدية. فقام بتصفية الأحباس، بإصداره قراري 31 أيار 1956 و18 تموز 1957. وبذلك أسهم بورقيبة إسهاماً جذرياً في تفكيك البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الإسلامية.

وفي نطاق المواجهة الإيديولوجية ومحاصرة فاعلية الهياكل الثقافية للمؤسسة الدينية التقليدية، انتهج بورقيبة سياسة تعليمية قوامها العلمانية، وبناء المؤسسات الجامعية والتكنولوجية التي تعتمد تدريس ونشر العلوم والتقنيات الحديثة، أسوة بفرنسا، وتكوين كوادر تونسية تستطيع أن تتصدى لحل المعضلات التي تجابه الدولة التونسية الفتية على الصعد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وهذا بكل تأكيد مرتبط بخيار النظام السياسي على صعيد التعليم والثقافة بصرف النظر عن كون هذا الخيار تحديداً يعمق التبعية الثقافية لأوروبا بحكم عدم تحصنه بإرادة سياسية وإيديولوجية قومية.

إن هذه الرؤية الإصلاحية الجذرية للسياسة الثقافية التي قوامها التحديث والعلمانية أحدثت نوعاً من القطيعة بين السلطة السياسية ومؤسسة العلماء، خصوصاً عندما تم تحويل الجامعة الدينية الزيتونية العميقة الجذور في تاريخ المجتمع التونسي والمغاربي إلى مجرد كلية للشريعة وأصول الدين من الطراز

الحديث في العام 1958، للحد من تأثير مركز المعارضة الرئيسية، وتحييدها عن كل إشعاع، وتغييبها عن العمل الثقافي.

ولما كانت النخبة المثقفة ذات التنشئة الزيتونية (دينية) تفصلها هوة تاريخية عميقة عن التكوين الثقافي والإيديولوجي البرجوازي، والتعليم الحديث، فإنها ظلت عاجزة تاريخياً وسياسياً عن تقديم الخطاب الإيديولوجي الذي يتلاءم مع طموحات فئات المجتمع المدني التونسي، فضلاً عن عجزها عن تقديم مشروع لبناء مجتمع بديل للمجتمع التقليدي المسكون بالتخلف الشديد والفقر والتبعية، وتقديم كوادر كفؤة تلبي حاجيات بناء الدولة العصرية، وتحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية. لقد تضخمت أزمة المؤسسة الزيتونية منذ مطلع القرن ولكنها مع ذلك بقيت تقوم بمهمة إيجابية من خلال الفضاءات التي صاغها خريجوها بالاستقلال عن هيكليتها الوظيفية، وذلك من خلال الحركة الأدبية والفكرية والتعليمية والصحفية والحقوقية والسياسية التي عاشتها تونس قبل الاستقلال. لكن حتى هذه الفضاءات سرعان ما غمرها النضال السياسي، ففقرتها الدولة الحديثة من جهة، وعجزت هي عن مواكبة التحولات والتحديات الجديدة من جهة أخرى، فخبت وتحولت إلى نوع من السماء ينتظر من يستغله في زرع جديد [3].

وبالمقابل فإن النخبة المثقفة ذات التكوين التعليمي والثقافي في الجامعات الفرنسية من أصل برجوازي وطبقة وسطى، اضطلعت بدور قيادي للحركة الوطنية التونسية في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وانتزعت « الاستقلال »، وقامت ببناء دولة عصرية. وهكذا، فعندما أخذ الشق البورقيبي السلطة « كان قد حدد مصيره وموقفه من الإسلام كمؤسسة قائمة ممثلة بالوسط الزيتوني، الذي اصطدم مع الحزب الدستوري في مناسبات عديدة قبل الاستقلال وتزعمته أرستقراطية دينية متكونة من بعض كبريات عائلات مدينة تونس، احتكرت بالوراثة والتزكية أهم مراكز التعليم والقضاء والإفتاء والإمامة، ووقفت طويلاً موقف المتواطئ مع الاستعمار »[4].

[3] – صلاح الدين الجورشي – محمد القوماني – عبد العزيز التميمي المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين. دار البراق للنشر – تونس – الطبعة الأولى – 1989 (ص 5-6).

[4] – عبد اللطيف الهرماسي – الحركة الإسلامية في تونس – بيرم للنشر – الطبعة الأولى – الايداع القانوني – الثلاثية الثانية 1985 (ص 34).

وعلاوة على تصفية المؤسسة الزيتونية الدينية وإقصائها عن كل دور ثقافي وسياسي، اتخذ بورقيبة في المدة الفاصلة ما بين 1956 و 1958 قرارات راديكالية في المجالات القضائية، فقام بإصدار مجلة «الأحوال الشخصية » للمرأة التونسية، التي حددت الزواج بامرأة واحدة، ومنعت تعدد الزوجات، وحددت أيضاً سن الزواج للمرأة بــ (17) سنة والمهر بدينار واحد، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وأبطلت الطلاق من طرف الزوج، وتسامحت مع زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم.

وفي إطار هذه الاستراتيجية السياسية التي بنتها الدولة التونسية، والتي سعت إلى فرض البديل الإيديولوجي الذي يتخذ من التحديث والعلمانية أداة وشكلاً، قام بورقيبة بتصفية المؤسسة القضائية القديمة، وأنشأ جهازاً قضائياً منفصلاً. وبذلك تم توحيد القضاء في مؤسسة قضائية واحدة ضمت الغالبية العظمى من قضاة وطلاب الجامعة الزيتونية، ولكنها تطبق القوانين الوضعية العلمانية الفرنسية إلى جانب الشريعة الإسلامية.

غير أن حركة الإجراءات عند بورقيبة لم تقف عند هذا الحد، بل إن الخطاب السياسي البورقيبي، يشكك أيضاً في ذروة حيويته ونشاطه، في جدوى الفروض الدينية. فقام بحملة دعائية ضد صيام رمضان، وظهر وهو يحتسي كوباً من عصير الفواكه أمام الناس في شهر رمضان عام 1960 مبرراً ذلك بأن الصوم يشكل عائقاً أمام الإنتاج، ودعا العمال إلى الإفطار، وانتقد ظاهرة عيد الأضحى والحج وشكك في قيمتها، لما يسببانه من خسائر كبيرة في العملة الصعبة وفي قطاع المواشي كل سنة، لا تقدر البلاد على تحمله، وقرر تثبيت تقويم الأشهر القمرية علمياً، والكف عن اتباع الأمر للرؤية البشرية للهلال.

ومع تعمق عزلة الأوساط الزيتونية التي أقصيت عن كل حضور في المؤسسات التقليدية باستثناء الكلية الزيتونية، نجح بورقيبة في تجريد المعارضة الدينية من أسلحتها، حيث تميزت السياسة الثقافية التي سادت في مرحلة الستينات بمجموعة من الخصوصيات :

أولاً – احتكار أجهزة الدولة للنشاط الديني وإشرافها عليه مباشرة من خلال مؤسسة الشعائر الدينية التابعة في البداية لرئاسة الجمهورية، وهي التي تضبط الوضع القانوني والاجتماعي لموظفيها.

ثانياً – تحويل العلماء التقليديين والمفتي إلى موظفين رسميين ومستشارين لدى السلطة السياسية وربطهم بحرية محددة تقلل من إمكانية المعارضة.

ثالثاً – إزاحة المؤسسة الدينية عن كل دور قيادي وروحاني على المستوى الاجتماعي بحكم أن الانتلجنسيا التقليدية أصبحت تخضع لوضع مهني معين يتبع الوظيفة العمومية ويتولى المفتي تمثيل رئيس الدولة في المؤتمرات والندوات.

رابعاً – احتكار الأجهزة السياسية لكل الأنشطة الدينية من حيث الاجتهاد والعبادة وتطبيق القوانين الإسلامية، وتحويل المفتي إلى مجرد مستشار لدى السلطة السياسية [5].

على الرغم من « الجذرية البرجوازية » للإجراءات والقرارات التي اتخذها بورقيبة في إطار تدعيم المؤسسات الفوقية للنظام الجديد، وفي سياق سياسة التحديث والعلمنة على المستويين الثقافي والاجتماعي، والأدلجة الظرفية والمرحلية للإسلام، إلا أنها في المحصلة النهائية لم تؤد إلى فصل الدين عن الدولة، بالشكل الجذري والعلماني كما حصل في الغرب.

فالخطاب السياسي و الإيديولوجي للدولة التونسية رغم علمانيته، لم يؤد إلى قطيعة فكرية ومرجعية مع الإيديولوجية الإسلامية، لأن ما قام به بورقيبة هو ضرب المؤسسة الدينية التقليدية بغية تحجيمها، وجعلها مؤسسة دينية مجردة من أي سلطة، وتابعة مباشرة للنظام السياسي القائم، في سبيل تأسيس هيمنة الإيديولوجية الدستورية المتسمة بالعصرانية، والنزعة الإقليمية الضيقة المعادية للقومية العربية والتي تستند إلى سلطة الفكر الغربي الأوروبي، مرجعها الأساسي في تحديد خيارات الدولة التونسية الحديثة.

وهكذا أُدْمِجَت النخب المثقفة الدينية الزيتونية في دواليب المؤسسات الاجتماعية والثقافية للدولة التونسية الحديثة، ولم تعد وحدها الناطقة باسم الدين أو الممثلة لسلطته في جسم المجتمع.

---

[5] – *الدكتور منصف وناس – مصدر سابق (ص 136) أنظر أيضاً :*
HaFedh Ben Salah : systeme politique et systeme religieux en Tunisie D .E .S 1973 – 1974.

إذا كانت تونس قد عرفت الاستمرارية التاريخية للعلاقة بين الديني والسياسي قبل عهد الاستقلال بوصفها علاقة حاضرة على مر التاريخ ومارست مفعولها وتأثيرها على نطاق المجتمع، فإن الخطاب السياسي البورقيبي ومشروعه « العلماني » الساعيين إلى إقامة المجتمع المدني المنفصل عن المجتمع الديني، قد أوجدا علاقة متوترة بين الدولة والدين، من دون أن يقود ذلك إلى القطيعة النهائية بينهما، بدليل أن الدولة مارست الوصاية على الشعائر الدينية، واستفادت من الرموز الثقافية التقليدية لتبرير الإيديولوجية الوطنية التي كانت تبحث عن موطئ قدم وسط فضاء ثقافي تقليدي. فالعلمانية هي السمة المميزة للإيديولوجية الوطنية في تونس، خاصة في فترة الستينات حين اندفع النظام السياسي إلى التمايز عن المشرق العربي الذي تسيطر عليه الإيديولوجية القومية واحتواء المؤسسات الدينية التقليدية. وهذا الاندفاع أدى إلى التنظير لمبدأ « الشخصية القومية التونسية » في مقابل الشخصية العربية الإسلامية، و« الأمة التونسية »، كخطاب بديل للخطاب القومي العربي في الستينات. فمبدأ العلمانية لم يمنع السلطة السياسية من الشعور بالحاجة في فترات معينة إلى الإسلام كحجة قصوى للشرعية، ولمواجهة الحركات الدينية التي تتبنى قيماً تعبوية مثل العدالة والحرية والمساواة، التي من شأنها أن تكون مزاحماً لقيم السلطة السياسية ...

وهكذا تحول مفهوم القدسية من الإطار الديني التقليدي إلى مفهوم قدسية الدولة وقدسية الجهاد ضد التخلف « واللحاق بركب الحضارة ». فقدسية الدولة بعيدة كل البعد عن القيم التي يدعو إليها الإسلام مثل العدالة المتعارف عليها لتحمل معاني تحديثية وسياسية مثل« التصدي للتخلف » و« الجهاد الأكبر »، ومعنى ذلك أن علمانية الخطاب السياسي لا تتنافى مع منطق « براغماتي » مواز يخلع القدسية عن الرموز الإسلامية بأبعادها التقليدية ويوظفها في إطار المشروع التعبوي للسلطة السياسيةUn projet demobilisation باعتبار أن المؤسسة الدينية هي جهاز إداري تابع نظرياً (من حيث قيمه ومراجعه الفكرية) وتطبيقاً (تبعيته المطلقة لسلطة الإشراف العليا). ولعل ذلك ما يوحي بأن للدولة إسلاماً غير الإسلام الشعبي المجسد في مؤسسة الزوايا والتكايا والمساجد.

ولعل الخاصة الأولى للخطاب التحديثي الجديد هي اتجاهه إلى إنجاز

مشروع الدولة العلمانية المختلفة عن بقية الدول العربية والدفاع عن مبدأ استقلالية الذاتية التونسية مرجعياً وفكرياً. كما أن هذا الخطاب يتصف بطابع شعبويPopuliste بحكم انتماء الطبقة السياسية في تونس إلى البرجوازية الصغيرة وإلى الطبقات الوسطى.

ولهذا الخطاب نزعة توفيقية بين مختلف الشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع التونسي بهدف توحيدها حول جهاز « الدولة الوطنية » وطمس الفوارق الاجتماعية والطبقية. أما الخاصة الثانية لهذا الخطاب فهي اعتماده مبدأ مركزية الدولة كجهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية، باعتباره لا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة بل من مراحل النضال التاريخي [6].

وكان التعليم بجميع مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية، هو المحور المركزي للسياسة الإصلاحية والعلمانية التي انتهجتها الدولة التونسية بعد الاستقلال، والمدخل الرئيسي نحو الصبوة الاجتماعية البرجوازية المتوسطة، والحصول على وظيفة جيدة في مؤسسات الدولة، والتكيف مع نموذج الحياة الجديدة (العصرانية المستلهمة من الغرب)، لعموم طبقات الشعب، بحكم ديمقراطية التعليم التي كانت سائدة، وتعميمه على صعيد القطر كله، والمنظومة الإيديولوجية الغربية المتحكمة في توجهاته. غير أن نهاية الستينات التي شهدت سقوطاً عنيفاً لتجربة الاشتراكية الدستورية، بعد أن عبأت الدولة الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً حول الخيار الاشتراكي، وقبول التضحيات، من أجل تحقيق التنمية في البلاد، فقدت الدولة مصداقيتها الكاملة كمؤسسات وكخيارات اقتصادية اجتماعية، يمكن أن تؤمن المستقبل لأبناء الشعب. وفضلاً عن ذلك، فقد التعليم بريقه اللامع، واستتبع ذلك خيبة أمل لدى قسم من الشباب في التعليم، إذ رفع طلاب ثانوية تونس هذا الشعار « طلاباً أو غير طلاب المستقبل ليس لنا ».

---

[6] – المصدر السابق عينه (ص 116 – 117 – 118). وأنظر أيضاً :

Islam et politique au Magreb : Centro de recherches et d'etudes sur les societes mediterraneennes , wditions du CNRS .

الخطاب الشعبوي : *discours populiste* يمكن الرجوع في هذه النقطة إلى :

Leon Carl Brown : Tunisia , the politics of modernization . Fredricka .Praeger , Publisher , New York London.

وهكذا، فإن المجتمع التونسي الذي عاش إرهاصات مرحلة ما بعد الاستقلال، دخل في أزمة بنيوية عميقة في نهاية الستينات، هي أزمة اجتماعية وإيديولوجية شاملة للمدينة والريف معاً، وطرحت في الوقت عينه قضيتين رئيسيتين :

1 – الصراع بين الخيار الإيديولوجي التغريبي الذي تبنى الفرنكوفونية وشعار اللحاق بالغرب الرأسمالي باعتبار« أن كل ما هو مستورد من الغرب يمثل الرقي والتطور والمدنية»، وبين الموروث الثقافي العربي الإسلامي، الذي قوامه النزعة السلفية المحافظة والعودة إلى التراث. وأمام تعمق التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي، طرحت معضلة الهوية الثقافية القومية للمجتمع وللشباب.

2 – احتداد التناقضات الطبقية على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وتنامي عملية الاستقطاب للشباب في حركة الصراع الطبقي.

وفيما وجد قسم من الشباب ضالته في الاتجاه الماركسي اللينيني المتمركز أساساً بالجامعة، إيماناً منه بأن الماركسية تمتلك الأجوبة الكافية لهاتين القضيتين، تلمست فصائل أخرى من الشباب طريق العودة إلى الإسلام في مفهومه الكلي والشمولي.

هذه التحولات القانونية والاجتماعية التي هزت النسيج التقليدي للمدينة والريف على حد سواء، وإقرار سياسة علمانية في التعليم مع مجانيته في المدارس العصرية، كانت كلها عوامل خصبة لنشوء معارضة دينية، حادة على مقاس التغييرات الجذرية والسريعة التي شهدها المجتمع، لذا جاء رد الفعل الأول عنيفاً في شكل هبة واسعة ودامية قادها رجال الدين في مدينة القيروان (الانتفاضة الشعبية في 17 كانون الثاني 1961) معقل الإسلام في المغرب العربي، وفي مقدمتهم إمام الجامع الأكبر عبد الرحمن خليف الذي صار فيما بعد من أبرز الرموز المعتدلة للتيار الديني.

وكانت النهاية المأساوية لانتفاضة القيروان في سنة 1961 واعتقال كل من شارك فيها بمنزلة إسدال الستار على المعارضة الدينية للخط التحديثي الأتاتوركي، إذ لم تعد هذه المعارضة تجرؤ على رفع صوتها والمجاهرة بعدائها للخيارات العلمانية، فضلاً عن فقدانها لجهاز حزبي يؤمن لها استمرار الوجود والعمل تحت الأرض. ولعل هذه الظاهرة هي إحدى خصوصيات

مرحلة الستينات في تونس، ولم يكن هناك تنظيم سياسي ديني على غرار حركة الإخوان المسلمين في مصر، ولم تفلح التيارات الدينية المشرقية في زرع فروع محلية لها في تونس على عكس ما حدث في الثمانينات.

2 - بداية انتقال الفكرة الاسلامية من الجامع الى الجامعة

عرفت تونس في الستينات انقلابات اجتماعية عميقة، غيّرت – مع مرور السنوات– هياكل المجتمع التقليدي، ومع بداية السبعينات عرف الاقتصاد التونسي انفتاحاً واسع النطاق على الخارج، وازدادت علاقات التبعية المالية والتجارية والصناعية للسوق الرأسمالية العالمية، والاحتكارات العالمية. وتدعمت أسس الرأسمالية التابعة، في نمط الاستهلاك والعيش، وفي تهافت الطلب على السلع الرأسمالية، وفي انتشار ظواهر الأنانية والربح السريع، واستغلال الفرص واللصوصية، مما أدى إلى انحطاط القيم الأخلاقية الموروثة من المجتمع القديم، التي كنستها إيديولوجية البرجوازية الكمبرادورية.

وفضلاً عن ذلك، فقد ترسخت خيارات النظام القائمة على التبعية المطلقة إزاء القوى الإمبريالية، وبناء الاقتصاد التصديري الذي يلبي حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، وتدمير الزراعة في الريف بعد إخفاق عصرنتها، وتنامي الثروات الفاحشة بسرعة مذهلة عند بعض الفئات الاجتماعية، وتزايد الفقر والعوز الاقتصادي لدى الطبقات الشعبية، وتفاقم تعقيدات الحياة المدنية، وهجرة أبناء الريف إلى المدينة مشكلين بذلك أحزمة الفقر.

إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم التبعية والتخلف، وولدت أزمة القيم بكليتها وشموليتها على صعيد المجتمع التونسي، في ظل طغيان نموذج « الحداثة المستلبة »، التي قادتها البرجوازية التابعة في بناء نموذجها الدولتي. ثم إن الرأسمالية التابعة الاستهلاكية، أدت إلى تعميق الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وإلى توسيع الهوة بين المدينة والريف، وإلى اختلال هائل في مسيرة«التنمية » غير المتكافئة، في تمركزها وشموليتها الاقتصادية الاستثمارية والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية بين المناطق الساحلية وداخل البلاد. وهذا ما أدى إلى اشتداد التناقضات الطبقية بعمقها الاجتماعي.

لقد شكلت هذه الأسباب الرئيسية القاعدة الأساسية لنشوء الحركة الإسلامية في تونس، التي تشكلت تحديداً في العام 1970، تاريخ تأسيس مجلة«المعرفة»

الإسلامية الشهرية، التي تحلقت حولها أبرز العناصر الإسلامية (الشيخ راشد الغنوشي، وعبد الفتاح مورو) الرافضة للعمل من داخل جهاز الدولة. ويعود الفضل في محاولة الإنعاش هذه إلى لشيخ أحمد بن ميلاد سنة 1965، لكن الديناميكية الجديدة التي مهدت لانبعاث الحركة الإسلامية التونسية لم تبدأ فعلياً إلا عندما تجمعت نواة أولى، وتعهدت بالعمل « لنشر الإسلام » متأثرة خاصة بأدبيات البنا وقطب والمودودي، مع انضباط مرجعه عمل جماعي، وفقه للدعوة، وبيعة للأكبر سنا ومكانة، مستفيدة من دعم رجل زيتوني هو الشيخ محمد صالح النيفر الذي فضل الهجرة إلى الجزائر على أن يبقى صامتاً بعد خيبة أمل دينية في شخصية بورقيبة، ومعتمدة على مجلة رجل لا يقل صموداً (عبد القادر سلامة) وضع صحيفته تحت تصرف الجماعة لتعكس ثقافتها الأولى، وتصبح شهادة ميلاد ووثيقة رئيسية تحدد ملامح الكيان الجديد [7].

وفي مقابل تيار المعرفة، كان بعض شيوخ الجامعة الزيتونية بعد انقطاع التعليم في هذا الأخير، قد شكلوا حلقات الدّرس في الجامع الأعظم. وكانت هذه الحلقات يديرها الشيخ أحمد بن ميلاد، والشيخ الخياري، وآخرون ممن كانت لهم جهود فردية ...

وقد تكونت حول الشيخ أحمد بن ميلاد حلقة اعتاد الشبان الجلوس إليها، وفي مقدمة هؤلاء عبد الفتاح مورو، واستمر الأمر على هذا النحو مدّة إلى أن أحس مورو من نفسه الاستقلال فصار له حلقة خاصة به في جامع حمودة باشا، ثم في جامع سيدي يوسف. وكان الشبان المنتمون لهذه الحلقة، ليست لديهم تجربة كبيرة في التكوين الفقهي، لذا اقتصر نشاطهم على الطوفان في القرى المجاورة لتونس على طريقة جماعة التبليغ، يدعون الناس إلى الصلاة.

وجاءت سنة 1969 التي شهدت فيها تونس أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة في نهاية تجربة « الاشتراكية الدستورية » التي امتدت من العام 1962 وحتى أواخر 1969، لتعجل بولادة الحركة الإسلامية التي التقى في داخلها أبناء الملاكين الكبار والبرجوازيين التقليديين والتجار الذين زجوا قسراً في التعاونيات الزراعية في مرحلة الستينات، بمناضلين منحدرين من فئات شعبية مدنية أو ريفية، أرهقهم الإيقاع اللاهث للانقلابات الاجتماعية

[7] - صلاح الدين الجورشي – مرجع سابق (ص 6 – 7).

السريعة في الحياة المادية والروحية.

وقد تكونت في ذلك العام جمعية المحافظة على القرآن الكريم القانونية بقيادة الشيخ الحبيب المستاوي، الذي يعد نفسه رائداً في العمل الإسلامي عبر تكوينه حلقة لنفسه بجامع الزيتونة، وبعثه مجلة « جوهر الإسلام » الدينية في منتصف عام 1968. وكان المستاوي متشيعاً لصالح بن يوسف، غير أنه عاد إلى صفوف الحزب وانتخب عضو لجنة مركزية للحزب الحاكم. ويذكر صلاح الجورشي أن الشيخ أراد أن يستدرج الإسلاميين كمجموعة شابة في إطار الحزب الحاكم، كان شعاره: ندخل الحزب لتغييره من الداخل، وهو من دعاة العمل من داخل جهاز الدولة، وكان يقول « نحن المسلمين يجب أن لا نترك المجال للحزب الحاكم يتصرف كما يشاء، بل ندخل الحزب نسيطر على الشعب واللجنة المركزية، ونصبح قوة مؤثرة في داخل الحزب، اختلفنا معه في ذلك، ولكن باستثناء هذا الخلاف السياسي فقد كان يرى فينا أملاً للمستقبل».

كما شهد العام 1969 عودة الشيخ راشد الغنوشي الذي سيلعب دروا رئيسياً في التأصيل الفكري النظري للاتجاه الإسلامي في تونس. وكان الشيخ راشد الغنوشي ولد في قرية صغيرة في الجنوب التونسي (الحامة) بمحافظة قابس عام 1941، ودرس بالمدرسة الزيتونية بقابس ثم انتقل إلى الخلدونية حيث نال شهادة التحصيل سنة 1962، وانتدب بعدها معلماً في مدينة قفصة فمكث هناك سنة ثم التحق بالقاهرة لغاية الدراسة الجامعية في أوائل خريف 1963، ثم اضطر بعد عام ونصف العام للانتقال إلى سورية بسبب تدهور العلاقات التونسية–المصرية. وقد تخرج الشيخ الراشد الغنوشي بشهادة الأستاذية شعبة الفلسفة في جامعة دمشق سنة 1968. ثم انتقل إلى باريس وسجل دراسات عليا، إلا انه انقطع عن الدراسة بعد عام لظروف عائلية، وعاد إلى تونس ليستقر فيها مدرساً للفلسفة.

لقد عاد الغنوشي من سورية بثقافة إسلامية لكنها غير مصحوبة بتجربة عملية في العمل الإسلامي. وكانت أول تجربة حركية عملية خاضها الشيخ راشد الغنوشي في العمل الإسلامي هي مع جماعة التبليغ في باريس سنة 1969 يقول في ذلك « فتعلمت منهم مخاطبة الناس، كنا نذهب للمقاهي، إلى الحانات في الحقيقة، محاولين استنقاذ العمال المغاربيين الذين لم يتسن لديهم أي توجيه إسلامي. أخوة التبليغ أرسوا نواة في باريس للعمل الإسلامي أدركتها

عندما التحقت بباريس سنة 1969. وكان لنا مسجد صغير في بال فيل Belle-Ville. وهناك كانت لي أول تجربة في العمل الإسلامي وفي مخاطبة عامة الناس وتحويل النظريات الثقافية إلى واقع حركي، بهذه التجربة عدت إلى تونس. عدت بثقافة إسلامية مصادرها الأساسية كتابات الأخوان وكتابات المودودي ومالك بن نبي إلى جانب الثقافة الفلسفية التي تكونت بها » [8].

التقى الشيخ راشد الغنوشي مع عبد الفتاح مورو وحميدة النيفر الذي ينتمي إلى عائلة أخذت مكاناً بارزاً في المؤسسة الدينية، وصلاح الدين الجورشي. وكان لهذه النواة نشاط مع جمعية المحافظة على القرآن الكريم. وقد تأسست سنة 1970 أول حلقة نقاش في جامع سيدي يوسف، وتضم نحو ثلاثين أو خمس وثلاثين شاباً معظمهم كانوا طلاباً عند الشيخ راشد الغنوشي في صف الباكلوريا في معهد ابن شرف، حيث اضطلعوا بنقل العمل الإسلامي إلى الجامعة التونسية.

ولما انعقد المؤتمر الأول والأخير لجمعية المحافظة على القرآن الكريم سنة 1970، تم إقحام الجزء الأكبر من التيار الإسلامي الصاعد بقوة في الجمعية القانونية، وفرض توجهاً جديداً فيها، فجرى صراع قصير بين الشيوخ الزيتونيين التقليديين وبين رموز الشباب الإسلامي، سرعان ما حسم لصالح هؤلاء الأخيرين. وأفضى إحكام القبضة على هذه الجمعية إلى فتح أبواب المساجد أمام «دعاة» الحركة السياسية الدينية. فتحولت الخطب إلى خطابات سياسية معارضة للنظام الاجتماعي القائم وناقدة لقيمه الأخلاقية والحضارية في سياق رفض منهجي ومطلق للحضارة الغربية ولفلسفتها.

يقول الشيخ راشد الغنوشي عن بداية الانتقال بالفكرة الإسلامية من الجامع إلى الجامعة التونسية ما يلي : كان أول مسجد في الجامعة تأسس بفضل مجموعة من الشبان الأتراك الذين أرسلتهم الجامعة التركية لتونس لأجل أن يتدربوا في معهد بورقيبة للغات الحية، وأن يأخذوا دروساً في العربية. لم يكن الأتراك فقط يصلون، كان المسجد كبيراً وكانت لنا فسحة لنقيم الندوات ونحيي المناسبات كالمولد وسائر المناسبات. ولم تكن هناك معارضة تذكر لأن الإسلام

[8] - أنظر المقابلة التي أجرتها مجلة « تونس الشهيدة » السنة الثالثة — العدد الخامس والثلاثون حزيران / تموز 1996 — مع الشيخ راشد الغنوشي (ص 18).

لم ينظر إليه على أنه يمكن أن يشكل خطراً في ذلك الوقت. النظام التونسي لم تكن له تجربة في مقاومة الحركة الإسلامية. كان منشغلاً بمقاومة اليسار، لا سيما أن الحركة الإسلامية لم تطرح نفسها طرفاً سياسياً، وإنما كانت تطرح نفسها طرحاً ثقافياً اجتماعياً عقائدياً.

إذن بحكم أن النظام لم تكن له تجربة، وبحكم الطرح الذي تطرحه هذه المجموعة، كان ينظر إليها على انها نوع من الموضة كسائر الموضات ما ينبغي أن يلقى لها بال. غير أنه لما رجعت المجموعة الطلابية سنة 1971 وجدت أن المسجد قد أغلق لأن مجموعة الأتراك قد عادوا إلى بلادهم. فناضلت الجماعة حتى استعادت مسجدها. وتأسس بعد ذلك مسجد آخر في رأس الطابية وبدأت عملية دخول الإسلام إلى عالم الحداثة. نوع من الفتح الإسلامي لمؤسسات العلمنة ظل يكتسح بسرعة كبيرة نظراً لما أحدثته العلمنة من استفزاز للهوية وتحد للشعور الديني، ما أحدثته من فراغ. فكان هناك نوعان من التعطش، نوع من الشوق، نوع من الحنين للإسلام. ولا سيما من طرف الشبان الريفيين الذين كانوا يأتون للعاصمة وكانوا يعيشون في حالة من الاغتراب فقدمت لهم الحركة الإسلامية معنى لحياتهم، وقدمت لهم محضناً ووسعاً يعيشون فيه دفء الإيمان والتراحم والتعاون... أيضاً كان يجمع هؤلاء الشبان رؤية في الواقع على أن هذا الواقع القائم ليس إسلامياً. هذا التأطير السياسي والتربوي والثقافي الذي فرض على البلاد هو تأطير ليس إسلامياً، هو تأطير علماني. كان يجمع بين هؤلاء الشبان أيضاً رؤية في العمل الإسلامي تنطلق من ضرورة العمل الجماعي ولذلك كانت النواة الأولى تنظيماً. منذ البداية كنا مؤمنين أن العمل الإسلامي ينبغي أن يكون عملاً جماعياً وأن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا في إطار جماعة، لأن المشروع العلماني ليس مشروعاً فردياً وإنما هو مشروع منظم تشرف عليه مؤسسات، مقاومته لا يمكن أن تتم إلا بأداة مشابهة. فكانت فكرة الجماعة فكرة أساسية في النواة الأولى، ولذلك لم تكن هذه النواة بدون قيادة يوماً. ومنذ البداية كانت هناك قيادة» [9].

ومع تأسيس مجلة« المعرفة» الشهرية في العام 1970، التي كان يديرها الشيخ عبد القادر سلامة أحد أبرز رموز التيار الديني التونسي، تحلقت حولها

[9] - *المصدر السابق (ص 20).*

معظم الوجوه الإسلامية الرافضة للعمل من داخل جهاز الدولة، ومن هؤلاء الشيخ راشد الغنوشي وحميدة النيفر اللذان انخرطا في أسرة التحرير.

3 – مرحلة التأطير الإيديولوجي وبناء الهيكل التنظيمي

الحركة الإسلامية في تونس هي ملتقى لتيار واسع من الألوان الفكرية والمنازع السياسية والأمزجة المتعددة ضمن منظور أصولي إسلامي. وكانت النواة المؤسسة والمبادرة للعمل الإسلامي بتونس مؤلفة من الشيخ راشد الغنوشي الذي لم يكن تكوينه الإسلامي ذا اتجاه واحد، وإنما كان تمازجاً بين مجموعة من الاتجاهات، بين الاتجاه الإخواني وخاصة فكر سيد قطب، الذي كان له وقع كبير في تلك المرحلة، وأيضاً الفكر السلفي، وقد كان يمثله في دمشق في ذلك الوقت (الستينات) الشيخ ناصر الدين الألباني الذي تتلمذ في حلقاته، وأيضاً كان متأثراً بكتابات مالك ابن نبي.

أما مجموعة الطلبة المتحلقة حول الشيخ راشد الغنوشي، فكانت تتألف من الشيخ عبد الفتاح مورو، وهو من مواليد تونس العاصمة، ودرس بمدرسة الصادقية، ثم بكلية الحقوق حيث حصل على ليسانس في سنة 1971. وكان للشيخ عبد الفتاح تكوين صوفي. تكون في الطريقة الصوفية على يد الشيخ أحمد بن ميلاد الذي كان يلقيها في جامعة الزيتونة في أواسط الستينات، وتقدم فيها أشواطاً...كان مرشحاً لأن يكون المقدم في تلك الطريقة. ظل مع النواة المؤسسة الأولى وفي الوقت عينه مع الصوفية يجمع بينهما إلى أن انحاز إلى الحركة الإسلامية الصاعدة بالكامل وترك الصوفية بعد سنة أو سنتين من النشاط الإسلامي. وكان الطلبة الآخرون، الأخ خالد بن عبد الله، الفاضل البلدي، والتحق بهذه المجموعة الأولى بعد سنة أي في سنة 1970، الأخ صالح كركر، وهو خريج جامعي كان حتى بعد انضوائه في النواة الإسلامية يعد دبلوم الدراسات المعمقة (DEA) في العلوم الاقتصادية، وقد وجد طريقة للنهل مباشرة من المناهل الإخوانية، حسن البنا وسيد قطب الخ... وكان صالح كركر الوحيد الذي قدم تصوراً عملياً لغزو الجامعة مدرجاً هكذا موضوع التسرب إلى المعاهد الثانوية ضمن الاهتمامات الأولى للحركة. علماً أن صالح كركر مارس عدة أنشطة ثقافية مكثفة بالجامعة جعلته عارفاً بصيغ تسيير الهياكل وأساليب التعامل مع المنضوين الجدد.

يقول الشيخ راشد الغنوشي في هذا الصدد إن الحركة الإسلامية التونسية

هي تمازج بين مجموعة من الألوان الثقافية. كانت الحركة الإسلامية وفاقاً بين مجموعة من الألوان الثقافية الإسلامية، الأمر الذي طبعها منذ البداية بطابع الحوار، ولم تكن العلاقات بين المجموعة الأولى علاقات شيخ بمريد، وإنما كان هناك نوع من التقارب في السن وفي المستوى الثقافي، ولم يكن هناك شخص يزعم بأنه هو المؤسس. وبأن الشيخ وبأنه ربى على صورته المجموعة، وكان معترفاً منذ البداية بحق التنوع وحق الاختلاف وضرورة الحوار وأن يكون القرار ثورياً وثمرة وفاق وليس ثمرة إملاء من شيخ إلى مريد.

وقد مثل الشيخ محمد صالح النيفر دوراً مهماً في توجيه هؤلاء الشبان، فكانت حلقته في باردو ذات تأثير كبير في المجموعة الأولى. هو نفسه كان يعاملنا ليس كشيخ مع مريد. هو شيخ الشباب. كان يرتاح له الشباب، وكان يتواضع لهم ويحاورهم وهو يسمح لهم بمخالفته. لقد كان ظاهرة شاذة في جامع الزيتونة. كان يسمى "مهبول" آل النيفر.تكون في علاقة مع الشباب. كان رئيس جمعية الشبان المسلمين هو والشيخ عبد القادر سلامة بارك الله في عمره...كان هذا الثنائي فريداً من جملة المشايخ في التواضع، وفي العلاقة مع الشباب، وفي العلاقة مع الناس، مخالطة عامة الناس، لأن جانباً من تراث جامع الزيتونة إلى حد كبير كان تراثاُ أرستقراطيا، بمعنى ان المشايخ كانوا يمثلون نوعاً من الطبقة. جهاز معزول عن الأرياف وعن حياة عامة الناس، بينما كان الشيخ محمد صالح النيفر يعيش من الفلاحة، له بستان في طبربة (ناحية تونس) يشتغل فيه لأنه يؤمن بأنه لا ينبغي أن يبقى عالة على الحكومة، عالة على الدولة. وكذلك الشيخ عبد القادر سلامة أيضاً رغم أنه شيخ في جامع الزيتونة لكنه تعاطى التجارة. كان يتاجر في الزيت، ثم بعد ذلك اتخذ له بستاناً يشتغل فيه بنفسه. هذا أتاح لهما حرية إزاء الدولة. وأيضاً تعايشا وأطلعا على حياة الناس، فكانت علاقتهما بالشبان علاقة متميزة. مثلت العلاقة مع الشيخ النيفر والشيخ سلامة والشيخ ابن ميلاد والشيخ عبد الفتاح تفاعلاً مع تراث التدين التونسي، فالمواريث التي أتت من المشرق لم تكن تتفرد بسلطة التوجيه في تكوين المجموعة الأولى [10].

بدأت النواة المؤسسة تعبئ الجماهير في جامع الزيتونة الذي بدأ يستعيد

[10] - *المصدر السابق (ص 21)*

نشاطه الثقافي في نهاية الستينات على يد الشيخ بن ميلاد بالعاصمة العام 1970، وانضمت إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم في العام 1971، التي سرعان ما أخرجها الحزب منها، فأنشأت حلقة جديدة أخرى في جامع صاحب الطابع.

وتميزت هذه الفترة ببذل جهود فكرية وإعلامية كبيرة بأقطاب التيار الديني الأصولي كأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب ومالك بن نبي وسواهم. وذلك في سياق ترسيخ العقيدة الإسلامية وإثبات تفوقها، عبر استغلال عاطفة الجماهير الدينية، في تحويل أنظارها نتيجة الظلم والقهر الذي لاقته من السلطة البرجوازية إلى عزاء الدين الإسلامي ورجائه، باعتبارها دعوة موضوعها التربية الدينية الإسلامية للراغبين من الأفراد الدخول في الحركة، وتربية الأبناء والشباب على أساس أخلاقي واجتماعي إسلامي يقوم على نقد مظاهر الحياة الغربية مع التركيز على ما يعتبر انهياراً للعائلة وفساداً للمرأة وارتكاب المعاصي، كي يصبحوا أهلاً لتمثيل النموذج الإسلامي في الإنسان المسلم، والتقوى والعبادة والأخلاق الإسلامية. إنها الدعوة التي جوهرها بناء حياة الإنسان على أسس من المبادئ الدينية، ومن القيم الإسلامية.

وكانت الدعوة تبشر ببناء المجتمع الإسلامي وفقاً للنموذج الذي اقترحه السلف الصالح على عهد الخلفاء الراشدين، لكن مضمون المجتمع الإسلامي المنوي بعثه من جديد لم يكن واضح القسمات وإنما كان فكرة هلامية رجراجة تتباين من شخص إلى آخر داخل الحركة الإسلامية في تونس. إن مرحلة التحسيس والتأسيس التي تعددت أشكالها العملية لم تكن واعية بذاتها تماماً ولا بثقافتها ومقاصدها السياسية والاجتماعية. وقد وجدت في سيد قطب بالخصوص رصيداً مهماً لبلورة وجودها النظري والاجتماعي، وذلك لما يتميز به فكر الرجل من مثالية قصوى، واستعلاء، وحسم « مانوي » في القضايا، واعتماد منهجية حرفية في التعامل مع النصوص، وتبسيط شديد للقضايا مع صياغة لغوية أخاذة وشحنات عاطفية قوية. لهذا كانت الملامح الأولى للتفكير إلى حد كبير أخلاقوية إلى درجة التبسيط والإخلال، غارقة في الماضوية واللاتاريخية إلى درجة غير خافية، مبتورة الصلة بالواقع الشعبي والسياسي، عاطفية إلى حد

التوتر، سطحية من حيث الرصيد والوضوح الاستراتيجي [11].

ولما كانت الاتجاهات اليسارية الماركسية والقومية ذات الطابع العلماني قد أصبحت ذات وزن في الأوساط الطلابية والشعبية والعمالية بصورة خاصة في الستينات، وشهدت مداً شعبياً واسعاً في مرحلة السبعينيات، فقد كان الخطاب الإيديولوجي للحركة الإسلامية متمحوراً حول مقاومة الدولة الكافرة باعتبارها تقود إلى المجتمع الجاهلي، والرفض المطلق للعلمانية، ليس لأنها آتية من الغرب الرأسمالي، والعالم الشيوعي فقط، بل لأنها تجسد القوانين الوضعية المتناقضة جذرياً مع التشريعات الإسلامية، وحاكمية الله، وإقامة الدولة الإسلامية، التي تسترشد بقوانين الإسلام، باعتبارها قوانين كلها عدل، لأنها منزلة من عند الله، ولأنها قادرة على إخضاع كل مفسد وكافر في الأرض خارج عن طاعة الله ورسوله.

غير أن الظاهرة الإسلامية التونسية اتسمت منذ البداية بنوع من التعقيد نظراً لتنوع مكوناتها. فإذا كان التأثير الأقوى... العنصر الإخواني السلفي في المرحلة الأولى كان هو المؤثر الأكبر، ولكن بعد ذلك تفاعل مع البيئة التونسية، التي ليست طينة طبقة يمكن تشكيلها كما تشاء. وتتكون الظاهرة الإسلامية التونسية من العناصر التالية :

العنصر الأول. ويتألف من التدين التقليدي التونسي، الذي يهيمن عليه المذهب التقليدي المالكي والعقائد الأشعرية والتربية الصوفية.

العنصر الثاني. الخطاب السلفي الإخواني القادم من المشرق العربي.

العنصر الثالث. وهو التيار الإسلامي العقلاني الذي عبر عن نفسه في النصف الثاني من السبعينات، والذي يستند إلى تراث عقلاني إسلامي موجود في التاريخ العربي الإسلامي، وإلى النقد الجذري الصارم للإخوان المسلمين، باعتبارهم ممثلين للسلفية في هذا العصر، وإلى إعادة الاعتبار للغرب العقلاني، وللمدرسة الإصلاحية في تونس (خير الدين التونسي- الطاهر الحداد) ولمنجزاتها الحديثة، من

[11] - *صلاح الدين الجوارشي – مرجع سابق (ص 7).*

خلال حركة التحديث والعلمنة التي أنجزها بورقيبة، مثل تحرير المرأة والعلمانية في التعليم الخ.

• الموقف من المرأة

ينطلق الخطاب الإيديولوجي الإسلامي في رؤيته للمرأة، من أن هذه الأخيرة صارت من جديد عرضة للاستغلال التجاري، تعاني من الدونية والظلم والاضطهاد، فهذا الوضع ليس وليد الإسلام بل نتاج للانحطاط والجاهلية الحديثة [12]. فثمة فوارق أقرها الإسلام بين المرأة والرجل سببها الحرص على كرامتها وسلامة المجتمع [13].

وهذا الاستدراك يفتح المجال للرؤية المتناقضة لدور المرأة « فالإسلام ينظر إلى المرأة كعرض يجب أن يصان ومسؤولية الرجل لا تنتهي ببلوغ ابنته وقدرتها على الكسب بل تستمر هذه المسؤولية حتى بعد أن تتزوج، فإذا ما تزوجت انتقلت المسؤولية إلى الزوج فإذا ما توفي الزوج صارت المسؤولية إلى الابن. فالمهم أن المرأة يجب صيانتها وحمايتها ».

فالموقف هو اعتبار المرأة قاصراً والوصاية عليها في كل الأحول. إلا أن هذا الخطاب يسعى لتبرير موقفه المتناقض باختلاف التكوين الطبيعي والاستعدادات الفطرية [14].

هذا الخطاب ينكر استغلال جسد المرأة كتقليد أعمى لحضارة الغرب حيث أصبحنا لا نرى إعلاناً من الإعلانات التجارية في الجرائد والمجلات إلا وفيه امرأة عارية أو شبه عارية ولا نجد نزلاً ولا مطعماً أو متجراً إلا وقد استخدمت المرأة فيه لتعمل عملها المغناطيسي في الرجال [15]. وحيث تنظم «مهازل انتخاب ملكات الجمال باستعراض الأجساد تحدياً لعقيدة الإسلام وشريعته، وتزييناً للفساد ونشراً للرذيلة وإهانة للمرأة وحطاً من قيمتها ».

لقد ركز التيار الإسلامي السلفي في خطابه على موضوع الإصلاحات التي شملت تحرير المرأة التونسية، باعتبارها إصلاحات تقود إلى مسار منحط

(12) - المعرفة – العدد الثاني – السنة الأولى.
(13) - المعرفة – العدد التاسع - 1977.
(14) - المعرفة – العدد العاشر 1978.
(15) - المعرفة – العدد العاشر – 1997

وضائع للمرأة. وهو يعتبر أن تطور المجتمع في هذا الاتجاه سلبي تماماً ومنافٍ للإسلام. والنساء لدى التيار الإسلامي يقمن، مثلما يرد في السورة القرآنية بـــ « التحجب ». والحجاب الإسلامي يصنع ويباع من قبل شبكة من التجار تحظى بدعم الحركة الإسلامية وتحظى بتشجيع دعائي في صحفها « حمل الحجاب يحرر المرأة بحجبة جسدها ».

في بداية السبعينات أعرب الإسلاميون عن حضورهم الاجتماعي بنشاطات رمزية محسوبة بدقة، إذ إن مطالبهم كانت بسيطة ومقبولة لدى السلطة السياسية. كانوا يطالبون بفتح المساجد في المدارس والكليات والأقسام الداخلية في المعاهد والمبيتات الجامعية، وترميم المساجد العتيقة المهجورة في المدن والأرياف. وقد شكل هذا التدين الجماهيري الذي تلقى دفعة جديدة بفعل صدمة التحديث والعلمنة اللتين قامت بهما السلطات التونسية، ميداناً ملائماً وخصبا لخطاب ومبادرات الحركة الإسلامية في تونس.

وازداد حضور الإسلاميين في جمعيات حفظ القرآن الكريم، والمساجد التي هي أماكن تجمع جماهيري. هذا الحضور ملائم جداً لممارسة دعايتهم من خلال خطب الجمعة والدروس والحوارات التي يديرونها. وإلى جانب « كلمات الحق» التي يلقونها في المساجد، فإن منشوراتهم العديدة المسموحة تضمن لهم انتشار إيديولوجيتهم.

وكان الإسلاميون يقدمون خطاباً إسلامياً مختلفاً عن الخطاب الإسلامي الرسمي، إذ يركز على الصيام والصلاة والصدقة والزكاة، و«الضياع» الذي يعيشه المجتمع الإسلامي اليوم، وأن مسؤولية ذلك ملقاة على « القادة المرتبطين بالغرب» وعلى « الملحدين ».

كما تركز الخطاب الإيديولوجي على الوضع الدولي، فقدم الإسلاميون نقداً عنيفاً للمادية الغربية، رافضين في الوقت عينه النقد الماركسي والاشتراكي، تشهد على ذلك المقالات العديدة التي كتبت عن الغولاك، والصين ما بعد ماوتسي تونغ، والحرب الصينية– الفيتنامية، والغزو السوفياتي لأفغانستان. وينطلق الخطاب الإسلامي من المقولة البسيطة التالية، حينما لا يكون الإسلام مطبقاً، يكون الفشل محتوماً. وفيما هو يقدس إيران الخميني، إلا أنه يصب جام غضبه على النظام البعثي في العراق.

• الموقف من الغرب :

يحتل الغرب محوراً مهماً في نظر التيار الإسلامي، ولكن هذه النظرة تبدو سطحية لأنها تحتوي على ثلاثة عناصر: اختزال الفكر الغربي وتبسيطه، والعداء لكل ما يحمله من فلسفات وقيم، وللرؤية الكوارثية لأوضاعه.

فالغرب حوّل الإنسان إلى« موضوع بحث لا فرق بينه وبين المعادن والنبات والحيوان»، فقد بدل القيمة والمكانة التي كانت له وأصبح هناك مجال واحد ووحيد هو موضوع الديس في الإنسان: إنه جسده أي « مطالبه الأرضية وحاجياته المادية» [16].

كيف تجسم هذا الحط من مكانة الإنسان؟ « الداروينية تجعل منه فصيلة من فصائل القرود، الفرويدية تقول: أنكم طوال حياتكم تجرون لتحقيق شهوتكم الجنسية، ويذهب بها الظن أن كلا منا يود الاتصال الجنسي بأمه، فكر منحل، وضلال مبين وخبث يهود، الماركسية تجعل منا بطناً وكفى، مثلنا كبقية الحيوانات تأكل لتعيش وتعيش لتأكل » [17].

ولا شك أن إيمان الغرب بالإنسان كسيد يحكم عالمه كانت له نتائج إيجابية: تحرير الإنسان من الإحساس بالعجز أمام الطبيعة، النظرة العلمية، الإيمان بالتقدم الدائم والتطور المستمر، شعور الإنسان بقيمة الحرية [18]. إلا أن هذه النظرة تولدت عنها سلبيات كثيرة وأزمات كالفشل في تقديم معنى لوجود الإنسان ومدارس ثابتة لأخلاقه، أدت إلى إحساس حاد بالقلق والسأم والغثيان والحيرة، وساد مبدأ اللذة مما جعل المجتمع مسرحاً فوضوياً للصراع على اللذائذ بين الأقوياء والضعفاء، صراع انتهى بالخلاف على مبدأ الحرية باسم مبدأ العدالة » [19].

والغرب في هذا المفهوم ليس الغرب الجغرافي، بل هو نظرة إلى الحياة أي مفهوم للعالم يجعل الأولوية للمادة على الروح، وهو بهذا المعنى الحضاري لا يشمل الكتلة الغربية والكتلة الشرقية فحسب، بل أنه ليلقي بظلاله السوداء

---

(16) - *راشد الغنوشي « ما هو الغرب ؟ » دراسة.*
(17) - *المعرفة – العدد السابع – 1973 – رسالة مفتوحة إلى كل داعٍ إلى الله.*
(18) - *المعرفة – العدد العاشر – 1978 « من جديد ونحن والغرب » راشد الغنوشي.*
(19) - *المعرفة – العدد الأول – نوفمبر 1978 « من جديد نحن والغرب ».*

على مجموعة الدول المدعوة بدول العالم الثالث الذي لا يزال مبهوراً بما قدمه الغرب من أشياء [20].

الغرب أخضع المادة وكدس المكتسبات العلمية والفنون العملية، هذه لا بأس أن نستوعبها في حدود تطور الإسلام هذا عن الحضارة المدنية. أما الحضارة الروحية« فيتبقى أن نرفض قيمها وفلسفتها وآدابها، وليس الرفض فحسب بل العداء الشديد لما تحمل من مفاهيم وقيم ونظم تحرر أرواحنا وعقولنا من تبعيته » [21].

ففي نظر الإسلاميين، أعداء الإسلام هم الغرب والطواغيت الملحدون. وهم أعداء تاريخيون حاضرون اليوم أيضاً في أفغانستان ومصر. والعالم الإسلامي خاضع الآن ومستغل ومجزأ وضعيف بفعل مؤامراتهم واعتداءاتهم المستمرة منذ قرون وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

الإسلام يحتل وضعاً متدنياً على الصعيد العربي و الإسلامي والدولي، بصورة غير عادلة. من هنا فإن إعادة بناء نظام عالمي جديد يعتبر ضرورة ملحة في انتظار إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح واستعادة الإسلام دوره وموقعه الشرعيين. قيادة البشرية إلى الحرية الحقيقية.

ينطلق الخطاب الإيديولوجي للحركة الإسلامية كما يقول عبد اللطيف الهرماسي من واقع التخلف لينفي أن يكون للإسلام ضلع فيه. فالمسؤولية هي من فكر الانحطاط وغزو الاستعمار. فالعالم الإسلامي تداول عليه الحكام الجائرون والبدع والخرافات حتى خرس تحت سنابك جيوش الاستعمار المادي والروحي.

الحضارة نقيض للتخلف، لكنها ليست مجرد توفير الإنجازات المادية لإشباع الغرائز. النشاط الغريزي يجب أن يخضع لقيم ومبادئ، والمتحضر هو الذي يتجاوز نطاق حفظ البقاء إلى أفق المثل والمبادئ فهل نأتي بهذه المثل من الغرب؟ الغرب لا يمكن أن يعطينا ذلك، فهو يعيش أزمة حضارية، حروب، أزمات اقتصادية، تفكك عائلي، إجرام، قلق وحيرة، وباختصار فشل الغرب، كل الغرب كنظرة للحياة تختلف عن الإسلام، الغرب الأوروبي والأميركي

---

(20) – راشد الغنوشي « طريقنا إلى الحضارة ».

(21) – المصدر السابق.

والعالم الشيوعي والشرق، والمسيحية واليهودية، كله غرب، وعله يحمل قصوراً في نظرته للإنسان، إما بإهمال القيم المعنوية والاجتماعية (الرأسمالية) وإنكار الروح الفردية (الشيوعية) وإما بإهمال الاحتياجات الغريزية (المسيحية وديانات الشرق). وبذلك لا يبقى غير الإسلام، يتعرض لكيد وتآمر الأعداء. والإسلام ليس إسلام الفرق الدينية والمذاهب الفقهية، ولا إسلام الزوايا، بل إسلام المصادر الكفيل بتمكيننا من بناء حضارة إسلامية جديدة، تتحقق بالتمسك بالمثل الإسلامية واستيعاب تقنيات الغرب وخبراته مع الرفض الكامل لقيمه وفلسفاته، حتى لا تخلص عقولنا وأرواحنا لغير الله.

هذا المجتمع الإسلامي البديل هو مجتمع العدالة والمساواة والأخوة والرحمة، الغني فيه يود الفقير ويعينه والفقير لا يحسد الغني. الرجل يكرم المرأة وينفق عليها ويرعاها، والمرأة تطيع الرجل فيما يأمرها وتخدمه وتوفر حاجياته. المجتمع الحالي ونظامه حلل ما حرّم الله، وابتعد عن الدين وأذل رجاله، واستولت عليه حضارة المادة وغزته الإباحية، فهو مجتمع جاهلي يعبد الأصنام الحديثة كالاشتراكية والديمقراطية والقومية، ولا مناص لأجل تحرير المجتمع من هدم هذه الأصنام وقيم التفسخ وإقامة المجتمع الإسلامي الذي يطبق الشريعة ويقيم شعائر الدين ولا يعترف بغير حكم الله. وهذا هو واجبنا الرباني والإسلامي » [22].

• تسامح السلطة مع الإسلاميين

استطاعت السلطة التونسية أن تحتوي الوسط الزيتوني بأكمله منذ بداية الستينات. وكان الجيل الجديد من الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي يحمل نقمة على المشايخ الزيتونيين الذين لم ينهضوا بالأمانة وفرطوا في البلاد وسلموها للعلمانية« سلموا فيها لبورقيبة وخلاص». فالقطيعة بين هذا الجيل الجديد من الإسلاميين وبين العالم الفكري والاجتماعي للعلماء الزيتونيين التقليديين واضحة. ويقول الغنوشي لم نعد ننظر إلى الطبقة الدينية الزيتونية المتبقية على انها نموذج يحتذى به. كنا ننظر لسيد قطب، البنا، المودودي هؤلاء شيوخنا، لأن هؤلاء حملوا اللواء، لواء الإصلاح الإسلامي... كنت أبحث عن رمز... عن أداة نضالية، عن من أقتدي به كمصلح يخوض المعركة

[22] - عبد اللطيف الهرماسي – الحركة الإسلامية في تونس – مصدر سابق (ص 59 – 60).

ضد العلمنة والفساد، على حين كنت أرى هؤلاء المشايخ كلهم... أفضلهم طريقة انزوى مثل الشيخ شلبي، وآخرون هاجروا مثل الشيخ محمد صالح النيفر، وآخرون اندمجوا في خطة الحكومة فأصبحوا مسؤولين، في فترة كان عدد كبير من العاملين في الحزب من المسؤولين في لجان التنسيق الحزبي هم بقية الزيتونيين... مادة بنى بها النظام الجديد ملكه، فكان منهم رجال الشرطة، وهؤلاء هم الطبقة الدنيا من الزواتنة، كانوا هم رجال الشرطة والحرس... فئة أخرى قضاة...الذين حاكمونا وترأسوا محاكماتنا كانوا زواتنة... العدالة كلها تقريباً كانت من جامع الزيتونة « ضربهم بورقيبة بعصا الذل ». قد نبحث لهم، قد نتلمس لهم الأعذار من تكوينهم الذي لم يؤهلهم لكي يخوضوا المعركة مع العلمانية»... [23].

إذاً كان هذا هو المآل الذي سارت فيه الأمور في الوسط الزيتوني، فما هو وضع الحركة الإسلامية الصاعدة في علاقتها مع السلطة؟

على الرغم من النقد الذي قدمته الحركة الإسلامية إزاء سياسة التحديث والعلمانية التي طبقها النظام التونسي، إلا أن السلطة التونسية والحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم – نظراً لتعمق أزمة الرأسمالية التابعة، وانحسار القاعدة الاجتماعية للنظام، وتجذر الحركات اليسارية التونسية العلمانية من كلا الاتجاهين الماركسي والقومي – استشعرا أهمية الحركة الإسلامية الناشئة وإمكانية الاستفادة منها في مواجهة التيار الديمقراطي واليساري السائد في الجامعة.

لقد وفر أحد رموز النظام محمد الصياح الذي كان يشغل منصب مدير الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم ومسؤول ميليشيا الحزب، للحركة الإسلامية الحماية لنشاطها باستمرار في الجامعة بداية من العام 1975، إذ اخترقت أرض اليسار الماوي والألباني في كليات العلوم والتكنولوجيا، بهدف إجهاض نضالات الحركة الطلابية من الداخل، عندما عجز النظام عن تصفيتها عبر القمع المباشر، أو من خلال المشاريع الاحتوائية. فالحركة الإسلامية كانت مهيأة للقيام بهذه المهمة، وهو ما يفسر تسامح السلطة مع النشاط الإسلامي في

[23] – *أنظر نص المقابلة التي قامت بها مجلة « تونس الشهيدة » مع الشيخ راشد الغنوشي – مصدر سابق (ص 22).*

الجامعة. ويقول الشيخ راشد الغنوشي بهذا الصدد: « ثم انتقل هؤلاء الشباب الذين كانوا يحضرون الحلقات إلى الجامعة، ونقلوا معهم الفكرة الإسلامية وبدأ صراعهم هناك مع الاتجاهات اليسارية. والذين تخرجوا من الجامعة، انتشروا في البلاد ونقلوا فكرتهم، وانشأوا بدورهم حلقات لتوعية الشباب وتربيته تربية إسلامية. وهكذا انتشرت الحركة»[24].

في الوقت الذي كانت فيه حركة اليسار - وهي أهم منافس للحركة الإسلامية- تقود كقوة طليعية النضال الديمقراطي والنقابي في تونس، وكانت عرضة لهجمات أجهزة السلطة، ودفعت ثمن ذلك ملاحقات ومحاكمات في الستينات وخاصة في السبعينات، كانت الحركة الإسلامية تزيد من استقطابها التنظيمي في أوساط الجامعة وعلى صعيد الساحة الشعبية، مستفيدة من تغاضي السلطة عن نشاطاتها.

ويذهب بعض المراقبين إلى تحليل مؤداه : أن بروز حركات اليسار التي خاضت معارك ضد الحكم على امتداد العقدين الماضيين، وكانت تتصدر المعارضة السياسية في الداخل وفي المهجر - إلى جانب التيارات القومية العربية – حمل مراكز القوى داخل الحزب الاشتراكي الدستوري وخاصة الإدارة السابقة للحزب على بلورة خطة لضرب اليسار بالحركة الإسلامية. ويقول أصحاب هذا الرأي أن اتصالات تمت بين الطرفين تنفيذاً لهذه الخطة. ومما يؤكد هذا التحليل أن عبد الفتاح مورو أمين عام « حركة الاتجاه الإسلامي» صرح في محاكمة 1981 أنه سبق أن التقى مسؤولاً كبيراً في الحزب الدستوري. وفعلاً اتسمت العلاقات بين الحركة الإسلامية وأجهزة الحكم منذ بواكير السبعينات وإلى خريف 1979بالدفء والانسجام. ومن مظاهر هذه« الألفة » أن تحركات رموز الحركة الإسلامية، ودروسهم في المساجد كانت تحاط برعاية صامتة. وكانت« جمعية المحافظة على القرآن الكريم » جهاز نشاط الإسلاميين العلني، يتمتع بكل التسهيلات والمساعدات، أما مع اليسار فكانت الحرب على أشدها، إذ تحول الصراع في مدرجات الكليات من صراع بين الطلاب اليساريين وأجهزة الأمن إلى صراع بين طلاب الحركة

---

[24] - أنظر نص المقابلة التي قامت بها سعيدة النالوتي « الصحافة الإسلامية في تونس » - المعرفة 1980.

الإسلامية والطلبة اليساريين.

ومع بداية الثمانينات حققت الحركة الإسلامية في تونس اختراقاً كبيراً، كان هذا الإختراق في الجامعة أولاً، ثم بدرجة أقل تشدداً في أوساط الجماهير المدنية الحديثة العهد في التمدين. ويعود أحد أسباب هذا النجاح للإسلاميين إلى تراجع الإيديولوجيات التي كانت تحتل حقل الرفض والإحتجاج في الجامعة (الماركسيون، والقوميون)، حيث عجزت منظمات اليسار الجديد من الخروج من مجتمعاتها في أوساط الطبقات العمالية الحديثة العهد، ومن الحرم الجامعي.

ويفسر الباحث الفرنسي أوليفيه روا هذا الإختراق الإسلاموي في أوساط المثقفين كذلك، بأزمة الإيديولوجيات. فتراجع مهابة الإيديولوجيات التقدمية وإخفاق نموذج «الاشتراكية العربية » تركا مكاناً شاغراً أمام إيديولوجيات احتجاجية ورفضية جديدة، داخل مجتمعات مفككة البنى انبعثت فيها فجأة أفكار الأصول والهوية، في مسعى لا يستهدف العودة إلى الماضي، بل الإستيلاء على الحداثة وتملكها داخل الهوية المستعادة. ولهذا فإن الإسلامويين يدعون حيث ما وجدوا إلى التنمية الصناعية، والعمران المديني ومحو الأمية على مستوى جماهيري وتحصيل العلوم. وما يقدمه هؤلاء إلى مقهوري أو « مستضعفي » جميع البلدان، هو الحلم بالوصول إلى عالم التنمية والإستهلاك الذي استبعدوا منه بلى، الإسلاموية هي الشريعة زائد الكهرباء [25].

■ ■

[25] - *أوليفيه روا – تجربة الإسلام السياسي – ترجمة نصير مروّة – دار الساقي – لندن – الطبعة الأولى 1994، (ص56).*

الفصل الثالث عشر

ظهور الإسلاميين التقدميين
مع اشتداد حركة الصراع الاجتماعي

1 – نضج الخلافات الفكرية داخل الحركة الإسلامية

مع اشتداد حركة الصراع الاجتماعي والنقابي في المجتمع، وخاصة مع انفجار الأزمة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب والحكومة، التي توجت بانتفاضة 26 كانون الثاني (جانفي) 1978، لم يعد ممكناً أن تظل الإيديولوجية الإسلامية السلفية هي وحدها القبة الكبيرة التي تجمع تحت سقفها كل المثقفين للحركة الإسلامية تحت عنوان « العودة إلى مجتمع السلف الصالح ».

التحولات الاجتماعية الكبرى التي عرفتها تونس في تلك الحقبة، وبروز الاتحاد العام التونسي للشغل بمنزلة الحزب السياسي المعارض الأول في البلاد يناطح السلطة، أضفيا النزعة السياسية المتزايدة على الحركة الإسلامية، التي ركبت موجة الصراع الاجتماعي والسياسي المحتدم.

وكان لهذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم جداً تأثير عميق في اشتباك الحركة الإسلامية مع معضلات الواقع التونسي السياسية. فقد اتسم الوضع السياسي التونسي منذ مطلع الثمانينات باندلاع أحداث ققصة العسكرية 1980، التي أطاحت برئيس الحكومة الهادي نويرة الذي أصيب بشلل نصفي مما اضطر الرئيس الحبيب بورقيبة أن يستبدل به محمد مزالي في أوائل نيسان عام 1981، الذي واجه ثلاثة ملفات ضخمة : سياسية واقتصادية واجتماعية. منها الانخفاض المتواصل لنسبة النمو الاقتصادي الذي بات يهدد السلم الاجتماعي، وبقاء العديد من القياديين النقابيين في السجن، الذي بات يطرح

شرعية القيادة المنتخبة في مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل بقفصة عام 1981، ومحاكمة قيادة حركة الاتجاه الإسلامي في تموز عام 1981، وانعكاساتها على الصعيدين السياسي والأمني.

وقد أصدرت الحركة ما يؤكد طغيان الجانب السياسي على الجوانب الأخرى مجلة المجتمع في أواخر 1979، ومجلة « الحبيب » بداية من تموز 1980، اللتين عكستا الخط السياسي للحركة الإسلامية السلفية. آنذاك حددت الصراع الاجتماعي إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، حيث يكون الشكل السياسي – الديني، هو الشكل الرئيسي الذي تجري فيه حركة الصراع الاجتماعي باعتباره صراعاً موجهاً ضد القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية بالدرجة الأولى، خصوصاً أن هذه القوى تلعب دوراً رئيساً وقيادياً في النضال النقابي والديمقراطي، وهو صراع أيضاً على السلطة في الوقت عينه من أجل تأسيس نمط من الدولة الدينية، لأن الدين في منظور الحركات الإسلامية الأصولية، هو الذي يحكم منطق التاريخ ويحركه.

بداية الاشتباك مع معضلات الواقع التونسي المرير، وما يتطلبه من تقديم أجوبة مقنعة منطقية وتاريخية، والحرب المفتوحة مع الحركة اليسارية، أسهما إلى حد كبير في طرح الأسئلة الكبيرة داخل الحركة الإسلامية الأصولية. فبدأت الأسئلة تنزرع وتنبت على صفحة الموجة الإسلامية.

وبدأت القطيعة بين حميدة النيفر والجماعة الإسلامية منذ عام 1977 عندما حاول نشر مقال بمجلة « المعرفة »، وكان آنذاك رئيس تحريرها، يتضمن دراسة نقدية لتجربة الأخوان المسلمين، لكنه فوجئ بسحب مقاله من المطبعة دون علمه [1]. وكان ذلك إيذانا باستحالة التعايش بينه وبين رفاقه فاستقال من التنظيم والمجلة معاً. يقول النيفر « اعتبرت بعض كتاباتي بمجلة

[1] – علية العلاني – الإسلاميون التقدميون بتونس 1979 – 1991 – دراسة منشورة في المجلة التاريخية المغاربية أيار 1998 (ص 505). في لقاء خاص أجرته د. علية مع حميدة النيفر في 11 كانون ثاني 1994 بتونس، وسألته عن محتوى المقال الذي لم ينشر، قال النيفر « تحدثت في هذا المقال عن شخصية حسن البنا الذي كان يعمل على أساس عمل إسلامي شرعي قانوني غير سري. ثم انحرف العمل الإسلامي من بعده على أيدي جماعات أخرى مثل سيد قطب وغيره، واعتبرت أن هذا مؤشر ينبغي أن نتأمل فيه حتى لا نقع في مثل هذه الأخطاء. واعتبر أصحاب المجلة أن هذه الأفكار تثير البلبلة في صفوف الحركة وبالتالي لا فائدة في نشرها، لأن مهمة المجلة في رأيهم توحيد الصفوف وليس نشر غسيل الحركات الإسلامية.

المعرفة خروجاً عن الخط الرسمي للتنظيم وبخاصة فيما يتعلق بتقييم الحركات الإسلامية بالشرق، وبالخصوص حركة الأخوان المسلمين، والجماعية الإسلامية بالباكستان. كما اعتبرت مقالاتي بمثابة نشر غسيل الحركات الإسلامية، وكان من المفروض في نظرهم أن تتم إثارة هذه الجوانب النقدية في إطار ضيق وليس على صفحات الجرائد ». لكن الأسباب العميقة لخروج النيفر ومجموعته تتعلق أساساً برفض الانتماء التنظيمي لأي حركة خارج البلاد وكذلك التباين الكبير في العديد من المسائل الفكرية و السياسية مع الجماعة الإسلامية، إنه يقول : « فدعوتنا هي الانتماء إلى إسلام تاريخي لا فوق التاريخ وبالتالي يمكن أن يكون لنا انتماء خاص بنا يقطع مع تجارب سابقة كتجربة الأخوان، وهو ما كنت أعتقده في تلك الفترة، والذي كان أحد أسباب خروجي من التنظيم ».[2]

وحتى لا تتسع دائرة الانشقاق قررت الحركة الإسلامية إسناد رئاسة تحرير « المعرفة » لصلاح الدين الجورشي، وهي تعرف الصلات الوثيقة التي تربطه بالنيفر، وكانت تعتقد أن هذا الموقف يجنبها خروج مجموعة أخرى كانت تتهيأ لمغادرة الحركة، وهي الخلية التنظيمية بتونس العاصمة، ويبرر الجورشي تأخر انسحابه من التنظيم برغبته في الإصلاح من الداخل. ويقول : « تأخر انسحابي قليلاً مما كان يسمى بالجماعة الإسلامية، ويعود ذلك إلى اعتقادي بأن إحداث تغييرات فكرية وهيكلية من داخل الحركة يكون أفضل من الخروج عنها والانقطاع كلياً عن دوائر التأثير فيها. وبعد خروج حميدة النيفر تحملت مسؤولية رئاسة تحرير « المعرفة » في 1977، وكان ذلك بتشجيع من مجموعة داخل الحركة كانت تأمل في الإصلاح. غير أن كل المحاولات التي بذلناها باءت بالفشل، وفوجئنا بنوع من الحركة الانقلابية حيث تمت إزاحتي عن رئاسة التحرير في أواخر 1978 بطريقة لا أخلاقية ولا قانونية وبدون إعلامي، إذ فوجئت بحذف اسمي من المجلة بعد صدور العدد. ومن جهة أخرى تمت إزاحة المسؤول عن الهيكل التنظيمي بالعاصمة منصف القلعي لتعاطفه معنا وتعويضه بنجيب العياري. وتم ذلك بطريقة غير ديمقراطية وغير مؤسساتية.

[2] - المرجع السابق عينه (ص 506) – أنظر لقاء خاص مع النيفر.

وقد كان وراء عملية إبعادي من « المعرفة » وحل الهيكل التنظيمي بالعاصمة المكتب التنفيذي وأساساً الغنوشي وصالح كركر، ثم دعم هذا الموقف من بقية عناصر المكتب التنفيذي أي الفاضل البلدي وخاصة عبد الفتاح مورو »[3].

لم تكن الحركة الإسلامية التونسية في بداياتها مهيأة لفيضان الخلافات ذات الطابع الفقهي، التي تطرح أسئلة عقلانية حول ضرورة محاربة العقلية الحرفية، دون الطعن في مشروعية النص وإسقاط مرجعيته، والتي تتطلب خوض عملية الإصلاح من الداخل، وكانت الأزمة التي تعيشها الحركة الإسلامية أعمق من مجرد استعارة أشكال في التنظيم والتربية أو استهلاك غير واع لأدبيات «الاخوان»، لقد أخذت الثقافات تمتد وتغوص إلـــى أن لامست أسس الفكر الديني السائد منذ قرون.

ومن هنا جاء ذلك التركيز على نقد « الخطاب السلفي » حاضراً وماضياً، وتحميله مسؤولية التردي الفكري والسياسي. والسلفية التي انتقدت تبدأ من مرجعيات الحركة الإسلامية المعاصرة (حسن البنا، سيد قطب، المودودي) لتصل تاريخياً إلـــى المدرسة الأشعرية والسلسلة الموصلة بالشيخ ابن تيمية، دون إغفال تأثيرات الغزالي والمنهج الحنبلي، ودون أن يتناقض ذلك مع إعادة الاعتبار لرموز النهضة الحديثة من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلـــى عبد الرحمن الكواكبي. هذه الرموز التي حاول الأدب الإخواني دفنها والتشكيك في قيمتها التاريخية ومشروعيتها في الإصلاح، بالرغم من أنها لم تقطع تماماً مع الفضاء السلفي، وإن أضفت عليه أبعاداً تحديثية هامة [4].

وكان قد تبلور داخل هذه الموجة تياران رئيسيان متنافران في النصف الثاني من السبعينات.

ارتبط التيار الأول بتنظيرات مصادر الحركة الإسلامية الأصولية في العمل الإسلامي، والتي قادتها: حسن البنا وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي وباقر الصدر والخميني. وبهذا تشكل الحركة الإسلامية التونسية في نظر

---

[3] – المرجع السابق عينه (ص 506) انظر لقاء خاص أجرته د. عليه مع صلاح الدين الجورشي في 15 شباط 1996 بتونس.

[4] – صلاح الدين الجورشي – محمد القوماني – عبد العزيز التميمي – المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين – دار البراق للنشر – تونس – الطبعة الأولى 1989 (ص 13).

مناضليها امتداداً في الزمان والمكان لتجارب هؤلاء القادة. ولا يؤثر التباس مفهوم « الأمة » الإسلامي الذي يعني في الوقت عينه جماعة قومية وطائفة على الطابع المتجاوز للقومية العربية في كل حركة إسلامية. فـــ " الطابع الشمولي " للإسلام يقود إلى منظور كوني للخلاص كما يقول المودودي: إن الإسلام نافع في كل زمان ومكان، أثبت الماضي حيويته، والحاضر أيضاً، وهو سيظل كذلك إلى الأبد. إن المسألة تتعلق ببساطة، بقدرة شعب يحيى على هذه الأرض على اعتناقه بكامله ». وكان البنا يعتبر أن جميع المسلمين آثمون ما دامت الدولة الإسلامية غير محققة (أطروحات المؤتمر الخامس للإخوان المسلمين).

البنا والمودودي والخميني هم أقطاب هذا النشاط الشرعي والضروري والمخلص للإسلام والمسلمين وللإنسانية، وبرغم من بعض التحفظات على نشاط الأولين، فإن تأثير فلسفتهما السياسيتين[5] على كوادر الحركة الإسلامية في تونس كان حاسماً. وقيام الحكم الإسلامي في بلدين، الباكستان وإيران يدعم اختيارهما هذا. يتكشف بوضوح أن بين هذه الحركات الثلاثة في الإسلام الحديث ثمة نقاط التقاء ووحدة عديدة بين التجارب والجهود... التباين يكشف عن كونه تكاملاً، التعددية وحدة وإثراء التجربة الإسلامية الحديثة بهدف إنقاذ مصير الإنسانية المهددة [6].

وباستلهامهم حسن البنا الذي كان يقول « الإسلام نظام كامل يشمل جميع جوانب الحياة، فهو دولة ووطن، أو حكومة ومجتمع، خلق وقوة، أو صرامة وعدالة، ثقافة وقانون، أو علم وحكم، مادة وثروة، أو كسب وغنى، نضال وقضية، أو جيش وفكرة، كما أنه الإيمان الصادق والتقوى الصحيحة...(في

[5] – *طرحت تناولات نقدية عديدة حول رفض المودودي المستمر للعمل السري و كيف ان مواقفه المنتقدة للسرية تجد تفسيرها وتبريرها في السياق الباكستاني. أما حسن البنا فيعاب عليه رفضه لتعميق النضالات خوفاً من حدوث الفتنة (الحرب الأهلية) وقبوله الظرفي بلعبة انتخابية ديمقراطية لم تكن في مصلحته.*

[6] – *بخصوص موقف الإسلاميين التونسيين من حسن البنا والمودودي والخميني، يراجع " قادة الحركة الإسلامية الحديثة " في مجلة المعرفة عدد 4 نيسان / أبريل 1979 (ص 12-13). تجدر الاشارة إلى أن السوري العطار والمصري سيد قطب يعتبران من قادة الحركة الإسلامية الروحيين.*

رسائل الإمام حسن البنا)، قام المناضلون الإسلاميون في تونس بتعميم صرامة حكمهم. الإسلام ينظم جميع جوانب الحياة، وإذن فعلى المسلمين أن يتمثلوا لرسالته حرفياً. وتستند هذه الصرامة في الحكم على مفهوم مانوي وازدواجي للتاريخ« التاريخ نضال بين الإيمان والكفر في جميع الجوانب بلا استثناء. إنه النضال بين الإيمان الصحيح والكفر الوافد على الروح الإنسانية والمتطفل على الوجود بكامله » [7].

أما التيار الثاني فهو يعارض مسألة تحويل الجماعة الإسلامية إلى حزب أو حركة سياسية، مفضلاً إبقائها دون أطر تنظيمية والاكتفاء بها تياراً ثقافياً – جماهيرياً. تقول وثيقة صادرة عن هذا التيار الثاني في أواخر سنة 1985 بعنوان« قراءة من الداخل لواقع العمل الإسلامي » : « إنه بدأ يبحث عن البعد الاجتماعي للإسلام وصوب أدواته لنقد فكر الإخوان المسلمين ومشروعهم كمدخل رئيسي لقلب رؤية الفرد والمجموعة وزرع الشك المنهجي في التراث المرجعي للحركة».

وتتابع الوثيقة شارحة ظروف تبلور هذا التيار، فتقول :« مع وقوع هزة 26 يناير 1978، ووصول الأصداء الأولى للثورة الإيرانية وصدور الأعداد الأولى من مجلة« المسلم المعاصر » تطورت الأسئلة ونضجت نسبياً الخلافات مع المدرسة الإخوانية. فعجزت الأطر التي كانت متحكمة في أجهزة الجماعة التنظيمية عن أن تستوعب التطورات والتحولات أو أن ترسي حواراً جدياً في الداخل أو عبر مجلة « المعرفة » الإدارة الإعلامية للحركة مما أدى إلى انسحاب جماعي من الحركة وتكوين نشاط مستقل عرف بعد ذلك بمجموعة الإسلاميين التقدميين، لكن الجسم الأصلي لم يقدر أن يعيد الاستقرار النظري والتنظيمي الذي كانت المؤسسة الحركية تجهد نفسها لتحقيقه إثر عملية الانشقاق، لأن العوامل الموضوعية بدأت تفرض نفسها تدريجياً وبدأت العناصر في الداخل تزداد تساؤلاتها وتتسع، هذه العوامل الموضوعية التي تتحدث عنها الوثيقة. لكن سرعة التقلبات السياسية والاجتماعية في غروب السبعينات حملت قيادة الحركة الإسلامية على الانخراط في العمل السياسي المباشر، فأصدرت مجلة « المجتمع » الأسبوعية السياسية والتي تم تعطيلها بعد صدور بضعة أعداد منها، وتحولت الخطب الوعظية في المساجد إلى خطابات سياسية تطالب

[7] – *المعرفة – العدد السادس – حزيران 1979 (ص 15).*

بإقامة الدولة الإسلامية.

وبسبب الخلافات المتصاعدة بين ممثلي كلا التيارين داخل الحركة الإسلامية، فقد أدى ذلك في العام 1978 إلى خروج مجموعة حميدة النيفر الذي كان يرأس تحرير مجلة« المعرفة » الإسلامية، إلى جانب صلاح الجورشي وكلاهما كان ممثلا لاتجاه المعارضة في تحول الحركة الإسلامية إلى حركة سياسية، فيما حسم الجسم العام للتيار الإسلامي لصالح راشد الغنوشي الزعيم والداعية لتسييس التيار الديني وجعله منظمة سياسية [8].

وسجلت أكثر انسحابات هذه المجموعة من الحركة الإسلامية الأهم خلال سنة 1978، ومنذ أواسط سنة 1980 برزت مجموعة سمت نفسها « الإسلاميون التقدميون »، باعتبارها تياراً فكرياً مستقلاً وقائماً على أرضية نظرية واضحة صيغت في لوائح ثلاث فكرية واجتماعية واقتصادية، وهو عمل ينجز لأول مرة في تاريخ الساحة الإسلامية التونسية. وانعقد المؤتمر التأسيسي للإسلاميين التقدميين في تموز 1980. وخلال هذه المرحلة الانتقالية أي ما بين 1978 – 1980 والتي سميناها بمرحلة النادي الثقافي، كان هناك شكل تنظيمي يؤطر عمل المجموعة، وهذا الهيكل التنظيمي هو الذي كلف بالإعداد للمؤتمر التأسيسي. وخلال هذه الفترة كانت المبادرة في النشاط بيد لجنة الطلبة المنشقين في الحركة، ولم يقع إشراك النيفر والجورشي، إلا في فترة لاحقة وهو ما يعبر عن خوف هذه المجموعة من هيمنة الحركة الإسلامية من جديد على تنظيمهم خصوصاً أن النيفر كان نائباً للأمير والجورشي رئيساً للتحرير بمجلة « المعرفة » إضافة إلى ما يعرف عن عناصر الجامعة من رغبة في الاستقلالية وميل إلى الطرح الراديكالي في كل القضايا[9].

وكان التيار الثاني أي « الإسلاميون التقدميون » الذي كان يتزعمه حميدة النيفر يطرح توجهاً عقلانياً في الفكر الإسلامي ناقداً بذلك الإطار المعرفي والمرجعي السلفي، ومتحفظاً على تزايد الحضور الإيراني داخل الفضاء الإسلامي المحلي. وكانت مجموعة الإسلاميين المستنيرين تؤاخذ التيار الأول

---

(8) – *مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/6.*

(9) – *علية العلاني – مرجع سابق (ص 508) انظر أيضاً اللقاء الذي أجرته مع زياد كريشان بتاريخ 3 شباط 1994.*

أيضاً على اندفاعه نحو العمل السياسي قبل حل المعضلات النظرية التي يطرحها العمل الإسلامي وإيجاد الإدراك السليم لكل التحديات وربطها ببعضها البعض ربطاً منهجياً، إلا أن التيار ظل أقلية وعجز عن تغيير المعادلات داخل الحركة الإسلامية خصوصاً في فترة المد الإسلامي التي بلغت ذروتها في عام1981.

أما لماذا وقع اختيار تسمية « الإسلاميون التقدميون » وليس اليسار الإسلامي مثلاً، يقول مرجع من هذا التيار أن مرد ذلك ليس رفض مصطلح اليسار من الناحية المبدئية، إذ لا يوجد مانع حركي ولا شرعي من استعماله، لأنه مصطلح دافع عنه إسلاميون لا يطعن في أصالتهم لدلالته على الجذرية والمعارضة والتغيير نحو الأفضل ومواجهته الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي وعدم التمييز بين الجنسين، وكل تلك المواصفات مطلوبة بالضرورة في إطار التوجه التقدمي. إلا أن مصطلح اليسار عندما التصق بالتجارب الماركسية الفاشلة، ولوثته الممارسات المتخلفة، فأفقدته الوضوح، وأربكت دلالته الثورية. لهذا لم يقع اعتماده تجنباً للبس، وتفويتاً للفرصة على دعاية مضللة حاولت إضفاء مسحة ماركسية على الخيار. وحرصاً في الأخير على إعطاء الأولوية للصفة الإسلامية على الوجهة التقدمية، فجاءت تسمية « الإسلاميون التقدميون » كلافتة أقوى دلالة في مرحلة تعج بالتناقضات وتتميز بالفقر الدلالي وتهاوي الشعارات [10].

انعقد المؤتمر التأسيسي والوحيد لجماعة « الإسلاميين التقدميين » في أواخر تموز 1980 بمنزل أحد أعضاء المجموعة بمنزل تميم من محافظة نابل، وذلك بهدف إعطاء هذه المجموعة صفة تنظيمية شرعية، خاصة أن الظرفية كانت تسمح بالانتشار حيث أعطت الثورة الإيرانية نفساً راديكالياً للطلبة الإسلاميين بالجامعة. وقد تواصلت أشغال المؤتمر مدة يومين وترأسه زياد كريشان، ويقول هذا الأخير بشأن المؤتمر : « انعقد المؤتمر التأسيسي يومي 24 – 25 تموز 1980، لتحديد أرضية العمل والأهداف والنشاط، ومنذ ذلك الحين دخلنا في عمل تنظيمي فيه مساهمة مادية للأعداد. وانعقد المؤتمر باعتباره المسؤول عن الهيئة التنفيذية. وقد ناقشنا في هذا المؤتمر خطة العمل وصادقنا على لائحة وحيدة سميناها اللائحة المستقبلية التي تم إعدادها قبل

[10] – صلاح الدين الجورشي – محمد القوماني – عبد العزيز التميمي – مرجع سابق (ص 15).

المؤتمر بشهرين وتتضمن موقف التنظيم من عديد القضايا العقائدية و السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وهي تحتوي على 27 صفحة، كما تم انتخاب القيادة الجديدة للتنظيم » والمعلوم أن هذا المؤتمر حضره الأفراد الملتزمون كريشان والجورشي وبقية المجموعة ما عدا حميدة النيفر[11] .

يقول الشيخ راشد الغنوشي بصدد انفصال مجموعة النيفر عن الحركة ما يلي: إن هذا الانشقاق تم في منعطف لتطور الحركة الإسلامية في تونس. بعض أجزاء هذا الجسم خلال منعطف التطور ذهبت شظايا، ولم تتمزق الحركة،وإنما فقدت بعض عناصر مهمة فيها. تقديرنا أن هذه العناصر لم تصبر على ضرورات التطور...الحركة كانت بصدد أن تتطور من حركة، تستطيع أن تقول مستوردة، جسم أجنبي مزروع في المجتمع التونسي إلى حركة تونسية. خلال مرحلة التطور هذه بعض الشظايا، بعض الأجزاء انقلبت من الجسم. الجسم لم يستطع أن يحافظ عليها، وهي لم تستطع أن تصبر على ضرورات التطور، وأصبحت تزايد عليه وتسرف في اتهامه وتتحداه. هذا التحدي كان له مفعول إيجابي... هذا التحدي الذي مارسته هذه العناصر للجسم كان له دور في تطويره... كانت التهمة أنه لا يتطور، فكان لابد للجسم أن يثبت العكس... هذا ساهم في تطوير الجسم، لكن من جهة أخرى لم تقف هذه العناصر عند حد حيث أن التطور في إطار هذا الجسم انضبط بحدود ما تطبقه النصوص. وما يطبقه منهج تفسير النص الإسلامي الذي تواطأ عليه المسلمون، وخلاصته أن التطور ينبغي أن يتم في إطار المعلوم من الدين بالضرورة. فما هو ثابت نصاً يقيناً، ما هو يقيني في مورده واضح في معناه من النصوص لا نملك أمامه إلا التسليم ... يمكن أن لا نطبق بعضه في الآن لأن ظروف التطبيق غير متوفرة، ولكننا لا نستطيع أن نحوله عن اتجاهه. ولا فائدة هنا في ضرب بعض الأمثلة القليلة في هذا الصدد للتدليل على فساد هذا المنهج. لأن المنهج البديل أن نعطي لعقولنا إمكانية التحرر من النص بتخريج مقاصدي، أن النصوص كلها جاءت لتحقيق مقاصد...هذا في النهاية يلغي سلطة النص...يلغي سلطة الوحي. فهنا

---

[11] - علية العلاني – مرجع سابق (ص 510) – وقد ذكر كريشان في لقائه الخاص مع علية بأن حميدة النيفر لم يحضر الاجتماع التأسيسي في 10 أيار 1980، ولم يلتحق بالتنظيم إلا في حزيران 1980، كما تغيب في مؤتمر منزل تميم.

على هذا افترقنا. ضرورات التطور لم تكن تقتضي الانشقاق، كانت تقتضي الاختلاف، وكان الاختلاف يمكن أن ينمي الحركة دون أن يحدث فيها انشقاقاً. هؤلاء الأخوة – فسّرت أنا _ تحت ضغط الواقع العلماني وتحت ضغط الواقع العلماني التونسي وهو ضغط غير يسير، ومارس عليهم وعلينا، ولا يزال يمارس ضغوطاً شديدة رهيبة. تحت ضغط هذا الواقع العلماني وتحت ضغط الواقع الأمني...تحت ضغط المناكفات الشخصية أيضاً، وهذه العوامل أيضاً ليست مبرأة، خسرت الحركة عدداً من عناصرها الأساسية والتي كان لها دور في التأسيس وفي التطور...فأن تتخذ المنهج المقاصدي أساساً للتجميع ستنتهي لا إلى جماعة واحدة وإنما تنتهي إلى جماعات. فالعقول مختلفة وتتباين وفي النهاية لا تستطيع أن تؤسس جماعة غير دينية أصلاً ولكن أن تؤسس جماعة دينية بمنهاج تفسيري للنصوص لا ينضبط بضوابط منهج تفسير النصوص، في النهاية حتى لو جمعت الناس ستجمعهم في حركة علمانية وليست حركة دينية. فهذه الظاهرة أيضاً ظاهرة مركبة أثمرتها تفاعل الحركة الإسلامية مع واقعها التونسي [12].

أما مجموعة« الإسلاميين التقدميين» فهي تقدم مفهوماً تقدمياً للإسلام، وتقدم تحليلاً مختلفاً للتدين الشعبي. إنها تقر بالطابع السماوي للإسلام، ولكنها تعد هذا التدين الشعبي« ظاهرة اجتماعية وإنسانية». إنها « ظاهرة اجتماعية ونفسية » لا يمكن تحليلها خارج « الإطار التاريخي لانحطاط المجتمع الإسلامي بصورة عامة، والمجتمع التونسي بصورة خاصة». التدين الشعبي يحمل آثار هذا الانحطاط وفشل المشاريع الإصلاحية التي قامت بها الدول الإسلامية (حتى المرتبطة بالغرب).« هذا الفشل يشجع على ولادة استعداد كبير للرجوع إلى الدين لدى شرائح عريضة من مجتمعنا المنتمية عموماً إلى الطبقة الوسطى والمعدمة، وإلى البحث عن إيمان وعن إيديولوجيا تنظم نضاله ضد المستغلين».

وبينما كان التيار الأول يهيمن على خطابه الإسلامي النزعة الحصرية الشمولية، وإحالة المجتمع متطابقاً مع صورة « الإسلام الصافي »، كان الإسلاميون التقدميون يدعون إلى تفسير الإسلام وإصلاح الفكر الإسلامي

(12) – *انظر المقابلة التي أجرتها مجلة " تونس الشهيدة " – السنة الثالثة – العدد الخامس والثلاثون – حزيران / تموز 1996 – مع الشيخ راشد الغنوشي (ص 23).*

ليستجيب بنحو أفضل لمستلزمات الحياة الاجتماعية الحديثة.

في « اللائحة المستقبلية » التي أقرها المؤتمر والتي تعبر عن رؤية التنظيم لمختلف القضايا وعن برنامج هذه المجموعة، يمكن حوصلة الأفكار الواردة في هذه اللائحة في الجانب السياسي، فنجد تأكيداً على ضرورة إقامة دولة المستضعفين على أنقاض دولة المترفين. وتتميز هذه الدولة بالتسيير الذاتي وإقرار الحريات الحقيقية وتركيز حكومة مدنية : « إن الدولة بمفهومها الكلي لابد أن تتحلل وتتجزأ فالحواجز القائمة بين إرادة الجماهير وبين مراكز التنفيذ، لا بد أن تزول ولا يحصل ذلك، إلا بتفتيت الدولة وتوسيع دائرة القرار حتى يشمل القاعدة العريضة، فلابد إذن من لا مركزية السلطة، ونحن نعتقد أن التسيير الذاتي للمؤسسة السياسية والاقتصادية والثقافية، هو الأسلوب الأضمن لذلك، فينصهر الشعب كل الشعب في مجالس، فتوجد مجالس للقرى ومجالس للمدن ومجالس للمؤسسات العامة ومجالس للطلبة وللمثقفين وكل القطاعات[13]. وتؤكد اللائحة كذلك على ضرورة الفصل بين السلطات وحرية الانتماء السياسي والتدين وتنفي على الحكومة المدنية أي صفة قدسية دينية، كما أنها لا تسمح لأي فرد وأي مؤسسة أن تنصب نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام[14].

« الإسلاميون التقدميون » لا يترددون عن استعارة مفاهيم ونظريات من الإيديولوجية الماركسية والاشتراكية. ويريدون تجاوز«العدوانية المرضية لبعض المناضلين الإسلاميين » إلى الماركسية. إنهم يقدمون أنفسهم باعتبارهم حماة الفكر الإسلامي (يراجع الفكر الإنساني والمناضلون الإسلاميون "في جريدة الرأي " 1981/11/6). وهم ينتقدون هنا رفض الإسلاميين للماركسية ويعتبرونه امتداداً للبعد الرجعي للتراث كما يلقون جانباً من المسؤولية على " الماركسيين الدوغمائيين " الذين يجهلون هوية الأمة.

هذه القراءة الجديدة للإسلام تطرح مشاكل على التفكير الإسلامي التقليدي، تتعلق المسألة الأساسية الأولى بمعنى « الحكم باسم الإسلام ». إن الإسلاميين التقدميين يرفضون وجهة نظر المودودي الداعية إلى « انتزاع كل سلطة

(13) - *علية العلاني – مرجع سابق (ص 511). أنظر أيضاً لائحة التيار بعنوان « في الفكر الإسلامي التقدمي » مجلة (21/15) عدد 13 1986 (ص 26).*

(14) - *المرجع سابق (ص 511) انظر أيضاً شهادة كريشان بتاريخ 3 شباط 1994.*

تشريعية وقيادية من أيدي البشر لأنها تنبع من الله وحده»[15]. ويقدمون اختيارات أكثر تطابقاً مع نظريات السيادة الجماهيرية (الرأي1981/11/19). الإسلام السماوي الأصل، هو رؤية شاملة للحياة والكون والمجتمع، والقرآن تعبير عن هذه الرؤية،في حين أن الفكر الإسلامي هو « محاولة فهم محتوى الإسلام ومبادئه القرآنية في واقع اجتماعي محدد يسمح بالحرية المشخصة»... « الانتماء للأول واحترامه يجيزان الحرية للثاني ». هذا النص يلخص التجديدات المنهجية والنظرية لهذا التيار، وهي ترتبط بتفكير د.حسن حنفي حول الموضوع ذاته، أو أفكار الحاج جايت ورؤيته الإجمالية. ويمكن هذا التمييز من إيجاد مخرج لما كان يبدو كتناقض بين الواقع الحديث والوحي القرآني.

يذهب التحليل أبعد من ذلك، ويحاول تقديم تصور تقدمي للإسلام و«نحو تصور تقدمي للإسلام» " الرأي 20 / 11 / 1981 "، تجد هنا تشكيكاً بوجود موديل للمجتمع الإسلامي. فكل مجتمع لا يمكن له أن يكون إلا تاريخياً ومشخصاً، ولا يمكن اعتبار أي مجتمع إسلامي موديلاً مثالياً أو صادراً من الله. الخصائص الإسلامية لكل مجتمع هي ثلاث (إنها موضع وسياق وإعداد وتطبيق القوانين المستلهمة من الشريعة لحاجات المجتمع المعني، وهي ذات طبيعة إنسانية، يتمكن الإنسان فيها من التفتح الكامل كـ " شخص معنوي " وهي أخيراً اجتماعية. فالطموح الجماعي هو الذي يحدد تطور المجتمع). إننا بعيدون هنا عن المجتمع الإسلامي في تصوره الكلاسيكي الضعيف.

هذا الأساس النظري لمجتمع إسلامي تطوري يوجه التفكير نحو وجهة معاكسة لتيار الإسلام الأصولي. فبدلاً من تنقية الإسلام والمسلمين من كل ما هو غريب عليهم، المطلوب هنا هو " توحيد" المجتمع مع " الشريعة "، بحيث يكون كلاهما (المجتمع والشريعة) مفتوحين على تطور يأخذ بعين الاعتبار بحاجات التنمية، ومتحررين من العناصر الرجعية والمنغصة النابعة من الداخل أو الخارج.

وهذا المجهود في البحث والتكيف يكشف بذاته عن أزمة داخل الفكر الإسلامي السياسي. ويعترف الجورشي بأن المسلمين يسمون القائد السياسي

[15] – المودودي « النظرة السياسية للاسلام » (ص 30).

بأسماء عديدة، إنه "الحاكم" و"الإمام" و "خليفة الله" و "الملك" و "أمير المؤمنين". ولهذا يقر المؤلف بضرورة استعارة بعض المفردات من الفلسفة السياسية الحديثة (تكييف لا تلفيق "الرأي" 25/ 11 / 1981).

غير أن الجدل ومحتواه ضيقان في الواقع بسبب القمع المسلط على التيار الأكثري (أي راشد الغنوشي). وقد أصدر الإسلاميون التقدميون مجلة تحمل الاسم الكاشف التالي: «21/15» (والمقصود بالطبع القرن الخامس عشر الهجري والقرن الواحد والعشرين الميلادي) وبقيت تمثل الواجهة الرئيسية لهذا التيار المستنير. وحصل الإسلاميون التقدميون على الترخيص القانوني لمجلتهم في حزيران 1982، وصدر العدد الأول في أول نوفمبر من العام ذاته وقد صدر حتى الآن 22 عدداً طيلة الفترة الممتدة من 1982 ولغاية 1991. لقد بلور « الإسلاميون التقدميون » نصاً يمثل مقدمات نظرية تشكل بالنسبة إليهم الحد الأدنى الذي يجمعهم ويوحد نظرتهم للإسلام عقيدة وحضارة، وفي ضوئه يؤسسون اجتهادهم ونضالهم من أجل اكتساب وعي كوني وتاريخي.

أما عن خطة العمل لهذا التنظيم بعد المؤتمر، فيقول زياد كريشان بهذا الصدد : « بعد المؤتمر أصبحنا نتصرف كتنظيم فأصبحت لنا مواقف من العديد من المسائل مثل موقفنا من حركة الاتجاه الإسلامي، ومن السلطة. رغم أنه لم يكن همنا مواجهة السلطة، لأن ذلك لم يكن مطروحاً فنحن بطبعنا معارضون للسلطة بصفة راديكالية، لكن همنا الوحيد هو التفكير في التوسع والانتشار التنظيمي، دون أن يعني ذلك التقليل من المجهود التنظيري الذي نعتبره هو الأساس والذي من أجله بعث هذا التنظيم، فنحن لسنا حركة سياسية بالمعنى العريض السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي والعقائدي، نريد تبليغه لأوسع ما يمكن من الشرائح الاجتماعية [16].

2 - مضمون الخطاب الإسلامي التقدمي

لعبت مجلة «21/15» دوراً مهماً في تأسيس خطاب إسلامي تقدمي طيلة عقد الثمانينات، ونشرت عدة دراسات لإسلاميين ولغيرهم. لكن هذه الدراسات تفتقد أحياناً للدقة والعمق بسبب حداثة التجربة الفكرية والتنظيمية لعناصر هذا

[16] - علية العلاني – مرجع سابق (ص 512)، أنظر أيضاً شهادة كريشان بتاريخ 3 شباط 1994.

التيار، وبسبب طبيعة ونوعية الدراسات الخاصة بالفكر الإسلامي المستنير، كان المختصون والباحثون الجديون فيها، قلةً، منهم: محمد أركون، وهشام جعيط، وعلي حرب ومحمد الجابري وحسن حنفي. ومع صدور المجلة في عام 1982 بدأت الخلافات تتسع داخل مجموعة « الإسلاميين التقدميين » حول العديد من المسائل الفكرية والتنظيمية (17).

يقول زياد كريشان أن من أبرز نقاط الخلاف، ما يتعلق بمسألة التغيير في المجتمع، هل يتم تغيير المجتمع عن طريق ثورة شعبية أو ثورة مسلحة أو بطريقة سلمية(18).

وكان الراديكاليون داخل التنظيم ينتقدون صلاح الجورشي لانخراطه بالهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ عام 1981، ولقيامه بدور الوساطة للإفراج عن مساجين حركة الاتجاه الإسلامي في الفترة 1983 – 1984. ويصنف هؤلاء الراديكاليون صلاح الجورشي باليميني وحميدة النيفر بالوسطي المهادن.

واتسعت دائرة الخلاف داخل مجموعة « الإسلاميين التقدميين » بسبب طرح مسألة نقد المعتقدات وهو ما اعتبر عند البعض تجاوز للخطوط الحمر. وقد تطور نقد الجانب العقائدي حتى أن بعضهم لا يرى جدوى في القيام بالفرائض الدينية كالصلاة والصوم. يقول كريشان : « في صائفة 1983 أصبحت مجموعة تضم المتشبثين والرافضين للعبادات، ومن أبرز المتشبثين نجد صلاح الدين الجورشي، أما الرافضون فمنهم زياد كريشان وعبد الحي بولعراس وهشام الحاجي. وكنا نعتقد أن الوحي تعبير عن فكرة كونية في لحظة من لحظات الوعي البشري، وبالتالي فإن انتهاء الوحي يؤدي إلى انتفاء الصيغة المقدسة للأفكار، كما أنها لا تؤمن ببعض الروايات التي تتحدث عن جبريل الذي ينزل بـــ 800 جناح على الرسول محمد ليبلغه الوحي(19).

وعندما حصل الانقلاب العسكري الأبيض في تونس بقيادة الجنرال زين العابدين بن علي، رحب الإسلاميون التقدميون بالسلطة الجديدة، وبادر حميدة

(17) – علية العلاني – مرجع سابق (ص 520)

(18) – شهادة كريشان بتاريخ 2 شباط 1994.

(19) – شهادة كريشان بتاريخ 2 شباط 1994.

النيفر ببعث رسالة مطولة للرئيس بن علي يهنئه فيها بحركة التغيير، ويطلعه على موقف الإسلاميين التقدميين من عدة قضايا ودورهم في تنشيط الحوار الثقافي. ويذكر صلاح الدين الجورشي أن فكرة المطالبة بجمعية ثقافية تعود إلى سنة 1984، لكن الحصول على التأشيرة كان في أواخر 1988 [20]. وتتركب هيئة هذه الجمعية الثقافية التي اسمها « منتدى الجاحظ » من صلاح الدين الجورشي رئيساً وحميدة النيفر ومحمد القوماني وزهير بن يوسف وسعاد الكوساني أعضاء [21]. ويتحدث الجورشي عن دوافع بعث هذه الجمعية فيقول : «منتدى الجاحظ أردناه أن يكون جمعية لتنشيط الأسئلة التي طرحناها وإحداث تواصل بيننا وبين الساحة الثقافية الواسعة فهو ليس حزباً مغلقاً وإنما هو إطار قانوني يخرجنا من الوضع السري ويمكن مجموعة من الشباب التي تسعى إلى تجديد الفكر الإسلامي من العمل داخل إطار قانوني والتفاعل الكلي مع الساحة الثقافية والفكرية » [22].

دأب الإسلاميون التقدميون على نشر كتاباتهم الفكرية والسياسية ضمن مجلتهم « 21/15 »، وكذلك في بعض الصحف المستقلة مثل جريدة الرأي، واسهم البعض منهم في نشاط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث وقع انتخاب عضوين من الإسلاميين التقدميين في الهيئة المديرة للرابطة في مؤتمرها الأخير في عام 1994، وهما صلاح الدين الجورشي ومحمد القوماني كما يوجد عناصر منهم في هيئات الفروع التابعة لهذه المنظمة.

أولوية الرؤية الثقافية

أعطى الإسلاميون التقدميون الأولوية في نشاطهم للمسألة الثقافية، على نقيض باقي الحركات الإسلامية التي تركز على الجانب السياسي. يقول النيفر بهذا الصدد « والذي اختلف فيه مع السيد الغنوشي من موقعي كإسلامي تقدمي هو أن الإسلام السياسي عاجز عن أي تغيير حقيقي مهما حسنت نواياه وانه لن يكون إلا أداة قمع وجور أن أمسك بالسلطة.. الذي ندعو إليه هو قلب الأولوية

[20] - علية العلاني – مرجع سابق (ص 525)
[21] - المرجع السابق عينه، انظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.
[22] - المرجع السابق عينه، انظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.

السياسية وتعويضها بالأولوية المجتمعية أو الإسلام المجتمعي ». ولا يعني ذلك أن التيار الإسلامي التقدمي لا يقدم طرحاً سياسياً بل يدعو إلى أن يسبق الفكر التنظيمي [23]. ويعتبر أن أولوية الثقافي على السياسي هو الذي كان سائداً في العهد الإسلامي الأول وهو ما سمح للإسلام بالانتشار عبر قرون طويلة. ويؤكد الجورشي الرؤية الثقافية للإسلاميين التقدميين في العناصر التالية :

- نؤكد على إيماننا بتعدد القراءات للإسلام والقرآن.
- نرفض السلفية كمنهج لفهم الدين وكأسلوب للتعامل مع الواقع ونظرة إلى التاريخ عموماً والتاريخ الإسلامي خصوصاً.
- نرفض تسييس العمل الإسلامي إذا لم تسبغه وتؤطره رؤية تجديدية تقدمية ونضج في الممارسة السياسية.
- نعتبر الفكر الإنساني وبالخصوص جوانبه التقدمية تراثاً لنا ورصيد التكامل مع إطارنا المعرفي وثروتنا التراثية العقلانية.
- لا نؤمن بأدلجة الدولة ونفصل بين الأحزاب الإسلامية وجهاز الدولة[24].

لقد برزت خلافات فقهية بين الجورشي و النيفر تمحورت حول الموقف من قضية السلطة والدولة هل هي دولة إسلامية أم دولة مدنية ديمقراطية ؟.

يرى الجورشي أن « الدولة هي التي تتفهم وتستوعب روح الإسلام » ولم يحدد بالتالي المرجعية في السلطة : الله أم الشعب. في حين نجد طرحاً مغايراً لدى النيفر عندما يقول : « اعتقد أن الدولة إذا لم تكن قائمة على شرعية الوفاق أي وفاق أغلبية الأطراف المنتجة والقوى الفاعلة في المجتمع فهي إذاً ستكون دولة دكتاتورية سواء باسم الدين أو باسم البروليتاريا » [25]. وبالتالي فالمرجعية هنا هي الشعب وليس الله. لأن « الله » في نظر الإسلاميين التقدميين

(23) - المرجع السابق عينه (ص 526)، انظر أيضاً لقاء خاص أجرته د. علية مع حميدة النيفر بتاريخ 11 كانون ثاني 1994.

(24) - المرجع السابق عينه، انظر أيضاً حوار الجورشي منشور بمجلة حقائق عدد 72 تاريخ حزيران 1985 (ص 5).

(25) - المرجع السابق عينه (ص 527)، انظر أيضاً لقاء خاص مع حميدة النيفر تاريخ 11 كانون الثاني 1994.

واليسار الإسلامي عموماً، هو الخير والحق والعدل وهو ما يسعى البشر إلى تحقيقه في الأرض [26]. وتتمحور نقطة الخلاف الثانية حول الموقف من العلمانية وفصل الدين عن الدولة، فالجورشي يرى أن «العلمانية التي تقوم على الفصل بين الدين والدولة لا تنجح في مجتمعاتنا. فنحن لا نؤمن بالفصل بين الدين والدولة وإنما بإعادة ترتيب العلاقة بينهما » [27]. أما النيفر فيؤكد « نحن مع الفصل بين الدين والدولة. ونعتقد أن العلمانية تعني أن تقف الدولة موقفاً حيادياً إزاء المعتقدات فليس من مهمة الدولة أن تفرض عقيدة معينة أو تحارب عقيدة أخرى. إذا كانت هذه هي العلمانية فهي مقبولة جداً في إطار الدولة الحديثة، بالتالي ليس من المفروض أن تمثل العلمانية معاداة للدين»[28].

وفي مقالة نشرت بمجلة 21/15، تحت عنوان « الخطاب الديني المعاصر في تونس وإشكالية المشروع الحضاري » يقول الباحث مختار الفجاري إن « للتراث وظيفة مزدوجة فهو من ناحية يوفر استراتيجية التغيير السياسي، ومن ناحية أخرى يوفر نظرية التغيير الثقافي، في الأولى، الوظيفة إيديولوجية وفي الثانية الوظيفة معرفية ». وانطلاقاً من القراءة العقلانية للتراث يرى الإسلاميون التقدميون أن إقامة الحدود كما ورد بالنص القرآني، لم تعد قابلة اليوم للتطبيق بعد رواج مفهوم حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة [29].

يعطي « الإسلاميون التقدميون » الأولوية للنضال الفكري الثقافي، لاعتقادهم أن كل تحليل عميق للأزمة الشاملة التي تعيشها المجتمعات العربية الإسلامية يفضي إلى القول بأولوية العقلي والثقافي سواء في فهم آليات الأزمة أو في بلوغ تحديث اجتماعي واقتصادي وسياسي للمجتمع والدولة.

---

[26] – يطالب الدكتور حسن حنفي بنقل « الله » من معركة السماء لنخوض به معركة الأرض. انظر أيضاً مختار الفجاري : « الخطاب الديني المعاصر في تونس وإشكالية المشروع الحضاري (مجلة 21/15) نموذجا شهادة الكفاءة في البحث – قسم العربية – كلية الآداب بمنوبة 1991 (ص 88 – 89). ويقول كريشان بهذا الصدد «إن طريقنا إلى الديمقراطية يمر حتما عبر تحطيمنا ونبذنا للتصور الهرمي للعالم » رب متعال للعالم وعبد لا حول له ولا قوة. كريشان زياد – مقارنة إسلامية تقدمية – صحيفة الرأي عدد 341 تاريخ 4 اكتوبر 1985 (ص 6).

[27] – لقاء خاص أجرته د. علية مع الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.

[28] – علية مرجع سابق (ص 527) – لقاء خاص مع حميدة النيفر.

[29] – المرجع السابق عينه، انظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.

و«الإسلاميون التقدميون » إذ يؤكدون من مواقعهم أن التغيير الشامل والحقيقي يتم عبر الدعوة والمشاركة في تحديث ذهنية العربي المسلم فإن ذلك لا يعني إلغاء للسياسي وإسقاط لدوره وإنما العمل لتأسيسه على أرضية فكرية. ليس هذا مصادرة على المطلوب وإنما هو مصلحة المعاينة للواقع ورصد سنن التغيير الاجتماعي واستقراء لماضي الأمة [30].

يعتبر « الإسلاميون التقدميون » أن الأمة العربية والإسلامية تعرضت لاختراق كبير سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي. وفي غضون ذلك، التجأت الجماهير الشعبية إلـــى الاحتماء بموروثها الثقافي والعقائدي رغم انخراطها في النط الاستهلاكي الغربي. وقد شكل الإسلام التاريخي أهم واقية للوجود القومي، حيث وظفته حركات التحرر الوطني في بلدان المغرب العربي لتحقيق الاستقطاب والتعبئة ومقاومة الاستعمار الفرنسي. وعلى الرغم من حصول الاستقلال السياسي، وانخراط الدولة القطرية في علاقات غير متكافئة مع الغرب، وقيادتها أنماط فاشلة من التنمية عمقت ظاهرة التبعية والتهميش للمجتمعات العربية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، إلا أن الإسلام بما يشكله من معطى حضاري وضرورة مجتمعية وأخلاقية، ومصدر أساسي للقيم عند الأمة لتشكل من جديد الحصن الثقافي للطبقات والفئات الشعبية. وكانت الظاهرة الإسلامية المعاصرة التجسيد السياسي والاجتماعي لذلك.

وإذا كان « الإسلاميون التقدميون » يعتبرون أن الإسلام إطاراً مرجعياً يستمدون منه أصول نظرتهم الفلسفية والأخلاقية والاجتماعية، إلا أنهم في الوقت علينه « يرفضون تحنيط الإسلام في قوالب جاهزة وادعاء نموذجه في الماضي ويعتبرونه رسالة عالمية تتشكل باستمرار في ضوء خصوصيات ودرجة الوعي بالمرحلة التاريخية التي تكون عليها حركة إسلامية ما في زمن ومكان محددين ويرون في الوعي التاريخي مدخلاً رئيسياً لتعميق الاجتهاد وتحديد العلوم الدينية. فالنقد الرئيسي الذي طالما وجه للفكر العربي الإسلامي الحديث افتقاده للوعي التاريخي وعدم كونيته. فهو يتشكل خارج إدراك أهم التحولات التي شهدتها الأمة والعالم » وهم إذ يعادون الإمبريالية التي تمارس أصناف العنف والإلحاق لتحفظ موازين القوى العالمية لصالحها يدركون أن الغرب ليس مسؤولاً عن أسباب انحطاط الشعوب الإسلامية، فالانحطاط كان

(30) - *صلاح الدين الجورشي وآخرون – مرجع سابق (ص 26).*

سابقاً على الاستعمار ومستمراً مع اختلاف سياساته ومراحله. الانحطاط نتاج داخلي من أهم مظاهره توقف أو انحسار النزعة العقلانية المشرعة للاجتهاد. أما الغرب فكما أنتج الاستعمار أنتج أيضاً ما جعله سيد الموقف وموجه الحضارة. لذا فالإسلاميون التقدميون لا يعادون الغرب من منطلقات دينية أو عرقية كما يعتقد غيرهم وإنما يواجهون مشروعه الهيمني التوسعي المستتبع للشعوب والطامس لثقافاتها إلا أنهم يعتبرون من سمات اللاوعي التاريخي شطب الغرب كلياً والقول بضرورة القطع معه والقفز فوقه [31].

إن الإسلاميين التقدميين يقدرون عالياً حركة التنوير الأوروبية التي قادت إلـــى انتصار العقلانية التي حققت قطائع استمولوجية في الفكر الغربي، وهم يدعون إلـــى تحقيق إصلاح جذري وسلس لنهضة فكرية شاملة تقضي على مخلفات الجمود والعطالة في الفكر العربي – الإسلامي، شريطة « أن لا يتحول الغرب إلـــى نموذج يحكم مشاريعياً ويصبح ماضي أوروبا مستقبلياً بل نحتاج إلـــى وعي لحظة الفكر العربي واستيعابه ونقده حتى نرجعه إلـــى حدوده الطبيعية دونما توتر وانغلاق.. . على أن أزمة العقلانية الأوروبية التي أنتجت الرأسمالية والاستعمار وخلقت توتراً في الضمير والشخصية تعود إلـــى خصوصيات الوعي الغربي، وهي ليست حجة ضد عقلية وتنوير مجتمعاتنا. فللحضارة الأوروبية ضرورتها وحدودها ولواقعنا حصانته ومتطلباته [32].

والحال هذه، فإن الإسلاميين التقدميين يرفضون كل نظرة كليَّانية أو إلحاقية باسم الإسلام، كما يرفضون أيضاً اللجوء إلـــى التكفير كوسيلة قصوى لحسم الخلافات ومصادرتها، ويرون أن الاختلاف ليس مجرد حق بل ضرورة باعتبار الاختلاف سنة كونية وتاريخية. لهذا فهم يفرقون بين الإسلام والفكر الإسلامي، والاختلاف في فهم الإسلام استجابة منطقية لطبيعة الوعي.

الرؤية الاقتصادية والاجتماعية

منذ انطلاقهم، كانت رؤية الإسلاميين التقدميين تتمحور حول بناء مجتمع مثالي خالٍ من الطبقات، أي مجتمع التوحيد اللاطبقي. غير أنهم استبدلوا لاحقاً

(31) - المرجع السابق ص (33 – 34).
(32) - المرجع السابق (ص 37).

بهذا الشعار شعاراً آخر هو المجتمع الاشتراكي الديمقراطي. يقول الجورشي « من النقاشات التي دارت بيننا في المدة الأخيرة، مسألة الصراع الطبقي. وانتهينا إلى أن مفهوم الطبقة مفهوم غربي مرتبط بالبروجوازية ويشرح تطوراً اجتماعياً للغرب، وبالتالي لا ينطبق على مجتمعاتنا ولم نعد نعتمد كثيراً على المفهوم الماركسي للطبقة وللصراع الطبقي. فنحن نقترب من الاشتراكية الديمقراطية ونتمسك بالعدالة الاجتماعية وبالبحث عن علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، ونتمسك بالدفاع عن توزيع جديد للثروة ولكننا الآن لا نمتلك اختيارات دقيقة » (33).

في ظل الإرهاصات التي شهدتها الحركة الإسلامية التونسية، والتطورات والتغييرات الجذرية التي حصلت في عقد التسعينات منذ نهاية الحرب البادرة، لم يستطع اتجاه الإسلاميين التقدميين أن يصمد كثيراً، لجهة تقديمه اجتهاداته الخاصة، وأجوبته العقلانية حول أهم المعضلات التي فرضت نفسها عربياً وعالمياً. فالقيادة التاريخية لتيار الإسلاميين التقدميين لم يبق منها سوى شخصين هما حميدة النيفر وصلاح الدين الجورشي، مع العلم أن النيفر كان له دور فكري فحسب. وفضلاً عن ذلك، فقد تعمقت الخلافات الفكرية بين أقطاب هذا التيار وأسهمت هذه الاختلافات في تعزيز عدم التماسك والانسجام الفكري داخل هذا التيار.

وانتقلت هذه الاختلافات من الحيز الفلسفي إلى الحيز السياسي، حيث الموقف من أزمة الخليج الثانية كشف لنا مدى التناقضات الواضحة. فالنيفر يرى أن ضرب العراق يندرج في إطار رغبة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في تحطيم كل بناء عسكري إقليمي، وبالتالي ليس هناك موجب لمعاداة العراق في حرب الخليج، كما أنه ليس هناك ما يبرر احتلال الكويت (34). في حين يدين الجورشي بشدة سياسة العراق التي عمقت في رأيه واقع الهزيمة والتخلف لدى العرب فهو يقول : «كنت ولا أزال أعتقد أن صدام حسين ارتكب أخطاء قاتلة واستراتيجية لا تتعلق بالمأساة التي يعيشها الشعب العراقي، وإنما تتعلق بالمآزق التي تعيشها المنطقة ككل. وما خيار غزة وأريحا إلا إحدى نتائج

(33) – *علية المرجع السابق عينه (ص 528).*

(34) – *المرجع السابق عينه (ص 529)، انظر أيضاً شهادة حميدة النيفر بتاريخ 11 كانون ثاني 1994.*

سياسة صدام حسين في المنطقة » [35].

وفيما يتعلق بالاعتراف بحركة النهضة من قبل سلطة السابع من نوفمبر يرى النيفر أن لا ضرورة للاعتراف بحركة النهضة (الاتجاه الإسلامي سابقاً)، في حين يعتبر الجورشي أن الاعتراف بهذه الحركة يندرج في إطار سياسة عدم الإقصاء ويسهم من ثم في ترشيدها[36].

■ ■

[35] – *المرجع السابق عينه (ص 530)، انظر أيضاً شهادة صلاح اليدن الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.*

[36] – *في لقاء خاص أجرته د. علية مع صلاح الدين الجورشي 1994 ذكر « أن حركة الاتجاه الإسلامي تورطت في العنف ككل حزب يمكن أن يتورط في مثل هذه الأعمال، لكن هذا ليس مبرراً من حيث المبدأ حرمان التنظيمات من حقها في التواجد. لكن نقول بأن كل حركة تتورط في العنف تتحمل مسؤولياتها. ونلاحظ أيضاً أن هناك حركات ماركسية أو قومية تورطت في العنف، لكن هذا لا يعني حرمانها من حق العمل والتواجد».*

الفصل الرابع عشر:

ظهور حركة الاتجاه الإسلامي وتطورها

لقد ساعد الحركة الإسلامية في وثبتها هذه على نطاق انتشارها التنظيمي واتساع دائرة استقطابها الجماهيري وانتقالها إلى الهجوم على جبهة الصراع السياسي عوامل ثلاثة :

1 – تراجع القوى الوطنية والديمقراطية في تونس، على أثر الهجوم الذي شنته أجهزة النظام ضد الحركة الشعبية والنقابية. فقد ترافقت مع انتفاضة 26 كنون الثاني (يناير) 1978، حملات القمع التي طالت القيادات الوطنية والديمقراطية في الأوساط السياسية والنقابية. ومهد هذا الوضع الطريق لكي تركب الحركة الإسلامية الموجة الجماهيرية المعارضة، طارحة بذلك بعض الشعارات المعادية للسلطة وممارساتها في ظل غياب القيادات السياسية والنقابية التي يقبع معظمها في السجون والمعتقلات وكان بعضها الآخر مطارداً أو منفياً خارج البلاد.

2 – انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وأثر ذلك في انتشار الحركات الأصولية الإسلامية في عموم المنطقة العربية.

3 – حدة الهجوم الإمبريالي الأميركي في الوطن العربي، إذ استفادت السياسية الخارجية الأميركية من الحركات الأصولية الإسلامية، ومعظم القوى الطائفية على تنوعها واختلافها بصفتها مخزوناً إيديولوجياً لمحاربة القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية في العالم العربي والعالم الإسلامي. ففي تقرير نشر عام 1978، أي قبل عام واحد من قيام الثورة الإيرانية، كتبه عدد من الخبراء الأميركيين ونشر حينها في سلسلة « دراسات استراتيجية » جاء فيها : « إن التيارات الدينية الإسلامية أو غيرها من الممكن توظيفها في رفع

مستوى الوعي الديني على حساب تقدم الإيديولوجية الشيوعية في البلدان الإسلامية». « إن هذا قد يخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية» .

وكان الاختلاف الذي تطور إلى حد التناقض بين الحركة الأصولية الإسلامية والنظام، يتمثل في تصور الحركة الإسلامية بتنظيم المجتمع على أسس دينية .

إضافة إلى ذلك، تعد الحركة الإسلامية القوة السياسية الوحيدة التي وسعت من دائرة استقطابها الاجتماعي و السياسي داخل شرائح البرجوازية التجارية وكبار الملاكين العقاريين والطبقة الوسطى، أي تلك الفئات الاجتماعية التي يرتكز عليها النظام. إن حقيقة هذا الوضع يراها النظام خطراً عليه، إذ إنه أصبح و الحركة الإسلامية ينشطان ويعبئان الجماهير على الأرضية الاجتماعية عينها، التي تمثل أساس الوحدة بينهما حتى وإن كانت تحتوي على فوارق من حيث تصور الوعي الديني في تطبيقاته الاجتماعية و السياسية .

وفضلاً عن ذلك، فقد خصصت الحركة الإسلامية في تونس، قفزة نوعية في بنيتها التنظيمية، حيث أن غالبية كوادرها القيادية ومحازبيها تتشكل من مثقفين شبان، تلقوا إعدادهم وتأهيلهم في الجامعة التونسية ذات البرامج العلمانية، وهم يتحدرون، في الغالب، من فئات الطبقات الوسطى، الحديثة العهد بالتمدن. وهكذا، فإن الحركة الإسلامية التونسية استطاعت أن تسقطب إلى صفوفها القطاعات الحديثة في المجتمع، لجهة قدرتها على توطيد تواجدها التنظيمي والسياسي في أوساط حديثة بالمعنى السوسيولوجي، والحال هذه، فهي ليست رد فعل ضد النزعة العلمانية والتمدينية التي قادها الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، بقدر ما هي نتاج هذه النزعة التحديثية. وعندما أقر الرئيس السابق الحبيب بورقيبة في المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الدستوري في نيسان 1981 سياسية التفتح والديمقراطية، والانفتاح السياسي، خطت الحركة الإسلامية خطواتها الكبيرة نحو " الشرعية " عندما عقد كل من راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو مؤتمراً صحافياً في 6 حزيران 1981، شرحا فيه أهم الأسس التي تقوم عليها « حركة الاتجاه الإسلامي »، بعد عقد مؤتمرها التنظيمي وأبرزها :

- الرفض المبدئي للعلمانية

- ارتباط الحركة بقضية المسلمين في العالم أجمع.
- عدم إقرار قضية القومية العربية .
- اعتبار قضية فلسطين « ثمرة انحراف حضاري، وتحرير فلسطين يمر عبر تحرير الإنسان العربي من الاستلاب، وإفراز أنظمة تعبر عن مصالح الجماهير» .

وعلى أثر المؤتمر الصحافي الذي عقده زعيما حركة الاتجاه الإسلامي في حزيران 1981، تقدمت الحركة بطلب الحصول على ترخيص للسلطات التونسية تضمن أسماء (25) شخصاً من مؤسسي الحركة بينهم ثلاث نساء، ويقود الحركة مكتب تنفيذي تضمن خمسة عناصر قيادية أبرزهم:

راشد الغنوشي : رئيساً

عبد الفتاح مورو : أميناً عاماً .

حمادي الجبالي : مسؤولاً عن العلاقات السياسية .

الحبيب اللوز : مسؤولاً عن الدعوة .

الحبيب السويسي : مسؤول الإعلام .

هذا الهيكل الظاهري يوازيه المكتب التنفيذي السرّي بفروعه الآتية :

- *مكتب الدراسات .*
- *مكتب المالية .*
- *مكتب العمل الاجتماعي والدعوة – مكتب التربية والتكوين*

كما تضمن الطلب أهداف الحركة وأهمها :

- إعادة الحياة للمسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية
- تنشيط الحركة الفكرية والثقافية .
- دعم التعريب والانفتاح على اللغات الأجنبية .
- رفض العنف كأداة للتغيير .
- رفض مبدأ الانفراد بالسلطة، وإقرار الحق في ممارسة حرية التعبير والتجمع .
- بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة .
- تحرير الضمير الإسلامي من الانهزام الحضاري إزاء الغرب .

وتركزت الوثيقة السياسية التأسيسية لحركة الاتجاه الإسلامي على المرتكزات الإيديولوجية و السياسية التالية : [1]

أولاً – « إن استمرار أسباب تخلف الوضع السياسي و الاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربانية والوطنية والإنسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرير البلاد الفعلي وتقدمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظل نهجه القويم » .

ثانياً – « وقد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدين في دنيا السياسة وانه مدخل إلى احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين. إن هذا الفهم فضلاً عن كونه يعبر عن تصور كنسي دخيل على ثقافتنا الأصلية يكرس استمرارية حديثة لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمتنا » .

ثالثاً – « على أن " حركة الاتجاه الإسلامي " لا تقدم نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوماً في أن ينسب هذا اللقب إليها فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين. ترى من حقها تبني تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية. وبهذا المعنى تكون " حركة الاتجاه الإسلامي " واضحة الحدود محددة المسؤولية غير ملزمة بكل صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك – الإيديولوجية ما يقع تبنيه منها بصورة رسمية – مهما أضفى أصحاب هذه التحركات على أنفسهم من براقع التدين ورفعوا رايات الإسلام » .

رابعاً – « وتأكيداً لهذا الوضع من ناحية. وتكافؤاً مع جسامة المهمة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى، فإنه يتعين على الإسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع الطاقات وتوعيتها وتربيتها

---

[1] – *الشيخ راشد الغنوشي – الحريات العامة في الدولة الإسلامية – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى آب 1993 – الملحق رقم (1) – ص (335-336-337-338) .*

وتوظيفها في خدمة قضايا شعبنا وأمتنا ولا بد لهذا العمل أن يكون ضمن حركة متبلورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة وقيادة ممثلة ».

وهكذا وانطلاقاً من المقدمات السابقة، فقد حددت « حركة الاتجاه الإسلامي » المهام التي أخذتها على عاتقها كما يلي :

أ – بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية في أفريقيا ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والضلال .

ب – تجديد الفكر الإسلامي في ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب .

ج _ أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيداً عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية .

د – إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة في البلاد توزيعاً عادلاً في ضوء المبدأ الإسلامي « الرجل وبلاؤه » « الرجل وحاجته » أي (من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيداً عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية .

هـ – الإسهام في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي المغربي والعربي والعالمي حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع نفسي وحيف اجتماعي وتسلط دولي ..» .

ولتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية :

– « إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة أسوة بالمسجد في العهد النبوي وامتداداً لما كان يقوم به الجامع الأعظم جامع الزيتونة من صيانة للشخصية الإسلامية ودعم لمكانة بلادنا كمركز عالمي للإشعاع الحضاري » .

- « تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، من خلال: إقامة الندوات، تشجيع حركة التأليف والنشر، تجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية في مجالات الأدب والثقافة عامة وتشجيع البحث العلمي ودعم الإعلام الملتزم حتى يكون بديلاً عن إعلام الميوعة والنفاق » .
- « دعم التعريب في مجال التعريب والإدارة مع التفتح على اللغات الأجنبية..».
- « رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة » .
- « رفض مبدأ الانفراد بالسلطة " الأحادية " لما يتضمنه من إعدام لإرادة الإنسان وتعطيل لطاقات الشعب ودفع البلاد في طريق العنف، وفي المقابل إقرار حق كل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كل القوى الوطنية » .
- « بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتم تحديد مظاهر الحيف وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول البديلة » .
- الانحياز لصفوف المستضعفين من العمال والفلاحين وسائر المحرومين في صراعهم مع المستكبرين والمترفين » .
- « دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية و السياسية والثقافية » .
- « اعتماد التصور الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيداً عن اللائكية(العلمانية) والانتهازية ».
- « تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب » .
- « بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والعقائدي والموضوعي مغربياً وإسلامياً وضمن عالم المستضعفين عامة » .
- « توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة: في تونس وعلى صعيد المغرب والعالم الإسلامي كله » .
- دعم ومناصرة حركات التحرر في العالم » .

ولما أرادت حركة الاتجاه الإسلامي عقب احتفالها بالذكرى الرابعة لتأسيسها في أوائل حزيران 1981، تطبيق نهجها السياسي ووضعه على المحك العملي عبر الانتقال من تناول قضايا الدين المجردة نحو التوجه لمعالجة قضايا المجتمع الراهنة، بما في ذلك خوض غمار اللعبة الديمقراطية والمطالبة باستفتاء شعبي حول مجلة الأحوال الشخصية للمرأة، قامت السلطات التونسية بحملة اعتقالات واسعة شملت قيادات وكوادر وأعضاء حركة الاتجاه الإسلامي وتقديمهم للمحاكمات، وذلك في 31 تموز العام1981.

واشتملت لائحة الاتهامات المقدمة ضد الحركة على ما يلي :

- *الانتماء إلى جمعية غير مرخص بها*
- *النيل من كرامة رئيس الجمهورية*
- *نشر أنباء كاذبة*
- *توزيع منشورات معادية*

وتبع ذلك إعلان صدر عن وزير الداخلية إدريس قيقة مفاده أن السلطات التونسية الأمنية قد وضعت يدها على وثيقة تفضح ارتباط حركة الاتجاه الإسلامي بجهة أجنبية، واتهم الحركة بتشكيل تنظيم سري ذي هيكليات عدة للقيام بأعمال تخريبية [2].

وأمام محكمة الاستجواب رفض الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة التهم الموجهة إلى الحركة قائلاً : إن الجمعية المنسوب إليه تكوينها هي جمعية دينية، ولا تحتاج إلى تراخيص... وأشار إلى أن مجلس الشورى قد تقرر حله في اجتماع الزهراء، ودخل جميع أعضائه في تأملات شخصية على ضوء الوضع السائد في البلاد، وأن هذه التأملات قد انتهت إلى التفكير في بعث حركة سياسية اسمها " حركة الاتجاه الإسلامي " [3] .

لقد كانت الحملات القمعية على حركة الاتجاه الإسلامية قوية، وأصابت الحركة في قوتها السياسية والتنظيمية، ووضعت قوى المعارضة السياسية العلمانية أمام اختبار موقفها إزاء السلطة، وشعار الانفتاح الديمقراطي الذي أعلن عنه محمد مزالي. وتميز الخطاب الرسمي بنبرة إعلامية حادة في تبرير إجراءات السلطة

---

(2) – *مجلة الوطن العربي 1981/10/2 .*

(3) – *المصدر السابق .*

القمعية. وفيما يلي أهم المحاور التي ركز عليها الخطاب الرسمي [4] :

- إظهار عناصر الحركة في صورة من يبحثون عن « بلوغ أهداف سياسية أو شخصية عن طريق التستر بالدين واستعماله » وجعل المساجد« منابر لبث السموم واستغلال المشاعر الدينية لأهداف سياسية ».
- اتهام الحركة بممارسة العنف وربط ذلك ما يجري على الساحة الإيرانية للإشارة إلى ما ينتظر التونسيين من قيام نظام إسلامي.
- إظهار الإسلاميين بمظهر المفترين على الدين الإسلامي والمحرفين لتعاليمه والبعيدين عن أهدافه السامية .
- اتهامهم بالسعي « لإقحام الأمة في دوامة الصراعات والتناحر » و « المس بالوحدة القومية وتفريق الصفوف » .
- التنديد بالحركة الإسلامية كحركة « رجعية ومتعصبة ومتخلفة ومتزمتة ومنغلقة » .
- تقديمها كـــ « تيار شيوعي شعاراته مأخوذة من الماركسية، وما «ظهوره بمظهر الدين سوى خدعة» وهذه خاصية من خصائص حملة أواخر 1979 .
- اعتبار العقيدة الإسلامية قاسماً مشتركاً بين التونسيين كلهم ومن ثم فلا حق للإسلاميين في ادعاء نظرتها أكثر من غيرهم.
- إبراز غرابة وجود مثل هذه الحركة في تونس التي ينص دستورها على أن الإسلام هو دين الدولة
- إبراز دور الحزب الحاكم وقائده في « الدفاع عن الإسلام ودعمه » سواء في فترة الاستعمار (مواقفه من التجنيس ومن المؤتمر الأفخارسيني ومسألة الحجاب) أو في عهد الاستقلال بما «حققه من مكاسب لفائدة الدين وتدعيم أركانه وما بذله لصيانة مكارم الأخلاق».
- إنكار احتكار الإسلام أو الوصاية عليه أو التكلم باسمه على

[4] – استفدنا من رسالة « الحركة الإسلامية في تونس من خلال صحيفة العمل » من إعداد فتحية بلغيث .

الحركة الإسلامية .

– مؤاخذة الإسلاميين على « العمل ضد النظام وتحميلهم إياه مسؤولية الكفر والإلحاد السائدين في البلاد » .

وبالمقابل رأت حركة الاتجاه الإسلامي في هذه الحملة القمعية « صليبية جديدة تتمثل في قوم من أبناء جلدتنا يتكلمون بألسنتنا لبسوا خوذات الصليبيين وانتصبوا لمقاومة كل حركة تنبعث من أعماق هذا المجتمع وأصوله وتاريخه » واتجاه « حماة التغريب والمستفيدين منه إلى القيام بدور قاطع الطريق أمام مسيرة الإسلام المظفرة» [5] .

وعلى الرغم من أن حركة الاتجاه الإسلامي تقدمت بطلب رسمي للحصول على الشرعية القانونية لممارسة نشاطها السياسي العلني في تونس، أي لإعطائها ترخيصاً كحزب سياسي، إلا أن الحركة لم تحصل على الترخيص المطلوب. وقد قوم أحد قادة الحركة مسعاها هذا بقوله « إن الاعتراف المبدئي بالتعددية السياسية ليس هو العامل الذي ينشئ الأحزاب فهو لن يوجدها، لأنها موجودة، ومهمة القانون، أن يعترف بما هو موجود. فحركة الاتجاه الإسلامي مثلا لا ينكر أحد وجودها على الساحة. إن إعلان وجودنا كحركة سياسية، والحرص على إضفاء الطابع القانوني على حركتنا لإثبات شرعيتنا، وتوفير شيء من الحرية للعمل السياسي، لأن النظام يعرقلنا، ونحن نريد رفع الكابوس الذي تنشره السلطة من أننا مجهولو الهوية ولا نريد العمل في إطار قانوني. ولذلك نحن نحرص من وراء تقديم الملف – الترخيص – إلى وزارة الداخلية على إثبات قانونيتنا» [6] .

1 ـ البورقيبية و الحركة الإسلامية : أصول الاتفاق والصراع

إذا كان هناك توافق أيديولوجي بين الحركة الإسلامية والنظام في معاداة الحركة اليسارية ومحاربة الأفكار الشيوعية، إلا أن التباينات فيما بينهما، برزت عند ظهور حركة الاتجاه الإسلامي بقوة في أوساط الحركة الطلابية، كماً وكيفاً، إثر «تمرد» اليسار الطفولي على النظام، الذي استتبع الصراعات

[5] – *المعرفة – العدد 2 1979 (دعوة إلى الرشد) راشد الغنوشي. والمعرفة العدد 1979/5 (العمل الإسلامي وقطاع الطرق) راشد الغنوشي .*

[6] – *مقابلة مع صلاح الدين الجورشي وعبد الفتاح مورو في مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/6 .*

الإيديولوجية و السياسية للمجموعات اليسارية خلال فترتها البطولية التي حاربت فيها النظام، على الرغم من التفاوت العميق القائم بين الأطروحات اليسارية وإمكانية وجود تنظيم نقابي مستقل .

على نقيض دخول اليسار في أزمته البنيوية واشتداد حالة التشرذم والتفتت في صفوفه وبداية انهيار تأثيره في الجامعة، أصبحت حركة الاتجاه الإسلامي تبحث عن نقاط ارتكاز داخل الأطر النقابية للحركة الطلابية. وعلى الرغم من أن حركة الاتجاه الإسلامي تلقت ضربة موجعة في صيف 1981، إلا أن النصف الأول من عقد الثمانينات ستشهد فيه الحركة حالة من الاستقطاب قوية جداً بفضل جهاز التنظيم السري، إذ ستوظف الحركة كل عناصر الاستمالة من رياضة وكشافة وفن وثقافة، وهي كلها أدوات اجتذاب وزرع في أرض أصبحت أكثر خصوبة بمفعول الثورة الإيرانية وبروز قيادات الحركة إلى العلن. وكان من الطبيعي أن يمتد النشاط الإسلامي نفسه إلى النواة التي بدأت تتكون منذ 1975، وهي النواة « العسكرية الأمنية » التي ستركز نشاطها واستقطابها التنظيمي من داخل الأكاديمية العسكرية، واختراقها للمؤسسة الأمنية التونسية .

فمجالات الاختراق التي ركزت عليها حركة الاتجاه الإسلامي طيلة عقدي السبعينات والثمانينات هي مجالات التعليم والإعلام والجيش والشرطة، وحققت فيها نجاحات مهمة ومتفاوتة. لكن تنامي قوة التنظيم الإسلامي، واتساع نطاق استقطابه الاجتماعي و السياسي لم تمكن حركة الاتجاه الإسلامي من الحصول على الترخيص لها باعتبارها حزباً سياسياً في البلاد، ولم يُرخص لها بإصدار مجلة ناطقة باسم الحركة .

شهدت سنة 1983 بداية الانفراج بين حركة الاتجاه الإسلامي وحكومة مزالي، وكان أحد أسباب الانفراج يكمن في الوساطة التي قام بها د. حمودة بن سلامة أمين عام الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وأحد الشخصيات السياسية المهمة، وصلاح الدين الجورشي أحد الذين شاركوا بنشاط الحركة ثم تخلى عنها، وذلك بين الحكومة التونسية والحركة، ولاسيما أمينها العام عبد الفتاح مورو، وقد نقل الجورشي شروط حكومة مزالي إلى الاتجاه الإسلامي

ممثلة بثلاثة بنود [7].

- *تخلي الحركة عن اعتبار نفسها حزباً سياسياً*
- *التوقف عن سياسة تسييس المساجد*
- *احترام القانون وشجب كل ممارسات العنف*

وقد بدأت استجابة كبيرة في أوساط حركة الاتجاه الإسلامي لشروط الحكومة ووساطة الجورشي. وهكذا أصدرت الحركة بياناً في السادس من حزيران 1983 بمناسبة مرور عامين على تأسيس الحركة، تضمن نقطتين اعتبرتا بمثابة تحول مقبول في موقفها إزاء السلطة، فقد أكد البيان .

- *عدم لجوء الحركة إلى العنف، ونبذه كوسيلة في العمل السياسي .*
- *عدم اعتبار « حركة الاتجاه الإسلامي » ممثلة للإسلام كتيار، والاعتراف بأنها جزء من تيارات إسلامية، والتنديد بأي احتكار للدين من قبل أي حركة سياسية إسلامية .*

واعتبر هذا « التحول » من قبل الحركة حافزاً للسلطة التونسية على اتباع سياسة جديدة إزاء الاتجاه الإسلامي بهدف تشجيع الاتجاهات المعتدلة داخل الحركة، وخاصة أن الحملات المتتالية على الحركة، وقد أخفقت في تصفيتها باعتبارها ظاهرة في الحياة السياسية ولا سيما أن الحركة، بدأت تحظى بتعاطف جماهيري واسع، بات يخيف السلطة من أن تتحول معه إلى جماعات سرية ذات طابع ... إرهابي[8]. وهكذا أوجدت السلطة فرصتها في البدء بسياستها الجديدة. فكانت الأحكام المخففة في تموز 1983 ضد معتقلي الاتجاه الإسلامي ثم بدأ التمهيد لإطلاق سراح أمين عام الحركة عبد الفتاح مورو، الذي كان قد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات عام 1981 [9].

وقد جاءت خطوة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بإطلاق مساجين حركة الاتجاه الإسلامي بمن فيهم زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي، والتي اتخذها في آب 1984 بمناسبة عيد ميلاده الحادي والثمانين، جاءت مؤشرا مهما على تغييرات في موقف السلطة التونسية من الحركة وإمكانية حصولها على حق

---

[7] - مجلة المجلة تاريخ *1983/8/6* وأيضاً الشراع تاريخ *1984/9/10* .

[8] - جريدة الأنباء الكويتية تاريخ *1983/8/17* .

[9] - مجلة الشراع اللبنانية تاريخ *1984/9/10* .

ممارسة نشاطها التنظيمي والدعاوي بصورة علنية [10] .

وقد رحبت أحزاب المعارضة التونسية بقرار العفو الرئاسي هذا، وأصدر كل من رابطة حقوق الإنسان التونسية، وحزب الوحدة الشعبية الذي يتزعمه محمد بلحاج عمر، والحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي يتزعمها أحمد المستيري، بيانات بهذا الاتجاه[11]، فيما أضافت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى ذلك مطالبتها باتخاذ خطوات أخرى على طريق تدعيم المسار الديمقراطي وضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الفردية والعامة، كما طالبت بتحقيق :

- اتخاذ مبادرات عدلية وحكومية بقصد تهدئة الخواطر، وفي اتجاه طي صفحة حوادث ثورة الخبز ونتائجها .
- إعلان العفو التشريعي العام في البلاد.
- عودة جميع المنفيين السياسيين إلى الوطن.
- ضمان الحق في الشغل، والحقوق المدنية و السياسية للمساجين السياسيين السابقين.
- إطلاق سراح جميع من حوكموا من اجل آرائهم، أو من أجل انتمائهم السياسي .
- تنظيم الإيقاف التحفظي، وتقديم الضمانات لمنع التعذيب خلال الاستنطاق .
- ضمان حق التنظيم بدون عراقيل، وإقامة تعددية سياسية حقيقية في البلاد [12].

وعبر الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة عن ارتياحه لقرار الحبيب بورقيبة بإطلاق سراح مساجين حركة الاتجاه الإسلامي، وقال : « أن تحقيق هذه الخطوة، لم تكن مصادفة، بل كانت نتيجة مسيرة نضالات وجهود القوى الديمقراطية والمنظمات السياسية والإعلام المستقل. وأساساً جهود الشعب المسلم، بل جهود كل المنظمات العالمية والإنسانية »، وقد أعرب الغنوشي عن

[10] - *جريدة القبس الكويتية تاريخ 1984/8/15 .*
[11] -*مجلة الموقف التونسية العدد 14 تاريخ 1984/8/11 (ص 18).*
[12] - *القبس الكويتية 1984/8/15.*

أمله في أن يتم رفع الحصار والسجن عن بقية القوى السياسية وتمكينها من حقها في التواجد القانوني، وحق التعبير، ورفع القيود عن الصحافة [13].

2 - من الخروج من السجن إلى مرحلة الصدام مع السلطة:

حين غادرت القيادات الإسلامية السجن في صيف 1984 بدأت حركة الاتجاه الإسلامي تقوم بمراجعة نقدية للخيار السياسي في الفترة السابقة التي حققت فيها الحركة الإسلامية نقلة نوعية من مستوى حركة ثقافية اجتماعية معتدلة إلى حركة سياسية راديكالية ثورية، تتحدى السلطة في موقع قوتها، باعتبارها حركة تحمل مشروعاً إسلامياً مقابل الإفلاس الذي انتهى إليه المشروع البورقيبي التغريبي الذي تحول إلى عصا وإلى مجموعة مافيا في عهد الجنرال بن علي.

وفي سياق هذه المراجعة برزت تيارات مختلفة داخل حركة الاتجاه الإسلامي .وكانت قضايا الخلاف داخل الحركة تتبدى في ثلاث قضايا أساسية هي : قضية العمل السياسي في رؤية الحركة، وقضايا الخلاف النظري، وموضوع قيادة الحركة [14] .

حول موضوع العمل السياسي :

<u>التيار الأول</u> ويدعو إلى التفاعل مع الأطراف المتعاطفة مع الحركة داخل الحكم وفتح جسور الاتصال معها. وكان المقصود بهذه « الأطراف » رئيس الوزراء آنذاك محمد مزالي الذي لعب الدور الرئيس في قرار الإفراج عن قيادة الاتجاه الإسلامي المعتقلة. وكان عبد الفتاح مورو أمين عام حركة الاتجاه الإسلامي الذي أفرج عنه قبل زملائه لأسباب صحية هو مهندس هذا التقارب، إذ التقى مزالي أكثر من مرة في بيته وسلمه في إحدى المرات رسالة موجهة إلى الرئيس بورقيبة تتضمن التزام الحركة العمل في إطار الدستور وشرعية القانون، وكانت هذه الرسالة الورقة الحاسمة في إقناع

---

[13] - *المصدر السابق عينه.*

[14] - *عرضت مجلة الموقف التونسية في عددها (27) تاريخ 1984/11/17 ملفاً حول الصراعات داخل حركة الاتجاه الإسلامي بعنوان « الاتجاه الإسلامي – خلافات تمدد الانقسام » (ص 6 – 10).*

بورقيبة باتخاذ قرار العفو. ويدعو مورو إلى انتهاج المسار السياسي المقونن والحصول على تأشيرة حزب سياسي والإسهام في الحملات الانتخابية سواء كانت برلمانية أو بلدية إلى جانب أحزاب المعارضة الأخرى، بغية تعزيز نفوذ الحركة كحزب سياسي، بما يعزز وجود الحركة كاتجاه في البلاد، الأمر الذي يعني ازدواجية سياسية – دينية، بحيث يكون للحركة زعامة سياسية وزعامة دينية. ويؤيد هذا التيار التعددية والعلاقة مع الأحزاب الأخرى كخط تكتيكي، وبهذا المعنى فإن دعوات « الديمقراطية » عند هذا التيار، ترفع شعاراً في الظرف الحالي كما هي حال المطالبة بالعفو التشريعي العام لأن شعارات كهذه، تعتبر شعارات علمانية تتعارض مع الاتجاهات المبدئية للحركة [15] .

التيار الثاني كان يمثله الشيخ راشد الغنوشي وهو يلتقي مع التيار الأول في العديد من النقاط، إذ كان يؤكد أن شعارات التعددية والعفو العام والصحافة ينبغي أن تستخدم للاستفادة منها لخدمة حركة الاتجاه الإسلامي حتى يتصلب عودها وتستطيع إبدال شعار «الديمقراطية » باعتباره شعاراً علمانياً بشعار« الشورى المشروطة» وفضلاً عن ذلك إن ممثلي هذا التيار وأنصاره يرون ضرورة الدمج بين الزعامة الدينية و السياسية في تعبير واحد، مع التأكيد أن الدور السياسي هو مجرد دور عرضي مقارنة بالدور الديني .

التيار الثالث والذي تعبر عنه الأوساط الطلابية في حركة الاتجاه الإسلامي، ويعبر هذا التيار عن نفسه في رفضه لقوانين العمل السياسي والحصول على التأشيرة، لان ذلك في نظرهم تحالف مع السلطة الرجعية واعتراف بشرعيتها الدستورية. وعليه فإن العمل السياسي ينبغي أن يحسم مسألة العلاقة مع السلطة – وحزبها – والمعارضة العلنية الرسمية وعلى الحركة أن تعد نفسها لتسلم السلطة عبر الدعاية السياسية السرية، ومقاطعة الأجهزة الرسمية، وتأهيل قاعدة إسلامية مع قيام تنسيق مع حركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها السيد أحمد بن صالح في الخارج، وحركة الديمقراطيين

[15] – *المصدر السابق*

الاشتراكيين، ثم مع الحزب الشيوعي التونسي مع ضرورة الابتعاد عما يمكن أن يشير إلى وجود تحالف مع هذه القوى، حتى لا يستغل في إبعاد « تهمة الإلحاد » عنها، كما يؤكد هذا التيار المراهنة على الاتحاد العام التونسي للشغل للأهمية التي يمثلها، والتحالف مع الشق العاشوري (نسبة إلى الزعيم النقابي الحبيب عاشور) وهو يخوض الصراع مع اليسار النقابي.

وشكل التياران الثاني والثالث الأكثرية داخل حركة الاتجاه الإسلامي، ووقفا موقف الرفض بدرجات متفاوتة لأراء وأطروحات عبد الفتاح مورو. وفي المؤتمر السرّي الذي عقدته الحركة في كانون الأول (ديسمبر) 1984، حمل رموز التيارين الثاني والثالث على ممثلي تيار مورو وعلى بعض الكوادر أمثال عبد العزيز التيميمي وكمال بن يونس (مراسل إذاعة لندن بتونس) وعضو المكتب السياسي بنعيسى الدمني الذين كانوا ينتقدون عدداً من المقولات السلفية مثل مقولة « جاهلية المجتمع» وسيطرة الفكر الإخواني على الحركة بشكل عام. وأكدت الأكثرية في المؤتمر رفضها لمضمون الرسالة التي وجهها مورو إلى الرئيس بورقيبة عن طريق محمد مزالي .

الخلاف النظري

أما التناقض النظري أو الفقهي داخل حركة الاتجاه الإسلامي، فهو تناقض منهجي في رؤية الدين والواقع و«اختلاف عقيدي واجتماعي و سياسي يمس جوهر القضايا المطروحة ومنهج التعامل معها» وقد اتخذ هذا التناقض شكلاً حاداً في قضيتين أساسيتين [16] .

الأولى: علاقة العقل بالنقل، الأمر الذي يشير إليه التفاوت التفسيري للنصوص القرآنية، ومن ثم تحديد جوهر المفاهيم الأساسية من طراز: ماهية الإسلام، وماهية التوحيد، وعلاقة الدين بالسياسة ومسألة الديمقراطية. ويعبر الخط التقليدي – قيادة الحركة – عن موقفه بتقديم مركز –النقل– النص الديني على العقل، بقراءة النصوص الدينية قراءة أصولية لا تاريخية، فيما يحاول الاتجاه الآخر تقديم تفسيرات أكثر عصرية للنصوص الدينية .

(16) – *المصدر السابق .*

الثانية : الموقف من السلفية، التي يرتبط بها الموقف من العلاقة بين العقل والنقل في فهم النصوص الدينية، إذ ينتقد المجددون داخل حركة الاتجاه الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي بصفته «ممثلا للخط السلفي الرجعي داخل حركة الاتجاه الإسلامي »، انطلاقاً من تقديمه النقل على العقل، وربطه ذلك بالسلفية الأصولية .

الخلاف في موضوع قيادة الحركة

تبادل قطبا حركة الاتجاه الإسلامي زعامة الحركة والجسم الطلابي فيها الاتهامات بسبب الخلافات الناتجة أصلاً عن تفاوت المواقف واختلافها إزاء السلطة والإجراءات الساخنة التي شهدتها تونس في النصف الأول من عقد الثمانينات .

إذ كانت حركة الاتجاه الإسلامي تتمتع بشرعية تاريخية في مستوى نشاطها وقيادتها، ولم تكن تسمح من قبل ببروز قيادات الجيل الثاني الذي تربى في حلقات التنظيم، فإن الزج بهذه القيادة التاريخية في السجن في صائفة 1981 سيفسح في المجال لبروز قيادات الصف الثاني وأبرزهم حمادي الجبالي مهندس ينتمي إلى القيادات التكنوقراطية، وهو سيصرف كل ما تحقق له من ملكات وتكوين ليحول التنظيم الإسلامي من ظاهرة ارتبطت بالمساجد إلى ظاهرة تحقق انتصاراً جماهيرياً في الشوارع. حمادي الجبالي كان معاضداً بمكتب تنفيذي يضم كل من علي العريض والأزهر نعمان ومحمد القلوي وعلي بوراوي وعلي الزروي ومحمد العكروت. كل واحد من هؤلاء كان يحمل اسما واحدا أو اسمين حركيين. حمادي الجبالي عرف باسم وحيد ثم عبد الواحد وعلي العريض باسم جلال ثم فيصل أما الزروي فعرف باسم فارس ثم تغير إلى حامد في حين عرف العكروت باسم عياد ثم الحاج وحمل الأزهر نعمان اسم صلاح وعرف بوراوي باسم محفوظ .

هذه القيادة هي التي ستتولى تسيير الحركة من صائفة 1981 إلى مؤتمر سليمان في سنة 1984، إنها ستجتمع سراً مرتين كل أسبوع برئاسة حمادي الجبالي. من محاور النقاش في هذه الاجتماعات نشاط خلايا التنظيم في المناطق والاستماع إلى عرض أسبوعي عن مسار العمل الدعوي في الجهات وحالات الاستقطاب وما يتبعها من إنشاء خلايا جديدة خاصة في المعاهد التلمذية وفي الجامعة .

المهندس حمادي الجبالي وأستاذ الرياضيات محمد شمام شكلا الدينامو المحرك للتنظيم على صعيد النشاط والتعبئة واختراق المؤسسة العسكرية والأمنية، في حين كانت القيادة في السجن تسعى لمد الجسور نحو محمد مزالي للاستفادة منه بهدف إطلاق سراحها. وتحقق ذلك بعد سبعة اشهر من أحداث ثورة الخبز عام 1984، حيث خرجت القيادة التاريخية لحركة الاتجاه الإسلامي. وبهذا الخروج تكشفت بعض الحزازات والخلافات .

وكان الإفراج عن الشيخ راشد الغنوشي ورفاقه قد أفضى إلى وجود قيادتين في التنظيم: قيادة الجيل الأول التي مثلها راشد الغنوشي وصالح كركر ومن معهما، وقيادة الجيل الثاني التي قادها حمادي الجبالي، الأولى تعتبر نفسها هي الشرعية وهي الممثلة لقرارات مؤتمر 1981، والثانية تعتبر أنها اكتسبت شرعية ميدانية، وان القاعدة التنظيمية الموزعة في أنحاء البلاد آنست العمل معها، وأصبح تماسك الحركة مهدداً بوجود الفريقين جنباً إلى جنب من دون حسم الأمر والخروج بموقف واضح .

وكانت القيادة التاريخية تشكو في حد ذاتها شروخا بين أعضائها، ذلك أن خلافات حادة حصلت في السجن بين الشيخ راشد الغنوشي وصالح كركر، نتيجة للمساعي التي بذلت لدى محمد مزالي للحصول على الإفراج ولرسالة الاستعطاف التي تم توجيهها إلى الرئيس السابق الحبيب بورقيبة لطلب العفو عن المسجونين. والرسالة حّررها عبد الفتاح مورو، إلا انه لم ينجز ذلك بصورة إفرادية بل كانت نتيجة تشاور ونقاش بين العناصر القيادية الموجودة خارج السجن و الشيخ راشد الغنوشي الذي تمتع طيلة بقائه في السجن بإمكانية التخاطب مع القيادة الجديدة .

وقد أسهمت عملية دخول قيادة الحركة إلى السجون في سقوط هالة التقديس التي أحيطت بها القيادة التاريخية، وفي تقديم القطاعات الطلابية والشبابية التي انضمت إلى الحركة بعد الثورة الإيرانية، وأظهرت تأييداً لعملية قفصة سنة 1980، وتوجهت نحو التوسع في العمل السياسي من خلال الإضرابات الطلابية سنة 1981، رموزا لبعض المراكز القيادية في أثناء وجود القيادة في السجون، وفي تصعيد الخلافات بصدد موقع كل من القيادة التاريخية وقيادة الجيل الثاني في حركة الاتجاه الإسلامي، التي أظهرت في تجربتها أربع قواعد في حل الخلافات وهي :

1- محاولة احتواء معارضي القيادة بإعطائهم مراكز قيادية في الحركة.
2- وفي حال إخفاق المحاولة فإنه يتم اللجوء إلى تهميش الخلاف وتحويله إلى خلاف شخصي .
3- اللجوء إلى الحسم التنظيمي باتخاذ قرارات تنظيمية تتعلق بموضوع الخلاف ورموزه.
4- تبني نقاط الخلاف لتمييع التناقض مع المعارضين والاستمرار في إدانتهم ووصفهم بصفات تقلل من حجمهم وقوتهم .

وهكذا، فإنه عدا عن التناقضات النظرية، فإن الخلافات السياسية قد اتسعت داخل حركة الاتجاه الإسلامي، وتم تبادل الاتهامات، بحيث بدت القيادة الطلابية مسؤولة عن دخول قيادة الحركة وكوادرها في السجن بسبب المواقف المتطرفة، فيما بدت القيادة التقليدية للحركة متهمة لهذا السبب او ذاك بالتواطؤ مع النظام ومحاولة إضفاء الشرعية عليه بخاصة في موضوع الحصول على تأشيرة لممارسة النشاط السياسي في إطار النظام والاعتراف بالشرعية الدستورية [17] .

هذه التناقضات هي التي فرضت مؤتمر كانون أول 1984، الذي انعقد بمدينة سليمان، وترأسه آنذاك علي العريض. هذا المؤتمر أعاد التنظيم إلى قبضة الشيخ راشد الغنوشي. إذ سمح له استيفاء الشروط التي تهيئ له الإمامة بمفهومها الديني للتنظيم. فأخذ الشيخ راشد الغنوشي الإمارة وهو أمر طبيعي، إضافة إلى رئاسته المكتب التنفيذي وهو أمر مغاير تماماً لتقاليد الحركة التي كانت تحرص من قبل على الفصل بين خطة الإمارة والمكتب التنفيذي كجهاز سري للتسيير والإدارة، وأخذ أيضاً قيادة المكتب السياسي العلني الذي يقود حركة الاتجاه الإسلامي أمام الرأي العام. كما اتخذ المؤتمر قرارات عدة سيكون لها بعد ذلك أهمية كبرى خاصة قرار إحداث مركز شرعي في صلب الحركة للنظر في مدى تطابق قراراتها مع الشرعية الإسلامية .

ومنذ تلك الفترة اختارت الحركة طريق إعادة بناء خلاياها وإنشاء لجان متخصصة يتولى رئاستها أعضاء « المكتب التنفيذي » الذي تم تعيينه في

[17] - *فايزة سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس – (بدون ذكر دار النشر)، الطبعة الأولى 1986، (ص222) .*

مؤتمر 1984 ومن هذه اللجان لجنة القطاع النقابي ولجنة القطاعين السياسي والإعلامي ولجنة الإدارة والتنظيم ولجنة المالية، كما تم تعيين المهندس حمادي الجبالي رئيساً للمكتب التنفيذي السري. وإلى جانب المكتب التنفيذي اختارت الحركة في تلك الفترة أيضاً أعضاء « مجلس الشورى » وهو أعلى هيئة في الحركة بعد المؤتمر، إلا أن الصورة العلنية للاتجاه الإسلامي« كانت تختلف عن هذا البناء الذي أنشئ على صيغة التنظيمات السرية الحديدية بما في ذلك استخدام الأسماء المستعارة. ففي يونيو 1985 أي في الذكرى الرابعة للإعلان عن تأسيس الحركة، عقد خمسة من قياديي الحركة مؤتمراً صحفياً ليعلنوا أنهم هم أعضاء المكتب السياسي الجديد. وكان على رأسهم راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، إلا أن ثلاثة من مكتب 1981 كانوا قد غادروا الحركة وهم: بنعيسى الدمني مسؤول النشاط الإيديولوجي وزاهر المحجوب المسؤول المالي وحبيب المكني مسؤول الإعلام، وعوضهم ثلاثة قياديين جدد هم حبيب اللوز وحمادي الجبالي وحبيب السويسي، لكن الواضح أن هذه القيادة العلنية لم تكن تعكس الجسم التنظيمي الحقيقي الذي كان عماده 20 شخصا هم (6) أعضاء المكتب التنفيذي و(14) أعضاء مجلس الشورى، وأسهمت القيادة العلنية في إقامة علاقات مع أحزاب المعارضة الأخرى ومع الصحافة وحتى مع الحكم. ففي أعقاب الغارة الصهيونية على ضاحية حمام الشط في أكتوبر1985 نظمت أحزاب المعارضة اجتماعاً شعبياً في العاصمة لإدانة الموقف الأميركي. وشارك الغنوشي باسم«الاتجاه الإسلامي » في هذا الاجتماع. ثم استقبل المزالي بعد أيام رؤساء الأحزاب الثلاث المعترف بها، واستقبل بعدهم وفدا يمثل « حركة الاتجاه الإسلامي » ويتألف من الغنوشي ومورو والجبالي .

وطبعا أذيع الخبر في كل وسائل الإعلام الرسمية، كانت تلك المناسبة المرة الأولى التي يلتقي فيها مسؤول كبير في الحكومة قياديين من « الاتجاه الإسلامي » بشكل رسمي وعلني .

على صعيد العمل السياسي والفكري كثفت الحركة نشاطها وسعت إلى انتداب عناصر جديدة خصوصاً في الكليات والمعاهد، واتخذت من المساجد مجدداً منطلقاً لنشر الدعوة، وساعدها في ذلك أن عدداً كبيراً من الكوادر الهاربة في الخارج تمكنت من تسوية أوضاعها القانونية وعادت إلى تونس مثل فاضل بلدي الذي تولى رئاسة الحركة مدة قصيرة قبل خروج الغنوشي من السجن. وكانت الجامعة تمثل منطقة بمفردها في بنية الحركة التنظيمية ترتبط

مباشرة بالقيادة ويقودها مجلس الجامعة، وكانت المساجد داخل المبيتات والأحياء الجامعية هي مراكز الإشعاع والعمل، حيث عقد الاتجاه الإسلامي « المؤتمر التأسيسي » للاتحاد العام التونسي للطلبة عام 1985. وبهذه الخطوة جسّد الطلبة الإسلاميون مشروع الانشقاق النقابي في الجامعة مكرسين بذلك التعددية النقابية في الحركة الطلابية، باعتبارها تلتقي موضوعياً مع برنامج النظام التصفوي الذي يهدف إلى تكوين نقابة خاصة للطلبة الدستوريين، الذين ظللوا هامشيين في الجامعة، ونقابة للطلبة الأصوليين الإسلاميين، ونقابة لليسار. علماً بأن الطلبة الإسلاميين يعتبرون الطلبة اليساريين دعاة المؤتمر(18) الخارق للعادة هم المجسدون الحقيقيون للانشقاق، وذلك برفض النشاط النقابي و السياسي للتيار الإسلامي على صعيد الاتحاد .

أما العمل التنظيمي داخل المحافظات الداخلية فقد تميز بما يلي:

كان يشرف على كل محافظة عامل تنسيق مباشرة مع القيادة ويساعده مكتب تنفيذي محلي، وكانت العاصمة مقسمة إلى أربع مناطق. كما يوجد في كل منطقة مجلس استشاري محلي يرتبط بالمجلس الاستشاري المركزي ومهمته النظر في القضايا المطروحة على الحركة وانتداب الأعضاء الجدد وتكوينهم سياسياً وعقائدياً ضمن خلايا يبلغ معدل عدد أعضائها (5) أعضاء وتجمع كل منطقة إسهامات مالية من الأعضاء تنفق في نشاط الحركة ويحول جزء منها إلى القيادة، إلا أن اللافت للانتباه أن التحقيقات كشفت عن عدد كبير من التجار الذين كانوا يساعدون الحركة بالأموال من باب «إخراج الزكاة » وهو تطور مهم بالمقارنة بمرحلة ما قبل 1981 .

أما على الصعيد الخارجي فكان للحركة فروع في باريس والجزائر والمغرب، كما أقامت الحركة صلات وثيقة مع الحركات المماثلة في الجزائر والسوان، إذ زار وفد من قيادة «الجبهة القومية الإسلامية» تونس وأجرى سلسلة من الاجتماعات مع قيادة الحركة في تونس وانتقل عدد من كوادر « حركة الاتجاه الإسلامي» إلى السودان للاستفادة من خبرة «الجبهة» وتجاربها .

وكان طبيعياً في مناخ التحولات التي عرفتها الحركة في منتصف الثمانينات وتعاظم حجمها وانتشار بنيتها التنظيمية أن يتوقف القياديون لمراجعة المرحلة الماضية وتحديد خطوط المرحلة الآتية، لذلك دعت القيادة إلى مؤتمر عام سري بالمنزه في ديسمبر 1986 استمرت أعماله لمدة يومين وكان برئاسة

حمادي الجبالي وحضره نواب عن كل المحافظات وتمت خلاله مناقشة تقريرين سياسي ومالي وبحث آفاق تطور الحركة في المستقبل. واتخذ المؤتمر قرارين: الأول تصديق وثيقة " الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي ". الثاني : انتهى الحضور إلى الاتفاق على وثيقة توجيهية تسمى « الاستراتيجيا » وتقسم خطة عمل الحركة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة البلاغ والتعريف بالنفس ومرحلة إعداد البديل من برامج وكوادر وفقا « للنمط الإسلامي » ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي « مرحلة التمكين ». وأعاد المؤتمر انتخاب راشد الغنوشي رئيسا للحركة وعين أعضاء مجلس الشورى والمكتب التنفيذي الذي وضع كلاً من حمادي الجبالي وصالح كركر وعلي العريض، والفاضل البلدي ومحمد شمام وعلي الزروي، ولم يمر شهر على هذا المؤتمر حتى عثرت قوات الأمن على مركز وثائق الحركة في بيت بأحد الأحياء الشعبية، وتمكنت بذلك من معرفة بنية الحركة وخلاياها وفروعها، ففرضت نوعاً من الإقامة الجبرية على الغنوشي في بيته خلال شهر تشرين أول (أكتوبر) من سنة 1986. واعتقلت عددا من العناصر القاعدية وإحالتهم على المحاكم. وبدأت المواجهة تتصاعد يوما بعد يوم، خصوصا بين طلاب حركة الاتجاه الإسلامي، وقوات الأمن في الجامعة، إلى أن تقرر الهجوم الشامل في 9 آذار (مارس) سنة 1987، فاعتقل الغنوشي وتبعه عدد كبير من القياديين والكوادر .

لقد بلغت الأزمة التي تفاعلت بين النظام وحركة الاتجاه الإسلامي ذروتها، بإعلان الحكومة هجومها الصاعق على قيادات وكوادر الحركة الأصولية الإسلامية، إثر الاضطرابات والاشتباكات الطلابية العنيفة مع قوات الأمن في حرم الجامعة، وفي شوارع العاصمة التونسية، في شهري نيسان (أبريل) وأيار الذي وافق شهر رمضان من سنة 1987.

وكانت الحكومة التونسية، قد درجت على وصف ما يجري، بأنه مجرد أعمال تخريبية تقوم بها جماعات متطرفة تتلقى تعليمات وأوامر من الخارج « وقد اتهمت السلطات التونسية قيادات وأعضاء حركة الاتجاه الإسلامي، بالتورط وبالتخطيط مع النظام الإيراني، لمؤامرة تصدير الثورة إلى تونس، والإطاحة بالنظام التونسي، في أعقاب الإضرابات والاضطرابات الطلابية في الجامعة، وإلقاء السلطات الفرنسية القبض على عدد من التونسيين في باريس على علاقة مع إيران، الأمر الذي جعل تونس تقطع علاقاتها مع طهران.

وأعلن مدير الحزب الدستوري السابق عبد العزيز بن ضياء، إن تونس تواجه « فراغا إيديولوجيا » ودعا كوادر الحزب الحاكم إلى « العمل لسد هذا الفراغ من أجل التصدي في الحال لخطر التشدد الديني، ولكفالة الاستقرار والبقاء للحزب » .

وفيما أظهرت التطورات ازديادا حادا في المواجهة مع حركة الاتجاه الإسلامي، وخوفا حقيقيا من مصير النظام التونسي، أظهرته طريقة التغطية الإعلامية الحكومية الحزبية للمعركة، اظهر التيار الإسلامي بالمقابل قدرة على المبادرة، إلى انتهاج أسلوب العصيان المدني في التغيير .

إن النظام بدأ يستشعر خطر وقوة حركة الاتجاه الإسلامي عندما تنامى تأثيرها في الجامعة والمعاهد الثانوية وغزت المؤسسات التعليمية، وسيطرت على الجمعيات الدينية، مستغلة المنابر العلنية، كالمساجد والأطر الأخرى، لا سيما حين أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح المنتجين الصغار، وبعض الشرائح من البرجوازية التجارية وكبار الملاكين العقاريين، أي تلك الفئات الاجتماعية المحافظة.

منذ انتصار « الثورة الإسلامية » في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية، أعطى خطاب « الاتجاه الإسلامي » وبخاصة الصحفي منه، دعاية كبيرة لهذه الثورة ولزعيمها الخميني. وقد استغلت « حركة الاتجاه الإسلامي » تعاطف قطاعات عريضة من الشعب مع ثورة الشعوب الايرانية، لتبث وتنشر أفكار الخميني ونداءاته، ولكي تبلور أطروحته المتمثلة في أن الدور الريادي، من الآن فصاعداً هو للحركة الإسلامية، ولرجال الدين في تحقيق التغير الاجتماعي و السياسي في تونس، عن طريق حلول عهد « الطريق الثالث الإسلامي»، واعتبار « الثورة الإيرانية »، مثالاً نموذجياً يحتذى به في هذا المجال. وقد كتب الشيخ راشد الغنوشي في مجلة المعرفة الناطقة باسم الحركة الإسلامية في تونس، تحت عنوان (الثورة الإيرانية ثورة إسلامية) « إن الحركة الإسلامية في إيران، وإن كانت قاعدتها شيعية، فإنها تصب في التيار العالمي للبعث الإسلامي، مستهدفة إيقاظ الأمة الإسلامية بكاملها ووضعها في القيادة الحضارية للعالم ». ويضيف قائلاً : « وحيث تنتصر الحركة الإسلامية في إيران، فإنها تسجل بادرة عظيمة من الصراع المحتد اليوم في العالم بين قوى الطاغوت وقوى التحرر، وبين الأنظمة الجبارة وبين الشعوب المحرومة المستضعفة، ولذلك فسوف تكون نموذجاً يهتدي به كل الأحرار في العالمين

الإسلامي والنامي، وتصبح إيران قلعة للحرية ومركز الإشعاع الرسالي في العالم ». « إن ثورة إيران هي ثورة الإسلام ضد الاستبداد والقهر والتبعية والاستغلال، إنها ثورة المستضعفين ضد الطغيان السياسي والاستغلال الاقتصادي » (18).

ثم إن هناك عدة عوامل أخرى ذات شأن مهم أسهمت إلى حد كبير، في احتدام التناقضات بين « حركة الاتجاه الإسلامي » والنظام. فهناك تعمق أزمة الرأسمالية الطرفية والتابعة، وما أفرزته من أزمة بنيوية عميقة في المجتمع، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية وثقافية وأخلاقية، وتفاقم أزمة القيم في المجتمع، وتفكك بنية التشكيلة الاقتصادية التابعة بين اتجاه رأسمالي تبعي مرتبط بنيوياً بمركز الرأسمالية العالمية، وقطاع اقتصادي تقليدي تتعايش فيه أنماط الإنتاج القديمة والمتغلغلة، يزيد في تعميق التبعية، وتوسع هوة الفوارق بين الطبقات، بين قطبين متناقضين عدائيا، واحتداد الصراع الطبقي. وقد أدى كل هذا، إلى بروز قوى طبقية جديدة على صعيد المسرح السياسي التونسي، تطالب بالديمقراطية، وبتحقيق الحرية السياسية للشعب. وهو ما قاد بدوره إلى « تخلي » النظام تكتيكياً، عن سياسة التصلب والفاشية، التي اتبعها في السبعينات، وانتهج سياسة « التفتح والديمقراطية » مع مجيء حكومة محمد مزالي، إثر مؤتمر الحزب الحادي عشر في نيسان 1981. وهناك مجيء « الثورة الإسلامية » في إيران، وظهور مد إسلامي في عموم الوطن العربي، وانتعاش أطروحات الحركات الدينية والطائفية بوجه خاص. وهناك من جهة ثالثة تضخم صفوف « حركة الاتجاه الإسلامي »، وشعورها بأنها أصبحت تشكل قوة سياسية منظمة في البلاد. وعلاوة على هذه العوامل الثلاثة، هناك الانقسامات والصراعات داخل الحركة الإسلامية التونسية بوجه عام، التي انقسمت إلى عدة فصائل وتيارات، منها، انفصال « الجماعة الإسلامية » عن « حركة التبليغ »، وتحول « الجماعة الإسلامية » إلى حركة « حركة الاتجاه الإسلامي – التي تحولت إلى حزب سياسي يحمل هذا الاسم، في يونيو 1981، عندما تم الإعلان عن أسماء قيادته، وكان من ضمنها رئيس الحركة راشد الغنوشي، وأمينها العام عبد الفتاح مورو، وخروج « الإسلاميين التقدميين »،

(18) – الشيخ راشد الغنوشي – مقال تحت عنوان (الثورة الإيرانية ثورة إسلامية) – مجلة المعرفة الناطقة باسم الحركة الإسلامية في تونس، العدد 3 – السنة الخامسة – تاريخ 1979/2/12 .

الذين كان يتزعمهم رئيس تحرير مجلة « المعرفة » حميدة النيفر مع استمرار الصراعات داخل الاتجاه، وظهور « الإسلاميين التقدميين ». وقد برزت حركات سلفية اكثر تطرفاً، ولجأت إلى العنف والعمل السري المنظم، وشكلت استمراراً بصيغ مختلفة للتيار الأصولي الإسلامي، أو تعميقاً له، ومنها « جماعة المسلمين »، و« حزب التحرير الإسلامي »، و« الجهاد الإسلامي ». إن هذه العوامل مجتمعة فرضت على « حركة الاتجاه الإسلامي» تحولات حقيقية في مضمون خطابها الإيديولوجي و السياسي، بحيث أصبحت تطبع نشاطها العلني والسري بطابع سياسي مباشر وهجومي، وتطالب بإيجاد أطر للعمل السياسي العلني، من خلال اعتراف السلطة البرجوازية التونسية بها كحزب سياسي، له الحق أن يمنح شرعية النشاط السياسي العلني، في البلاد. ومن هنا جاء رفض النظام التونسي الاعتراف « بحركة الاتجاه الإسلامي » كحزب سياسي، وبالنشاط القانوني للحركة، مادام هذا الحزب السياسي الديني، يعتمد الإسلام كأيديولوجية سياسية، حيث كرر النظام قوله : بان « تونس بلد إسلامي دستورا وواقعا وممارسة. وعندما يقوم حزب إسلامي في تونس المسلمة فنحن نتساءل هل أن من لم يدخل هذا الحزب هو كافر؟» .

إن التحول الخطير في الحركة الأصولية السلفية في تونس، يتمثل في عنصر التجديد الأساسي في حركة الاتجاه الإسلامي، وهو بناء التنظيم السري وربطه بقضية السلطة الإسلامية البديلة، باعتباره أداة سياسية من أجل تأسيس الدولة الإسلامية. ثم أن حركة الاتجاه الإسلامي، أصبحت تقوم بتوعية سياسية وتعبئة كاملة في صفوف أعضائها، وعلى صعيد الشارع، للربط بين الإسلام والكفاح ضد « الاستبداد السياسي »، وبالتالي العمل على خلاص تونس من حكم العمالة والخيانة والنهب، باسم الإسلام وتحت رايته، بوصف الإسلام « الدرع الواقي للشعب. .» وهو «الحماية لمكاسبه والمحافظة على هويته والدعاء لمطالبه، والبوتقة لعواطفه الوطنية ». وعلى الرغم من أن حركة الاتجاه الإسلامي قد تظاهرت في بداية الثمانينات بقبول «اللعبة الديمقراطية» و «بالتعددية السياسية » وبحق الشعب في اختيار من يمثله للوصول إلى السلطة عن طريق « انتخابات عامة »، إلا أن مثل هذه السلوكيات السياسية التي تعكس قدراً كبيراً من مرونة التكيف مع سياسة « التفتح والديمقراطية » لا يمكن فهمها إلا في سياق « مبدأ الدعوة » للإسلاميين، كما جاء في وثيقة « رؤية في الخطة المرحلية للعمل السياسي» .

ومع اعتقال قيادات « حركة الاتجاه الإسلامي » في ربيع 1987، جسد النظام التونسي النهاية العملية والعلنية لسياسية « التعددية السياسية »، مع العلم أن النشاط السياسي للحركة الإسلامية كان مسموحاً به بحدود في عهد المزالي. ويعتبر إحدى العلامات البارزة في سياسة « التفتح والديمقراطية » التي انتهجها، ولكن حركة الاتجاه الإسلامي التي حاولت بصورة تكتيكية أن تكون « ديمقراطية »، في ظل نظام عريق في الاستبداد والديكتاتورية بشخص رئيسه الحبيب بورقيبة، استخدمت « سياسة التعددية »، وسيلة لتجنيد عناصرها وبناء قوتها العسكرية الضاربة، واستغلت الأزمة الاقتصادية، والمعيشية، والبطالة، لاستقطاب الكثير من المعلمين والطلبة، والشباب العاطل عن العمل. وانتقلت إلى تجميع القوة اللازمة من بعض الفئات الاجتماعية البرجوازية الصغيرة، والتجار، وكبار الملاكين العقاريين، لتحطيم سلطان النظام التونسي القائم، عن طريق « الثورة الشعبية » تمثلاً للأسلوب الإيراني، بغية إقامة دولة إسلامية، تُحكم قبضتها على المجتمع.

ولكن محاكمة وسجن قيادات وكوادر « حركة الاتجاه الإسلامي » في تموز 1981، واستمرار نشاط الحركة على الواجهتين السياسية و الدينية، وقبولها سياسة التعددية السياسية، رغم أن التعددية بوصفها إحدى مقومات الديمقراطية والعلمانية تتناقض مع رؤية الإسلاميين لأنها تقود إلى فصل الدين عن الدولة. وشجبها العنف كوسيلة للصراع السياسي، وقبولها الشرعية الدستورية، وعدم الارتباط بعلاقة تبعية إزاء قوى أجنبية، وهو الأمر الذي قاد إلى إفراج النظام عن قيادات وكوادر« حركة الاتجاه الإسلامي » في عام 1984، رغم ذلك كله لم يغير في كل شيء من طبيعة حركة الاتجاه الإسلامي في تونس. ولأن الحركة ظلت متمسكة بإقامة نظام سياسي ديني، يجسد وحدانية العقيدة الإيديولوجية، والفكر الإسلامي، والسيطرة الكلية للدولة الإسلامية، على نطاق المجتمع كله، وعدم الفصل بين الدين و السياسية، والدين والدولة .

وجاءت تلك المحاكمة في ظل احتدام حرب الخلافة المتحركة والقائمة على قدم وساق، حتى بين الخلفاء، وبعد التعديلات الوزارية والحزبية، التي وضعت زين العابدين ومحمد الصياح في خط المجابهة الأولى مع الحركة الإسلامية. يقيناً أن عودة سياسة التصلب والفاشية، قد أتعبت عملياً سياسة « التفتح والديمقراطية »، وأضاعت الحد الفاصل بين عقلية الحزب الأوحد وانعدام الأحزاب.

في تلك المحاكمة، أظهر النظام التونسي القمعي«حركة الاتجاه الإسلامي» في صورة حركة مرتبطة بالخارج، أو هي امتداد لحركات إسلامية خارجية، تعرِّض أمن البلاد للخطر، وتتواطأ مع إيران، أولها ارتباطات مشبوهة بالنظام الإيراني، لقلب نظام الحكم في تونس، واتهمها بممارسة الإرهاب. وربط ذلك بما يجري على الساحة الإيرانية، للإشارة إلى ما ينتظره التونسيين من قيام نظام إسلامي، وبدأ يندد بالحركة الإسلامية كحركة « رجعية ومتعصبة ومتخلفة ومتزمتة ومنغلقة » الخ .

وقد صدرت الأحكام في تونس في خريف 1987، وقضت بإنزال عقوبة الإعدام في حق سبعة أشخاص منهم خمسة حكموا غيابياً ممن قاموا بالتفجيرات في أحد فنادق مدينة المنستير في صيف 1987. وقضت محكمة أمن الدولة كذلك بالسجن المؤبد مدى الحياة مع الأشغال الشاقة لكل من راشد الغنوشي، وفاضل بلدي، وأفرجت عن 14 آخرين .

وإذا كانت البورقيبية تعيش مرحلة الاحتضار السياسي والتاريخي، بوصفها نظاماً قمعياً، يمثل مصالح الطبقات المالكة للثروة في تونس، وخاصة البرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاكين العقاريين، وعمل – وما زال – على سحق عملية التوحيد الحر والمستقل للطبقات الشعبية الكادحة، التي لها مصلحة في الثورة السياسية والاجتماعية، فإن بورقيبة بإرساله الشخصين الأصوليين اللذين صدر عليهما حكم الإعدام إلى حبل المشنقة، قد وضع الزيت على نار بركان الأزمات في تونس، منهياً بذلك فصلاً من فصول الصراع بين حركة الاتجاه الإسلامي والنظام. والشخصان اللذان أعدما في إطار قضية 1987 الكبرى، في 8 تشرين أول أكتوبر هما محرز بودقة وديخيل بولبابة، ينتميان إلى مجموعة صغيرة أطلقت على نفسها اسم « الجهاد الإسلامي ». وكانت هذه المجموعة قد شنت هجوماً على نطاق ضيق (على مكتب بريد ومخفر شرطة) وتم إلقاء القبض على كيلاني الشواشي (الملازم بالجيش التونسي) وحبيب الضاوي (واعظ معروف في منطقة صفاقس) والأزرق (مناضل قومي قديم وعضو سابق في حركة الاتجاه الإسلامي) في صيف سنة 1986، وحكم عليهم بالإعدام في نهاية شهر آب من سنة 1986. وأعلنت المجموعة نفسها مسؤوليتها عن أخطر عملية عنف حدثت في تاريخ تونس، تمثلت بوضع أربع قنابل يدوية في 2آب 1987 (تاريخ ميلاد بورقيبة) في أربعة فنادق في سوسة والمنستير (مسقط رأس بورقيبة أيضاً). وقد استخدم النظام في حينه هذا

الحادث كتبرير لتكثيف القمع ضد حركة الاتجاه الإسلامي. وقد أصدرت أحزاب المعارضة الأربعة: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعي، والتجمع الاشتراكي التقدمي، وحزب الوحدة الشعبية، بياناً طالبوا فيه بوقف تدهور الأوضاع ووجهوا نداء إلى « كافة القوى السياسية والنقابية والإنسانية » إلى توحيد جهودها و« الوقوف بحزم ضد هذا التدهور الخطير الذي تمر به البلاد، والعمل على خلق الظروف الملائمة لفتح حوار وطني جدي وصريح بين مختلف القوى الحية في البلاد من أجل حل ديمقراطي تقدمي لهذه الأزمة»

■ ■

الفصل الخامس عشر:

ســلطة الســـابـع من نوفمبر
من التعايش إلى الصراع مع الحركة الإسلامية

1 - حدوث الانقلاب العسكري في تونس :

الدوائر السياسية التونسية و العربية والدولية، التي تابعت الأحداث الطاغية على تونس، منذ الإطاحة بمحمد المزالي، وهجوم النظام على الحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية في ربيع 1987، وانتهاء فصل من فصول الصراع بين البورقيبية و« حركة الاتجاه الإسلامي » بصدور الأحكام المختلفة للإسلاميين التسعين، اعتبرت في ذلك الوقت أن تونس قد دخلت في مرحلة جديدة، مع صعود رجل تونس القوي الجنرال زين العابدين بن علي الذي استطاع أن يحسم الصراع المركزي داخل السلطة السياسية، عبر الانقلاب العسكري الذي حصل في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1987 .

وقد فكرت مجموعة إسلامية قريبة من « حركة الاتجاه الإسلامي » وتضم عناصر مدنية وعسكرية القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بالنظام البورقيبي السابق، وحددت لذلك تاريخ الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) 1987، وبررت ذلك بشبح الإعدام الذي بدأ يخيم على الساحة التونسية، والذي كان سيشمل العديد من العناصر القيادية في « حركة الاتجاه الإسلامي » و« إنه أمام إصرار الرئيس على حكم الإعدام لم يبق لنا إلا حل واحد هو التفكير في الإطاحة به ». ولكن انقلاب السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) الذي قاده بن علي أبطل خطة المجموعة الإسلامية، وعرفت هذه المجموعة فيما بعد بـــ«المجموعة الأمنية» أي مجموعة الإنقاذ الوطني .

لقد تناولت معظم التعليقات السياسية العربية والدولية مجموعة الإجراءات

السياسية و الدستورية المتخذة من طرف الرئيس بن علي منذ وصوله إلى السلطة حتى المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم والذي عقد في شهر تموز 1988، والذي تم فيه تغيير اسم الحزب إلى « التجمع الدستوري الديمقراطي ». وقبل الرئيس بن علي رئاسة الحزب، وأعلن في هذه المناسبة عن ضرورة التعددية السياسية، وعن تعميق المسار الديمقراطي، ودعا الحزب إلى الانفتاح على الطاقات البشرية والكفاءات الشابة. وكان من بين العناصر التي التحقت بالحزب بعض العناصر اليسارية التي لعبت دوراً مهماً في التنظيمات الماركسية اللينينية التونسية (تنظيمي الشعلة والعامل التونسي) وداخل الحركة الطلابية، نذكر منهم زهير الذوادي الذي شغل منصب مستشار الأمين العام للحزب، ومنصف خوجة رئيس تحرير صحيفة الحزب: التجديد، وخميس كسيلة ممثل الحزب في رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان. وأصبح لهذه العناصر اليسارية دور مهم في تقرير كيفية معالجة المسألة الإسلامية. ويعتبر موقف اليسار التونسي عموماً من الظاهرة الإسلامية موقفاً إيديولوجياً صارماً، وليس موقفاً سياسياً يخضع لموازين القوى في الساحة السياسية، أو يتحدد بالمواقف السياسية و الاجتماعية للحركة الإسلامية [1].

وخاض الرئيس بن علي معركة تصفية الحرس البورقيبي القديم المتنفذ على صعيد الحزب والدولة، مستفيداً في ذلك من العداوة الشعبية للبورقيبية. وبدون شك فهي معركة شرسة بين «الذئاب الشابة » بقيادة بن علي، والداعمة لروح التغيير و التجديد في البلاد، والطامحة إلى الاضطلاع بدور قيادي على صعيد تحمل المسؤوليات الحزبية والحكومية، وبين الشيوخ المحافظين الذين يدافعون عن مصالحهم الطبقية، وامتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في معظم محافظات وأقضية تونس. إن هذه المعركة لم تتخذ طابعاً إيديولوجياً أو سياسياً، ولا هي متمحورة حول الاختيارات الأساسية للنظام، وإنما تعكس الصراع بين جيلين مختلفين بعقليتيهما وأسلوبيهما في ممارسة الحكم، داخل المدرسة البورقيبية عينها .

وانسجاماً مع هذه الرؤية بدأ بن علي يعزز فريق العسكر في قمة السلطة، وتمثل ذلك بتكوين مجلس الأمن الذي يضم القيادات السياسية والعسكرية المهمة

[1] - *محمد بن نصر – حركة النهضة والحكم التونسي – من التطبيع إلى القطيعة – مقال نشر بمجلة قراءات سياسية – العددان الثاني والثالث – السنون الأولى ربيع وصيف 1991 (ص 158) .*

المسؤولة عن الأمن الداخلي في البلاد. واستقطب بن علي العديد من الخبرات العسكرية والأمنية إلى أجهزة السلطة. فنجد منهم الوزراء ووكلاء الوزارات وبعض المسؤولين عن القطاعات المهمة، نذكر منهم : الحبيب عمار، عبد الحميد بن الشيخ، الفنزوعي، السرياطي، ومصطفى بو عزيز .

وقام الرئيس بن علي فعلاً بجملة من الإجراءات السياسية، وأطلق سلسلة من الوعود المغرية بصفة تدريجية، تمثلت في الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الإسلاميين. وكان لإطلاق سراح راشد الغنوشي في شهر أيار (مايو) 1988 الأثر الإيجابي على الساحة الوطنية. وتم طي ملف الشخصيات السياسية التي حاكمها بورقيبة أو أبعدها في السنوات الأخيرة، والسماح بالعودة لعدد من القادة المنفيين، مثل أحمد بن صالح، وصدر قانون جديد للأحزاب كإثبات واضح على إقرار التعددية السياسية. وأصبحت الحريات العامة تستند إلى قانون يضمن حرية الصحافة، وقانون يضمن حرية تكوين الجمعيات، ووقع إلحاق بعض الرموز في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بالفريق الحكومي الجديد، وتحصل الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية على الوجود القانوني. هذه الإجراءات ذات الطابع الليبرالي وقع استكمالها ببعض الإصلاحات على المستوى الدستوري.

وقد اعتبرت هذه الإجراءات السياسية ذات الطابع الليبرالي بمنزلة « طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد »، لكنها في الحقيقة والواقع، هي إجراءات تم توظيفها لتثبيت ركائز النظام، ذلك أن الدارس لقانون الأحزاب يلمس بكل وضوح ضياع الحد الفاصل بين التعددية الحزبية وانعدام الأحزاب، بمقدار ما أكد النظام على فلسفته ورؤيته الأيديولوجية والسياسية وعلى وضع شروطه السياسية والتنظيمية، فيما يتعلق بالتعددية السياسية وبتأسيس الأحزاب، وطرق ممارسات أحزاب المعارضة السياسية، التي تعتبر أن المحافظة على النظام، ونبذ العنف بكل أشكاله، واحترام الدستور، وعدم الولاء والارتباط بالخارج، هو الأساس لتوليد التعددية الحزبية المشروطة في تونس، حيث يتوجب على جميع المعارضات المتعددة أن تتقيد بها.

ومن هذا المنظار، فإن النظام لم يستطع أن يخرج من ذلك التناقض بين منطق انتهاج الديمقراطية الحقيقية، وبين تفرد وديكتاتورية الحزب الواحد،

التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم. ولما كان التوفيق مستحيلاً بين الديكتاتورية و الديمقراطية، بين الوحدانية والتعددية، فإن كل الإجراءات التي اتخذها بن علي لم تكن بالضرورة مؤشرا على تغيير جوهري في طبيعة السلطة. وهو الخطأ الذي وقعت فيه جميع الأحزاب السياسية تقريباً بما فيها الحركة الإسلامية .

2 - تفاعل الحركة الإسلامية مع وعود التغيير

لما كانت الحركة الإسلامية تعتبر القطب الرئيسي في المعارضة التونسية، في العهد البورقيبي، فإن موقفها من سلطة السابع من نوفمبر يعتبر حاسماً لجهة قراءة مستقبل العلاقة بين الطرفين وبالفعل أعلنت حركة الاتجاه الإسلامي مساندتها الفورية لبيان السابع من نوفمبر، واعتبرته قد أدخل البلاد في « طور جديد سيقطع مع أساليب الحكم الفردي، ويفسح المجال لكل أبناء تونس ليسهموا في تحسين مستقبلها بعيداً عن الضغائن والأحقاد ». ولم تكتف حركة الاتجاه الإسلامي « بالمساندة القولية » بل تعدت ذلك « لتعبئ أنصارها في دعم التجربة الجديدة، فعاد الهدوء إلى الشارع واختفت كل مظاهر الاحتجاج » .

وفي إطار استيعاب « حركة الاتجاه الإسلامي »، وعزل الجناح المتشدد فيها، قام النظام باتخاذ خطوات تمثلت فيما يلي : رد الاعتبار للنواحي الدينية في تونس، وخاصة إعادة فتح الكلية الزيتونية وتحويلها إلى جامعة زيتونية نسبة لجامع الزيتونة، وتأكيد الانتماء العربي الإسلامي لتونس عبر تنشيط التعاون مع الدول العربية في السعودية والخليج، وإذاعة الأذان وخطب الجمعة عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، والقيام بحملة أخلاقية عامة ضد التسيب والاستهتار .

هنالك ثلاث قضايا ستحدد مصير العلاقة بين السلطة الجديدة و حركة الاتجاه الإسلامي :

الأولى : **« ملف المجموعة الأمنية »**، وقد أوضحت حركة الاتجاه الإسلامي موقفها من هذه المجموعة، حيث دعت إلى أنه لابد أن تُرى ضمن أوضاع الإرهاب والقمع واسعة النطاق التي قام بها بورقيبة وأدت إلى اعتقال آلاف المواطنين وتقتيل العديد منهم وتكريس الانتهاك لأبسط قواعد حقوق الإنسان، مما أدى إلى انسداد الأفق وانقطاع الأمل والتهديد بانهيار الدولة والمجتمع والإخلال بالأمن الداخلي، خاصة بعد أن أصرَّ بورقيبة وحاشيته على

إعادة محاكمة قيادة حركة الاتجاه الإسلامي، وإعلانه العزم على إعدام العشرات منهم. وبعد توضيح إطار « القضية الأمنية» حاولت حركة الاتجاه الإسلامي، أن ترد على تهمة التسرب إلى المؤسسات العسكرية والأمنية، فاعتبرت أن تنامي الظاهرة الإسلامية وانتشار الوعي الديني قد جاءا رداً صحيحاً على الغزو الثقافي والاستلاب والإلحاق الحضاري وتكريساً للذات والهوية، فكان انتشار هذه الصحوة في المجتمع بكل فئاته وهياكله. ومن هنا لم يكن هناك تسرب مخطط إلى دواليب الدولة واختراق لمؤسساتها، وإنما هو امتداد طبيعي .

وأكدت حركة الاتجاه الإسلامي أنه رغم تفهمها للملابسات والظروف التي أحاطت بهذه القضية فإنها تعتبر « جنوح عناصر ذات ميول إسلامية إلى التنظيم داخل الهياكل الرسمية للدولة، ومشاركة مناضلين من حركتنا في ذلك، أمر مخالف لخط الحركة النضالي واختياراتها الاستراتيجية في الدعوة و العمل السياسي ». ووجهت الدعوة إلى سلطة السابع من نوفمبر إلى « توخي الحكمة في معالجة هذا الملف باعتباره من مخلفات الماضي الأليم، وأن تتجنب كل ما من شأنه أن يعقد القضية، أو يترك وراءها أثراً سلبياً على مستقبل بلادنا».

وعلى الرغم من هذه المواقف الحركية، إلا أن السلطة التونسية طلبت توضيحاً رسمياً وموقفاً واضحاً في هذه المسألة، فكان رد حركة الاتجاه الإسلامي في السابع عشر من تموز 1988، في حديث خاص للشيخ راشد الغنوشي أجرته معه جريدة الصباح، إذ صرح بأن القضية الأمنية لا تندرج ضمن توجهاتنا، ولا تلزمنا، وهي الآن في نظر العدالة وانتهى الحوار في ملف المجموعة الأمنية إلى إطلاق سراح كل أفراد المجموعة استناداً إلى قرار العفو الرئاسي الذي صدر في حقهم. وفي هذه الأثناء كانت السلطة تقوم بعملية تطهير واسعة النطاق لكل أصحاب الميول الإسلامية في المؤسسة العسكرية والأمنية، وتسرح العديد من العسكريين والعاملين في النظام الأمني [2] .

<u>الثانية :</u> معركة الاعتراف القانوني بالحركة الإسلامية .

من ابرز قضايا الصراع السياسي الأساسية التي شغلت الرأي العام

---

[2] - *المصدر السابق (ص 162) .*

التونسي والمعارضة الديمقراطية، وما زالت تشغلهما، قضية النظرية السياسية الإسلامية حول علاقة الدين بالدولة، في رؤية وتصور الحركة الإسلامية، خصوصاً أن الحكم في تونس، ومعه الأحزاب السياسية المعارضة، يعتبر أن الحركة الإسلامية مخترقة بعقائد تعصبية، وتتحمل مسؤولية المواصلة التناقضية بين الإيديولوجيا – الإسلام – باعتباره ديناً إنسانياً وعالمياً متسامحاً، وبين ترجمتها على محك الواقع المجتمعي في تصور الإسلام السياسي لبناء الدولة الإسلامية، التي تحمل في جوهرها ملمحاً تعصبياً ضيقاً، متناقضاً جذرياً مع المجتمع المدني والديمقراطية حسب رأي الرئيس بن علي، الذي رفض المطالب المتعددة للحركة الإسلامية التونسية للاعتراف بوجود سياسي لها، وبالتالي لإعطائها الترخيص القانوني للعمل الحزبي بشكل شرعي، مبررا ذلك أن القانون الخاص بتأسيس الأحزاب يمنع عليها الاستناد إلى الدين أو العرق أو اللغة أو المنطقة، فضلاً عن أن البند السابع من قانون الأحزاب ينص صراحة على ضرورة نقاوة أعضاء الحزب المزمع إقامته من أي أحكام قضائية .

وكانت السلطة التونسية قد وضعت شروطاً للاعتراف بالحركة الإسلامية، منها تغيير اسم الحركة حتى يصبح ملائما لقانون الأحزاب وتحديد موقف واضح من مجلة الأحوال الشخصية ومن المجتمع المدني. وقبلت حركة الاتجاه الإسلامي بتغيير اسمها، فصارت تحمل اسم « حركة النهضة» واعتبرت أن مجلة الأحوال الشخصية في عمومها اجتهاد إسلامي .

وورد في رسالة وجهها السيد حمادي الجبالي عضو المكتب التنفيذي لحركة الاتجاه الإسلامي إلى السيد الهادي البكوش الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في الثامن والعشرين من آذار (مارس) 1988 « نحن حزب سياسي ذو أبعاد حضارية شمولية، سيكون له برامجه وأهدافه المعلنة والواضحة، يخضع لنفس الواجبات ويتمتع بنفس الحقوق مع بقية الأطراف السياسية، ويعمل في إطار الشرعية الدستورية، ويحترم القوانين المستمدة من الدستور. منهجه سلمي وأسلوبه الترفع عن كل شيء، أفكاره مستمدة من روح الإسلام ومبادئه الخالدة، متفاعل مع كل الأفكار متزوداً من نتائج حضارات الأمم من علم ومعرفة ومبادئ صالحة ». وبعد هذا التوضيح يتساءل عضو المكتب التنفيذي لحركة الاتجاه الإسلامي أين إذن الضرر، وأين العيب والخطر المحدق الذي يجب محاصرته والتصدي له ؟ إن هذه القاعدة الفكرية وهذه المبادئ هي عينها روح الدستور وإجماع الأمة، فكيف تقلب الموازين، فتصبح

الدعوة إلى الخير والإصلاح دعوة للفتنة والتفرقة، يجب مقاومتها، أليس العكس هو الصحيح؟» .

وبعد هذه المواقف الواضحة من جملة القضايا الساخنة على الساحة الوطنية، تقدمت حركة النهضة بطلب الحصول على التأشيرة القانونية في بداية شهر شباط (فبراير) 1989.

وشهدت حركة النهضة تحولاً حقيقياً في خطابها الإيديولوجي و السياسي عبر تبنيها قضايا جماهيرية، مثل الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة، والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية وترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال الاعتراف بحق الاختلاف والتنوع حين يقول الغنوشي في هذا الموضوع : « إن مثل هذا الاختلاف في البرامج والتنافس في خدمة البلاد ضروري ومقوم لا غنى عنه لإرساء الديمقراطية الحقيقية المتوازنة والحيوية». وفضلاً عن ذلك يؤكد الغنوشي أن الديمقراطية المعاصرة هي الأنسب لحركته، لأن البنية التنظيمية للإسلاميين أصبحت مستقطبة من الأعضاء المتعلمين في الجامعات التونسية والغربية، وهؤلاء ينتمون إلى الفئات الوسطى في المجتمع ويتمتعون بمستوى ثقافي وفكري حديث كما يعملون جنبا إلى جنب مع زملائهم من العلمانيين والديمقراطيين الآخرين في مختلف المؤسسات الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية والإنتاجية إلخ .

ومع كل ذلك ظلت السلطة ينتابها شكوك قوية لجهة مضمون هذا الخطاب الإسلامي الجديد، الذي يعبر في نظرها عن وجود مواقف تكتيكية ذات معايير مزدوجة من قضية التداول السلمي للسلطة، وضمانات التعددية السياسية، والحريات المدنية وكيفية احترام الحريات السياسية احتراماً كاملاً لا لبس فيه، ومسالة شرعية الدفاع عن « شرعية » مؤسسات النظام الدستوري الحاكم، والموقف من قضية الأحوال الشخصية. وهي الشكوك التي ترى فيها سلطة السابع من نوفمبر استحالة التحاور الجاد والمسؤول مع « المشروع الإسلامي العقلاني والمستنير و الديمقراطي» كما توصلت إليه حركة النهضة .

فالسلطة التونسية لم تمنح حركة النهضة التأشيرة القانونية لأسباب قانونية محضة، وإنما لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ومنها الموقف الغامض لحركة النهضة من شرعية الدولة المدنية في تونس، وهل موقف النهضة من الدولة

التونسية الآن هو موقف إصلاح أم موقف تأسيس ؟ .

الثالثة : شكلت الانتخابات الاشتراعية في 2 نيسان 1989 منعرجاً حاسماً في علاقة رئيس الدولة بحركة النهضة، حيث انتهى شهر العسل بينهما، حين كانت حركة النهضة تصب جام غضبها ونقدها بشكل رئيس على « التجمع الدستوري الديمقراطي » ومؤسسات الحكم، مستثنية الرئيس. فالإسلاميون كانوا يميزون بين مسعى بن علي نحو عملية التغيير الديمقراطي ولو في إطار فوقي وبين موقف « التجمع الدستوري » الذي يرى أن « التغيير حاصل في إطار التواصل» باعتبار أن حزب التجمع هو « وعاء التغيير » والإطاحة ببورقيبة جاءت لإنقاذ بورقيبة من نفسه بحسب قول الأمين العام للتجمع الدستوري عبد الرحيم الزواري .

تقدمت القائمات المستقلة المدعومة من حركة النهضة في 20 دائرة انتخابية من أصل 25. وأظهرت حركة النهضة قدرة على التعبئة وبرهنت على شعبيتها خلال الحملة الانتخابية، بهدف ممارسة الضغط على السلطة، من اجل الاعتراف بها كحزب قانوني. غير أن مرشحي القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة وقعوا في أخطاء عديدة، كان لها أثر بالغ في المواقف الرسمية لحركة النهضة، وخاصة فيما يتعلق بمجلة الأحوال الشخصية، وبموضوع المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع. فقد شملت القوائم المستقلة عدداً من العناصر التي لا تحمل قناعات الحركة، فضلاً عن عدم خبرتها بالعمل السياسي، فلم تر ضرورة الالتزام بتوصيات الحركة. لذلك عبروا بشيء من التلقائية والسطحية عن كثير من المواقف التقليدية والمحافظة، التي من شأنها أن تثير غباراً كثيفاً على المواقف التي أعلنتها حركة النهضة من مثل هذه القضايا الساخنة في تونس وتعيد إلى السطح في شيء من الحدة مسألة الازدواجية في الخطاب الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المهمة (الحريات العامة، المجتمع المدني، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مسألة المرأة) الأمر الذي دفع بالشيخ راشد الغنوشي إلى القول: إن ما ورد على لسان بعض مرشحي القوائم المستقلة لا يلزم الحركة بشيء » (3) .

وهكذا كرست الانتخابات الاشتراعية استقطاباً ثنائياً حاداً، فهناك حزب«

(3) – *المصدر السابق (ص 165) .*

التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم الذي حصل على 80 في المئة من الأصوات، وفاز بكامل مقاعد البرلمان وعددها 141 مقعداً، وهناك القوائم التي أيدها الإسلاميون والتي حصلت على 17 بالمئة، ووصلت إلى 30 بالمئة من أصوات الناخبين في بعض المدن الكبرى، كما أثبتت ذلك الأرقام الرسمية .

ومنذ حينئذ، أصبح الوضع السياسي الناتج منها مستقطبا في ظل نظام ذي قطبين، بوجود هذه الثنائية : السلطة وحزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم الذي أصبح اكثر قوة، وسيطرة في الوقت عينه على مجمل المؤسسات الحكومية من جهة، و حركة النهضة من جهة أخرى. وبقيت المعركة محدودة بين هذين الخصمين، الأول يساند الحكومة في مجمل خياراتها بإطلاقية، والثاني يخوض معركة الاعتراف بالحركة حزباً سياسياً، وبالتالي معركة التناوب على الحكم إن لم نقل حسم موضوع السلطة .

ولما كانت البنية السياسية للنظام من طبيعة شمولية، والشكل السياسي للديمقراطية الذي حددها، لا يفسح في المجال لإمكان المعارضة الحالية للتناوب على الحكم، وبالتالي أن تتحمل مسؤوليات هذا الحكم، فإن السلطة اختارت طريق عدم إشراك حركة النهضة في العملية الديمقراطية، وبالتالي عدم الاعتراف بها كشريك سياسي آخر في هذا الاستقطاب السياسي الحاد. وكان خطاب الرئيس بن علي في تموز 1989 واضحا حين قال إنه« لا مجال للاعتراف بحزب ديني » لقناعته بأن حركة النهضة لا تتجادل مثل بقية المعارضات الأخرى المندمجة في عالم السلطة، ولا تقبل بقاعدة اللعبة السياسية للمسار الديمقراطي بتحديد أحادى الجانب أي من جانب السلطة فقط، بما يتيح لجميع المعارضات البقاء، ولكن دون المشاركة السياسية في الحكم، الأمر الذي يعزز قوة النظام الحالي .

كيف يقوِّم الشيخ راشد الغنوشي تجربة الانتخابات الاشتراعية في 2 نيسان 1989، والتي لم تلتزم فيها القائمات المستقلة من حركة النهضة بخطها ؟ .

المحاسبة الأخيرة كشفت أن هناك أخطاء و انزلاقات أعطت فرصة للخصم أن يستخدمها لضرب الحركة، من ذلك الحدث الانتخابي سنة 1989. كانت الحركة واعية بموازين القوى القائمة، وواعية أنه ليس من مصلحتها ولا من قدرتها أن تغير تلك الموازين في ذلك الوقت، ومن ثم كان ينبغي أن تدخل

بحجم انتخابي لا يهدد تلك الموازين... هذا كان واضحاً لدينا ولكن عند التطبيق وقع انزلاق. هذه الانتخابات كما هو معتاد في تونس لن تأتي بجديد. وإذن فلماذا لا تكون فرصة للدعوة الإسلامية، للتعرف على الناس، لإبراز قيادات، ولكن الانتخابات ليست لعبة. هي معركة على أغلى شيء في هذه الدنيا، في عالم الناس، الذي هو الحكم، هي ليست لعبة. من هنا جاء هذا الانزلاق في التطبيق. وبصفة عامة أنا مقتنع أن من مصلحة أوطاننا اليوم أن تجري فيها مصالحة بين التيارات، بين الشعوب والحكام، بين الحكومات، لأن الهجمة علينا خاصة من المشروع الصهيوني شاملة وتسعى إلى تكوين التمزق في الوطن العربي والوطن الإسلامي وإغراء الجميع بقتال الجميع حتى يمكن للعصابة الصهيونية أن تسيطر على المنطقة وتضرب بعضها ببعض. رد الفعل المناسب إذن ليس تفجير التناقضات، وإنما هو حل الخلافات وإجراء المصالحات. قد لا تكون الديمقراطية علاجا لهذا الواقع، بمعنى أن الأغلبية تحكم والأقلية تعارض، لأن هذا يكون في الأوضاع المستقرة. التداول على السلطة في شكله الطبيعي يتم على أرضية من وفاق هو داخل عائلة ثقافية، داخل مشروع مجتمعي وقع الاتفاق عليه. هنا يمكن أن تجري هذه العملية...حكم الأغلبية ومعارضة الأقلية، لكن مجتمعنا هو بصدد البحث عن مشروعه المجتمعي، ومن هنا في هذه اللحظة التاريخية، هذه الانعطافة لا يمكن المرور بسلام، لا يمكن التحول من حكم القبيلة وحكم العائلة والحزب الواحد والعصابة والجنرالات إلى حكم الشعب إلا عبر وفاق وطني تتوزع فيه الحصص ليس بحسب الأحجام والأعداد، وإنما بحسب ضرورات الوفاق...المهم أن تقاد امتنا في مثل هذه الأوضاع بائتلافات وطنية تمثل كل التيارات وكل الأحزاب لأن أي تيار ما أن يشعر بالإقصاء حتى يرتمي في أحضان العدو. حكم الأغلبية ماذا يعني للأقلية الآن ؟ عندما تحكم الأغلبية الإسلامية معنى ذلك عند الأقلية اليسارية والشيوعية والقومية تعتبره عملية إبادة وإعدام. هذا الأمر سيدفعها إلى الارتماء في أحضان العسكر أو إلى الارتماء في أحضان الصهاينة والقوى الأجنبية. فلا بد من عملية تطمين...هناك إذن تخوف من الحركة الإسلامية بأنها ستستأصل الجميع وتقصي الجميع...مطلوب من الحركة الإسلامية أن تقنع الجميع وتطمئنهم بالسلوك وبالفكر، إنها تؤمن بالتعددية. فالله خلق الناس مختلفين وديننا اعترف بالرسالات الأخرى، وختم النبوة معناه خلافة الإنسان وحرية العقل في الاجتهاد، ومطلوب في هذه المرحلة أن نؤكد أهمية المصالحات الوطنية

والوفاق الوطني، وأن الحركة الإسلامية تشعر بمسؤوليتها عن الأوطان فلا تتمسك بحقها كاملاً، وإنما يكفيها أن يعترف لها بالحق ولكنها تتنازل طائعة عنه فتقبل بأقل من حصتها. أظن أن هذا حكمة بالغة في هذا الزمان، ومن هنا كان عملنا خاطئاً إذ فهم منه سنة 1989، أننا نريد أن نعتمد على الأغلبية في الشارع من أجل أن نستولي على السلطة رغم أن ذلك من الناحية الديمقراطية لا غبار عليه، لكن من الناحية السياسية نحن غير مؤهلين أن نأخذ حصة ربما نفقدها كلها. ربما الحرص على أن تأخذ حصتك كلها يفضي إلى أن تفقدها كلها » [4] .

3 – مرحلة المواجهة الساخنة مع حركة النهضة :

بعد مرور ثلاث سنوات من حكم بن علي تحطمت تلك الآمال المتعلقة بإحلال الديمقراطية في تونس. فالانتخابات الاشتراعية نصبت القيادة الأبدية والوصاية الأبدية للحزب الحاكم على الشعب، والعروبة والإسلام. فقد طعن هذا الشعار بأشد مما كان في العهد البورقيبي عندما استقطبت سلطة السابع من نوفمبر أعداء الهوية العربية الإسلامية ووضعتهم في أعلى المناصب، مثل إعطاء الشيوعيين المتطرفين مسؤولية صناعة الأجيال القادمة .

مشروع إصلاح التعليم

فعلى مستوى التعليم مثلا تولى الدكتور محمد الشرفي المعروف بتوجهاته الفرنكوشيوعية وزارة التربية والتعليم مباشرة بعد الانتخابات الاشتراعية في سنة 1989، لتصفية الإرث الثقافي البورقيبي فيما يتعلق بالجانب العربي الإسلامي .

وكانت السياسية الثقافية التي اعتمدها النظام في مواجهة الحركة الإسلامية تتمثل في الوثيقة السرية المصادق عليها من طرف اللجنة المركزية للحزب الحاكم في شهر أيار سنة 1989، والمعروفة بخطة « تجفيف الينابيع ». وهي خطة أعدتها وزارة التعليم بقيادة الشرفي كجزء من المعركة الإيديولوجية

---

(4) – انظر نص المقابلة التي أجرتها مجلة « تونس الشهيدة » مع الشيخ راشد الغنوشي – السنة الثالثة – العدد الخامس والثلاثون حزيران / تموز 1996 .

لضرب المصادر الدينية والهيكلية التي تتغذى منه الحركة الإسلامية، وإحلال « ثقافة جديدة » تقطع مع كل القيم والتصورات الدينية باعتبارها رديفا للتخلف والجمود والتعصب ..

وتجسدت الحرب الإيديولوجية التي قادتها النخبة اليسارية التي انحازت إلى سلطة السابع من نوفمبر برفع مقولات الدفاع عن المجتمع المدني، والحداثة، والتقدم،وقيم العقلانية في مواجهة الاصولية، والمقصود بذلك تحديدا، مواجهة التوجه الإسلامي لمصلحة علمانية متطرفة لا ترى أي صورة ممكنة للمجتمع المدني أو التقدم أو الحداثة إلا على أنقاض كل ما هو عربي إسلامي.

كما تجسدت هذه الحرب الإيديولوجية في السيطرة الكاملة على المساجد ودور العبادة مع إزالتها تماما من الإدارات والجامعات والمؤسسات العامة، وتحول الأئمة والخطباء إلى ما يشبه الموظفين الرسميين لدى وزارة الداخلية حيث يفرض عليهم حرفيا نص الخطبة الموجهة لجمهور المصلين، بل اكثر من ذلك، تحولت المساجد إلى مجال لممارسة الدعاية السياسية للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم ورئيسه والتشهير الكاذب برموز المعارضة السياسية وخاصة الإسلامية منها .

كما قامت الدولة بمنع ارتداء الزي الإسلامي رسميا في مواقع الشغل والتدريس وحتى الشارع وتم نعته بالزي الطائفي، وفرضت رقابة مشددة على الكتاب الإسلامي بما في ذلك التراثي منه .

وبينما كانت الجامعة التونسية إلى وقت قريب منبراً فكرياً وثقافياً تتبارى فيها مختلف المدارس الفكرية والتيارات الإيديولوجية ومسرحاً للمهرجانات الفنية ذات الذوق الرفيع، تحولت في ظل سلطة السابع من نوفمبر إلى حلبة للرقص على أنغام « المزود» و« النوبة» و« الحضرة» و« الرأي »، كوسائل تخدير الشباب وإبعادهم عن الشأن السياسي .

وإذ استمر الجدال دائراً حول مشروع إصلاح التعليم على أعمدة الصحف والمجلات، جاء تصريح الشيخ راشد الغنوشي لإذاعة فرنسا الدولية في 19 كانون الأول من العام 1989، ليعلن عن منعرج خطير في علاقة حركة النهضة بالسلطة، ويقطع ما تبقى من جسور الحوار. صرّح الغنوشي قائلاً « إنني بعد كل هذا الصبر لا أملك إلا أن أعبر عن شعوري العميق بخيبة الأمل في السياسة القائمة في تونس»، وذلك لأسباب عديدة منها: أولوية التقارير

الأمنية في معالجة الملفات السياسية، وعدم اختلاف حاشية الحكم نوعاً عن حاشية بورقيبة في سنواته الأخيرة، باستثناء ثلة من انتهازيي اليسار واتساع الهوة بين القول والفعل، وبين الدعوة والإنجاز»، وأشار الغنوشي بالخصوص إلى العفو التشريعي العام الذي ظل عمليا في مستوى الوعد مع عدم الوضوح فيمن يتمتع بهذا الحق، إضافة إلى عدم الاعتراف بحركة النهضة بعد الوعد بذلك في الأشهر التي تلت حدث السابع من نوفمبر، وكذلك عدم إنجاز التعددية الفعلية، والتأكيد على الدور الريادي لحزب بورقيبة، وينتهي الشيخ راشد الغنوشي إلى أن الوضع التونسي على ما أرى من أكثر الأوضاع العربية والدولية في عالم اليوم خنقاً للحرية وتضييقاً لمساحة المبادرة الشعبية. ومن أجل ذلك ترانا مضطرين لإعادة النظر في الثقة التي أعطيناها للحكم، داعين قوى الشعب إلى التكتل بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة من أجل فرض الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، وتعديل الموازيين عن طريق النضال السلمي لصالح الجماهير، حتى يتخلى الحكم في تونس ويتخلى كل حاكم غيره عن نهج بورقيبة، ويرضى من الشعب بمقام الخادم الأمين المعبر عن الإرادة العامة بلا تزييف ولا إعلام منافق، بلا مداهمات أمنية ومحاكمات شكلية» .

لقد أظهرت الحركة الإسلامية تناقضها العدائي على طول الخط مع مشروع إصلاح التعليم، الذي يهدف إلى علمنة البرامج التعليمية، ورفض الاحتكار للسلطات المرجعية الأرثوذكسية على اختلاف تلاوينها، دينية وغير دينية .

وفي ظل الضعف الحاصل للتيارات الديمقراطية في الجامعة التونسية، ارتبط الهجوم السياسي الإيديولوجي للحركة الإسلامية بتعبئة وزج قواها المنظمة والمؤطرة في النقابة الطلابية (الاتحاد العام التونسي للطلبة) الذي يعتبر القوة الضاربة للحركة، لتبنيه الخط المتشدد المجسد في خط راشد الغنوشي. ومن المعلوم أن المعركة الإيديولوجية داخل الجامعة تستهدف أسلمة الجامعة، وهيمنة التيار الإسلامي، وهي متزامنة مع خوض المعركة السياسية ضد النظام لاكتساب الرأي العام في ظل العجز الذي تبديه قوى المعارضة الديمقراطية في كل الميادين السياسية و الإيديولوجية والثقافية. وشهدت الجامعة التونسية منذ العام 1990 تزايداً ملحوظاً في الاضطرابات الطلابية، واستخدام

العنف اللفظي في المعلقات السياسية، وكذلك العنف المادي .

ولا شك أن الجامعة والنقابة الطلابية الإسلامية يربطهما النظام بشكل مباشر بتكثيف المظاهرات المعادية للحكم، والاشتباكات مع قوى الأمن، وكتابة المعلقات السياسية المناهضة للنظام، وكل هذا يدخل في إطار الحركية السياسية من الصراع الدائر بين السلطة و حركة النهضة.

مأزق المسار الديمقراطي في ظل الاستقطاب الثنائي

لا شك أن الرئيس بن علي انتهج سياسة إشراك صف واسع من الأحزاب السياسية الإصلاحية المعارضة في المعادلة السياسية، في تمايز واضح في البدء، عن سياسة سلفه بورقيبة المتسلطة والقمعية، من اجل إعادة إحياء « اللحظة الليبرالية » في بداية الاستقلال وبالتالي إقرار نظام تعدد الأحزاب، وانتهاج سياسة المصالحة الوطنية في محاولة منه لاستباق المعارضة الإسلامية القوية التي ستواجهه، في سبيل إبطال نفوذها. غير أن التعددية السياسية هذه، هي مجرد ديمقراطية شكلية، لأنها ديمقراطية مراقبة، وقائمة على القمع، فضلاً عن أن سياسة النظام هذه، ونتائج الانتخابات النيابية، وفضيحة الانتخابات البلدية، أكدت أن سيادة الديمقراطية، بما تتضمنه من معنى عميق، يتمثل في مبدئها الأساسي، الذي تقوم عليه، ألا وهو التعاقب على السلطة، بما يمكن المعارضة من الوصول إلى الحكم، هي مسألة غير مطروحة إطلاقاً. فالبرجوازية الكمبرادورية الطفيلية، التي نمت في ظل سياسة الانفتاح، التي اتبعها الرئيس السابق بورقيبة، والتي قادت تونس إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، كحلقة ضعيفة تابعة بنيوياً له، في إطار السوق الاقتصادية الحرة، والتي كدست ثروات هائلة في ظل هذه السياسية، وبوسائل غير مشروعة، ما زالت تشكل القوى المهيمنة داخل حزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم، ومؤسسات النظام .

ثم إن الرئيس بن علي لم يزح مؤسسات بورقيبة عن أجهزة السلطة، التي ما زالت تتمسك بها، حتى في ظل التعددية السياسية، التي تعيش حالة من الانحسار الشديد، لأنها محكومة بقوانين أمنية تنظيمية، تغلبها مسألة المحافظة على السلطة من جانب الحزب المهيمن. وعلى صعيد الواقع السياسي المعاش، الديمقراطية السياسية التونسية اختزلت اكثر فاكثر في مجرد « حرية » للصحافة المعارضة، الخاضعة بدورها للرقابة في وزارة الداخلية، فضلاً عن

أن التجمعات الجماهيرية، والقيام بالمظاهرات، من جانب أحزاب المعارضة ممنوعة، من دون ترخيص مسبق من الأجهزة الأمنية، وهو نادراً ما يمنح لها.

إن التعددية السياسية، والديمقراطية المراقبة بحسب استراتيجية الحكم التونسي، يجب أن لا تخرج عن نطاق برنامجه، الداعي إلى استقطاب قوى المعارضة تحت مظلته، لكي تتخندق سياسياً، وإيديولوجياً في الخندق عينه للنظام، وبالتالي « حزب التجمع الدستوري » الحاكم في مواجهة شاملة مع الحركة الإسلامية، باعتبارها حركة سياسية تعمل على مستوى اعمق، وتطرح قضية السلطة الإسلامية البديلة. ويستند بن علي في رؤيته السياسية هذه إلى منطق محدد، وهو اعتبار الخلاف السياسي بين النظام والمعارضة خلافاً ثانوياً، ما دامت المعارضة الإصلاحية في تونس، تعاني من أزمة فكرية وإيديولوجية سياسية عميقة، حيث سقطت معظم المرجعية الإيديولوجية، التي كانت تستلهم منها أطرها المعرفية، والسياسية، فضلاً عن أنها محدودة جداً على صعيد النفوذ والتأثير في الشارع التونسي، وعجزت سياسياً وتاريخياً عن أن تشكل قطباً سياسياً ثالثاً، يتميز برؤية منفردة وتتوافر لديه القدرة السياسية العملية، لكي يشق طريقاً ثالثة خارج دائرة الاستقطاب السياسي الحاد بين النظام و الحركة الإسلامية المرفوضة والمنبوذة، من كل مؤسسات الحكم، والمعارضة الموالية للسلطة، سواء بسواء.

وهكذا، تقوقعت المعارضة أمام الإسقاطات السياسية السلبية لهذا الاستقطاب الثنائي، وخاصة عندما اتبع بن علي سياسة فصل اكثر المناوئين خطورة على النظام – أي حركة النهضة – عن المعارضة غير المؤيدة لسياسة العنف، واستخدامه لورقة المعارضة هذه، في حربه السياسية ضد حركة النهضة، باعتبارها تحتل الأولوية في الملفات الساخنة، والحال هذه، فإنها تتطلب وقفة موحدة في مواجهة « إرهاب الإسلاميين الأصوليين » .

وهناك إجماع في تونس، لدى السلطة والمعارضة على حد سواء، على أن المسار الديمقراطي في مأزق، وهو مأزق خيار سياسي بالدرجة الأولى، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تصنع عبر وزارة الداخلية، وهذا ما يؤكد عودة بن علي إلى اعتماد نهج الرئيس السابق بورقيبة في معالجته للأزمة المتفجرة مع الحركة الإسلامية المتزامنة، مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة، والتي كشفت عن

ارتداده عن المسار الديمقراطي. ومن المنطقي، إن الذي يعتمد نهج سلفه في معالجة قضية معينة، فانه من المعقول جداً، أن يستمر في اتباع كامل النهج عينه، بشأن قضايا أخرى Bonnet Blanc et Blanc Bonnet كما يقول المثل الشائع في أوساط الطبقة السياسية الفرنسية .

أزمة الخليج وإسقاطاتها المدمرة

فجرت أزمة الخليج العربي التناقض النوعي من حيث التوزيع غير العادل للثروات والدخول بين الدول العربية وتعمق الفوارق الطبقية و الاقتصادية على صعيد الأقطار العربية، وداخل كل قطر على حدة، وسيادة ظاهرة الاستغلال والظلم الاجتماعي جراء هذا التفاوت النوعي الشائع في الناتج المحلي الإجمالي بين أقلية من الأقطار العربية التي تتكدس فيها الثروة الطائلة، وبين الأكثرية من الأقطار العربية التي ترزح تحت ثقل المديونية الخارجية البالغة (208) مليار دولار في حين أن الأموال العربية المودعة في البنوك الغربية تقدر بنحو 670 مليار دولار بحسب أرقام سنة 1990 .

ومع اشتداد أزمة الخليج وهيمنة أجواء الحرب من خلال عملية حشد الجيوش التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة الاميركية، واتباعها الدوليون، والمعززة بكل أنواع الأسلحة، والتي تستهدف تفجير الحرب الأميركية على العراق، متى اكتمل الحشد وجاءت اللحظة المناسبة، كانت غالبية الجماهير العربية في المغرب العربي عامة وتونس خاصة، تؤيد العراق، وتعادي حكومة الولايات المتحدة والعدو الصهيوني، الأمر الذي جعل نظام بن علي الموالي للغرب أساساً يركب موجة الحركة الشعبية، ويتبنى شعارات الخط القومي، كي لا يسقط جماهيرياً، في وقت وصل فيه المسار الديمقراطي إلى مـــأزق، وبدأت الأوساط الشعبية تصاب بخيبة الأمل من شعارات بيان السابع من نوفمبر .

وكان الحكم التونسي اعترض على اجتياح العراق للكويت، ورفع شعار الحل العربي، واعترض في الوقت عينه على الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، ودعا إلى إعانة الشعب العراقي على تجاوز العقوبات التي يتعرض لها. كان هذا موقف السلطة المعلن في 11 آب سنة 1990، وفي خطاب للرئيس بن علي في 26 كانون ثاني 1991، حين بدأت الحرب الأميركية على العراق، ذكر بالخصوص « أن الغايات (وهو يتحدث عن غايات الحرب) الحقيقية التي تبينت هي أنه لا يراد أن تقوم لهذه الأمة قائمة،

وأنه ممنوع عليها أن تكتسب قوة أو مناعة، أو أن تأخذ نصيبها من التقدم العلمي والتكنولوجي، لتبقى محكومة بالتبعية إلى الأبد في ظل نظام عالمي جديد قديم ليس لها فيه مكان».

وهكذا أصبح النظام التونسي من الأنظمة المعترضة على المشروع الأميركي الصهيوني في تحطيم العراق، وفي السيطرة على الأمة العربية .

استغل النظام التونسي أزمة الخليج لكي يظهر أمام الرأي العام المحلي والعربي بمظهر النظام الذي يتخذ مواقف قومية عربية معادية للغرب والاستعمار، حتى ارتفع خطابه السياسي إلى المستوى الحضاري في مواجهة الغرب العدو الأساس للأمة العربية والأمة الإسلامية. وكان الرئيس بن علي متخوفا من احتمال توظيف حركة النهضة قدراتها على تعبئة الشارع التونسي خلال أزمة الخليج، وتوظيف ذلك في تفجير« الغام الأزمة الداخلية ».

ومن خلال هذه المواقف المؤيدة للعراق التي اتخذتها السلطة التونسية التفت أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم في تحركات جماهيرية، وتضاءلت لأول مرة الفجوة بين الشعب وبين النظام. واستهدف الرئيس بن علي في البداية من موقفه المؤيد للعراق تهميش حركة النهضة، وعزلها وإظهارها وحدها في خانة الخليج والإمبريالية الأميركية مستغلاً مواقف حركة النهضة من أزمة وحرب الخليج المرتبكة والمضطربة .

في البيان الذي أصدرته حركة النهضة في 9 آب 1990 أعربت فيها عن رفضها « لما أقدم عليه العراق من اجتياح عسكري للكويت واعتبار هذا التدخل أمراً مرفوضا مهما كانت دوافعه، فهو ينطلق من تقديرنا بأنه يتصادم مع مصلحة الأمة التي لا تراها تتحقق إلا على أساس احترام إرادة الشعوب لا الأنظمة ». إلا أن هذا الرفض لم يمنع حركة النهضة من التعبير عن معارضتها للسياسات البترولية والمالية لدول الخليج " لأن التخندق ضمن استراتيجية الإمبريالية الأميركية وحلفائها يصب في ضرب الأهداف العليا لأمتنا سواء منها المادية أو السياسية " ثم أكدت الحركة « إن هذا الحدث عربي وينبغي أن يعالج ضمن الأمة ». وترى حركة النهضة أن التدخل الأميركي قد حول الصراع من صراع عربي على مسألة حيوية إلى صراع « بين العرب والمسلمين بكل فصائلهم ومواقعهم وبين عدد من الأنظمة الغربية بزعامة

أميركا ». وتضيف حركة النهضة في بيانها أن هذا المعطي الجديد في الصراع قد فرض التزامات جديدة وواجبات من نوع آخر حددها في النقاط التالية :

–التنديد بالتدخل العسكري الأميركي وتدنيس البقاع المقدسة للمسلمين، وكذلك التنديد بكل الجهات العربية التي تواطأت مع التدخل الأميركي الأجنبي».

– دعوة الشعوب العربية والإسلامية إلى الثورة في كل مكان ضد أشكال الهيمنة والابتزاز .. والتخلص من الأنظمة الديكتاتورية.

في تقويم لتلك المرحلة الصعبة، يقول احد المقربين من حركة النهضة، الأستاذ محمد بن نصر « لقد ظنت حركة النهضة أنها قادرة على تحريك الشارع برفع شعار الحرية والديمقراطية (تبنت حركة النهضة شعار " رفع المظالم المسلطة عليها " في حين أن الرأي العام الوطني كان منشدا حول قضايا أهم واكبر على الأقل مرحلياً)، وكان هذا الخطأ الاستراتيجي سبباً رئيساً في فشل حركة النهضة في تطويق سياسة السلطة وتجاوز الهم الإقليمي إلى الاهتمام بهموم الأمة في ذلك الظرف العصيب. لقد عبرت كل الأطراف السياسية و الاجتماعية وحتى السلطات الرسمية عن مواقف متقاربة من أزمة الخليج. ولكن الساحة التونسية كانت تفتقد لجهة تدفع المواقف النظرية المؤيدة لشعب العراق إلى امتحان الفعل والعمل. هذه الأسباب جعلت الساحة التونسية طبعاً باستثناء الموقف الشعبي التلقائي – غير قادرة على التفاعل الإيجابي والحكم مع العدوان الأميركي – الغربي على العراق. من ناحية أخرى استطاع النظام التونسي أن يقدم نفسه في الدوائر الدولية، وخاصة الغربية منها، باعتباره الجهة الوحيدة التي يمكن أن تقف بحزم في وجه« الخطر الإسلامي» وأنه مضطر حتى ينضج في هذه المهمة لانتهاج سياسة « التعددية السياسية الواعية أو المقيدة »، وما ينتج عن ذلك من « تحديد نسبي لحرية التعبير »، ومن إجراءات وقائية لتجنب صعود الأصوليين إلى السلطة » [5] .

رغم أن الرئيس بن علي اتخذ مواقف متناقضة للاتجاه التقليدي للسياسات التونسية الموالية للغرب ولدول الخليج، إلا أنه نجح في استثمار أزمة الخليج من خلال قراءته الدقيقة لمعطيات الواقع التونسي، عبر إحداث انقلاب في

[5] – محمد بن نصر – حركة النهضة والحكم التونسي – مصدر سابق (ص 173) .

موازين القوى الاجتماعية و السياسية لمصلحة النظام .

وجاءت التطورات السياسية لأول انتخابات حرة في الجزائر، قامت على أساس التعددية الحزبية، وخاصة بعد الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وما أحدثته من هزة عنيفة داخل حزب جبهة التحرير الوطني، وما أثارته من مخاوف حقيقية من وصول حكم إسلامي أصولي في الجزائر يغير النظام، وبالتالي يكون له انعكاسات إقليمية عربية ودولية، تتجاوز بدون شك الحدود السياسية والجغرافية للجزائر لتعزز مخاوف الحكم التونسي، ولتحسم قناعته وموقفه، وحتى في بعض أوساط المعارضة، بشأن موضوع عدم الاعتراف بحركة النهضة .

ولما كانت الدول الغربية تعتبر الإسلام السياسي في خانة الأعداء يجب مقاومته لأسباب إيديولوجية واستراتيجية، فقد استطاع نظام الرئيس بن علي أن يقدم نفسه في الدوائر الغربية وخاصة في فرنسا، باعتباره الجهة الوحيدة التي يمكن أن تقف بحزم في وجه « الخطر الإسلامي الأصولي » جنوب المتوسط. « وبهذا وضع الدول الغربية، وخاصة تلك التي يهمها تطور الأوضاع في تونس أمام الخيار الصعب: القبول بنظام سياسي بدأت تقارير المنظمات الحقوقية والإنسانية تشير إلى خطورة انتهاكاته لحقوق الإنسان في البلد الذي يحكمه، أو القبول " بحكم إسلامي " سيكون بالضرورة خطراً على المصالح الغربية في تونس» [6] .

وجاءت عمليات العنف، من اعتقال عناصر تنتمي إلى مجموعة إسلامية سرية متطرفة، اتهمتها السلطات التونسية في تشرين الثاني 1990، بسرقة كميات من الديناميت من إحدى كسارات الحجارة في إحدى ضواحي العاصمة، والهجوم الذي تعرض له مقر « حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم » في حي باب سويقة بالعاصمة في السابع من شباط 1991، حيث شب حريق في مقر الحزب المذكور واحترق فيه جثمان أحد الحراس في داخله. واستغلت السلطة التونسية حادث باب سويقة، وصورت جسد الحارس المحروق في مقر التجمع لعرضها على التلفزيون، ولتبرير القمع ضد حزب النهضة، وغزو

(6) – المصدر السابق .

حصونه الأخيرة بالجامعة. فقامت بحل الاتحاد النقابي للطلاب الذي يهيمن عليه الإسلاميون في 29 آذار 1991، بناء على اكتشاف أسلحة في مقر الاتحاد العام التونسي للطلاب وفي عدة مدن جامعية، وقتل بالرصاص ثلاثة طلبة فيما بين 29 و 12 أيار أثناء المواجهات مع الشرطة في حرم الجامعة، وقتل طالبان آخران في القيروان وسوسة.

وفي إطار اتخاذ الصراع بين حركة النهضة و النظام أبعاداً خطيرة، اعتقلت أجهزة الأمن التونسية قيادات وكوادر أساسية من حركة النهضة حين أعلن الرئيس بن علي في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة اختتام أعمال الدورة الخامسة للجنة المركزية للتجمع في 18 أيار 1991، عن اكتشاف مؤامرة جديدة لقلب نظام الحكم. وتم إلقاء القبض بعد ذلك بأربعة أيام على 400 شخص من بينهم ما يقارب المئة من « الجناح الإسلامي الأصولي داخل المؤسسة العسكرية ». « ثم تم إرسال إخطار دولي لملاحقة عشرة من زعماء حزب النهضة يوم 24 أيار (مايو)، وكان من بينهم راشد الغنوشي والمكني وكركر وشمام، وفي 15 حزيران(يونيو) تم توجيه تحريض إلى حكام الأقاليم من « اجل مواجهة تمرد الإسلام السياسي »، وطلب من الجيش يوم 24 حزيران « حماية المؤسسات الدستورية » [7].

وكان الشيخ راشد الغنوشي نفى بشدة تورط حركة النهضة في محاولة الاستيلاء على السلطة، معتبرا أن مسؤولية المحاولة هذه تقع على عاتق « الأجهزة السرية » التونسية. ويبدو واضحا أن المؤشرات والتطورات السياسية الخطيرة في تونس، جعلت الرئيس بن علي يعتمد نهجا جديدا – سياسة « القبضة الحديدية » – في عملية الحسم مع حركة النهضة، بعد أن توصل إلى صيغة توفيقية بين الحكم ومبادرة عبد الفتاح مورو، الذي يمثل جناحاً معتدلاً داخل الحركة الإسلامية التونسية، من شأنه أن يوجد مخرجاً في إدارته لهذا الصراع. في رأي صالح كركر وحبيب المكني بخصوص عبد الفتاح مورو وإعفاء مجلس الشورى الآخرين الذين قطعوا صلاتهم بحركة النهضة، إن ذلك الموقف جاء نتيجة للضغوط التي مارستها الشرطة عليهم، والتي لم يكن لديهم القوة البدنية والمعنوية الكافية لمواجهتها مرة ثانية. فقد أنقذوا أنفسهم – بطريقة

(7) – *فرانسوا بورجات الإسلام السياسي : صوت الجنوب ترجمة د. لورين ذكرى – الناشر. دار العالم الثالث – الطبعة الأولى 1992 (ص 247) .*

ما – حتى لو استدعى الأمر بعد ذلك تبرير موقفهم بنقد جناح هذا التيار الذي اشتهر بالتشدد.

انشقاق مورو والخيارات الصعبة لحركة النهضة

إن الانشقاق الذي اقدم عليه عبد الفتاح مورو ورفاقه فاضل بلدي وبنعيسى الدمني، ولبيدي وبحيري، ليس مفاجأة لكل المتابعين والعالمين بخفايا الأزمة والخلافات العميقة التي كانت تعيشها حركة النهضة، منذ مدة طويلة نسبياً. وهو ليس وليد لحظته السياسية التاريخية الراهنة، وإن كان من الناحية الموضوعية يخدم مصلحة السلطة، التي استفادت من هذا الانشقاق .

رغم أن الخط المذهبي للحركة الإسلامية التونسية، قديمه وجديده، كان ولا يزال، في سياقه العام مستمداً من السلطة المرجعية لفكر حسن البنا، وسيد قطب، وأبو الاعلى المودودي والخميني، وفكر مالك بن نبي، نظرا لتأثير الفلسفة السياسية لهؤلاء الأقطاب على كوادر وقيادات الإسلاميين التونسيين، إلا أن الحركة الإسلامية التونسية، باشتباكها، وتفاعلها مع المعضلات الاجتماعية و السياسية، بتحولاتها وتعقيداتها، كشفت عن قصور الفكر الإسلامي الأصولي هذا الذي يتعامل بطريقة دوغمائية نصية مع السلطة المرجعية، عن تقديم تحليلات تقدم أجوبة لقضايا مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التونسية، وللتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأمة العربية و العالم الإسلامي .

من الملاحظ أيضاً، إن الحركة الإسلامية التونسية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي، حاولت أن تطور في الفكر الإسلامي مستفيدة من التطورات الاجتماعية و السياسية الموضوعة في المجتمع التونسي، وعلى صعيد الوطن العربي والعالم الإسلامي، في محاولة لبلورة رؤية سياسية متجددة، انطلاقا من تقويم مسار الحركة، ومضامينها الفكرية، في إطار نقد ذاتي للحركة الإسلامية والتي تمثلت في المقابلات التي أجراها الغنوشي مع عدة صحف ومجلات عربية، نخص بالذكر منها المقابلة التي أجرتها معه مجلة الشراع اللبنانية، بمناسبة ندوة الحوار القومي – الديني، التي جرت في القاهرة بتاريخ 1989/11/6، العدد 398.

كانت أدبيات حسن البنا وقطب وأبو الأعلى المودودي، التي صدرت في ظروف سياسية تاريخية محددة – كافية لتعضيد نقد علمانية بورقيبة، وشكلت

مادة أساسية في مجلة «المعرفة» خلال مرحلة السبعينات. لكن هذه السلطة المرجعية الإخوانية أصبحت عاجزة عن توفير الأسس اللازمة لمشروع سياسي يحظى بالمصداقية في مرحلة الثمانينات في تونس، لأن الواقع التونسي وإشكالاته بدأ يفرض نفسه منذ النصف الثاني من السبعينات. فمدرسة الأخوان المسلمين لم تعد تشكل نموذجا يحتذى به لحركة النهضة، لأن الأخوان المسلمين لا يمثلون الاستراتيجية والثقافة المطلوبين في المرحلة التاريخية التي تعيشها تونس. فمقولة سيد قطب « المجتمع الجاهلي » لا تنطبق على واقع تونس. من هنا بدأت حركة النهضة تعيش أزمة فكرية.

على الصعيد المنهجي يتمسك الشيخ راشد الغنوشي بالإطار المرجعي لفكر الحركة الإسلامية الأصولية، الذي ذكرناه سابقا لكنه يقول « لم يعد هناك مجال أمامنا لتناول مشاكل الحاضر والرؤية المستقبلية بأعين الماضي، لذلك علينا أن نفجر كافة الكتب التي ألفنا أن نربي عليها مريدينا، لأنها كتب من وجهة نظره « تدفع إلى الاستبداد داخل التيار الإسلامي». ويضيف قائلاً : « إذا كنا مصابين بالعجز عن فهم واقعنا، وعن إدراك تطوره، الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية مضطربة تتقدم وتتأخر ولم تهتد إلى الطريق الأسلم، وبالتالي كانت قدرتها على التقدم محدودة، ولاشك أن مسؤولية الفكر في هذا التخلف مسؤولية عظيمة. فغياب النظريات الإيديولوجية، والفكر الاستراتيجي المحدود، يجعل الحركة الإسلامية محكومة بالتراث، بأحكام مطلقة فوقية وردود أفعال وقتية».

وفي جانب الأخطاء الفكرية و السياسية، يركز الغنوشي على غلبة النزعة الأممية، باعتبار أن الإسلام أممي وإهمال خصوصيات الواقع القومي والقطري. فعوض أن تحتل فلسطين مثلاً في حياتنا مكانة أكثر من أية قضية خارج حدود الوطن، وجدنا قضايا خارج حدود الوطن تحتل هذه الأهمية. ويضيف الغنوشي قائلاً :« إن التفكير الإسلامي هيمنت عليه المذهبية، الذي يخرج من تشكيل التشيع والتخرب، وكان من يخرج من دوائرهم في ظلام مبين، مما يدفع إلى خلق التوترات داخل المجتمع، والرفض لكل اجتهاد، وعدم القدرة على مسايرة العصر، وغلبته الرفض لمكاسبه، حصرها مع سيادة الأسلوب « المشيخي » في التعامل مع المسلمين. فنحن كما أرى امتداد ولسنا قطيعة، ولسنا قطيعاً يساق بالموروث، ويعيشه بداخله كالحيوان البليد. وعلى صعيد الفكر السياسي ينتقد الغنوشي تصرف بعض الإسلاميين الذين في ممارساتهم يخلقون إشكالية مع الديمقراطية، بالرغم من أنهم عانوا من عدم

توافر الديمقراطية، لذا وجب محاربة هذا الاستبداد الذي جعل أعداء الإسلام ينظرون للإسلام كأنه حكم سلطوي يحقر الجماهير، فأين لهذا الإرث الاستبدادي أن يكون مصدراً للحق، ومصدراً للشرعية فالحاكمية للشعب، وحاكمية الله تمر عبر الشعب » .

إن هذا النقد الذاتي الذي قام به الشيخ راشد الغنوشي يجسد بداية قطيعة ابستمولوجية معرفية، وفكرية، وسياسية مع الفكر الأخواني. وقد جاء في سياق الإسقاطات السلبية المتولدة عن حزمة الأزمات، التي تعاني منها تونس، وباقي البلاد العربية وتأثيرات الصراع الاجتماعي و السياسي، وتفاعل المجتمع المدني التونسي مع البيئة الثقافية العربية المحيطة، وخاصة الثقافة الفرنسية، فضلاً عن أن حركة النهضة عجزت حتى الآن عن تقديم بديل مجتمعي سياسي حضاري، يطرح حلولاً جذرية للقضايا الاجتماعية السياسية، في المجتمع، الذي سيلج القرن الحادي والعشرين. ولاشك، إن الحركة الإسلامية، تتلقى تأثيرات الثورة العلمية والتكنولوجية في الغرب، والتحولات والتغيرات التي يشهدها العالم في هذه المرحلة التاريخية، لجهة صبوة المجتمع البشري عامة إلى تحقيق الديمقراطية، والحرية، واحترام حقوق الإنسان، وكذلك تأثيرات الصراعات الطبقية والقومية على صعيد الوطن العربي، وخاصة مع أزمة الخليج، وما أحدثته من خلافات وانقسامات داخل الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية و الإسلامية .

ووفق هذا المنظور، من المنطقي، أن تتبلور الصراعات داخل الحركة الإسلامية الأصولية في تونس، على أرضية احتداد التناقضات داخلها، حول المنطلقات، والأهداف، والأساليب والمواقف من عدة قضايا مصيرية، وعلينا أن لا نرى انشقاق مورو، يدخل ضمن ازدواجية الخطاب السياسي للحركة، فمسالة الانشقاق اعمق من ذلك بكثير .

ثم إن محاور الخلاف بين الجناح المتشدد داخل الحركة الإسلامية والجناح المعتدل بقيادة مورو يتمثل في المسائل التالية:

أولا: الموقف من حرب الخليج، يقول الغنوشي بهذا الصدد، « لقد أيدنا بطبيعة الحال العراق، ولم نؤيد نظاماً معيناً، وكانت لدينا تحفظات حول النظام وحول الاشخاص، ولأننا أيدنا العراق في وجه العدوان

الدولي عليه، وعندما وقعت الحرب لم يكن أمامنا إلا أن نقف إما إلى جانب المعتدي أو إلى جانب المعتدى عليه، ووقفنا ضمن الموقف العام لأمتنا مؤيدين للعراق ومؤيدين حقه في السيطرة على ثرواته وحقه في تقدمه العلمي واستقلال قراره التنموي والعسكري » .

بينما انتقد عبد الفتاح مورو، الذي كان الرجل الثاني في الحركة، « لجوء العراق إلى القوة لتسوية المشاكل العالقة بينه وبين الكويت ». فضلاً عن تأكيده « حق المملكة العربية السعودية ودول الخليج في حماية سيادتها وأمنها بجميع الوسائل التي تراها صالحة » .

ثانياً: أن المحامي عبد الفتاح مورو يعتقد أن « ليس من مصلحة تونس أن يحكمها الإسلاميون وحدهم ولا أي حزب آخر، خشية، أن يقع في براثن الدكتاتورية، بل يجب أن يشارك حزبنا في عملية الديمقراطية ». ولأنه ينتمي إلى الطبقة الوسطى المدنية، ومن مواليد تونس العاصمة، يدرك جيدا أن المجتمع المدني في تونس، الذي سيطرت عليه سياسة التغريب البورقيبية هو أكثر استعداداً من أي وقت مضى للدفاع عن القيم الديمقراطية، ضد سياسة العودة إلى الأصولية الإسلامية .

ويقول مورو مضيفاً : « أنا لست مثل أحزاب إسلامية أخرى تعتبر أن هدفها هو إقامة الشرعية الإسلامية، بإقامة الجمهورية الإسلامية، ليس هذا دوري ». ويستطرد قائلاً عن مبادرته: « إذا وجدت المبادرة آذاناً صاغية فسيتقلص التطرف حتى وإن بقي قلة من المتطرفين فإنهم سيعزلون ولن يكون لهم مجال للتأثير على المجتمع. علماً بأن مورو صرح اكثر من مرة بأنه يرفض نهج العنف، الذي يتبعه الإسلاميون الأصوليون » .

إذا كان خروج « الإسلاميون التقدميون » في نهاية السبعينات، قد كشف لنا جانبا من الصراع بين التجديد والسلفية الإسلامية الأصولية، على صعيد الفكر و الإيديولوجيا، حيث كان للصراع الطبقي بمستوييه الاجتماعي و السياسي تأثير واضح فيه، فإن الصراع الجديد، والذي قاد إلى الانشقاق الثاني في صلب حركة النهضة، تركز على نقد ممارستها السياسية و التنظيمية، ولأن المضمون الذي يريده مورو أن يعطيه للحركة الإسلامية في تونس، هو مضمون إصلاحي نهضوي، تحديثي، يقوم على أساس فصل الحركة الدينية عن

الحزب السياسي، دون أن يعني هذا فصل الدين عن السياسية. وهي رؤية سياسية تحديثية، تحاول أن تتجاوز التقابل والتناقض بين الإسلامية الأصولية والليبرالية السياسية، وتعمل على شق طريقها لتأسيس حزب جديد، بمضمونه الحديث، في تناقض مع الحزب الديني الكلاسيكي الشمولي .

ومن المعلوم، أن إضفاء الطابع الليبرالي التحديثي على مضمون الحركة الإسلامية في تونس في تصور عبد الفتاح مورو، هو في الجوهر الأعم، يمثل استلهاماً وتمثلاً لتجربة الحركة السلفية في المغرب، التي تطورت في صيرورتها التاريخية إلى حزب سياسي وطني، هو حزب الاستقلال، بقيادة الزعيم الراحل علالة الفاسي، الذي ناضل من أجل الاستقلال وحافظ على مقومات الشخصية المغربية العربية الإسلامية.

وهكذا، فإن مورو باستناده إلى نقده للممارسات الإسلامية الأصولية، وباحتمائه بالسلطة المرجعية للحركة السلفية ذات الطابع الإصلاحي الليبرالي في المغرب، يحاول إذاً، أن يرفع الشورى الإسلامية، التي تعتبر ركيزة أساسية في تصور الحركة الإسلامية الأصولية في الحكم، إلى مستوى الليبرالية السياسية الغربية، لكي يوظفها في تدعيم طروحاته السياسية الجديدة ويقنع أنصاراً جدداً .

والحال هذه، فإنه من المؤكد أن يقدم الرئيس بن علي تنازلات معينة لهذه القوى المعتدلة، داخل الحركة الإسلامية، وأن يستغل هذه الثغرة الكبيرة، داخل الحصن الاستراتيجي لحركة النهضة، لكي يوجه لها ضربة، تكبح جماح المتطرفين فيها وتحجمها، خصوصاً أن الحكم على يقين تام، بأنه فشل في مواجهة حركة النهضة بحزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم .

وفي إطار هذه المواجهة الساخنة بين السلطة والنهضة، والقائمة على أرضية خيار المرحلة الجديدة، أي انتهاج سياسة « القبضة الحديدية». استطاع الرئيس بن علي أن يحقق نجاحاً كبيراً في تعميق الانقسام بين المعارضة الإصلاحية والحركة الإسلامية، وأن يعزل هذه الأخيرة على صعيد الساحة السياسية التونسية، بعد أن اصطفت معظم أحزاب المعارضة إلى جانب الحكم، متفهمة بذلك دوره في مقارعة تطرف الإسلاميين، الذين حملهم مسؤولية توتير الأجواء، وإدخال البلاد في دوامة العنف. فالرئيس بن علي، انطلاقا من موقعه

القديم – الجديد، العارف جيداً بملف الحركة الإسلامية التونسية، والمتمرس في ضربها بالمطرقة، درس تضاريس المعركة، وقام بخطوات تمهيدية ملموسة، بدءاً من المصالحة مع المعارضة عقب خطاب 20 آذار الماضي، وإشراكها في مداولات لجان المخطط الثامن، وأخيراً، تقديم الدعم المادي لنشاط الأحزاب (80000 دولار لكل حزب). ثم إن تخوفه من الانفتاح الأميركي – الفرنسي على حركة النهضة، ومعارضة أسلوب الحسم العسكري في التعاطي مع هذه الأخيرة، دفعه إلى اتباع خيار الحل الأمني في مواجهة الإسلاميين، الضالعين في « مؤامرة انقلابية »، زعم الحكم أنه أحبطها، من أجل تذرير حركة النهضة، وتصفية خلاياها السرية العاملة تحت الأرض، ومطاردة، ومحاكمة قياداتها وكوادرها، وتفكيك بنيتها التنظيمية والإجهاز عليها .

سيادة الحل الأمني – العسكري في عملية الحسم مع النهضة

انتهج نظام الرئيس بن علي سياسة الحسم العسكري والحل الأمني في مواجهة حركة النهضة، باعتبارها السبب الرئيس في عدم الاستقرار الذي تشهده الساحة التونسية، وبلدان المغرب العربي، وخاصة الجزائر. فكان سيناريو « المؤامرة ضد أمن الدولة »، التي سمحت للنظام بتقديم غطاء سياسي قانوني صالح لمحاكمة 279 قائدا أو كادرا من حركة النهضة، تمت محاكمتهم في شهري تموز وآب من سنة 1992، أمام المحاكم العسكرية، التي أصدرت أحكاماً مختلفة، منها السجن المؤبد لـــ 46 إسلاميا، منهم الشيخ راشد الغنوشي .

يقول الشيخ راشد الغنوشي حول هذه المحاكمة، أن الرئيس بن علي أراد من هذه المحاكمة تحقيق جملة من الأهداف، منها أولاً: صرف أنظار الرأي العام الداخلي، والأحزاب والنقابات والنخب العلمانية عن مفردات الواقع المتأزم، وتخويفها من الشبح الإسلامي المرعب، واستدراجها من خلال ذلك إلى الالتفاف حول الجنرال. وقد حصل من ذلك قدر لا بأس به، بل مهم. ومنها ثانياً التكفير لدى الغرب والخليج عن ذنب اقترفته في حقهم، وذلك بالانتقام من الحركة الإسلامية واتخاذها كبش فداء باعتبارها المسؤولة عن الموقف التونسي الموالي للعراق، الأمر الذي اضطره لمسايرة اتجاه الرأي العام حتى لا يفلت من يده الزمام. ولقد كانت رسل الجنرال إلى الخليج وأوروبا وأميركا لم تفتأ تردد ذلك لدول التحالف من خلال سيناريو المؤامرة. لأن هذا الطرح مفيد على

الصعيد الداخلي حتى تلتف النخبة العلمانية حوله لأن هناك خطراً أصولياً وأن المنقذ هو الالتفاف حول الرئيس بن علي وتأجيل قضايا حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية والعدل الاجتماعي، ومفيد له على الصعيد الخارجي حتى يحرك العصاب الغربي – عصاب الحقد على الإسلام – من أن هناك أصولية توشك أن تقوم على حدود أوروبا وفي مواجهتها وخاصة مع اندلاع البركان الإسلامي في الجزائر. هذا الطرح مفيد في تحريك هاجس الخطر الغربي واستجلاب القروض والمنح والاستثمارات، وأيضا حتى تغض المؤسسة السياسية الغربية نظرها عن استغاثات وطرح منظمات حقوق الإنسان داخل الغرب نفسه على ما يجري في تونس. فلا تجد لتقارير منظمة العفو الدولية صدى لهذه المؤسسة السياسية الغربية. لماذا؟ لأن الذي يُقمع ويُضرب هم الأصوليون، وهؤلاء الأصوليون ليسوا بشراً، بل هم خطر على الغرب! هم الخطر الذي تلوح به الأنظمة العربية الفاشلة وحتى نظام العصابات الصهيونية، لابتزاز الدعم الغربي وخاصة بعد زوال الخطر الشيوعي. إن لهذه الأنظمة رسالة تستحق من الغرب تمويلاً : إيقاف الزحف الأصولي الموهوم [8].

ولكن سياسة الحل العسكري والأمني هذه تتناقض جذرياً مع الديمقراطية النظرية، التي يتكلم عنها الرئيس بن علي، فضلاً عن أن هذه السياسية شكلت منعرجاً جديداً في مسيرة العنف، والقمع، وتجسيدا للاحتكار الأعمى لجميع مصادر القوة للسلطة وأجهزتها من جانب الرئيس بن علي. ومنذ العام 1990، شهدت تونس ولا تزال استشراس القمع والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في ظل الحصانة من العقاب .

فالتحرك نحو الديمقراطية في ظل سلطة السابع من نوفمبر الذي جاء كثمرة وليدة لأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية ضاغطة، اصطدم بذات العقبات البنيوية، في ظل انقطاع المجتمع بمجاله السياسي، الذي كان قد انتج ذاته، وتموضع السياسة في الدولة التسلطية، لكي تصبح حكراً على السلطة الحاكمة، ونكون بذلك إزاء فضائين متخارجين، فضاء الدولة وحزبها الحاكم، وأحزاب المعارضة الدائرة في فلكها، أو القابعة على الخط الفاصل بين الدولة

---

[8] - حورات قصي صالح الدرويش – راشد الغنوشي *KHLIL MEDIA SERVICE – 7 hinterhouse – London.* الطبعة الأولى خريف 1992 (ص 173) .

والمجتمع، وفضاء الشعب، وفي ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببنية قوية يقيم علاقات تكافؤ مع مجتمع سياسي متكـــامل .

فسلطة السابع من نوفمبر استغلت شعار « التطرف الإسلامي » للقضاء على أي طرف وطني معارض على الساحة السياسية، وبالتالي القضاء على نمط المجتمع المدني التعددي المسؤول، للمحافظة على حزب واحد مهيمن يتحكم في الدولة التونسية، ويسخر إمكانياتها في الاتجاه الذي يريد .

لقد أحدثت الدولة التونسية شروخاً عميقة في بنية المجتمع التونسي من خلال مناصبة النخبة الحاكمة العداء السافر للمعارضة اليوسفية، التي كانت متسلحة بشعارات العروبة والإسلام، والمستندة إلى دعم القومية العربية بزعامة عبد الناصر، مثلما حاربت الحركة النقابية العمالية والحركة الطلابية، والتنظيمات الماركسية منذ أواسط الستينات وحتى عقد الثمانينات، وكذلك خوضها معركة الإقصاء، والاستبعاد للإسلام السياسي من المجال السياسي التونسي، عبر عمليات الخنق المنتظم للمعارضة الإسلامية منذ مطلع التسعينات.

وتتميز حركة النهضة بانتمائها للإسلام الحديث، إذ أنها أصبحت نهجاً سياسياً متكيفاً مع الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي، وخصوصية ثقافته السياسية، المتأثرة كثيراً بالثقافة الفرنسية. فقد تبنت الفكرة الديمقراطية، واعترفت بقيم التعددية والتسامح والحرية، لا باعتبارها جزءاً من الحضارة الغربية بل جزء من الموروث العام. وطورت فكرها وممارستها في اتجاه اختيار طريق تونسي إلى الإسلام والحداثة، يقوم على بلورة عقل إسلامي نقدي يتعايش حتى مع أشد خصومه العقائديين كالشيوعيين، على أرضية مشتركة من احترام الحريات العامة، وحقوق الإنسان، واحترام هوية البلاد العربية الإسلامية.

ومن أجل تبديد الشكوك المناوئة للإسلام السياسي، ما انفك الشيخ راشد الغنوشي يؤكد انحياز حركته للمبادئ الديمقراطية الحديثة، وان الخيار الديمقراطي القائم على التخلي عن أي نوع من أنواع الاحتكار للإسلام والحقيقة، أو أي نوع من أنواع الوصاية على الشعب هو اختيار استراتيجي لحركته، وليس اختياراً تكتيكياً ظرفياً يتم التخلي عنه في أقرب فرصة مناسبة. وأن حركته ليست لها أي مشكلة أساسية مع العلمانية بالمعنى الغربي، التي

تضمن حرية العقل، وحرية الصحافة، وحرية الشعب في أن يكون هو السيد الذي يصنع القانون، وتبني المجتمع المدني، وتحقق المساواة القانونية بين الناس، وإنما هي تتناقض مع العلمانية بالمعنى السياسي المضاد للدين، على اعتبار أن النظام التونسي لا يتمثل العلمانية وفقا للنموذج الغربي الليبرالي إلا في تمرده على الدين وإباحيتـــه .

وعلى الرغم من المبادرات والتنازلات التي قدمتها حركة النهضة طيلة عقد الثمانينات، إلا أنها لم تحظ بالاعتراف القانوني كحزب سياسي، وظلت السلطات التونسية ولا تزال تعتبرها العدو الأخطر للنظام القائم، وللمجتمع المتمدن .

إن النخبة السياسية الحاكمة والمسيطرة على جهاز الدولة، استغنت منذ وقت بعيد عن رأي المثقفين والسياسيين المعارضين، ولكنها استقطبت فئة العلمانيين من الماركسيين، وأنتجت في ظروف الصراع بين الحكم التونسي و حركة النهضة نخبتها المثقفة، في سياق خلق فئة من المثقفين الانتهازيين القادرين على تلوين الموقف السياسي عبر التأويل التاريخي لفكرة المجتمع المدني، التي يجري استخدامها على وجه التخصيص على أساس غرض سياسي، يقود إلى استبعاد الإسلام السياسي، واعتبار الإسلاميين من حركة النهضة غير «ديموقراطيين» على الإطلاق، وأن آراءهم «الأصولية» معادية للمجمع المدني، والديمقراطية، مثلهم في ذلك مثل نظرائهم من الحركات الإسلامية التي يشتركون معها في البنية الثقافية و الإيديولوجية ذاتها .

ويستخدم المعارضون للحركة الإسلامية من نظام الحزب الواحد الشمولي الذي حل في أعماق نفسية المجتمع التونسي محل المذهب الواحد أو الدين الواحد الذي لم يكن يسمح بما عداه، ومن النخبة العلمانية الداعية إلى فرض العلمنة من الخارج تحت مقولة المجتمع المدني استخداماً إيديولوجيا، الذي بلغ ذروته مع اشتداد قوة الحركات الإسلامية في المغرب العربي، تماما كما يفعل الغرب للحط من قيمة الإسلام والثقافة العربية الإسلامية، حين يعتبر التيار الإيديولوجي المهيمن فيه بأن الإسلام يتعارض مع الحداثة .

وفي الواقع إن المجتمع المدني لا يمكن أن يوجد بشكل فعَّال ومتفاعل إلا بوجود دولة الحق والقانون، التي تستمد مشروعيتها السياسية التاريخية من

خلال تصويت المواطنين المكونين للمجتمع المدني. وهذا التعاقد بين دولة الحق والقانون والمجتمع المدني الحديث يشكل تطوراً تاريخياً أدى في القرن الثامن عشر إلى إحداث قطيعة معرفية ومنهجية مع النظام الثقافي المعرفي القديم، ومع التصور الإلهي للقانون، وإلى الخروج كلياً من التراث الديني، وإعلان الدولة البرجوازية العلمانية حتى في تلك البلدان المتحالفة مع الغرب .

لهذا فان النقد الإيديولوجي السياسي المباشر الذي تمارسه النخبة العلمانوية التي تتألف من الطبقة الوسطى المدينية، ومن المعارضة المساندة للنظام، فضلاً عن الطبقة السياسية الحاكمة، لإنكار صفة الديمقراطية على الحركة الإسلامية التونسية، وإقصائها من الساحة السياسية التونسية، وابراز مدى عمق التناقض بين الصيغة الإسلامية للتنظيم السياسي والثقافي والمجتمعي مع مقولة المجتمع المدني، والتلويح بشبح الجزائر المجاورة والارتعاد من احتمال تولي الإسلاميين السلطة فيها، هذا النقد الإيديولوجي يعطي تفسيرات خاطئة براقة تفضح مدى ما في هذه الفكرة البروتوبلازمية عن المجتمع المدني من بساطة ساذجة، وكيف أن فكرة المجتمع المدني من دون فكرة الدولة (أي دولة القانون) هي فكرة غير قابلة للاستعمال سوسيولوجياً، بل كيف أنها فكرة غير قابلة للتغيير فيها على حد قول برهان غليون.

وفي إطار نقده لنظام الرئيس بن علي ومقولاته حول المجتمع المدني، والعلمانية، يقول الشيخ راشد الغنوشي : « بورقيبة عدو يحمل مشروعاً ثقافياً واضحاً ومشروعاً معادياً، ولكنه واضح. بن علي ليس له مشروع ثقافي، يريد أن يحكم بالاعتماد على أسوأ ناس في تونس. ما عنده مشروعه. مشروعه فقط أن يحكم بالاعتماد على السيئين وتقريب المنحطين وقمع الأحرار والمصلحين. بورقيبة دكتاتور ولكنه يحمل مشروعاً، وبورقيبة زعيم إذا ما مضى في طريق يمضي فيه إلى النهاية، بن علي رجل أمن حذر، متردد، مزاجه بوليسي، لا هو قادر أن يعمل الحرب ولا هو قادر على السلم، ظل يحدث بعض التنفيس كلما احتقن الأمر ثم يعود إلى الانغلاق. وهكذا يراوح في مكانه، ولأن هناك فراغاً ثقافياً فقد استطاع المفسدون أن يحتلوا هذا الفراغ الثقافي، أناس يحملون مشروعاً ثقافياً معادياً للعروبة والإسلام .. وهو غير قادر أن يفهم هذا المشروع أصلا، فضلا عن أن يقيمه. لأن الأمر بالنسبة إليه أن يحكم، ثانياً أن يقمع الإسلاميين وأن يقمع المعارضات، أن يقمع كل من اعتقد أو حُمل على أن يعتقد أنه الخطر على حكمه، بينما بورقيبة عدو، وعدو بجدارة. وأنا أحترم عدوي

عندما يكون عنده مشروع ومستعد أن يضع مصيره ومستقبله من أجل مشروعه.

ويضيف الشيخ راشد الغنوشي. ليس الصراع في تونس بين حركة النهضة وبين نظام الرئيس بن علي وحسب، هذا شكله وهذا منطق الخطاب الرسمي. ان هناك صراعاً ما بين حركة أصولية تدعو إلى العودة إلى القرون الوسطى وبين نظام ديموقراطي تقدمي، لكن حقيقة الصراع انه مع نظام يتمخض يوماً بعد يوم ليكون آلة قمع، ليس من خلال الشرطة فقط، وإنما من خلال الإعلام والتعليم والثقافة والاقتصاد والدبلوماسية. الدولة التونسية قد تحولت مع مرور الزمن ومع تقلص قاعدتها الشعبية، وهذا هو منطق الأحداث، إلى مجرد جهاز قمع معقد والحاكم كما هو معلوم ينعكس تكوينه وثقافته على المؤسسات التي تعمل على الأقل، تحت إمرته ويختار من الرجال ما يتناسب مع تكوينه. لذلك إذا حكم الأديب أو المفكر تنمو الحياة الفكرية والحياة الثقافية، وإذا حكم الاقتصادي يمكن أن تنمو المشاريع الاقتصادية ومنطق المال، وإذا حكم الشرطي من الطبيعي أن تنمو الأجهزة الأمنية وتتطور وأن تصبح تقارير الأمن هي المؤسس للقرار السياسي والقرار الثقافي وأن تنعكس هذه الروح حتى على الشعب ويصبح الرجل يتجسس على أخيه وأبيه والزوج على زوجته وينتشر الرعب بين الناس وتنعدم الثقة. أما حقيقة الصراع فهو بين نظام بوليسي متغرب يتجه بفعل آليات كثيرة إلى المزيد من العزلة وبالتالي إلى مزيد من القمع وتفسيخ المجتمع وتدمير مؤسساته للسيطرة عليه وبين شعب يطمح كسائر الشعوب الأخرى إلى عدالة وإلى تنمية وحرية وديمقراطية وحقوق إنسان، وإلى الالتحام بهويته العربية الإسلامية، وإلى اصطباغ الحياة بالصبغة الأخلاقية [9] .

■ ■

[9] – المصدر السابق (ص 172) .

الخـاتمـــة

في كل مرة كانت تتقدم فيها الحركة الإسلامية التونسية في تيارها العريض (الجماعة، الاتجاه، النهضة) بطلب اعتمادها حزبا سياسيا يعمل في نطاق الشرعية و القانون، كانت السلطة التونسية ترفض ذلك. و يعود السبب في ذلك إلى خوف الطبقة الوسطى و ممثليها في المجتمع المدني و في السلطة من الموقف العدائي للحركة الإسلامية التونسية في المراحل الأولى من نشأتها من الدولة البورقيبية، و النخبة العلمانية المسيطرة عليها، و الموغلة في تطرفها العلماني بالمعنى الإيديولوجي، إذ تبنت الفكر و المناهج الغربية دون إعادة قراءاتها قراءة نقدية تأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع العربي التونسي و هويته القومية العربية و الإسلامية .

لقد سيطر على خطاب الحركة الإسلامية التونسية العداء العميق لمفهوم الدولة، و عدم التمييز الدقيق و الخلط بين الدولة و السلطة على مستوى الإدراك النظري. فالحركة الإسلامية التي تأسست بعد خمسة عشر سنة من استقلال تونس تحمل النخبة التغريبية الحاكمة مسؤولية رئيسية في تحطيم معظم البنى التحتية للمجتمع و الدولة، مثل إلغاء الأوقاف و المحاكم الشرعية و التعليم الزيتوني و تفكيك العلاقات العشائرية، و في تبلور معالم حركة سلطوية تلغي دور المجتمع و ثقافته الأصيلة و مؤسساته المدنية مما احدث بالتدرج اختلال توازن بين الدولة، الحزب، الفرد من جهة و المجتمع من جهة أخرى .

إن الأساس التغريبي الذي قامت عليه الدولة البورقيبية ما بعد الاستقلال، و هيمنتها المطلقة على كل الفضاءات السياسية، و الثقافية، و انفتاحها الكامل على الخارج في شبه قطيعة مع مقومات هويتها العربية الإسلامية، بل هي في بعض الأحيان في حال تناقض معها و عداء لها و نفور منها، و تجاوز السلطة التونسية المفضوح للنصوص القانونية الدستورية المتضمنة لآلية عمل و سير الحكم، كل هذا جعل قيادة الحركة الإسلامية تعتقد في تصورها لعملية تغيير الحكم، بأن المطلوب هو تغيير كلي و شامل، و يهدف إلى إزالة الدولة العلمانية

القائمة و إقامة دولة إسلامية أخرى عوضا عنها .

ضمن سياق هذه المقاربة الفكرية التي تستبطن عداءا عميقا للدولة البورقيبية العلمانية، و تسامحا في الوقت عينه مع السلطة السياسية الماسكة بها سواء في عهد بورقيبة أم في عهد بن علي، هيمنت أجواء المواجهات على العلاقة بين السلطة و الحركة الإسلامية منذ بداية الثمانينات، فكان الصدام الجزئي (1981 –1987)، ثم الصدام الشامل مع النظام البورقيبي في صيف 1987، و بعد الهدنة و البحث عن مصالحة من طرف الحركة الإسلامية مع الرئيس بن علي خلال فترة (1988–1990) حصل التنافي و الصدام الشامل (1991–1992)الذي شكل منعرجا خطيرا في تاريخ تونس السياسي بما أحدثه من تراجع خطير في الحريات السياسية و اختلال في التوازنات بين الدولة و المجتمع لصالح الطرف الأول .

و بلغ التناقض بين حركة النهضة و السلطة التونسية بقيادة الرئيس بن علي نقطة اللاعودة، و أخذت الاستراتيجيات المتقابلة طابع الصدام و التنافي بدل الوفاق و التصالح، و ارتفعت درجة الاستقطاب بين مشروع السلطة و عنوانه "الاستئصال" و مشروع حركة النهضة و عنوانه " فرض الحريات " من اجل تغيير موازين القوى لصالح المجتمع و كسر شوكة الدولة المتوغلة. و انهزمت حركة النهضة في هذه المواجهة الحامية. و تعود أسباب هزيمتها إلى الأمور التالية :

1–ان السمة الشعبية الأكيدة، التي تمتعت بها حركة النهضة تعود إلى أن هذه الحركة تحيل إلى مرجعية ثنائية تعتمد معطيين شديدي الانغراس في المجتمع التونسي، و هما العروبة و الإسلام. و لكن رغم ذلك ظلت حركة النهضة عاجزة عن تقديم مشروع مجتمعي جدي و لا حتى برنامج حكومة و ثقافة دولة أو تصور بديل لما كانت تطرحه النخبة ذات " الثقافة العلمانية"، و التي تمكنت من استقطاب الطبقة الوسطى المتكونة من كل فئات البرجوازية الصغيرة و الإجراء و الموظفين. لقد اكتفت حركة النهضة بالانطلاق من القيم المثلى والمبادئ العليا للإسلام، و الاستيحاء من روحه المنظمة للمجتمع و الضابطة للعلاقات بين أفراده، و الاهتمام بالكليات و التوجهات العامة و الخطوط الكبرى،و لكن من دون بلورة برنامج سياسي و اجتماعي يحدد بدقة الطبقة أو الأصناف الاجتماعية التي يدافع عنها، و يتولى ترجمة طموحاتها و آمالها.فشعارات حركة النهضة متماثلة مع شعارات الحركات الإسلامية في

العالم العربي، شعارات تعبوية لا تميز بين الفقير و الغني، و لا تفرق بين طموحات الفئات الاجتماعية، و هي بالأساس شعارات ثقافية يلتقي حولها الكثيرون من الناس دون اعتبار للوضع الاجتماعي أو مستو ى الدخل. لذلك كانت حركة النهضة عاجزة عن التحول إلى حزب سياسي مقتنع بان رسالته تقو م و تتدرج في العمل السياسي، و في فهم مجتمعه و وعي ثوابته، و تحديد له أهداف معقولة قابلة للتحقيق في آجال محددة

وضمن برامج عقلانية و في تعاون مع محيطه الطبيعي و التضامن الفعال معه .

و ظلت حركة النهضة حركة لبلورة المخاوف و التعبير عن الاحباطات و الخيبات، و هي في نهاية الأمر حركة رفض و مقاومة للنظام الحاكم اكثر منها حزب نهضة قادر على التحول من مرحلة المطالبة و الاحتجاج إلى مرحلة البناء و إلى حزب حكم. فالعجز عن تقديم البديل نابع أساسا من طبيعة هذه الحركة المحافظة، القادرة أكثر على المقاومة السلبية مثل محافظة الفلاحين على الأرض و محافظة الزيتونيين على هوية تونس .

2- إن الذي يفسر انهزام حركة النهضة و فشلها خاصة، ليست طبيعتها التي كانت تتلاءم اكثر مع طبيعة المجتمع التونسي، و المنبثقة من توليها الدفاع عن الإسلام و عن العروبة و عن الهوية بوصفها كلها قاسما مشتركا لجميع التونسيين، و إنما عوامل خارجية، كانت حاسمة في تحديد جميع المعارك التي خاضتها السلطة في تلك الفترة، سواء السياسية أو الاقتصادية، و الاجتماعية، أو الثقافية و الحضارية. فقد نجح الرئيس بن علي في كسب الأوراق الرابحة إلى صفه و عرف كيف يستخدمها. فبفضل تحالفه مع أحزاب المعارضة القانونية، و الاتحاد العام التونسي للشغل، و النخبة العلمانية المشحونة بالعداء للإسلام و العروبة و الحركة الإسلامية، و التي تسربت إلى داخل أجهزة الحزب و الدولة، و أسهمت في التخطيط لمشروع " تجفيف الينابيع " الذي كشفته وسائل الإعلام فيما بعد من اجل استئصال الحركة الإسلامية و تدمير الهوية العربية الإسلامية، نجح الرئيس بن علي في جر المعارضة التونسية و مختلف مكونات المجتمع المدني إلى جانب السلطة. إذ راهنت المعارضة غير الإسلامية على إمكان تحقيق ديمقراطية عبر إقصاء طرف رئيسي في المعارضة، حركة النهضة. و بفضل تحالف السلطة التونسية مع فرنسا و إيطاليا و الولايات المتحدة التي شجعت مشاريع التصدي لحركات الإسلام السياسي تحت لافتة مقاومة" الخطر

الأصولي " لا سيما اثرالنجاح الكاسح الذي حققته الحركة الإسلامية في الجزائر، كسب الرئيس بن علي المعركة السياسية و الأمنية بفضل القضاء على البنية التنظيمية لحركة النهضة. و بفضل آلة القمع الرهيبة و تسخير كل أجهزة الحزب الحاكم، و دواليب الدولة ضد حركة النهضة، كسب الرئيس بن علي بقية المعارك الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية. و تضافرت كل هذه العوامل لتزيد في قناعة السلطة التونسية بتبني" مشروع الاستئصال " ليس فقط من اجل التخلص من خصم سياسي يتضخم حجمه يوما بعد يوم، و لكن ايضا من اجل التشبث بهذا المشروع الجديد و العمل على تصد يره كأ نموذج لمواجهة " الخطر الأصولي " على المستوى الدولي، بحثا عن الدعم الخارجي .

3- لقد أخطأت حركة النهضة في إدارة الصراع مع السلطة التونسية، حين انتقلت الحركة إلى العمل السري و التخطيط ل"استجماع شروط الاستعصاء" و هي خطة دفاعية قصد منها أن تستعصي الحركة على الاستئصال، بتوفير أسباب المناعة الداخلية التحصين الخارجي حتى لا تقصمها الضربة، و حين حدثت بعض التجاوزات خاصة الفردية منها، إذ هاجم بعض الشبان الإسلاميين لاحد مقرات الحزب الحاكم بالعاصمة و حرقهم له مما أدى إلى حادث مؤسف تمثل في وفاة أحد الحراس، و حين لم تتشاو ر حركة النهضة مع أطراف المعارضة في طريق الرد على هيمنة السلطة، و حين عملت النهضة على الاستقواء بالأنتصار الانتخابي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر صيف 1990، حيث كانت قراءة النهضة للأوضاع الإقليمية لا سيما ما أدخلته حرب الخليج من إعادة تشكيل المعطى ا لمحلي و الإقليمي و الدولي لمصلحة الهيمنة الأمريكية – الصهيونية. و بسبب أطماع و مخاوف هنا و هناك كانت فرصة السلطة كبيرة للانقضاض على حركة النهضة، و لابتلاع المجتمع المدني لاحقا .

و مهما يكن من أمر، فان المعركة التي خاضتها حركة النهضة و انهزمت فيها، أسهمت إلى حد بعيد في نحت ملامح النظام التونسي الجديد، و تجديد طبيعة علاقاته في الداخل و الخارج. فقادت هذه الهزيمة إلى القضاء على الحريات الأساسية، و إلى تضخم آلة القمع لاحقا لتشمل قطاعات واسعة من السياسيين و الحقوقيين و النقابيين، و إلى حرص نظام الرئيس بن علي على الأمن و الحذر و اليقظة المستمرة. كما أسهمت هذه الهزيمة في تكريس نظام الحزب الواحد، و الإجهاز على الحد الأدنى لمعالم الديمقراطية، و هو حق

التعبير و إبداء الرأي، و إلى اختلال التوازن بصورة كلية لصالح السلطة بل لصالح جهاز الأمن و مراكز النفوذ على حساب المجتمع الذي حطمت جل دفاعاته.

كما برهنت هذه الهزيمة عن الاداء الضعيف جدا لحركة النهضة في مو اجهة السلطة، و الذي كان من نتائجه أ ن انعكس سلبا على معنويات الجما هير الشعبية، التي أصبحت تقول: اذا كانت حركة النهضة التي تعتبر اكبر حزبا معارضا في البلاد قد تم سحقها من قبل السلطة، فكيف يمكن و الحال هذه الانخراط من جديدفي عملية مقاومة للنظام الحاكم.و كان من نتيجة هذه الهزيمة أن فقد ت حركة النهضة أيضا مصداقيتها حتى لدى انصارها و المتعاطفين معها، الذين اصبحو ا يتبرؤون منها، و حتى ينقلبو ن عليها.و حو لت هذه الهزيمة حركة النهضة الى أجزاء متلاشية، جزء من الاسلاميين يعيش في السجو ن، و جزء آخر يعيش في الشتات و المنافي الغربية، و جزء ثالث ينتظر. و نجم عن هذا الوضع تو اصل الاستقالات الضمنية و المعلنة، و تقاعس في استنباط اشكال مقاومة جديدة.

و يعلق الدكتو ر احمد المناعي المعارض التو نسي الذي يعيش في باريس، على الأزمة التي تعيشها حركة النهضة بقوله:لاأحسب ان ما ذهبت فيه النهضة من مقاومة النظام الحاكم و من سعي لتغييره هو خطأ، بل على العكس كان ذلك من حقها و من واجبها. و ما تؤاخذ عليه هي الطريقة التي سيرت بها المجابهة و مستوىادائهافيها و على طول مراحلها. و ما تؤاخذ عليه اليوم هو عجزها عن ادارة المرحلة الحالية بما تستحق من الحزم و احجامها على تقديم و توضيح افاق جديدة لقواعدها و للتونسيين عموما.

لا شك ان الازمة العميقة التي تعيشها حركة النهضة فرضت عليها القيام بمراجعة نقدية لمجمل تجربتها الماضية، و تقديم نقدها الذاتي، و اجراء تحولات فكرية و سياسية لمنهجها و رؤيتها و تصورها للمستقبل، يجسد القطيعة مع الماضي، و هذا ما عبر عنه المؤتمر السادس لحركة النهضة الذي انعقد في حزيران 1996، و تمخض عنه صدور كراس صغير حمل العنوان التالي : " حركة النهضة في الذكرى الخامسة عشرة لتأسيسها دروس الماضي و اشكالات الحاضر و تطلعات المستقبل " .

و جاء في خلاصة هذه المراجعة ما يلي: " نخلص من كل ذلك الى ان

التجربة المريرة التي لا تزال تعاني منها البلاد منذ 1990 و تأدت الى هذا المأزق الخانق و موت السياسة تتحمل مسئوليتها السلطة ثم الحركة ثم المعارضة عامة بجر البلاد إلى التشابك و هدر الطاقات بدل التنازل المتبادل و حتى من طرف واحد، و البحث عن الوفاق تغليبا للمصلحة الوطنية العليا ... إن بلادنا اليوم في اشد الحاجة الى مراجعا ت عميقة من طرف الجميع من اجل التوصل إلى نهوض حقيقي يقوم على توازن جديد قوامه الثقة المتبادلة و إشراك المواطن في الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و رفع كابوس الخوف و الرعب عن التونسيين جميعا، و نزع فتيل التوتر و فك الاشتباك بين السلطة و المجتمع... و مما لاشك فيه أن مقتضيات التدرج الديمقراطي الحقيقي و شروطه الأساسية تحقيق الانفتاح السياسي و التخلي عن ثقافة التناحر و التصادم و الإقصاء، و التمسك بالاعتدال و الدخول في حوار وطني جامع و عميق " .

و تشهد حركة النهضة تحولات عميقة، هيأت لها أوضاع داخلية و خارجية، و تبلورت في الاطروحات الإسلامية الجديدة، التي صاغها المفكر الإسلامي راشد الغنوشي، في الكتب التي ألفها نخص بالذكر منها " الحريات العامة في الدولة الإسلامية " أو في الندوات الفكرية المتخصصة ،و التي عبرت عن هوية الحركة الإسلامية التونسية، باعتبار حركة النهضة حا ملة لمشروع إسلامي ديمقراطي مستنير مثل في الزمن العربي الراهن و لا يزال نقلة نوعية في الحركة الإسلامية العربية عامة. إذ أصبحت حركة النهضة تمثل تيارا عصريا داخل الساحة الإسلامية العربية، حين تمكنت من اسلمة الحداثة، و نقل الحداثة إلى عالم الإسلام، و تجسيد العلاقة بين هذين العالمين اللذ ين ظن أصلا انهما لا يتصلان.

و في أعقاب مؤتمرها السابع الذي عقد بلندن أصدرت حركة النهضة بيانا ختاميا بتاريخ 3 نيسان 2001 أكدت فيه تبنيها استراتيجية سياسية قوامها اعتماد المنهج السلمي و العلني في التغيير، و رفضها استعمال العنف وسيلة لحسم الصراعات الفكرية و السياسية و منهجا للوصول إلى السلطة أو التمسك بها باعتماد وسائل الضغط السلمية، و الخطاب المعارض المعتدل و المسئول. و ثبتت حركة النهضة في مجمل أد بياتها مطلب الحرية، و النضال من اجل تحقيقها، كما أكدت على تأصيل الخيار السلمي المدني، و على اعتماد العلنية كخيار أساسي لعمل الحركة و صبغة ثابتة لها. و في مجال الديمقراطية، أكدت

حركة النهضة أنها لا تزال متمسكة بالديمقراطية كإطار لممارسة الحقوق الأساسية للمواطنة و الإدارة و حل الخلافات بين الأطراف الاجتماعية و السياسية، و كآلية للتداول السلمي على السلطة .

وجاء في البيان السياسي الشامل تبني حركة النهضة نهج الانفتاح السياسي على قاعدة المصالحة الوطنية الشاملة، وتأكيدها على ضرورة التنسيق مع المعارضة الوطنية الجادة و التكامل معها على قاعدة مطلب الحريات و إنضاج البديل الوطني المشترك، و إدانة كل أصوات الإقصاء و الاستئصال سواء داخل السلطة أو خارجها الداعية إلى حرمان أي طرف سياسي من حقه الطبيعي في التعبير و التنظيم السياسي .

و فيما يتعلق بالمطالب السياسية، أكدت النهضة على النضال من اجل تحقيق ما يلي :

- إطلاق سراح المساجين و سن العفو التشريعي العام .
- حرية الممارسة السياسية دون إقصاء و ضمان حرية الصحافة و التعبير.
- رفع القيود المفروضة على المجتمع المدني .
- مقاومة ظاهرة الفساد و سوء التصرف في الثروة الوطنية .
- العدالة الاجتماعية و الدفاع عن مطالب الشعب .
- تحقيق إصلاحات دستورية و قانونية شاملة.
- رفع القيود المفروضة على التدين و الكف عن وصاية الدولة على الدين و مؤسساته .

و حددت حركة النهضة موقفها بوضوح من الانتخابات الرئاسية المقبلة المزمع عقدها في 2004 بقولها " اليوم يحاول خلف الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة تنصيب نفسه رئيسا مدى الحياة خارقا بذلك ما قطعه من تعهد للشعب بأن" لا مجال لرئاسة مدى الحياة " و ضاربا عرض الحائط بنصوص الدستور التي وضعها بنفسه. و انطلاقا من اقتناع الحركة بمبدأ التداول السلمي على السلطة – و هي لا ترشح نفسها بديلا للحكم – فإنها تدعو إلى الالتزام بالنصوص الدستورية الواردة في الموضوع و عدم تطويعها للرغبات الخاصة حتى تكون المحطة الانتخابية لسنة 2004 موعدا تاريخيا يمارس الشعب من

خلاله حقه الكامل في اختيار رئيس دولته بصورة ديمقراطية حرة و نزيهة.

■ ■ ■

المحتويات

توطئـــــــة..7

القسم الأوَّل: المعارضة القومية...................................... 11

الفصل الأول: الحركة اليوسفية في تونس.. 13

1 – مكونات الحركة اليوسفية : 14

2 – البعد القومي للحركة اليوسفية 16

3 – طريقتان لحل المسألة الوطنية في تونس :................ 19

4 – أي مصير لاقته الحركة اليوسفية ؟ 23

الفصل الثاني : حركة البعث في تونس 30

الفصل الثالث : حركة التجمع القومي العربي........................... 35

1 – ميلاد حركة التجمع القومي العربي.......................39

2 – نشاط حركة التجمع القومي العربي :.......................40

3–مواقف حركة التجمع القومي العربي من القضايا الوطنية و القومية 43

الفصل الرابـــع : حركة التحرير الشعبية العربية – تونس 53

1 – بداية تشكل الحركة وبرنامج المهمات في تونس 55

2 – محاكمة أعضاء الحركة...................................58

3 – المؤتمر التأسيسي للحركة وإعلان برنامجها 60

4 – حركة التحرير. . وتفاعلها مع القضايا التونسية 64

أولاً – الحركة والموقف من » ثورة الخبز « : 64

ثانياً– الحركة والموقف من التعددية السياسية في تونس:... 65

ثالثاً : الحركة والموقف من الاتحاد العام التونسي للشغل : 66

رابعاً – الحركة والموقف من سلطة السابع من نوفمبر : .. 67

خامساً – حركة التحرير والموقف من الحركة الإسلامية :. 68

الفصل الخامس حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في تونس 70

1 – موقف الأطراف القومية من المبادرة : 72

2 – الاتجاه البرنامجي لحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي ... 76

الخـــاتمـــة 84
القسم الثاني: المعارضة اليسارية الشيوعية التقليدية، و»اليسار الجديد«
95...
الفصل السادس: المسألة الوطنية في وعي الحزب الشيوعي التونسي......... 97
1 - ظروف نشأة الحزب الشيوعي : 97
2 - مرحلة الثلاثينات - المسالة الوطنية والشيوعية :........101
3- علاقة الحزب الشيوعي بالاتحاد العام التونسي للشغل:....106
4 - الحزب الشيوعي ومرحلة التدعيم المؤسساتي للنظام 114
الفصل السابع: الحزب الشيوعي والانتقال إلى المعارضة الإصلاحية 117
1 - الحزب الشيوعي في ظل هيمنة الحزب الواحد 117
2 - الحزب الشيوعي واستئناف نشاطه العلني في 1981 :...........128
3 - الحزب الشيوعي و» ثورة الخبز« 1984 : 137
4 - المؤتمر التاسع للحزب وتعاظم الصراعات وأخطار عدم الاستقرار 140
5 - الحزب الشيوعي والمواقف من المسألة القومية وقضايا الوحدة العربية
144..
الفصل الثامن: الحزب الشيوعي في ظل سلطة السابع من نوفمبر 150
1- الحزب الشيوعي و تدعيم المسار الديمقراطي......................150
2- نظرة الحزب الشيوعي إلى المسالة التنظيمية واليسار الجديد : 160
الفصل التاسع: منظمات اليسار الجديد في تونس. 167
1 - ميلاد آفاق : 168
2 - » آفاق « والموقف من القضية القومية عامة، والقضية الفلسطينية
خاصة : 171
3- منظمة العامل التونسي: النشأة والتطور..........................175
4 - الانقسامات والتشرذم في صفوف منظمة العامل التونسي 180
الفصل العاشر: حزب التجمع الاشتراكي التقدمي 185
1 - إعلان التجمع، والاختيار الديمقراطي.............................187
2 - حزب التجمع و » ثورة الخبز « 193
3 - حزب التجمع في مواجهة أزمات نهاية العهد البورقيبي : 195
4 - حزب التجمع في ظل سلطة السابع من نوفمبر....................198
5 - حزب التجمع والموقف من بعض القضايا السياسية : 200
الفصل الحادي عشر حزب العمال الشيوعي التونسي 210
1 - ميلاد حزب العمال الشيوعي التونسي 213
2-حزب العمال الشيوعي التو نسي و الموقف من المسالة القومية......214

3 – حزب العمال الشيوعي التونسي في ظل سلطة السابع من نوفمبر ..216
الخــاتمــة 219
القسم الثالث : المعارضة الإسلامية 229
الفصل الثاني عشر: إرهاصات ولادة الحركة الإسلامية 231
1 – التحديث والعلمانية والصراع مع المؤسسة الدينية التقليدية 231
2 – بداية انتقال الفكرة الاسلامية من الجامع الى الجامعة 240
3 – مرحلة التأطير الإيديولوجي وبناء الهيكل التنظيمي................245
الفصل الثالث عشر ظهور الإسلاميين التقدميين مع اشتداد حركة الصراع الاجتماعي 257...
1 – نضج الخلافات الفكرية داخل الحركة الإسلامية...................257
2 – مضمون الخطاب الإسلامي التقدمي 269
الفصل الرابع عشر: ظهور حركة الاتجاه الإسلامي وتطورها 278
1 – البورقيبية و الحركة الإسلامية : أصول الاتفاق والصراع 286...
2 – من الخروج من السجن إلى مرحلة الصدام مع السلطة:..290
الفصل الخامس عشر: ســـلطة الســـــابـــع من نوفمبر من التعايش إلى الصراع مع الحركة الإسلامية 305
1 – حدوث الانقلاب العسكري في تونس : 305
2 – تفاعل الحركة الإسلامية مع وعود التغيير 308
3 – مرحلة المواجهة الساخنة مع حركة النهضة : 315
الخــاتمة...336
المحتويات...344

■ ■

رقم الإيداع في مكتبة الأسد الوطنية

المعارضة التونسية : نشـــأتها وتطورهـــا : دراســـة/ توفيـــق المـــديني
– دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001 – 343 ص؛ 24سم.

1- 324.2611 م د ي م   2- العنوان

3- المديني

ع- 2001/9/1898   **مكتبة الأسد**

❑❑